المسيحيون العرب والمستقبل*

د. قسطنطين زريق

مفكر قومي ـ رئيس مجلس أمناء مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
استاذ شرف للتاريخ بالجامعة الأمريكية في بيروت.

(١)

ما دام موضوعنا يدور على المسيحيين العرب والمستقبل ، لا بد بادىء ذي بدء من محاولة لاستقراء ذلك المستقبل الذي يتجه إليه عالم اليوم والذي يبدو أنه سيلف شعوب الأرض جمعاء ، ومنها شعوب هذه المنطقة ، على إختلاف أوضاعهم وإنتماءاتهم . وهذه المحاولة ـ إستقرائيةً دعوناها أو استطلاعية أو تشوفية ـ ليست عملية بسيطة أو مأمونة الجانب . وذلك لأسباب ثلاثة : أولها ، أن المستقبل عالم مجهول ، ولئن دلت عليه بعض دلائل الماضي والحاضر فإنها تظل عاجزة عن إزاحة حجبه أو كشف مضموناته بصورة تامة أو وافية . من هنا كان تباين الصور المستقبلية التي كونتها الشعوب أو التي صاغها الأنبياء والمفكرون والأدباء على مدى العصور ، والتي جاءت صادرة عن رؤاهم الخاصة المتأثرة بأوضاعهم الحضارية المختلفة . أما السبب الثاني فهو أن مستقبل هذا العصر بالذات مرهون بالتغيرات المتسارعة التي تطغى على حياة الحاضر والتي تتفاعل في أحداثها وتطورها قوى عديدة متشابكة يصعب تحديدها أو ضبطها أو تبيّن نتائجها . فالتاريخ الانساني لم يعرف حقبة اتصفت بمثل الدينامية والفاعلية والتحولية التي نشهدها اليوم ، والتي تبدو سائرة إلى المزيد من التعقد والتعقيد ، وبالتالي إلى المزيد من اضطراب صورة المستقبل وضبابيتها . على أن هذه الضبابية لم تمنع فريقا متسعا من مفكري هذه الآونة ـ منذ أواسط هذا القرن بخاصة ـ من الاقبال على استطلاع المستقبل ، إقبالاً نرى مظاهره في الكتب والمقالات المتتابعة ، وفي المشروعات المتكاثرة التي تنظمها الهيئات العلمية أو القومية أو الدولية لهذا الغرض ، سواء كان الاستطلاع موجها إلى الثمانينات أو إلى العام ٢٠٠٠ أو إلى أبعد من ذلك ، وسواء تناول مجتمعا معينا أو إقليماً أو العالم بأسره ، وسواء إنصرف إلى الحياة البشرية بأسرها أو إلى جانب من جوانبها فحسب . ولهذه النزعة الاستطلاعية المحتدة أسباب في الوضع الحضاري الانساني القائم لا مجال لعرضها في هذا الحديث . وإنما ما نود الاشارة إليه ـ وهنا

* من سلسلة محاضرات « دار الفن والأدب » في بيروت حول موضوع: « المسيحيون العرب » (آذار / مارس ـ نيسان / أبريل ١٩٨١).

السبب الثالث لصعوبة محاولتنا ـ هو أن هذه النزعة ، بل لنقل الحمّى ، الاستطلاعية قد جاءت بنتائج مترجرجة ومتضاربة لا تسمح بعد باستخراج صورة واضحة أو مستقرة للمستقبل الآتي . ولسنا نعني الوضوح والاستقرار التامين ، على رغم طموحات بعض المشتغلين بهذا الموضوع أو إدعاءاتهم ، وإنما ذلك القدر الكافي منهما الباعث على الثقة والاطمئنان .

ومهما يكن من أمر ، فإن ثمة ملامح بارزة للعقود القادمة يمكن إستخلاصها من واقع الحاضر ، وإن لم نستطع تبيّن مداها وخفاياها تبيّناً كاملاً . منها التقدم المتسارع في العلم والتكنولوجيا الذي يفتّح كل يوم تقريبا آفاقا جديدة ويأتي بالباهر المذهل من المكتشفات والمخترعات ويحدث آثاره العميقة المنتشرة في كل جانب من جوانب الحياة الانسانية ، المادية منها والفكرية والخلقية . ومنها تسارع التغير ، واضطرام ديناميته ، واختراقه المتمادي للحدود الطبيعية والبشرية . ومنها تعقد المشكلات الانسانية وتشابكها ، وإتساع نطاقها . ومنها التواصل المتواثق والمترامي بين شعوب العالم وأقطاره . وتزايد ارتباطها معا حضاريا ومصيريا . ومنها ارتفاع قدر المعرفة المنتظمة وغيرها من مكونات القدرة الذاتية في تقرير مواقف الشعوب وعلاقات بعضها ببعض وتسلط بعضها على بعض . ومنها الأزمات المتتابعة التي تحدثها هذه المغيرات أو المتغيرات في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والخلقية ، ووراءها كلها أزمة القيم التي تعبث بالانسان المعاصر وتشتته فكرا وسلوكا وتجعله يقف حائرا حول مصيره ، بل في أحيان كثيرة يائسا من هذا المصير .

وليس هنا طبعا مجال تحليل هذه الظواهر أو غيرها مما يمكن أن نستشفه أو نلمحه ، على الرغم من أن كلا منها تتصل بشكل ما بالموضوع الذي يدور عليه حديثنا . وحسبنا أن نقف عند ظاهرة واحدة لعلها أقرب إتصالاً من غيرها بما يهمنا الآن . وهي ، على كل حال ، ليست منفصلة عن صواحبها ، لأنها كلها مترابطة متفاعلة متبادلة التأثر والتأثير . أعني ظاهرة تفاقم الصراعات البشرية التي يبدو أنها ستشتد في المستقبل وستزداد تأججا وخطراً . وهي صراعات تقوم على مختلف الصعد وتتمثل بشتى المظاهر . ويمكن أن نجملها بصنفين رئيسيين : من جهة صراعات في الميدان العالمي ما بين الشعوب القادرة الممتلكة لأسباب القوة والتحكم ، ومن جهة أخرى صراعات بين القادرين الأقوياء والعاجزين الضعفاء في داخل كل مجتمع وفي العالم أجمع . والصراعات الأولى مرتبطة ، لا شك ، بالثانية لأنها تدور آخر الأمر على بسط النفوذ على الفئات والشعوب المتخلفة الضعيفة واستغلال مواردها المادية والبشرية والتحكم بها بشتى الصور والأشكال . فنحن إذن أمام صراع رئيسي واحد بين قوى الاستغلال والتحكم وبين قوى التحرر والانطلاق حيثما تكن . وليس بعيدا عن الصواب أن نقول إن مصير الشعوب ، أفرادا ومجموعا ، مرتبط بنتيجة هذا الصراع وبمدى غلبة إحدى هاتين الجبهتين على الأخرى .

لقد شهدت الآونة الأخيرة يقظة وتحركا في جبهة التحرر نتج عنهما تخلص أكثر الشعوب المستعمرة من نير الاستعمار التقليدي ومباشرتها بناء هوياتها القومية وكياناتها الوطنية ، كما هبّت الفئات المحرومة في داخل الشعوب إلى المطالبة بحقوقها وإلى إقرار بعض هذه الحقوق . ولئن أدى هذا وغيره إلى تراجع قوى الكبت والاستغلال في بعض الميادين ، فإن قدرات هذه القوى ، المتزايدة علمياً وإقتصادياً وعسكرياً وسياسياً ، تذكي أطماعها وتعزز نفوذها وتدفع بها إلى أشكال جديدة أو متجددة من الاستعمار والاستغلال والتعدي على حرمة الشعوب والأفراد . ومع ما يبدو من إنشقاقات وإنقسامات في جبهة القادرين المستغلين ، نابعة من مصالحهم المتضاربة ، فإن هذه

المصالح تتناقض أساساً ومصالح الشعوب المحرومة المتخلفة ، خصوصاً إذا كان الأمر يتعلق بمنطقة كمنطقتنا ذات أهمية إستراتيجية وممتلكة لمورد هو الآن الغذاء الأساسي للنظام الصناعي الذي تقوم عليه ، إلى حد كبير ، قدرة الشعوب المتغلبة .

المهم في كل هذا أن يعي الأفراد والشعوب حيثما كانوا أن سلامتهم وحسن مصيرهم مرتبطان آخر الأمر بتعزيز جبهة التحرر وبتأهيلها للصمود إزاء جبهة الاستغلال والكبت وبإعدادها للتغلب في الصراع المتصاعد وإياها . ولعل أهم من ذلك أن يعي الأفراد والشعوب متطلبات هذا الصمود ثم الغلبة ، وبالتالي موجبات « التحرر » الذي يتطلعون إليه ويتغنون به . إن هذه المتطلبات والموجبات يمكن إجمالها بإنماء القدرة الذاتية : قدرة المعرفة الصحيحة لفهم أسرار الطبيعة واستثمار مواردها ، وقدرة الانضباط النفسي للتخلي عن المطامع والأهواء ، والقدرة على الانسجام والتلاحم ، والقدرة على الانعتاق من التقاليد البالية والعقليات المتخلفة ، والقدرة على إدراك معاني الثورية الحقيقية : على الذات وعلى الغير ، والقدرة على التجديد والابداع في اختراق الآفاق وفي صنع الحياة .

(٢)

ومن هنا ، فإن الموضوع الذي يشغلنا في هذا الحديث لا يتناول المسيحيين العرب ومستقبلهم فحسب ، بل العرب جميعاً ومصيرهم المشترك . والسؤال المحوري المطروح هو : على أية جبهة سيقف ويناضل المجتمع العربي ككل في الصراع الشامل المحتدم ؟ أفي جبهة التحرر والتقدم أم في جبهة التسلط والتخلف ؟ وهنا لا بد من وقفة ، ولو قصيرة ، لإيضاح هذه الألفاظ والمعاني التي تتضمنها . فهذه المعاني آخذة بالاتساع لا على المدى الشعبي والعالمي فحسب ، بل على نطاق الدلالة والمضمون أيضاً . فلطالما قصرنا التحرر والتقدم في مفاهيمنا ومداولاتنا على الانعتاق من نير الاستعمار ومن القوى الخارجية المتربصة بنا والساطية علينا . وليس من ينكر ثقل هذا النير واشتداد أطماع هذه القوى ونفاذها إلى داخل كياننا وعملها الدائب في إضعاف هذا الكيان لكي نمعن في تخلفنا وتمعن هي في إستغلالنا . ولكن لا بد من الخروج من هذا المعنى المحدود وما ينطوي عليه من أهداف . فاستغلال الغير لنا ليس مرده إلى المصادر الخارجية وحدها ، وإنما يأتي نتيجة لما هو أعمق وأدهى . أو لعله سبب ـ لا أكثر ـ من أسباب الوضع المتردي الذي نعانيه . أما الأسباب الأخرى فهي داخلية ورثناها عن عهود طويلة من الانحطاط والتدهور ، وهي تنفث في جسمنا شتى أنواع الضعف والفساد . فالحاجة الأولى هي إلى مكافحة هذه الأمراض وإلى إكتساب أقدار متنامية من التحرر الكياني العربي ، الفردي والمجتمعي .

وسبيل هذا التحرر نضالان جوهريان : نضال عقلاني نتخلص به من أعباء الأوهام والمفاهيم الخاطئة المتوارثة ونرقى به إلى النظر إلى شؤون الكون والانسان نظراً موضوعياً ، وإلى سلوك الدروب الشاقة التي تصل بنا إلى أحكام صحيحة وتؤهلنا لإعادة تقييم هذه الأحكام وتعديلها عندما يتبين لنا أي خطأ فيها . هذا النضال العقلاني هو الذي أكتسب به الانسان القدرة على فهم أسرار الطبيعة وعلى استثمار مواردها ، وهو الذي يسّر له تعديل مؤسساته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما يتناسب مع تطوره وبما يدعم هذا التطور . وهو العامل الفعّال الذي هيأ للشعوب المتقدمة تقدمها وسطوتها اللذين تتمتع بهما اليوم في الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية والفكرية . أما النضال الجوهري الثاني فهو خلقي نفسي ،

يتحرر به الانسان من أطماعه وعصبياته ويلتحم التحاماً أشد فأشد وأوسع فأوسع بأبناء قومه وبمن يتعداهم من البشر . فإذا نظرنا إذن في هذا الضوء إلى تخلف مجتمعنا العربي وجدناه راجعاً إلى ثلاثة عوامل : عاملين داخليين أصيلين لهما فروع وتشعبات شتى تؤدي بمجموعها إلى إبقائنا على حالنا من العجز أو إلى تمكين هذا العجز وبث شروره ، وعامل خارجي تقع مصلحته الأساسية في هذا الخط ذاته أي في توريطنا أكثر فأكثر في مجاهل العجز والتخلف . ومن هنا جاءت هذه المصلحة متفقة مع قوى الجهل والتجهيل ، والتعصب والتنفير ، والسيطرة والتعدي ، التي تعمل في مجتمعنا . فالمعركة التحررية إذن شاملة في جبهتها الحضارية ومقوماتها الفعلية ، فإما إلى اكتساب قدرة ذاتية متنامية : معرفة وسلوكاً ، سيادة على الطبيعة وتحررا من سطوة المتسلطين داخل المجتمع وخارجه ، وإما إلى إمعان في الجهل والوهم وسائر وجوه التخلف وفي الاستكانة إلى نفوذ النافذين وتسلط المتسلطين .

(٣)

إذا كنت قد جئت بهذه اللمحة السريعة للمستقبل العالمي وللوضع العربي في ضوئه ، فليس ذلك ابتعادا مني عن الموضوع الخاص الذي يهمنا في هذا الحديث ، بل محاولة لوضع هذا الموضوع في الاطار الأوسع الذي يحدد معالمه والذي من ضمنه وحده يمكننا أن نستوعبه وأن نعالجه . فما هي المعطيات الأساسية في هذا الميدان ؟

هناك ثلاثة من هذه المعطيات . الأول هو التراث الذي تلقيناه من الماضي . ولا مجال هنا لأن نستعرض تاريخ المسيحيين العرب على طول مداه وبمختلف تعقداته ، فلنكتف بالاشارة إلى بعض خطوطه الكبرى . لقد كان ثمة مسيحيون عرب قبل الاسلام داخل الجزيرة العربية وعلى تخومها الشمالية والجنوبية ، وكذلك طبعا في بلاد الشرق الأدنى التي نشأت فيها المسيحية وترعرعت والتي عرفت هجرات عربية مستمرة ، بطيئة حينا متفجرة حينا آخر ، منذ أقدم الأزمنة . وبعد وفاة النبي العربي بقليل أجلي اليهود والمسيحيون من الجزيرة العربية ، ودخل هؤلاء وأولئك حيثما وجدوا في « عهد » المسلمين أو « ذمتهم » . لم يفرض عليهم الاسلام كما فرض على الكفار غير المؤمنين بالله الواحد وغير المتلكين لكتاب سماوي أو وحي إلهي . وإنما فرضت عليهم الجزية ، وسمح لهم بالاحتفاظ بعقائدهم وممارسة طقوسهم . ولا ننس أن الكثرة من مسيحيي بلاد الشام والعراق ومصر كانت تنتمي إلى الكنائس التي انشقت أو شُقّت عن الكنيسة البيزنطية الرسمية والتي كانت تعرضت لصنوف من الاضطهاد من قبل هذه الكنيسة المدعومة بالسلطة البيزنطية . فلا بدع أن يرحب هؤلاء بزوال الحكم البيزنطي وأن يتطلعوا إلى عهد من الحرية والتسامح في ظل الفاتحين الجدد ، خصوصاً أنهم أقرباء لهم أصلاً ولغة وحضارة . وبالفعل ، نشأ جو من الحرية والتسامح في العهد الأول ، عهد القوة والازدهار والانتشار ، فكان بين المسيحيين مقربون إلى البلاطين الأموي والعباسي ، وكان منهم العلماء والأطباء والفلاسفة الذين أسهموا إسهامهم المعروف في ترجمة التراث اليوناني وفي تغذية الفكر العربي بهذا التراث .

وعلى الجملة يمكننا القول إن هذا التسامح كان يتسع في عهود العزة والازدهار والانفتاح ، وكان يتقلص ـ بل ينقلب أحياناً إلى ضده ـ في عهود الضعف والانقسام والانحسار ، أو عندما تتولى الحكم شعوب جديدة دخلت دار الاسلام واستولت على السلطة فيها بفعل قدرتها الحربية ودون أن يكون لها تراث حضاري سابق . ويمكننا القول أيضاً إن الأقليات المسيحية ، وإن كان

لها مكانها في « دار الاسلام » ، فإنها لم تكن تتمتع بالمساواة الشرعية والعملية بأصحابها الفعليين . على أن المهم في هذا الشأن هو أن ننظر إليه في ضوء الجو التاريخي الذي نشأ وانتشر فيه ، وأن نحاكمه لا بأحكام هذا الزمان وأعرافه بل بأحكام تلك العصور وأعرافها . فالشعوب الأوروبية في القرون الوسطى ، عندما كان للمسيحية سلطتها الزمنية عليها ، لم تعامل الاسلام والمسلمين بأحسن مما عامل الاسلام المسيحية والمسيحيين ، بل ، على العكس ، لم تسمح لهم بالاحتفاظ بدينهم وممارسة عباداتهم إلا في أحوال متفردة وفترات محدودة . فكل وضع من الأوضاع يجب أن ينظر إليه ضمن الاطار التاريخي الحضاري الذي يقوم فيه . والاطار التاريخي الحضاري الذي كان سائدا في الشرق الاسلامي وفي الغرب المسيحي في العصور الوسطى هو الاطار الثيوقراطي الذي تستمد فيه السلطة شرعيتها من مصدر إلهي ، والذي يفرض أن يكون انتماء المرء إلى دينه أو إلى طائفته أولا ،وتترتب فيه فئات الشعب أساسا حسب هذا الانتماء .

وفي فترة الحكم العثماني من تاريخنا تكرس هذا الاطار بنظام « الملل » الذي سمح للطوائف غير الاسلامية ، من ضمن الانتماء العثماني الشامل ، بتطبيق شرائعها الخاصة في الأحوال الشخصية وبإدارة أوقافها ومعاهدها الدينية . ومن هذا النظام وخلفياته ، ومن العوامل التي رافقته واثرت فيه ، نشأت وانتشرت في الآونة الحديثة فكرة « الطائفية » التي اعتمدتها الأقليات المسيحية وغير المسيحية ـ في لبنان خاصة ـ حفاظا على كياناتها . ومن أهم هذه العوامل التدخلات الأجنبية التي جاءت بفعل التوسع الغربي وقيام الاستعمار لنشر سلطته على بلاد « الرجل المريض » وغيرها من البلدان المتخلفة تمكينا لنفوذه السياسي واستغلالا لموارد هذه البلدان وأسواقها . فكان وجود تلك الأقليات وتمحورها « الملي » أو الطائفي ، ميسّرا للتدخلات تحت شعار حماية الأقليات . وكان أن اقتسمت الدول الكبرى هذه الأقليات ورعت مصالحها وعمدت إلى تعزيز الروابط « التقليدية » التي تربطها بها . وكلنا يعلم أثر ذلك في تاريخ الصراعات الدولية التي قامت حول هذه المنطقة من العالم وفي التقلبات التي طرأت على الدولة العثمانية وعلى الشعوب العربية حتى منتصف هذا القرن ، بل إلى يومنا هذا .

هذا هو المعطى الأساسي الأول المتوارث عن الماضي . أما المعطى الثاني فهو إستمرار الهجمات الاستعمارية ، ولو بأشكال جديدة . فالكيانات الاستقلالية والقومية التي اكتسبتها الشعوب المتخلفة لم تحرز القوة والمناعة المهيأتين لصيانتها من سطوة الدول القادرة ولمنع هذه الدول من التأثير فيها والنفاذ إليها بشتى الطرق ، إستغلالا لطاقاتها ، وإستخداما لها في الصراعات القائمة حولها وعلى الساحة العالمية ، وتوطيداً لتخلفها لتبقى مطيّة سهلة لتحقيق الأطماع وإشباع الشهوات . ومن شأن هذا الخطر الاستعماري أن يقوّي في المجتمعات المتخلفة ، ومنها مجتمعنا العربي ، النزعات الرجعية المستندة إلى الماضي ، وأن يقف في وجه التغير التحرري الصحيح الذي يتطلبه الحاضر والمستقبل . ومن هنا كانت الحركات التي تبرز بين الأكثرية الاسلامية ، والتي تدعو إلى إحياء الحكم الاسلامي بشكله السابق ، ذلك الحكم الذي كان تقدمياً عند قيامه ولكنه يصطدم الآن بوقائع هذا العصر ومتطلباته . ومن هنا أيضاً ما نجد ، في الجانب الآخر ، عند بعض الأقليات المسيحية من تمسك بطائفيتها خشية أن تذوب في خضم الأكثرية أو أن تقع تحت ضغطها وتحرم حقوقها في المساواة والعدالة التي تفترضها المواطنة الصحيحة . وكلتا النزعتين ـ هنا وهناك ـ إنما هما محاولتان لمعالجة قضية مزمنة بأساليب مستمدة من الماضي . وهي أساليب تؤدي حتماً إلى تعقيد هذه القضية وتضخيمها . ذلك أن القوى الناشبة في

العصر الحاضر، والفاعلة بشتى الوسائل ومنها وسائل الاعلام بخاصة، تمد الحركات والمؤسسات القائمة، على اختلاف إتجاهاتها، بحيوية مشتدة، فتصعّد قدرتها على الصراع فيما بينها، وتعمل بالتالي على تعسير المشكلات التي تحتويها بدلا من حل هذه المشكلات أو تخفيف أثرها.

ومن أهم وجوه الخطر الاستعماري الذي نتعرض له، الوجه الذي يتمثل بالحركة الصهيونية. فهي حركة إستعمارية بأجلى معاني الاستعمار وأشدها حسما. ذلك أنها قد رمت منذ نشوئها إلى اغتصاب أرض عربية، وإقامة دولة غريبة عليها. وقد تعاونت في سبيل ذلك مع الدول الاستعمارية ونجحت، بفضل جذورها القوية في المجتمعات الغربية وقدرتها على التأثير في تلك الدول، بإقامة دولتها في الأرض الفلسطينية بعد إجلاء أكثر سكانها عنها، ثم باحتلال ما بقي من فلسطين وبعض أراض عربية أخرى. وهي ترمي إلى بسط نفوذها السياسي والعسكري والتكنولوجي في المنطقة العربية، بفضل ما تتلقى من تغذية ومساندة من القوى الاستعمارية وما تؤديه من خدمات لهذه الدول كقاعدة لها في هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة من العالم. على أن خطر هذه الحركة لا يقف عند هذا الحد، وإنما يتعداه إلى جانب آخر متصل أشد الاتصال بموضوعنا. وهو أنها حركة عرقية دينية معا. وهي بالتالي مناقضة لمنطق التطور الحديث، الذي سار في طريق الفصل بين النظم الدينية والنظم القومية. وبالتالي فإن مصلحتها هي في تقوية الكيانات الطائفية في المجتمع العربي، بل هي لا تعترف أصلاً بوجود مجتمع عربي له حق في بناء قوميته الخاصة، ولا ترى في ما تدعوه الشرق الأدنى أو الأوسط إلا مجتمعات دينية أو طائفية أو جنسية منفصلة أو متنافرة تفرض إقامة «موزاييك» من الدول، على نموذج إسرائيل، تكون إسرائيل من بينها الدولة الأقوى والأشد نفوذا. نخلص من هذا إلى أن النزعات الرجعية البادية في المجتمع العربي ـ والتي تهدف إلى إقامة نظم قومية على أساس ديني أو طائفي، أو التي تجر إلى تعميق الانقسامات الدينية والطائفية في داخل المجتمع الواحد المدعو إلى التواصل والتماسك قومياً ـ إن هذه النزعات تماشي الرجعية الصهيونية العدوانية وتخدم أغراضها بصور مباشرة أو غير مباشرة. كما إننا نخلص بوجه عام، في نطاق المعطى الثاني من المعطيات التي نتفحصها، إلى أن التعديات والتدخلات والأخطار الخارجية تؤدي، في ما تؤدي إليه، إلى ترسيخ المحاولات والنزعات الرجعية في المجتمع العربي وتعقيدها.

نأتي إلى المعطى الثالث والأخير تكميلا لصورة الواقع الحاضر. إن من الانصاف أن نقول ان إتصال المجتمع العربي بالغرب لم يكن مقصوراً على الخضوع للتعدي أو التعرض له فحسب. فإلى جانب نشاط الغرب الاستعماري، هناك تراث تحرري تكوّن لدى الشعوب الغربية خلال قرون من التطورات والثورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعقلية. وقد أفاد العرب من هذا التراث منذ اتصالهم بالغرب في نهضتهم الحديثة، وكان لما أخذوه وأفادوا منه سند لهم في إذكاء شعلة الحرية في نفوسهم وفي تحركاتهم الاستقلالية للتخلص من الحكم الغربي، وفي محاولاتهم لبناء قوميتهم على أسس حضارية ومصلحية ومصيرية مشتركة، وفي التطلع إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية في صفوفهم، وفي اكتساب أساليب العلم الحديث وتطبيقه، وحتى في إحياء التراث العربي ذاته. وكان للمسيحيين في هذا كله نصيبهم الثري المعروف. ولقد أخذ يتكون في المجتمع العربي نزعة أو نزعات تحررية نامية. ولا أقصد هنا جميع الذين يصفون أنفسهم بهذه الصفة. فلكم بين هؤلاء من يقف عند وجه من وجوه التحرر، فلا يفهم به إلا

التخلص من سلطة الخارج دون الانعتاق من قيود الذات العقلية والخلقية ، وكم بينهم من يتخذ هذا المعنى شعارا لتمكين سلطة أو توطيد نفوذ أو دوس كرامة المواطن والانسان . وإنما أقتصر على النزعات التحررية الصادقة الاصيلة . وهي اليوم لا تزال ضئيلة ومتفرقة ، وتعاني أشد المعاناة من ضغط الأقرباء والأباعد . ولكن أصحابها هم ملح الأرض ، وهي في النهاية رهاننا على سلامة المستقبل وضمان التقدم والتحضر .

وصفوة ما أريد توجيه النظر إليه ، من خلال عرض هذه المعطيات ، هو أن المشكلة الأساسية عندما نتكلم عن المسيحيين العرب ومستقبلهم ليست بين المسيحية والاسلام ، ولا بين المسيحيين والمسلمين بصفة مطلقة ، وإنما هي بين الرجعيين والتحرريين في هذا الجانب أو ذاك . وتتعقد هذه المشكلة ، ويسوّد وجه المستقبل ويشتد خطره كلما قويت الرجعية في أحد الجانبين أو فيهما معا . وعلى العكس تهون المشكلة ويخف الخطر ويزهو وجه المستقبل كلما قويت التحررية في أحد الجانبين أو فيهما معا ، وكلما تماسك التحرريون عبر الحواجز القائمة بينهم وتعاضدوا وتعاهدوا على النضال المشترك ومضوا فيه قدما .

(٤)

والآن ، ماذا عن المستقبل ؟

لست من القائلين بحتمية المستقبل ، لا تفاؤليا بحتمية إنتصار قوى التقدم والخير ، ولا تشاؤميا بحتمية غلبة قوى التخلف والرجعية والشر . فسبيل المستقبل مبسوطة لهذه ولتلك ، وهي بالنسبة إلينا صنوف من الخيارات . وخوض غمار المستقبل ، بل التهيؤ الجاد لهذا الخوض ، يتطلب ، أول ما يتطلب ، وعيا صحيحا للاتجاهات الماثلة في الآفاق وما تجبهنا به من خيارات ، ولتأثرها الشديد بما ندرك ونختار وبنوع نضالنا في سبيل هذا وذاك .

وبسبب تعدد العوامل الفاعلة في الحياة العربية وفي الحياة الانسانية عامة ، وشدة تفاعلها وازدياد تعقدها ، فإن المستقبل حافل بتطورات شتى يصعب حصرها وتحديدها . فلا بد إذن من التبسيط ، ومن إستخلاص الاتجاهات الرئيسية ، وتكوين التصورات العامة البديلة (أو كما يقول المستقبليون اليوم رسم « السيناريوات » المختلفة) التي يفترض أن تؤدي هذه الاتجاهات إليها .

لنقف عند ثلاثة من هذه الامكانات كما تبدو من محاولة تصورنا اليوم . ولا بد هنا من الاشارة إلى أن هذه المحاولة التصورية تبقى محدودة في نطاق المستقبل القريب الذي لا يتعدى بضعة عقود من السنين إلى أوائل القرن المقبل . إذ كلما توغلنا في مجاهل المستقبل بعد ذلك ، إنفلت الأمر من يدنا ، نظراً لتسارع التغير واحتداد التفاعل والتعقد ، وتضاءلت قدرتنا على التصور الرصين وعلى الاختيار والتحكم بمجريات الأمور .

الإمكان الأول هو أن تظل الأوضاع العربية ، والأوضاع الانسانية عامة ، سائرة في مجاريها الرئيسية الحاضرة . وفي هذا الحال يبقى الفارق الجسيم الذي نجده اليوم بين قوى الطغيان والرجعية والتخلف وقوى التحرر والتقدم في المجتمع العربي وفي المجتمع الانساني عامة . بل قد يتسع هذا الفارق ويتضخم بسبب تفوق القوى الأولى (وقوى الطغيان منها بخاصة) في الأجهزة التي تمتلكها وتهيؤها للدفاع عن نفسها وللسيطرة على غيرها . وفي هذا الحال أيضاً تنتعش رواسب الماضي وتنشط ، وتعمل القوى المهيمنة على مدها بالمزيد من أسباب الانتعاش

والنشاط . ولا بد من أن يؤدي هذا ، في ما يؤدي إليه ، إلى تقلص جوّ الحرية وإلى ميعان معاني المساواة والعدالة ـ على الرغم من تكاثر شعارتها ـ مما يؤثر تأثيراً سلبيا على أوضاع الأقليات في مواطنها المختلفة ، ومنها الأقليات المسيحية في المجتمع العربي ، فتشتد بذلك أنواع الضغط من قبل الأكثرية ونزعات الانكماش والانفصال والتطلع إلى الخارج من قبل هذه الأقليات . وبمعنى آخر تتعاون قوى الهيمنة الخارجية وقوى التخلف الداخلية على تغليب عقليات الماضي وأساليبه ، وعلى إبقاء التردي كما هو بل على جعله أكثر سوءاً وخطورة .

أما الإمكان الثاني ، فهو أن تعي قوى التحرر في المجتمعات المختلفة ، ومنها مجتمعنا العربي ، أزمتها الناشبة والصراع الذي تدعى إليه ـ وهو صراع لم يشهد التاريخ مثله شدة وأثراً ـ مع قوى الطغيان والرجعية والتخلف ، فتمد أيديها بعضا إلى بعض وتتعاون وتتناصر ، إيمانا منها بوحدة مصيرها في النضال القائم . إن هذا هو السبيل المضمون لإيقاف الفارق المتسع بين هاتين الجبهتين عنده حدّه ، وإلى المضي في تضييقه والتغلب على عواقبه . وفي ما يتصل بموضوعنا ، إن هذا يعني المزيد من التلاقي بين المتحررين في الجبهتين الاسلامية والمسيحية ومن التفاعل الخيّر في سبيل تخليص المجتمع من رواسب الماضي ، والانفتاح على القوى التقدمية في العالم ، والتعاون وإياها في شق طرق المستقبل . وهنا أيضاً يهمني أن أؤكد أن التحررية والتقدمية لا تقتصران على نضال واحد ، وهو التحرر من الاستعمار التالد والطارف ومن طغيان الطبقات والفئات المستبدة ـ مع ما لهذا النضال من ضرورة وأهمية ـ وإنما تتعدیانه إلى نضال الذات للتخلص من شوائب الماضي الموروث أو الحاضر المقتبس ، ولتغليب العقلانية على الوهم والعلم على الجهل والعطاء على الاستغلال والمصلحة الكبرى على المصالح الصغرى ، ولرفع معاني الكرامة الانسانية وقيمة المواطن والانسان إلى أعلى مراتب الادراك والاهتمام والعمل . ولما كنا نجوز اليوم مرحلة التكوّن القومي ، فإن جهد المتحررين من هذا الجانب أو ذاك يجب أن ينصب إلى إنشاء قومية تكفل للانسان العربي ـ مهما تكن أصوله الدينية والجنسية أو أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية ـ أوفر ما يمكن من كرامة الحياة. ولب هذه الكرامة حرية القول والاعتقاد والعمل ، والمساواة المواطنية الحق التي لا فضل فيها لمواطن على آخر إلا بقدر ما يعطي لقومه وما يغني به مجتمعه .

بقي الإمكان الثالث ، وهو الامكان الأصعب تحقيقا ، ولكن لا بد من أخذه بعين الاعتبار وتوجيه النظر إليه ، كي لا يغيب غيابا مطلقا عن الأذهان وعن ساحات السعي والانطلاق . الإمكان الثاني يفترض نمو قوى التحرر نمـوا تطوريا بارتفاع درجة وعيها لذاتها ولتحدياتها وتزايد ترابطها وتفاعلها . ولكن يبقى ثمة شك في ما إذا كان هذا النمو التطوري سيلحق بنمو قوى الطغيان والرجعية والتخلف وسيضمن في نهاية الأمر التغلب عليها . وهذا ما يدفع بنا إلى التساؤل عن إمكان نهوض قوى التحرر نهوضا ثوريا ، يدفع بها إلى التبدل الجذري الجوهري وإلى خلق إنسان متجدد بأسمى معاني هذه الكلمة وأغناها . إذ يلوح لنا أن المشكلات الجذرية التي تجابهنا تتطلب معالجة جذرية ، بعقلية وممارسة تختلف **نوعاً** عن العقليات والممارسات الموروثة والراهنة . شأننا في هذا شأن الانسانية جمعاء ، وشأن المجتمعات المدعوة « متقدمة » بخاصة ، فإن المفكرين من أبناء هذه المجتمعات أخذوا ينبهون إلى مخاطر هذا « التقدم » ، ويرفعون الصوت متكرراً وعالياً منذرين بالعواقب الوخيمة التي ستجر إليها تطورات الحضارة الحديثة ـ في ميادين التسلح والتصارع ، واستنزاف الموارد الطبيعية ، وإفساد البيئة ، والتكالب على

الاستهلاك ، وانتشار الجريمة ، وتسلط القوى الحاكمة ، وتقلص مجالات الحرية ، وتردي القيم الخلقية . وهذه الدوافع ، التي تأتينا مع موجة الحضارة المعاصرة ، تتفاعل ومشكلاتنا الخاصة وتزيدها تعقيدا . فبأي فكر وسلوك نتصدى لهذه المشكلات ؟ إنه الفكر العقلاني الثائر على كل وهم وجهل وضلال ، الحاسم في موضوعيته ونقديته لذاته ولغيره . وإنه السلوك الصادر عن ضمير يقظ ثائر ، لا مكان فيه لمواربة أو مساومة . وكيف انبثق ذلك الفكر ، وهذا السلوك في الماضي ؟ لقد انبثقا من هبّات عقلية وخلقية ، كالانبعاث اليوناني وحركتي النهضة والاصلاح والثورات الاجتماعية من أجل حقوق المواطن والانسان في الغرب ، وكالدعوات الدينية التي صدرت من الشرق والتي غيرت معالم الدنيا بتغييرها لنفوس الذين اعتنقوها .

فعلى القوى التحررية في المجتمع العربي أن تستمد من حضاراتها الأصيلة ومن الحضارة المعاصرة التي تنصب عليها من كل جانب أصدق ثورية عقلية وخلقية ممكنة ، إذا أرادت أن تحقق الإمكان الثالث ، وهو الإمكان الذي نستطيع به أن نعالج مشكلاتنا ، ومنها مشكلة الانقسامات الدينية والطائفية ، معالجة جذرية .

وهنا ، في نظري ، يأتي دور لبنان الطموح والرائد إذا اختار لبنان أن يكون له دور كهذا . ولقد يكون من المستغرب أن نرتفع بطموحنا إلى هذا الحد ونحن ما زلنا منذ سنوات ست في خضم من التباغض والتحارب ، بحيث تدنى تطلع غالبيتنا إلى مجرد إستعادة الأمن وضمان العيش والبقاء . ولكن هنا يكمن التحدي الحقيقي ، تحدي الصعود من الدركات التي هبطنا إليها ، لا إلى ما كنا عليه ، ولا إلى ما هو أفضل منه **درجة وكما** ، بل إلى ما هو أفضل **نوعا وجوهرا** وما يمثل إبداعا لبنانيا وعربيا وإنسانيا .

إن هذا الصعود لا يأتي بالمعالجات التي عمدنا إليها في الماضي والتي ثبت فشلها . إنه لا يأتي عن طريق بناء دولة على أساس « الطائفية » ، لأن « الطائفية » تتعارض والرابطة الوطنية الشاملة وتؤدي حتماً إلى تشتيتها وتفتيتها ، ولأن الطوائف ستظل تتطلع إلى الخارج بحثا عما يسندها ويقويها في هذا الجانب أو ذاك من المحيط العربي أو المحيط الخارجي . وهو لا يأتي بتربص بعضنا ببعض ، وتحري الأساليب التي تؤدي إلى سيادة بعضنا على بعض . وهو لا يأتي بالمساومة والمداهنة والمواربة . وإنما يأتي بثورية الانسان اللبناني والانسان العربي المتجددة المبدعة ، عقلا وخلقاً ، فكراً وسلوكاً . إنه يأتي بالتوجه إلى المستقبل واقتحامه وتحمل مخاطره ، وبالعزم على المشاركة في بنائه مهما تتطلب من جهد وبذل وتضحية . إنه يأتي بإدراك المعاني الأصيلة للتحرر الذاتي والوطني وبالنضال الصادق في سبيل إستحقاق هذا وذاك .

فأي نصيب سيكون للمسيحيين العرب من هذا كله ؟ إن هذا النصيب سيكون مرهوناً بنمو الاقتناعات التالية وما يتصل بها من مواقف فكرية وعملية ومن مناقب ذاتية ووطنية :

١ ـ إن مشكلة المسيحيين العرب ، بصفتهم أقلية في المجتمع العربي الذي تنتمي كثرته إلى الاسلام ، هي مشكلة تشترك في مسؤوليتها الأكثرية والأقلية ، ولا يمكن أن تحل حلا جذرياً إلا بتحولات جذرية في الجانبين معا .

٢ ـ إن في مقدمة هذه التحولات في الجانبين معا الاقبال على بناء مجتمع قومي على أساس مصلحة الشعب ومنجزات العلم والحضارة والمساواة القانونية والعملية بين المواطنين والعدالة بين

فئاتهم وطبقاتهم ، والتحول من « تسييس » الدين إلى تقصي جوهره الروحي رابطة حيّة بين المرء وخالقه ومنبع فضائل ترقّي كيان الانسان وتغني عطاءه الوطني والحضاري .

٣ ـ إن الانسجام المطلوب في المجتمع العربي الجديد ، الذي على أساسه وحده يمكن أن تبنى قومية صحيحة ، لا ينفي التعددية ولكنه يستبدل بالتعددية الطائفية تعددية التوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية في جو من الحرية السليمة والديمقراطية الشاملة .

٤ ـ إقتناع الأكثرية بأن مسؤوليتها تتضخم بضخامة حجمها ، وان ميزتها تقوم آخر الأمر لا على الكمّ بل على النوع ، أي على رقي الانسان الذي تمثل لا على وفرته ، وإن تقدميتها وتحرريتها هما الضامن الأقوى للانسجام الاجتماعي فالقومي المنشود .

٥ ـ أن توقن الأقلية أن سلامتها وحيويتها لا تضمنان بحمايّة من خارج ، بل بتقوية مناعتها الذاتية ، المستمدة هنا أيضاً من نوع الانسان الذي تمثل ، وبتمتين جذورها في مجتمعها وإغناء عطائها له .

٦ ـ أن ينفذ إلى روع العرب جميعاً أن تسارع التغير واندفاع قواه الدينامية ماضيان في تبديل المفاهيم الفكرية ونظم الحياة وأشكالها ، وفي خلق مستقبل إنساني تختلف مقوماته ومشكلاته عن مقومات الحاضر والماضي ومشكلاتهما ، وتتجاوز تحدياته عقليات الماضي والحاضر وتتطلب عقلية تخترق آفاقه وتقتحم مخاطره ببصيرة نيرة وجرأة وثابة . فإلى أيّ حد قد أصبحنا ، أو نعدّ أنفسنا لأن نصبح ، من أبناء المستقبل ؟ ذلك هو السؤال .

٧ ـ أن يؤمن العرب ، في هذا الجانب وذاك ، أن سلامة مصيرهم هو في ما يكسبون ويدخرون من قدرة ذاتية ، وأنهم إذا أنصبوا على تكوين هذه القدرة ضاقت الانقسامات الناشبة بينهم والتي يغذيها ويوسعها تخلفهم المشترك . فالمعركة الرئيسية ليست في ما بينهم ، بل بينهم وبين التخلف الذي يضمهم قاطبة والذي منه تنبعث عللهم .

٨ ـ وأخيراً ، بل أولاً ، اقتناعنا جميعا بأن مشكلات الحاضر ـ بل المشكلات الجديدة التي سيأتي بها المستقبل ـ لا تحلّ بعصا سحرية ، أو بمعالجة ظاهرية أو متئدة ، بل بنضال ملتزم مشترك دائم ، وبأن قيمة كل منا تتوقف على نوع التزامه وقدر مشاركته .

وختام القول :

إن الحديث عن المسيحيين العرب والمستقبل يفتح قضية العرب بكاملها وقضايا المستقبل بمجموعها . على أنه ينتهي ، آخر الأمر ، كما ينتهي أيّ تحرٍّ صادق ، إلى تحدٍّ شخصي لكل منا . يقول المثل الفرنسي : « قل لي من تعاشر ، أقل لك من أنت » . فليسائل كل منا نفسه في أية جبهة يقف ، وأي إتجاه مستقبلي يختار ، وبأي إقتناع وعزم يقدم على هذا الاختيار . إن الاجابة على هذا التساؤل تحدد قيمتنا كأفراد ـ مسلمين ومسيحيين ـ وتقرر مدى صلاحنا ـ كأمة ـ للتقدم والرقي ، بل لمجرد البقاء ، في المستقبل الآتي □

اللغة العربية
والهوية الثقافية وتجارب التعريب

د. عبد العزيز العاشوري

مدير ادارة الآداب بوزارة الثقافة ، تونس .

اللغة وعلاقتها بالهوية الوطنية

نبه بعض الكتاب المعاصرين إلى خطورة التعريف الوظيفي الشائع للغة والذي يقوم على أنها أداة أو « وسيلة للتبليغ »[1] . ذلك أننا إذا حصرنا اللغة ضمن هذا التعريف التبسيطي ، وقصرنا مهمتها في حدود التبليغ أو التعبير ، إنتفت كافة الفروق الأساسية التي تفصل بين اللغة القومية واللغة الأجنبية ، فأصبح بامكان أية أمة أن تختار اللغة التي تستعملها بالاعتماد على المفاضلة بين اللغات من حيث درجات نضجها وقدراتها على الاستيعاب ، وما يتوفر فيها من إمكانيات للتعبير ، ومدى طاقاتها على الاستجابة للحاجيات التعبيرية المتجددة للأمة التي تستعملها ...

وهكذا يفضي مثل هذا التعريف إلى مغالطات أساسية منها : إلغاء خصوصيات اللغة القومية وتجاهل دورها المتميز واعتبارها مجرد أداة قابلة للاستبدال ... والواقع أن كثيرين من الذين يدعون إلى إحلال لغات أجنبية محل لغات قومية أو ينفذون ذلك بصفة كاملة أو جزئية ، في عدد من البلاد النامية ، إنما يستندون إلى هذه المغالطة إذ يفصلون اللغة القومية أو اللغة الأم ، إعتباطا ، عن إطارها الثقافي والحضاري ويلغون دورها الخاص ويتهمونها عادة بالقصور في هذا المجال أو ذاك ، ويعتبرون اللغة البديل أداة جاهزة أنضج وأتم وأيسر وأقدر على المساهمة في تحقيق التطور المنشود : فهي طريق مختصرة للتقدم و« الالتحاق بركب الحضارة » .

ومن هذه المغالطات أيضاً الفصل التعسفي بين اللغة والفكر ، فكأن اللغة مجرد وعاء يحمل ما أودع فيه من أفكار ، وكأن « التقدم » أو « اللحاق بركب الحضارة » ، ويقصد بذلك عادة الحضارة الغربية ، عملية آلية متوقفة على استعاضة اللغة القومية بلغة أجنبية أرقى بصفة جزئية أو كلية .

---

(١) هشام بو قمرة ، « اللغة العربية أمام تحديات المستقبل ،» **الحياة الثقافية** ، السنة ١ (حزيران / يونيو ١٩٧٥) ، العدد ١ ؛ عبد الكريم غلاب ، **الفكر العربي بين الاستلاب وتأكيد الذات** (ليبيا : الدار العربية للكتاب ، ١٩٧٧) ، ص ٢ .

إن اللغة ، أيا كانت ، أهم وأخطر بكثير من أن تكون مجرد أصوات وأدوات للتفاهم أو تبليغ فكرة معينة ، فهي على مستوى الماضي « الذاكرة الجماعية للأمة »[٢] الحافظة لخلاصة تجربتها في التاريخ وحصيلة ما أسست لنفسها من أساليب النظر والفكر والتقييم والاكتشاف ... وهي على مستوى الحاضر خير معبر عن الهوية القومية للأمة وما انتهت إليه من درجات النضج والنمو ... وهي على مستوى المستقبل طريق وحيدة لكل نمو داخلي عضوي يمكن أن يستفيد من كافة التجارب الانسانية دون أن يركن إلى التواكل والبحث عن الحلول الجاهزة الملفقة ، أو يجنح إلى الاتباع فيقبل الاستلاب ويفقد القدرة على الابداع ويستقيل من كل مهمة في صناعة التاريخ والمساهمة في إثراء الثقافة الانسانية .

أما علاقة اللغة بالفكر فهي أعمق وأهم بكثير من مجرد العلاقة بين الدال والمدلول أو التعبير والمضمون ، ذلك أن اللغة « تحمل في طياتها الفكر نفسه لأنها تستمد وجودها ودلالتها من أعماق الانسان ، فكره وآماله وآلامه وتحرك الحياة بين يديه وتشحن هذا الوجود وهذه الدلالات من مسيرة الفكر التاريخية والحاضرة »[٣] . فهي معبرة ضمنيا ومع كل فكرة أو خاطرة تؤديها عن وجه من وجوه عبقريتها الخاصة التي اكتسبتها من خلال معايشتها لتجارب أمتها في مجالات الفكر والاكتشاف والخلق ، واكتسبتها من عوامل معقدة متداخلة تجاوز الفكرة المجردة إلى محيطها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي .

فاللغة إذا لا تقدم الفكرة ، خلال عملياتها التعبيرية ، بصفة حيادية مطلقة مماثلة لما يمكن أن تقدم بها في أية لغة أخرى ، بل هي تلونها بخصوصياتها الذاتية وتحاول أن تؤثر في موقف القارىء بصفة تتماشى مع عبقريتها الخاصة وما تحقق لها من تجارب في مجالات الفكر والثقافة ... إنها باختصار تحمل ملامح من شخصية الأمة التي تتكلمها وتتصل بخلفياتها الحضارية والفكرية وما اكتسبته من أساليب النظر والتفكير والفهم وتحاول أن تقنع بها ضمن عملياتها التعبيرية . من هنا يمكن أن نفهم ما أكده بعض الباحثين اللغويين من أن اللغة أحد وجهي الفكر ، « إذا لم تكن لنا لغة تامة صحيحة فليس يكون لنا فكر تام صحيح »[٤] . كما يمكن أن نفهم العلاقة القائمة بين اللغة القومية من جهة والسيادة الوطنية القومية من جهة أخرى ، وما أكده بعضهم من أن « اللغة تمثل السيادة الوطنية والقومية ، فلغتنا القومية هي جزء من سيادتنا ، ولا يمكن التنازل عنها إلا إذا كنا على استعداد لنتنازل عن سيادتنا ... »[٥] .

العربية كلغة قومية

على أساس هذه الملاحظات ينبغي أن ننظر إلى اللغة العربية باعتبارها لغة قومية للأمة العربية ، فهي عنصر أساسي لهويتها الثقافية وهي أبرز مظهر لتجلي عبقريتها الخاصة في كافة مراحل تاريخها . وقد ساير تطورها كافة مراحل التطور التي عاشها العرب منذ أكثر من خمسة عشر قرنا ، وواكبت كل ما استطاع العرب استيعابه أو إبداعه عبر هذا التاريخ الطويل من الآداب والعلوم والأفكار الفلسفية والسياسية والأيديولوجية .. وعبرت عن أوضاعهم في مختلف أحوالها وتقلباتها ، وعاشت وجوها من الصراع معبرة عن تاريخ الصراع التحرري للأمة العربية .

---

(٢) بو قمرة ، « اللغة العربية أمام تحديات المستقبل ، » .

(٣) غلاب ، **الفكر العربي بين الاستلاب وتأكيد الذات** ، ص ٤٥ .

(٤) محمد عزيز الحبابي ، **عبد الله العلايلي ـ عن كتاب تأملات في اللغو واللغة** .

(٥) غلاب ، **الفكر العربي بين الاستلاب وتأكيد الذات** ، ص ١٨٥ .

وبدون أن ندخل في تفاصيل عن تاريخ اللغة العربية ليس هذا موضعها ، يمكن أن نشير باختصار إلى أن هذه اللغة قد اضطلعت بمهام اللغة القومية كاملة من حيث هي الأداة الأساسية للاستيعاب والتبليغ والخلق ومن حيث هي لغة الحياة والفكر والعمل خلال عصور من التاريخ العربي . ثم واجهت ، في غياب مقومات القوة والمنعة في المجتمع العربي ، ضروبا من الصراع مع لغات أخرى حاول أصحابها ، في نطاق مخططات مدروسة وهجمات منظمة ، إحلالها محل اللغة القومية في هذا البلد العربي أو ذاك . بدأ ذلك بالصراع بين العربية والتركية في عدد من الأقطار العربية وخاصة في بلاد الشام ، ثم تواصل أثر الحملات الاستعمارية على البلاد العربية في شكل صراع ضار بين العربية ولغات المستعمرين التي حاولوا إحلالها محل اللغة القومية للأقطار المستعمرة . وقد مثل هذا الصراع وجها بارزا من وجوه النضال من أجل التحرر الوطني ومقاومة الاستعمار والاسلاب والاحتواء ، فارتبطت قضية اللغة بقضية التحرر الوطني بصفة أساسية جذرية .

ولئن اختلفت نتائج هذا الصراع من بلد إلى آخر من البلاد العربية تبعا لنوع الاستعمار وظروفه ، فإن النتائج لم تكن دائما لفائدة العرب ولا لفائدة اللغة العربية . فلقد استطاعت هذه الحملات الاستعمارية التي جعلت من أهدافها القضاء على اللغة القومية ، باعتبارها عنصرا أساسيا من عناصر الشخصية الوطنية والكيان القومي ، أن تبعد اللغة العربية بصفة شبه كاملة عن مواقعها الطبيعية كلغة قومية ، فعزلت العربية تماما عن مجالات التعليم والبحث والادارة والاقتصاد والاعلام ... وتوقف الانتاج بها أو كاد في بعض الأقطار العربية كما هو الشأن في الجزائر ، حيث فرضت لغة المستعمر فرضا وأحلت محل اللغة القومية في كافة مجالات العمل والتعليم والبحث والانتاج ، وتسربت إلى مستوى لغة التفاهم بين الفئات التي أدركت حظا من الثقافة الوافدة مع المستعمر ، بل وتسربت حتى إلى لغة الشعب لتعبر ، بصفة منحرفة هجينة ، تخلط فيها العربية بالفرنسية خلطا ، مع ما جد من معطيات لا بد من التعبير عنها في غياب اللغة القومية عن مسار التطور والحياة .

واستطاعت هذه الهجمات الاستعمارية ، في أقطار عربية أخرى مثل تونس والمغرب الأقصى ، أن تهمّش اللغة العربية وتبعدها عن المراكز الرئيسية للحياة والنفوذ ، فعُوِّضت في أغلب دواليب الادارة بلغة الغزاة المستعمرين ، وانحسر دورها في التعليم والتربية لتنزل ، في بعض أصناف التعليم ، منزلة لغة أجنبية من الدرجة الثانية أو تعتمد في أصناف أخرى لغة للدين والأدب من الدرجة الثانية أيضاً ، ولم تستطع أن تحافظ على منزلتها كلغة رئيسية للتعليم إلا في مؤسسات تربوية تقليدية عملت السلطات المتحكمة والظروف السائدة على إضعافها وتهميشها وإبعادها عن مسار التطور والحياة كما هو الشأن في التعليم بالجامع الأزهر بمصر وجامع الزيتونة بتونس وجامعة القرويين بالمغرب الأقصى .

ولئن استطاع العرب أن يحتفظوا للغتهم بمنزلة أفضل ، في أقطار عربية أخرى ، فقد فقدت ، مع ذلك ، الكثير من مواقعها باعتبارها لغة قومية ينبغي أن تعتمد بصفة أساسية للتعليم والبحث والادارة والعمل ، فاعتمدت لغة المستعمر أداة رئيسية للتعليم بأكثر مؤسسات التعليم العالي بما في ذلك المعاهد والكليات التي سبق تأسيسها الاستيلاء الاستعماري ، كما هو الشأن في مدرسة القصر العيني بمصر التي ظل التدريس فيها باللغة العربية أساسا قرابة سبعين سنة ، ثم فرضت فيها الانكليزية لغة أساسية للتعليم بعد حلول الاستعمار البريطاني ، وكذلك الشأن

بالنسبة للكلية الأمريكية ببيروت التي كانت العربية لغة التعليم فيها عندما أنشئت ثم أحلت محلها اللغة الانكليزية ... أما المعاهد والكليات التي أنشئت بالبلاد العربية في ظل النظم الاستعمارية ، فقد كان من البديهي ألا يكون للعربية فيها أكثر من دور ثانوي . بل إن لغة المستعمر قد اعتمدت أداة أولى للتعليم الثانوي والابتدائي في كثير من الأقطار العربية ، وتسربت أحيانا حتى إلى رياض الأطفال لتحل محل اللغة الأم ، كما شاع استعمالها بالكثير من دواليب الادارة لتصبح لغة العمل ، وأصبحت ، نتيجة لذلك ، لغة التخاطب اليومي المفضلة لدى فئات إجتماعية محدودة ربطتها بثقافة المستعمر صلات خاصة ...

وهكذا نستخلص باختصار أن اللغة العربية قد تعطلت ، خلال العهد الاستعماري ، عن أداء جوانب هامة من دورها الطبيعي كلغة قومية أو لغة أم بصفة تختلف حدتها باختلاف الأقطار والظروف ، وأن اللغة قد عزلت بصفة أو بأخرى عن مسار التطور التاريخي للمجتمع العربي في أكثر من ناحية ، وكان من الطبيعي أن تحدث حاجيات جديدة للتعبير في هذه النواحي المتصلة بحياة المجتمع كالادارة والتعليم والبحث والمعاملات اليومية ، وكان لا بد أن تلبي هذه الحاجيات بطريقة أو بأخرى ، في غياب الاستعمال الحي للغة القومية ، ولقد تم الاعتماد في تلبية هذه الحاجيات التعبيرية ، في أغلب الأحيان ، على اللغة الأجنبية السائدة ، وهكذا اتسعت تدريجيا الهوة الفاصلة بين اللغة العربية والتطور الحاصل في حياة المجتمع العربي في أكثر من مجال ، واقتصر دور العربية في بعض الأقطار العربية على أن تكون لغة التعبير الرئيسية ، وربما الوحيدة ، عن العناصر الثابتة أو الأقل تطورا وحركية ، وهكذا أصبح ينظر إليها على أنها لغة متخلفة في علاقتها بالتطور الحاصل في المجتمع .

ولقد بذل العرب ، في صراعهم من أجل البناء ودفاعهم عن كيانهم ، جهودا هامة جدا لمواجهة هذا الوضع واستطاعوا أن يحتفظوا للغتهم ، في أغلب الأقطار العربية ، بدور رئيسي في بعض المجالات كميدان الآداب والسياسة والاعلام والدين . كما حاولوا تدارك المسافة الحاصلة بين اللغة القومية وتطور المجتمع عن طريق الترجمة وإشاعة استعمال تعابير عربية للدلالة على المفاهيم الجديدة ، لكن الوضع مع ذلك لم يكن طبيعياً ، فالطبيعي هو أن تحدث حاجيات تعبيرية جديدة في المجتمع فتقع تلبيتها في الابان بالاعتماد على اللغة القومية ذات الدور الرئيسي في حياة المجتمع . والواقع الحاصل ، في أغلب الحالات ، هو أن هذه الحاجيات تقع تلبيتها في الابان بالاعتماد على لغة أجنبية ، ثم يبحث عن ترجمة عربية ملائمة للتعابير الأجنبية المستعملة فعلا ، ويقع العمل على إشاعتها بدل التعبير الأجنبي ، وهكذا تصبح اللغة القومية ، بهذا المعنى ، لغة تابعة للتطور لاهثة وراءه بدل أن تكون مواكبة له مساهمة في خلقه وإبداعه . ولعل ذلك مما يفسر الصعوبات الكأداء التي واجهتها المجامع اللغوية العربية في خلق صلة لأعمالها بالتطور التعبيري الحي للمجتمع العربي ، ففي حين ينكب المجمع اللغوي ، في بلد تعيش فيه اللغة القومية وضعا طبيعيا ، على دراسة ما يحدث من تعابير على مضامين جديدة في نطاق اللغة الأم لتحويرها أو تكريسها وإكسابها الشرعية ضمن اللغة المكتوبة والمنطوقة ، تنكب المجامع العربية على البحث عما يقابل تعابير أجنبية قد استعملت بالفعل وأشيعت في لغة الاستعمال ، ثم تجهد نفسها للاقناع باستعمال المقابل العربي عوض التعبير الأجنبي بدوافع وطنية قومية لا بدافع الحاجة الفعلية المتأكدة للتعبير .

هكذا يتضح أن اللغة العربية لم تعد تضطلع بدور اللغة القومية كاملا خلال العهد

الاستعماري لأكثر الأقطار العربية ، ولم تعد بذلك معبرة ، بصفة كاملة ، عن الهوية الثقافية العربية في تحولها الحركي ، وقد اندرجت الجهود المبذولة من أجل المحافظة على حياتها واتصالها بالتطور وتعبيرها الكامل عن الهوية الثقافية العربية في حركة التحرر الوطني والقومي في البلاد العربية ، فكان الوعي اللغوي وجها من وجوه الوعي القومي ، وكانت استعادة اللغة العربية لمنزلتها الطبيعية ، كلغة قومية تؤدي دورها ، كاملا مطلبا شعبيا رئيسيا من مطالب الجماهير وحركات التحرر في الأقطار العربية ، وواجهت هذه الأقطار بعد حصولها على الاستقلال السياسي وإمساك السلطة الوطنية بزمام المبادرة والقرار ، مشكلة ثقافية حضارية هامة عرفت بمشكلة التعريب ، ولم تزل الأقطار العربية تشهد تجارب في مواجهة هذه القضية سنحاول القاء أضواء على خطوطها الرئيسية في الجزء التالي من هذه الدراسة .

تجارب التعريب في البلاد العربية

تنصرف كلمة « التعريب » في اللغة العربية إلى مفاهيم متعددة منها إدخال كلمة أجنبية في اللغة العربية بعد إعطائها خصائص صوتية تتناسب مع هذه اللغة ... ومنها الترجمة من لغة أجنبية إلى اللغة العربية ... غير أن معنى التعريب الذي يهمنا هنا هو غير هذا وذاك ، إنه يعني باختصار إعطاء اللغة العربية في البلاد العربية منزلتها الطبيعية كلغة قومية تضطلع بمهمة التعبير ، بصفة رئيسية أساسية ، على كافة المضامين والمفاهيم المتداولة في المجتمع ، كما تعتمد لغة رئيسية أساسية في البحث والتعليم بجميع مراحله واختصاصاته ، وتتخذ لغة عمل في الادارة والاقتصاد والاعلام وكافة مرافق المجتمع ومؤسساته . فالتعريب ، بهذا المعنى ، يهدف إلى تحقيق وضع لغوي طبيعي في الأقطار العربية تعتمد فيها اللغة الأم لغة أساسية تماما كما تعتمد اللغة الأم في مختلف البلدان التي لا تخضع لتبعية لغوية ثقافية . والتعريب ، بهذا المعنى أيضاً ، يمثل وجها من وجوه العمل الوطني والقومي لمواصلة حركة التحرر ومقاومة الاستعمار باستئصال رواسبه في مستوى الثقافة والاستعمال اللغوي .

ولعله من نافلة القول أن اكرر ما أكده أكثر المنادين بالتعريب من أن الأمر لا يعني مطلقاً الاستغناء عن تعليم اللغات الأجنبية والاستفادة منها ، إنما يقاوم دعاة التعريب إحلال لغة أجنبية محل اللغة القومية ، فالفرق واضح جدا بين أن نعلم ونتعلم ما شئنا من اللغات الأجنبية ونستفيد ما استطعنا من طاقات الاستيعاب أو الخلق فيها ، وبين أن نتخذ من إحداها لغة للعمل وللادارة أو للتعليم والبحث .. فنحلها محل اللغة القومية . ولئن استهدفت كافة تجارب التعريب في البلاد العربية بعد استقلالها السياسي تحقيق هذه الغاية فقد اختلفت مجالات التجربة باختلاف الأوضاع اللغوية المتباينة في الأقطار العربية .

إن حركة التعريب ، بهذا المفهوم ، في قطر عربي مثل سوريا في أوضاعها الراهنة تكاد لا تحتمل مضمونا ذا بال ، فالتعريب ليس قضية في هذا البلد ، ذلك أن العربية قد استعادت ، منذ مدة ، في هذا القطر ، مواقعها الطبيعية في كافة مجالات الحياة لأسباب ليس هذا موضع تحليلها والتبسط فيها . وفي أقطار عربية أخرى مثل مصر تتجه تجربة التعريب بالخصوص في الوقت الحاضر إلى التعليم والبحث العلمي ، فالعربية في مثل هذه الأقطار هي لغة التخاطب والتأليف والادارة والاعلام والمعاملات اليومية ، لكنها لا تؤدي دور اللغة القومية كاملا في بعض مراحل التعليم ، وخاصة في الاختصاصات ذات الطابع العلمي ، كما أن اللغة الأجنبية لم تزل تعتمد أداة

لتعليم بعض المواد العلمية في مستوى التعليم الثانوي .

وفي أقطار عربية أخرى كبلاد المغرب العربي تأخذ القضية أبعادا أهم وأعمق ، فقد أبعدت اللغة القومية أثناء العهد الاستعماري عن الكثير من مواقعها الطبيعية ، وفرضت الفرنسية لغة أساسية للتعليم والادارة والاقتصاد ، بدعوى أنها لغة التطور المواكبة لحياة المجتمع المعبرة عما يحدث فيه من مضامين جديدة .. وإذا كانت العربية قد استطاعت أن تصارع اللغة الأجنبية المفروضة وتحتفظ لنفسها بمركز ثانوي بتونس والمغرب الأقصى ، فإنها في الجزائر قد تعرضت إلى الامتهان والحظر واستبعدت من كافة مجالات التطور والحياة ، بحيث أصبحت لغة التخاطب اليومي نفسها مهددة بالفرنسة وخاصة في بعض المدن الكبرى ولدى الفئات « المحظوظة » التي أدركت نصيبا من ثقافة الغزاة الوافدين . بل إن الفرنسية أصبحت لغة التأليف والخلق لدى عدد من الكتاب الجزائريين ، الذين فرضت عليهم ظروفهم هذا الاختيار ، بالرغم من إدراك اكثرهم لمأساة إنعزالهم عن لغتهم القومية وسجنهم في لغة أجنبية كان عليهم أن يعانوا تجربة تطويعها للتعبير عن آلامهم الوطنية المحلية ...

في هذه الأوضاع اللغوية المتغايرة عاشت تجربة التعريب ولم تزل تتواصل بالبلاد العربية . وقد يتبادر إلى الذهن لأول وهلة أن تجربة التعريب أصبحت ميسورة ، وأن طريقها صارت ممهدة بعد أن استقلت البلاد العربية وأمسكت بزمام أمورها . فما دام التعريب تحقيقا لوضع لغوي وثقافي طبيعي ، وما دام مطلبا شعبيا وطنيا ، وما دام في تحقيقه تأكيد لجانب من السيادة الوطنية وتخلص من تبعية مفروضة ، فما الذي يحول دون إنجازه وقد أصبحت قوة القرار بيد السلطة الوطنية ؟

الواقع أن تجربة التعريب قد استطاعت حتى الآن أن تقطع خطوات إيجابية وئيدة لا سبيل إلى إنكارها لكنها لم تحقق أهدافها كاملة في أكثر البلاد العربية ، بالرغم من أن أغلب هذه البلاد قد احتفلت بمرور عشرات السنين على استقلالها السياسي . ذلك أن تجربة التعريب قد واجهت وما زالت تواجه معوقات وعراقيل خطيرة حدت من قدرتها على النجاح الحاسم وإقرار علاقة طبيعية معقولة بين اللغة القومية واللغات الأجنبية بالبلاد العربية . فظلت هذه اللغات الأجنبية تستأثر في أغلب البلاد العربية بالمرتبة الأولى في عدد من المجالات كالاختصاصات العلمية في التعليم العالي والبحث العلمي وتعليم المواد العلمية في مستوى التعليم الثانوي ، بل إنها لم تزل تعتمد في بعض البلدان أداة لتعليم المواد العلمية في المدارس الابتدائية ولم تزل تطغى على جوانب هامة من المعاملات الادارية وخاصة في ميادين الاقتصاد والشؤون المالية والفنية .

وتعود هذه العراقيل إلى أسباب متعددة منها ما هو ناتج عن صعوبات موضوعية وفنية لا سبيل إلى تجاهلها ، لكن أهم العراقيل كامن في ظهور مناهضين لحركة التعريب في البلاد العربية يشكون في قيمة التجربة ويعطلون سيرها ويضعون العراقيل في طريقها ويختلقون التعلات لاجهاضها . وسأحاول في موضع لاحق من هذه الدراسة أن أقدم إفتراضات بشأن الأسباب الحقيقية الدافعة إلى إتخاذ هذا الموقف ، لكنني سأحاول قبل ذلك أن أتعرض بالتحليل إلى الحجج والتعلات التي يعتمدها مناهضو التعريب لاجهاض هذه التجربة ذات الأبعاد الوطنية القومية .

التعريب هدف وطني مشروع ولكن ....

يظهر أن الذين يناهضون التعريب ، أو يحترزون من تحقيقه في البلاد العربية، يفعلون في

هذا المجال أكثر مما يتكلمون أو يكتبون ، وربما سمحت لهم مراكز النفوذ في الادارة والقيادات الجامعية التي يحتلها كثيرون منهم أن ينزلوا إجتهاداتهم الشخصية منزلة الاختيارات الوطنية في مستوى التنفيذ ، وأن يؤثروا بصفة فعالة في تكييف الاختيارات والقرارات التي تصدرها السلطة الوطنية أو تتبناها في هذا الخصوص بصفة تتماشى مع هذه الاجتهادات :

وعندما يتكلم المحترزون إزاء تحقيق التعريب في أي مستوى من المستويات أو يكتبون ، فإنهم لا يتخذون موقفا مبدئيا مناهضا للتعريب علنا رافضاً لمشروعية تحقيقه ، ربما لأن التعريب مطلب وطني قومي واضح الشرعية يعسر أن يواجه ، إنما يدخلون تجربة التعريب في ثنائية معطلة بين المبدأ والانجاز فيقولون عادة : « إن التعريب هدف وطني مشروع لا بد من تحقيقه ولكن ... » فماذا بعد لكن ؟

○ لكن لا بد من التزام الموضوعية واجتناب التعصب

ينصرف الحديث عن الموضوعية واستبعاد « التعصب » في هذا المجال إلى إمكانية الاختيار بين اللغة القومية واللغة الأجنبية في ميدان أو أكثر من مبادىء الاستعمال اللغوي وخاصة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي حيث يشيع الاعتماد على لغات أجنبية في أكثر البلاد العربية . وتستند هذه النظرة إلى المقارنة بين اللغة القومية واللغة الأجنبية السائدة من حيث قدرتها على الاستيعاب والأداء في الميدان المعني واعتبار « النجاعة » أولا وأساسا ، فما دامت اللغة أداة فلماذا لا تختار الأداة الأثرى والأطوع والأقدر على الأداء ؟ ومن الواضح أن هذه النظرة تنطوي على مغالطات ذات خطورة بالغة على اللغة القومية والهوية الثقافية الوطنية وعلى التطور الطبيعي المأمول للمجتمع العربي .

أولى هذه المغالطات إعتبار اللغة مجرد أداة أوآلة قابلة للاستبدال على أساس المفاضلة ، وقد أوضحت في قسم سابق من هذه الدراسة أن اللغة أهم من ذلك وأخطر بكثير ، وأن استبدال اللغة القومية في أي مجال من مجالاتها الطبيعية ينطوي على مخاطر منها النيل من السيادة الوطنية . ولقد رفضت بعض البلدان العربية كالجزائر ، التي تعاني تجربة التعريب في ظروف صعبة ، هذا الخيار أصلا واعتبرته غير وارد البته إذ أكد الميثاق الوطني الجزائري : « إن الخيار بين اللغة الوطنية ولغة أجنبية أمر غير وارد البتة ولا رجعة في ذلك . ولا يمكن أن يجري النقاش حول التعريب بعد الآن إلا فيما يتعلق بالمحتوى والوسائل والمناهج والمراحل ... »[٦] .

فالأمر إذن ، لا يتعلق بموضوعية ولا بتعصب ، لأن طرح فكرة الاختيار نفسه أمر في غير محله ، و« الموضوعية نفسها تقتضي ألا ننسى إنتماءنا لأمة معينة تعيش ظروفاً معينة وتسعى من خلال ظروفها إلى تحقيق غايات معينة ، إنها تقتضي ألا نتحدث بلسان الخبير الأجنبي بقدر ما نتحدث بلسان الوطن العربي ... »[٧] .

وثانية هذه المغالطات هي أن اختيار لغة أجنبية لتعتمد في أي مجال من مجالات الاستعمال الطبيعي للغة الأم هو في الواقع إختيار مغلوط قد بني على حرية موهومة . ولا أدل على

---

(٦) **الميثاق الوطني الجزائري ١٩٧٦** ، ص ٩٤ .

(٧) مازن المبارك ، **اللغة العربية في التعليم العالي والبحث العلمي** (بيروت : دار النفائس ومؤسسة الرسالة) ، ص ٢٦ .

ذلك من أن هذا « الاختيار » قد اتجه عمليا إلى اعتماد الفرنسية بالمغرب مثلا لتدريس العلوم في حين تختار اللغة الانكليزية لتدريس نفس المواد بمصر على سبيل المثال . فهل نشأ هذا الاختلاف على اعتماد مقاييس مختلفة للاختيار ؟ وهل هناك مقاييس تثبت بالفعل أن هذه اللغة أو تلك هي اللغة الأفضل من حيث قدرتها على الاستيعاب والاداء لمختلف أصناف العلوم ؟ وهل أنه من قبيل الصدفة أن يكون هذا الاختيار ، على المستوى العملي ، مغلقاً محصوراً بين اللغة القومية ولغة المستعمر السابق ؟ . الواقع أنه لا وجود ، في البلاد العربية ، على الأقل ، لاختيار حر حقيقي للغة الأفضل والأجدر بالاستعمال في هذا المجال أو ذاك ، إنما هناك إختيار جذري مصيري من نوع آخر بين أن نعتبر الوضع اللغوي والثقافي والتربوي الناشيء عن عهود الاستعمار بالبلاد العربية أمرا واقعا ينبغي أن نروض النفس على قبول بعض نتائجه ومخلفاته ... أو أن نعتبر هذا الوضع وضعا طارئا مفروضا من مهامنا الحاضرة والمقبلة أن نناضل من أجل تجاوزه .

وثالثة المغالطات ، في هذه النظرة التي تدعي لنفسها إختيار لغة الاستعمال في بعض المجالات على أساس النجاعة ، تتمثل في تحديدها لمفهوم النجاعة . فإذا ما وقع التسليم جدلا بأن هذه اللغة الأجنبية أو تلك أقدر على التكوين العلمي لطلبة التعليم العالي مثلا ، وهذا ما سنناقشه في نقطة تالية ، فهل ينحصر مقياس النجاعة ، فقط ، في التكوين العلمي المجرد للمتعلمين ومدى ما يستطيعون تحصيله والتصرف فيه من معلومات في نطاق نظام تربوي معين ؟ وهل التعليم والبحث العلمي يمثلان غاية في حد ذاتها ؟ لعله لا جدال في اعتبار التعليم والبحث العلمي وسيلتين هامتين ينبغي أن توظفا لخدمة المجتمع وتحقيق أهدافه المشروعة في التطور والازدهار ، وأن المقياس الحقيقي لنجاعتهما يتمثل في مدى أدائهما لهذه الوظيفة . وستظل مؤسسات التعليم والبحث معزولة عن المجتمع ، عاجزة عن أداء وظيفتها بصفة كاملة ما دامت تعتمد اللغة الأجنبية بصفة أساسية .

ويعود هذا العجز أو القصور إلى أسباب متعددة لعل أهمها كامن في النقطتين التاليتين :

(١) إن التطور الثقافي والذهني للمجتمع لا يقاس بما توفر فيه من كفاءات علمية عالية فقط ، بل يقاس أولا وأساسا بتطور الثقافة الجماهيرية الشائعة . ولمؤسسات التعليم والبحث دور هام في تغذية المعرفة العلمية وتزويد الثقافة الجماهيرية بعناصر جديدة من شأنها أن تدعم الروح العلمية في هذه الثقافة ، ولن تستطيع مؤسسات التعليم والبحث أن تضطلع بهذه المهمة ما دامت معزولة عن الحياة اليومية ولغة التخاطب اليومي في المجتمع . وأنه لمن التناقضات الغريبة أن نؤكد على أن الرهان الرئيسي للثقافة العربية المعاصرة يتمثل في كسب معركة العلم والتكنولوجيا ونبعد ، في الوقت ذاته ، مؤسسات العلم والبحث عن مسار التطور الثقافي للمجتمع بعزلها في لغة أجنبية ، والحد من إشعاعها وتأثيرها في الثقافة الجماهيرية الذي لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق اللغة القومية . ولعل في هذا ما يفسر طغيان الطابع الأدبي الانشائي على العربية كلغة للكتابة في كافة الأقطار العربية التي لا تستعمل لغتها القومية للتعبير عن مضامين علمية .

(٢) يقتضي الربط بين البحث العلمي والأهداف المرجوة منه ، أن يقع الاعتماد فيه على اللغة القومية ، « فإذا كان غرض الأبحاث فهم الواقع أو الافادة العملية منه فإن هاتين الناحيتين لا تنفصلان عن اللغة الأم بأي حال »[٨] .

---

(٨) المصدر نفسه ، ص ٦٥ .

ويبدو أنه من الصعب أن تتخلص مؤسسات البحث والتعليم في البلاد العربية مما تعانيه من تبعية مجحفة وتجاوز مرحلة الاعادة والتقليد إلى درجة الابتكار والخلق ، ما دامت تعتمد اللغة الأجنبية بصفة أساسية . ولقد بين العالم الكيميائي « غراهام جونس » في كتابه عن دور العلم والتكنولوجيا في البلدان النامية أن الواقع الحالي لأكثر مؤسسات التعليم العالي في البلاد النامية يهمل العلم كمصدر للثروة القومية ويقيم العالم على أساس ما ينشره من مؤلفات . فإذا البحث في عزلة عن الأوضاع القومية ، وإذا الاطارات الجامعية تابعة في طرقها وإهتماماتها للجامعات العلمية في العالم المتطور ، وإذا البحث العلمي في هذه المؤسسات يتصل بمشكلات البلاد المتقدمة وإهتماماتها أكثر من اتصاله بالمشاكل القومية للبلاد النامية .. وهكذا لا يواجه العالم الثالث مشكلة هجرة الخبرات على مستوى الأفراد فحسب بل على مستوى المؤسسات أيضاً . « وليس من المرتقب ان يؤتي التعليم العالي كامل الفائدة لبلد ما إلا إذا كان محتواه وتطلعاته وموازنته بين مختلف حقول الدراسة متكافئا مع الثقافة الوطنية والبيئة الاقتصادية القومية ... » .

وهكذا تظل مؤسسات التعليم والبحث في البلاد العربية التي تعتمد لغة أجنبية مؤسسات مهاجرة ، بمفهوم ما ، رغم جميع المحاولات الرامية إلى تكييف البرامج ومواضيع البحث بصفة تتماشى مع الأوضاع والمعطيات الوطنية المحلية . لأن إعتماد اللغة الام شرط أساسي لازم لتفاعل هذه المؤسسات مع الثقافة الوطنية وتوظيفها بصفة ناجعة ضمن حركة النمو الشامل للمجتمع .

○ لكن لا بد من المحافظة على المستوى

رافقت تجربة التعريب في أكثر البلاد العربية مقابلة غريبة بين إنجاز التعريب والمحافظة على المستوى العلمي ، فكأن تعويض اللغة الأجنبية باللغة الأم في مجال التعليم من شأنه أن يفضي ، بصفة آلية ، إلى الحط من المستوى العلمي للمتعلمين . وقد يكون لهذه المقابلة حظ من الصواب لو أنها تعلقت فقط بمرحلة إنتقالية قد يواجه فيها المعلمون والمتعلمون صعوبات موضوعية ظرفية ناشئة عن التعبير اللغوي ، وخاصة إذا لم يقع إعداد مقتضيات التحول بصفة كافية . لكن هذه النظرة تقوم على التعميم ، ويجد أصحابها ، من الذين يدعون لأنفسهم مهمة الدفاع على المستوى العلمي ، في المقارنة بين مستوى الشهادات والدرجات العلمية زمن الاستعمار ومستواها بعد إستقلال البلاد ، الدليل الحاسم على تنازل المستوى في مجال التحصيل العلمي وإتقان اللغة . ويحملون المناهج الوطنية الجديدة وما أنجزته في تجربة التعريب ولو بصفة جزئية محتشمة مسؤولية هذا التطور السلبي ، ويتجاهلون سائر العوامل المؤثرة في المستوى بما في ذلك تعميم التعليم كمطلب وطني واختيار هادف إلى الخروج بالعمل التربوي من تعليم يخص النخبة الممتازة من أبناء المجتمع إلى تعليم ينبغي أن يكون فيه مكان للأغلبية الساحقة من أبناء الشعب .

ويستدل البعض على تفوق التعليم باللغة الأجنبية من حيث المستوى العلمي بالمقارنة بين الكتب المدرسية المعتمدة في التعليم الأجنبي وما يماثلها من الكتب العربية ، فيقدمون احصائيات تثبت ثراء الكتاب الفرنسي مثلا بالنسبة إلى مثيله العربي ويحملون تجربة التعريب أيضاً مسؤولية ذلك ، وكأن الكتاب المدرسي باللغة العربية لا يمكن أن يكون إلا ضحلا ، أو كأن الأمر لا يتعلق بالمناهج والتأليف المدرسي والأساليب البيداغوجية بل هو يتعلق باللغة ذاتها وبذلك يصبح الحل المناسب للمحافظة على مستوى الأفضل هو نسف تجربة التعريب ومواصلة التعليم بلغة أجنبية . ويصل الأمر ببعض الذين يدعون لأنفسهم الذود على المستوى العلمي والمحافظة عليه إلى درجة

إقحام تجربة التعريب في نسب ومعادلات فيقولون مثلا أن التعريب في مادة كذا ينبغي أن يكون بنسبة ٣٠ بالمائة أو ٤٠ بالمائة الخ ...

وإذا استثنينا المرحلة الانتقالية الظرفية لإنجاز التعريب التي تتأثر ، من حيث علاقتها بالمستوى العلمي ، بما يكتنفها من ظروف وما يهيأ لها من أسباب فإن إنجاز تجربة التعريب ليس من شأنه أن يؤدي بأي حال من الأحوال إلى الحط من المستوى العلمي . بل إن إعتماد اللغة القومية في مجالات العمل والتعليم والبحث من شأنه أن يدعم المستوى العلمي ويساعد على الرفع منه لأسباب متعددة لعل أهمها كامن في النقاط التالية :

(١) لقد بين بعض الباحثين أن « في التعليم بلغة أجنبية تحميل للطالب لصعوبتين في آن واحد ، صعوبة تعلم اللغة أو متابعة تعلمها وصعوبة المادة العلمية التي يتخصص فيها »[٩] . ومن الطبيعي آن يسمح التعليم باللغة القومية بتوفير جهود يمكن أن تصرف إلى تعزيز الجانب العلمي وتدعمه .

(٢) إن التعليم باللغة القومية من شأنه أن يحقق علاقة بين المفاهيم والمسميات المتداولة في التعليم من جهة ، والحياة اليومية والواقع المعاش من جهة ثانية ، وفي ذلك ما يوفر للمتعلم تصورا واضح للمفاهيم وإدراكا أدق وأدنى من الواقع للمسميات وينمي قدرته على تحصيل المعلومات والتصرف فيها والاستفادة منها والافادة بها .

وهكذا تتحول هذه المعلومات إلى طاقة مؤثرة فعالة متطورة بالاستعمال ، وفي ذلك ما يساعد المتعلمين على تجاوز درجة الاستهلاك والتلقي إلى مرحلة الابداع والخلق . ولقد أكد الدكتور مازن المبارك في دراسته الهامة عن « اللغة العربية في التعليم العالي والبحث العلمي » « إن إحتمال ظهور النبوغ والابداع بين من يفكرون بلغتهم . في أسوأ تقدير ـ أعلى منه بين من يفكرون بغير لغتهم»[١٠]. وفي طغيان طابع الاستهلاك وضحالة الابداع وتهييب الانتاج لدى أغلب المثقفين العرب الذين اعتمدوا في تكوينهم على لغات اجنبية ما يدعم هذه المقولة . إنهم يجدون صعوبات كأداء في الاندماج ضمن الثقافة الأجنبية التي تكونوا على أساسها والمساهمة في إثرائها والانتاج فيها ويعيشون ضربا من الغربة والانبتات في علاقتهم بالثقافة القومية . لقد عالج أكثر من كاتب مخاطر الازدواجية اللغوية وبين د. مازن المبارك بالخصوص « أن الانسان العربي ليفكر آليا باللغة العربية ما دام في جو عربي ، وانه لمن الصعب أن يفكر الطالب بلغته ويتحدث بغيرها » ، إنه يضيع قسما كبيرا من وقته في النقل والترجمة بين فكره ولسانه . إن اللغة الأجنبية التي يراد من الطلاب إتقانها ستظل عند الكثيرين منهم نقطة ضعف ، وستصيب الكثيرين منهم بالانفصال بين الفكر واللسان أو « بفصام التعبير » وهو داء يصيب الكثير من المتعلمين إذ يفكر أحدهم بلغة ثم يترجم فكره إلى لغة يريد التحدث بها ، فإذا هي لغة مشوهة أو ركيكة أو هي على كل حال ليست تعبيرا سليما عما فكر به وأراد التعبير عنه بقدر ما هي تعبير عن طاقة فكرية ضائعة كان الأولى أن تصرف في التأمل والابداع العلمي عوض عن أن تصرف في الترجمة والمواءمة بين الفكر واللسان ، وإن من شروط الابداع الفكري أن يكون المبدع موائما بين فكره ولسانه[١١] .

---

(٩) المبارك ، **اللغة العربية في التعليم العالي والبحث العلمي** ، ص ٢٧ .

(١٠) المصدر نفسه ، ص ٤٢ .

(١١) المصدر نفسه ، ص ٢٨ .

وإنه لا ينقص من سلامة هذا الرأي ما يمكن أن يلاحظ من كفاءات خاصة لدى عدد محدود من المثقفين المبدعين العرب الذين استطاعوا أن ينجحوا في إتقان أكثر من لغة واستعمالها أداة للتفكير والتعبير .

○ لكن لا بد من التفتح

هذه مقابلة أخرى تشيع بين كثيرين ممن يتحدثون عن التعريب ويحذرون من الانغلاق ، ويعتبرون اللغة الأجنبية المعتمدة نافذة وربما كانت بابا واسعا نعبر منه إلى الثقافة الانسانية لاكتساب أبعاد كونية ، ويرتأون أن ثقافتنا ستكون محلية ضيقة مختنقة ما لم نفتح الباب على مصراعيه ، وهكذا لا تعني المقابلة بين التفتح أو الانفتاح من جهة والتعريب من جهة ثانية ، في نظر البعض ، مجرد طلب لتحقيق معادلة صعبة بين اللغة القومية واللغة الأجنبية المهيمنة بل تمثل اعتراضا متسترا على تحقيق مشروع التعريب بالمعنى الذي أشرت إليه ، وتمسكا بالدور المهيمن للثقافة الوافدة . ولقد خصص د. الطاهر لبيب بحثا لهذه القضية قدمه في مؤتمر لتعريب التعليم العالي في الوطن العربي الذي انعقد سنة ١٩٧٨ ببغداد[١٢] ، وسأكتفي هنا بالاشارة إلى عدد من الملاحظات الواردة بهذا البحث والتي تقدم نظرة غير مألوفة ولا متداولة للموضوع ولكنها مركزة مبنية على تحليل علمي إجتماعي ثقافي .

من هذه الملاحظات أن « التفتح والانغلاق مفهومان نسبيان ولا يعنيان بالضرورة ، كما يقدمهما الفكر الليبرالي الغربي حالتين أولاهما متطورة بالنسبة إلى الثانية وبالتالي « أرقى » منها . هذا ما يتضمنه القول مثلاً بأن مصر متفتحة وأن الصين أو كوبا منغلقة .. » .

وهكذا يتضح أن التفتح ، من حيث المبدأ ، يمكن أن يأخذ حجمه الحقيقي فيتحول من اختيار وحيد وشرط لازم للتطور إلى موضع للنظر والنقاش إذا نحن تخلصنا من مفاهيم سائدة في الثقافة المهيمنة وعالجنا القضية بالاعتماد على نظرة متحررة متفتحة بالفعل على كافة التجارب الانسانية . وعندما نقر التفتح كاختيار تظل هناك أسئلة كثيرة معلقة لعل أهمها : على من نتفتح ؟ وكيف نتفتح ؟ وهل أن إحلال لغة أجنبية محل اللغة القومية بصفة كاملة أو جزئية هي السبيل الأفضل لأن نتفتح ؟

يجيب د. لبيب على السؤال الأول بأن الواقع هو أن « المجتمعات التابعة تتفتح على ثقافات المجتمعات الرأسمالية المهيمنة عليها » فيكون للتفتح مضمون طبقي بالضرورة ، هذا المضمون الطبقي يترسخ أكثر عن طريق اللغة الأجنبية كلغة نخبوية . ولقد بينت دراسة د. لبيب أن « التفتح » بهذا المعنى يساهم في خلق وعي خاطىء للتاريخ وللثقافة الانسانية ، ذلك أنه يستند إلى إدعاء الكونية الذي تزعمه الثقافة الغربية الرأسمالية لنفسها ، ثم تتدخل اللغة الأجنبية المعتمدة لتحدد ، داخل هذا النسق ، خصوصية الثقافة المتفتح عليها أساسا ... ففي « حين يتصور التونسي أو المغربي مثلاً أنه المتفتح على الثقافات الانسانية يجد نفسه عملياً أمام ثقافة فرنسية أصلاً أو استيعابا» . وقد أكدت دراسة د. لبيب هذا الوضع بأمثلة من مفهوم الطلبة لعلم الاجتماع والأدب . وهكذا يتضح أن « التفتح » بهذا المعنى إنما هو في الواقع وجه من وجوه تبعية مجحفة لثقافة أجنبية مهيمنة تدعي لنفسها

---

(١٢) الطاهر لبيب ، « التعريب والتفتح بين التبعية والتحرر » ، مؤتمر تعريب التعليم العالي في الوطن العربي . بغداد ، ١٩٧٨ .

باطلا ، تمثيل الثقافة الانسانية ومن الطبيعي أن تحد هذه التبعية من قدرة المجتمعات « المتفتحة » على استيعاب ما يلائم أوضاعها ومراحل تطورها من نتائج الفكر الانساني ما دامت سجينة لغة أجنبية واحدة لا ترى العالم والكون إلا من خلالها . ولعله من الطبيعي أيضاً أن يحد هذا الوضع من طاقات الخلق والابداع في المجتمعات « المتفتحة » فتركن إلى إستيعاب نماذج جاهزة ضمن نسق ثقافي معين يتطور خارج إرادتها وبمعزل عن ظروفها ومقتضياتها أو تجد دورها الثقافي الرئيسي في المتابعةوالاستهلاك، وهدفها الأقصى في الاستيعاب الكامل لما يجري في ما نسميه « بالعالم المتطور » أي ما تنتجه أو تقدمه الثقافة المهيمنة .

ينطوي التفتح بالاعتماد على إحلال لغة أجنبية محل اللغة القومية ، على إنغلاق وتبعية وتركيز لروح الاستهلاك وتعطيل لطاقات الابداع والخلق وعزل للمجتمع « المتفتح » عن إهتماماته الحقيقية وقضاياه المصيرية الكبرى ، وإطاره الحضاري والثقافي والقومي . وقد استخلص د. لبيب في دراسته التي أشرت إليها أن التفتح الفعلي للمجتمع العربي لا يمكن أن يكون إلا عن طريق اللغة العربية ، « فإذا كانت لغة التبعية تفرض مضمونا ثقافيا فلا تبلغ إلا ما أرادت وأمكنها تبليغه خارج إرادة المجتمع العربي وإن اللغة العربية تسمح باختيار إرادي حقيقي ... » ... وإن العمل الجاد لا يتمثل في تطوير اللغة العربية جماعيا وباستمرار لتقوية طاقتها الاستيعابية والابداعية فحسب ، بل أيضاً في أكبر تنويع وظيفي ممكن للغات أجنبية كوسائل لتوسيع مجالات تفتح العربية نفسها لا كبديل عنها ....

○ لكن لا بد من الحداثة والمعاصرة

ترتبط المقارنة بين اللغة العربية واللغة الأجنبية المهيمنة في بعض البلاد العربية بالمقارنة بين ما هو تقليدي وما هو عصري وربما إنصرفت أيضاً إلى المقارنة بين الرجعي والتقدمي . وتستند هذه المقابلة الغريبة إلى اعتبار العربية لغة متخلفة عن العصر ، موغلة في القدم ، لا تؤدي بصفة كاملة غير المضامين القديمة التي تجاوزها الزمن ، فهي أعجز من أن تعبر على مستجدات الحضارة ومقتضيات التطور العصري الذي يعتمد بصفة أساسية على العلوم والتقنية . وتجد هذه المقابلة في تكريس إعتماد اللغة الأجنبية أداة لتدريس العلوم وخاصة في المراحل العليا من التعليم خير دليل واقعي عملي يؤكد عجز العربية واقعياً على الاضطلاع بمثل هذه المهام .

وهكذا ينطلق أصحاب هذا الادعاء من نظرة سكونية للواقع باعتباره الوضع الضروري الذي لا بديل له ويمارسون نوعا من السفسطة في التدليل إذ يعتمدون في إثبات الشيء على الشيء نفسه ، بل يصبح ، في هذه الصورة ، الدليل والمدلل عليه والنتيجة أمر واحد : العربية غير قادرة على تدريس العلوم وأداء المضامين المعاصرة بدليل أنها غير معتمدة بهذا البلد العربي أو ذاك في هذا المجال ، فالنتيجة أنها غير قادرة على أداء هذه المضامين . وربما وجد البعض في العربية لغة أقدر على أداء المضامين الرجعية التقليدية ووجدوا في تعبيرها على مضامين غيبية دينية دليلا على ذلك فهي ، على هذه الصورة ، أدنى لأن تكون لغة رجعية قد يعطل اضطلاعها بدور اللغة القومية كاملا حركة التقدم ونشر الفكر التقدمي .

إن التأمل ، في هذه المقابلة يفضي إلى الملاحظات التالية :

(١) قد يكون إقرار الارتباط بين المعاصرة والتقدمية من جهة واللغة الأجنبية من جهة ثانية

ناشئا عن نظرة سكونية إلى أوضاع ثقافية ظرفية لم تضطلع فيها العربية بدور إيجابي هام في التعبير عن مستجدات الحضارة الانسانية ، لكن قبول هذه الأوضاع على أنها الواقع المحتوم الذي لا يمكن أن يتجاوز ، يعبر عن إحساس مرضي بالسلبية والعجز وإستقالة مسبقة من كل وظيفة في بناء التقدم والاضطلاع برسالة إنسانية ، فكأن العصري التقدمي لا يمكن أن تتحمله لغتنا القومية ولا يمكن أن يصدر عنا ، وكأننا محكوم علينا بالتبعية أبدا في كل ما نقطعه من خطوات في سبيل التقدم والمعاصرة ، ليس لدينا غير القديم وليس بإمكاننا أن نبدع غيره ضمن إطارنا اللغوي الثقافي وعلينا ، متى رمنا الجديد ، أن نبحث عنه خارج حدودنا اللغوية الثقافية .

(٢) لقد أكدت التجربة في عدد من البلاد العربية أن اعتماد لغة أجنبية ، بصفة رئيسية ، في بعض مجالات الفكر والمعرفة لم يفض ، بصفة آلية ، إلى قبول الأفكار الجديدة التي تحملها هذه اللغة الأجنبية أو تلك ، بل إن أفكارا كثيرة من هذا القبيل قد رفضت وربما انتبذت على أنها أفكار مستوردة . ويظهر أنها لم تستطع أن تكون فاعلة مؤثرة لأن شيوعها يظل عادة محدودا ضمن نخبة من الذين يحسنون اللغة الأجنبية ، قاصراً على إدراك المستوى الشعبي العام . وكذلك لأنها غير متلائمة ، من حيث نوعها وطبيعتها وأسباب نشوئها ، مع الأوضاع الاجتماعية ودرجة النمو ونوعه في المجتمع المستوعب . فوجودها فيه يظل ، في أغلب الأحيان ، وجودا مظهريا أكثر مما هو وجود فاعل ، ذلك شأننا ، على مستوى الفكر الفلسفي مثلا ، مع الوجودية والشخصائية والفوضوية ... وهو شأننا أيضاً مع كثير من الأفكار التي حاولنا استيعابها في غياب الشروط الموضوعية للاستيعاب المؤثر .

(٣) إن القدرة الذاتية للغة العربية من حيث إمكانيات الاشتقاق والنحت وكافة وجوه الأداء فيها ليست موضوعا للجدل ، ولقد عالج لغويون كثيرون هذه القضية وأثبتت التجربة ، عبر عهود من التاريخ طويلة ، مرونة هذه اللغة وقدرتها على التكيف والاستيعاب والأداء. فالأمر إذن لا يتعلق باللغة ذاتها ، وإنه لمن الخطأ أن توصف اللغة ، بمعزل عن إطارها الاجتماعي ، بأنها لغة متقدمة أو متأخرة ، تقدمية أو رجعية . لأن هذه الأوصاف تنصرف أساسا إلى المجتمع ومن الطبيعي أن تعبر اللغة على مضامين متقدمة أو متأخرة ، تقدمية أو رجعية تبعا لأوضاع المجتمع التي يعتمدها لغة قومية . وليس هناك ما يثبت أن اللغة التي أدت مضامين رجعية مثلا هي لغة عاجزة عن أداء مضامين تقدمية عندما يتحقق لدى المتكلمين بها التحول الاجتماعي القاضي بذلك ، كما أنه لا شيء يثبت تعذر إمكانية حصول العكس .

بل إن الواقع التاريخي يؤكد مواكبة اللغة لكافة التحولات التي يعيشها المجتمع إيجابا أو سلبا ما دامت معتمدة في مستوى الاستعمال ، كلغة قومية . وإذا كان من مقتضيات التقدم أو التقدمية إعادة النظر في الماضي وقراءته على ضوء معطيات الحاضر والمستقبل ، فإنه ليس من التقدم ولا التقدمية في شيء إلغاء الدور الطبيعي للغة القومية بحجة التخلص من تراكمات الماضي ورواسبه . على أنه لا وجود للغة البكر التي لا تحمل أي رواسب من الماضي .. ولعله لا سبيل إلى بناء تقدم حقيقي في غياب تحليل الماضي وإدراك الواقع والوعي المعمق بالتاريخ القومي للأمة ، وللغة قومية دور أساسي في تحقيق هذا الوعي . وربما كان الحديث عن التقدمية بمعزل عن الجماهير العريضة وخارج إطار لغتها القومية ، وبالاعتماد على لغة أجنبية وثقافة أجنبية مهيمنة ، وجها من وجوه التسلط النخبوي أعجز من أن يتمكن من تعبئة الجماهير والتأثير فيها وتجسيد مطامحها المشروعة في التحول والنمو .

(٤) يتضح من الملاحظات السابقة أن تحقيق التعريب ، وإن لم يكن بالضرورة إنجازا في سبيل التقدم والتحرر ، فإنه شرط أساسي لازم لكل تحرر وتقدم حقيقي بالبلاد العربية ، ولعل ذلك مما يفسر إعتماد أكثر من لغة قومية في مجال التعليم والادارة وسائر المعاملات في بعض الشعوب ذات القوميات المتجددة ، كما في الاتحاد السوفياتي حيث تستعمل أكثر من سبعين لغة باعتبارها لغات قومية لمجموعات يتألف منها الشعب السوفياتي .

(٥) إن الحديث عن قدرة اللغة على أداء مفاهيم جديدة في أي ميدان أو عجزها على ذلك مرتبط بشكل تام بحياة اللغة أي باستعمالها الفعلي في التعبير عن هذه المفاهيم ، أي بتحقيق مشروع التعريب كاملا . ولقد بين الأستاذ محمد الهادي الطرابلسي في دراسة له عن مفهوم حياة اللغة وأسس تطوير العربية « إن حياة اللغة هي إستخدامها والتعامل بها ، على هذا الأساس أصبحت معرفة اللغة معرفة مجردة والالمام بدقائقها ، أمرا ، وأصبح عيش اللغة في مختلف وجوه الحياة وممارستها ، أمرا ثانيا ، الفرق بين الوجهين هو الفرق الذي بين الوجود بالقوة والوجود بالفعل ، أو بين إمكانية الحياة وذات الحياة ... »(١٣) .

إن جهودا جبارة تبذل الآن ، ومنذ سنين ، على المستوى النظري لتطوير اللغة العربية وتطويعها للتعبير على ما يجد من المفاهيم في مختلف أصناف المعرفة ، وقد وضعت معاجم مختصة ذات اهمية كالتي أنجزها مركز تنسيق التعريب بالوطن العربي ، لكن هذه الجهود ستظل ، على أهميتها ، قاصرة على التأثير الفعلي في تطوير اللغة العربية وإثرائها ما لم تصل إلى مرحلة الممارسة والاستعمال الفعلي في كافة المجالات التي ينبغي أن تضطلع بها اللغة القومية . بغير ذلك تظل المعاجم وكافة الابتكارات اللغوية الهادفة إلى التطوير مجرد مشاريع في انتظار تحقيق التعريب .

باختصار يمكن أن نؤكد أن تطوير اللغة العربية وإثراء إمكانياتها التعبيرية مرتبط بصفة كاملة بتطور العرب أنفسهم وباستعمالهم للغتهم القومية في كافة مراحل التطور التي يحققونها . وقد أكد الأستاذ محمد الهادي الطرابلسي في الدراسة التي أشرت إليها أنه « من اسس تطوير اللغة ، التي يقتضيها وضع العربية بالخصوص في الظروف الراهنة : نزع المركبات ، مركبات النقص العالقة بأنفس العرب نحو العربية والمبنية خطأ على أن اللغة العربية قاصرة على مواكبة العصر ، وعاجزة عن أداء دقيق المفاهيم ... »(١٤) .

○ لكن هل أن العربية هي لغتنا الأم ؟

يضع هذا التساؤل أخطر المواجهين لقضية التعريب بـ « لكن » وأشدهم عداء للعربية والتعريب . فهم يشككون في اعتبار العربية لغة قومية للبلاد العربية أصلا . ويستندون في ذلك إلى المسافة الفاصلة بين العربية الفصحى من جهة واللهجات المستعملة في لغة التخاطب الشفوي والحياة اليومية بالأقطار العربية من جهة ثانية . ويستنتجون أن المسافة بين اللغة الفصحى ولهجاتها أصبحت شائعة ، وأن هذه اللهجات قد انفصلت عن اللغة الأم بحيث أصبحت لغات مستقلة معبرة عن التراث الشعبي مؤدية لدور اللغة القومية على مستوى التخاطب اليومي بالرغم من أنها غير مستعملة بكافة البلاد العربية في مستوى الكتابة إلا في حدود ضيقة جدا .

---

(١٣) محمد الهادي الطرابلسي ، « مفهوم حياة اللغة وأسس تطوير العربية ، » في وزارة الشؤون الثقافية، **تنمية اللغة العربية في العصر الحديث** (تونس : منشورات الحياة الثقافية ، ١٩٧٨) .

(١٤) المصدر نفسه ، ص ٤٧ .

ولقد تبنى هذه الدعوة ، في بدايتها ، بعض المستشرقين فعملوا على جمع نماذج من الآثار العامية وتدوينها ودراستها من الناحية اللغوية ، ثم تبناها عدد من المثقفين العرب ، وربما اتخذ منها بعضهم قضية فكرية ثقافية أساسية يكاد لا يكتب في سواها . على أن هؤلاء الآخرين لم يساهموا في إحياء التراث الشعبي الذي وصل إلينا عن طريق اللهجات العربية بقدر ما سخروا جهودهم لمناهضة العربية الفصحى والدعوة إلى إعتماد العاميات لغات قومية . بل إن بعضهم قد اعتمد لغة أجنبية كالفرنسية في دفاعه عن هذه الدعوة التي اقترنت لدى كثيرين باتجاهات إقليمية مناهضة لوحدة الثقافة العربية . فقد اقترنت مثلا بالتمصير أو القومية المصرية لدى كاتب مثل لطفي السيد وباللبننة مع الشاعر اللبناني سعيد عقل وبالفرنسية أو البربرية مع آخرين بالمغرب العربي ...

ولعل من نافلة القول أن أشير إلى أن إحياء التراث الشعبي الناطق باللهجات العامية العربية يمثل عملا جليلا في حد ذاته وأن القائمين عليه ليسوا جميعا ممن ينطلقون من خلفيات إقليمية أو أجنبية مهيمنة مناهضة للعربية كلغة قومية . إنما يصبح هذا الاتجاه إعتراضا على مشروع التعريب وعقبة في سبيل تحقيقه عندما ينزل العربية منزلة اللغة الأجنبية أو اللغة الميتة ويدعو إلى اعتبار اللهجات العربية لغات وإلى اتخاذها بدائل عن اللغة العربية مستندا إلى اختلافها عن لهجات التخاطب اليوم وضرورة التعلم لاتقانها والإلمام بقواعدها وصيغها التعبيرية .

وليس في نية هذه الدراسة الموجزة مناقشة قضايا لغوية كتب فيها الكثير وتتصل بقضية العلاقة بين الفصحى والعامية وما نشأ عنها من حديث عن العربية الكلاسيكية والعربية العصرية المبسطة والعامية المهذبة واللغة الثالثة الوسط بين الفصحى والعامية .. إنما اكتفي بجملة من الملاحظات تركز فقط على الدعوة إلى اللهجات العامية من حيث هي اعتراض على تحقيق مشروع التعريب :

(١) إن قضية اللهجات في اللغة العربية قديمة جدا وإن طرحت حديثا بأساليب مغايرة ولأهداف مختلفة[١٥] . ووجود لهجات ضمن أية لغة هو ظاهرة علمية موضوعية يسلم بها علم اللغات اليوم . فهناك مسافة طبيعية فاصلة بين اللغة المكتوبة بما تقتضيه من التثبت والتأني والانتقاء والالتزام المدقق بقواعد اللغة وصيغها التعبيرية وبين لهجة التخاطب الشفوي التي تقوم على العجلة والارتجال وتجنح إلى الاختصار ويسمح فيها بكثير من التجاوزات على مستوى القواعد والصيغ التعبيرية المقننة . والواقع يؤكد أنه من الطبيعي أيضا أن تختلف لغة التخاطب ، ضمن أية لغة ، تبعا لتباعد المجموعات المستعملة لها جغرافيا . ثم إن هذه اللهجات تتمايز أكثر فأكثر وتتزايد إعراقا في المحلية الضيقة بتزايد عزلة المجموعات السكنية المستعملة لها وشيوع الأمية بينها ... وضعف الدور الذي تضطلع به لغة الكتابة فيها . هكذا كان الشأن بالنسبة إلى اللهجات العربية لا بين الأقطار العربية فحسب بل داخل القطر الواحد أيضا فمن السهل آن نلاحظ ، داخل نفس القطر ، فروقا بينة في لغة الاستعمال الشفوي اليومي بين هذه الجهة وتلك . والمؤكد أن التباين القائم بين هذه اللهجات العربية ، على تنوعها ، قد تضاءل كثيرا عما كان عليه في أوائل القرن الحالي وأنه لم يزل آخذا في التضاؤل شيئا فشيئا نتيجة لشيوع التعليم والتقلص التدريجي

---

(١٥) راجع في هذا المجال بالخصوص : هشام بو قمرة ، « بين الفصحى ولهجاتها ، » في وزارة الشؤون الثقافية ، **تنمية اللغة العربية في العصر الحديث** ، ص ٢٤ ـ ٣٥ .

للأمية بأغلب البلاد العربية ومزيد من التفاعل والاتصال بين هذه اللهجات من جهة وبينها جميعا وبين اللغة الفصحى من جهة ثانية وخاصة عن طريق الكتاب والوسائل المختلفة للاعلام ، لكن من الطبيعي أن تظل هناك فروق بين اللهجات نتيجة للتفاعل بين اللغة والخصوصيات المحلية ، « فظاهرة اللهجات إذن ظاهرة علمية موضوعية ليس فيها ما يزعجنا أو يرهبنا ... »[١٦] .

من الواضح أن اللهجات العربية ، المستعملة حاليا في التخاطب اليومي لم تصل ، جميعاً ، رغم تفاوتها ، ورغم ما يدعيه لها الداعون إليها ، إلى درجة لغات متميزة قادرة على الاضطلاع بدور اللغة القومية . ذلك أن مجال إستعمالها ظل محصورا في نطاق لغة التخاطب الشفوي اليومي ، بل إن العربي ، أينما كان موطنه ، فيجد نفسه مضطرا إلى إثراء لهجته المحلية بتعابير وصيغ مستمدة من اللغة الفصحى كلما جاوز في كلامه مستوى التعامل اليومي البسيط أو عالج قضية من قضايا الفكر والمعرفة .. وهكذا يتبين أن الحدود الفاصلة بين الفصحى ولهجاتها في مستوى التخاطب الشفوي تتأثر بنوعية مواضيع الخطاب ومستوياته ، وإن التطور الثقافي على المستوى الشعبي الشامل في البلاد العربية من شأنه أن يؤدي حتما إلى مزيد من التقارب بين لغة الكتابة ولهجة التخاطب الشفوي . وإنه لمن السهل أن نلاحظ هذا الجانب من تطور الوضع اللغوي تبعا للتطور العام بأغلب الأقطار العربية حاليا .

(٢) بالرغم من أن تطوير اللغة الفصحى وتيسيرها وتذليل بعض صعوباتها ينبغي أن يكون هدفا من أهدافنا اللغوية والثقافية الراهنة ، وبالرغم من أن اللغة الفصحى قد أدركت في العصر الحاضر حظا من التطور هاما عن طريق الاستعمال في مجالات متعددة بصفة قربتها من لغة التخاطب اليومي وحكمت بالتنازل ، في مستوى الاستعمال اللغوي المعاصر ، عن جانب من رصيدها اللفظي فإن الحديث عن صعوبات خاصة في اللغة العربية والتأكيد عليه لا يخلو ، في أغلب الحالات ، من مبالغات مشبوهة ، ونظرة خاصة ذات أهداف غير لغوية تنطلق عادة من المقارنة بين العربية واللغة الأجنبية على اعتبار أن هذه اللغة الأجنبية أو تلك هي المرجع من حيث سلامة النطق وإحكام البناء اللغوي ، وهكذا يصبح كل فرق بين العربية واللغة الأجنبية المهيمنة إنما هو في النهاية عيب من عيوب العربية .

يسر اللغة أو صعوبتها أمر نسبي ، ولعله من المناسب أن نتفهم ما يجده الأوروبي الغربي مثلا في تعلم العربية من صعوبات بسبب الفروق الشاسعة بينها وبين لغته الأم وجذورها اللغوية الأصلية من حيث البناء الصوتي والتراكيب والصيغ التعبيرية ... أما أن يتبنى بعض المثقفين العرب هذا الادعاء ويطلقونه فيعتبرون الصعوبة خاصية من الخصائص اللغوية للعربية لا مجرد أمر نسبي ، باعتبار أن المرجع لضبط مقاييس اليسر والصعوبة إنما ينبغي أن يستمد من اللغة الأجنبية المهيمنة ، فذلك ما لا يستند إلى أي أساس موضوعي . وإنه لمن نكد التبعية أن يشتكي مدرس عربي مثلا من متاعب خاصة يعانيها حلقه في إستعماله للغة العربية بسبب تعدد حروف النطق فيها أو أن يجد في هذه الشكوى السخيفة الحجة الكافية لاستبدال اللغة القومية باللغة الأجنبية المهيمنة باعتبارها اللغة الصحية المثالية الكاملة في نظره !!.

(٣) ليست اللهجات العربية أكثر من لهجات للغة الفصحى ، وليس في وجودها ما يحمل ،

---

(١٦) المصدر نفسه ، ص ٣١ .

بصفة موضوعية ، على الدعوة إلى اعتمادها لغات قومية متعددة للعرب ، إنما تهدف هذه الدعوة أساسا إلى تقويض العربية باعتبارها أهم عنصر من عناصر الوحدة الثقافية العربية ، وإنه لفي اضطلاع العربية بدورها الكامل كلغة قومية وفي مقاومة الأمية وتحقيق التنمية الثقافية والتربوية بالبلاد العربية ما من شأنه أن يضع حدا لكافة التعلات التي تستند إليها هذه الدعوة .

○ لكن لا بد من توفر الشروط الملائمة لانجاز التعريب

يقول هذا بعض المثقفين العرب الذين يناصرون حركة التعريب ويشفقون عليها من كل تعثر يمكن أن يتخذ منه المناهضون للتعريب ذريعة للحكم على التجربة بالفشل والعقم ... كما يقوله المعطلون ويعملون ، في الوقت ذاته ، على تكريس الاعتماد على اللغة الأجنبية المهيمنة في عدد من المواقع الشرعية للغة القومية .

والواقع إنه من البديهي أن يقع العمل على توفير الشروط الملائمة لنجاح تجربة التعريب قبل تحقيقها ، وقد لا يخلو ذلك من صعوبات موضوعية حقيقية تتصل بتوفير الاطار اللازم للتعليم والعمل الاداري والفني كما تتصل بالكتاب المدرسي وغيره من وسائل العمل في التعليم والادارة وسائر القطاعات التي يراد تعريبها . لكن الحديث عن هذه الشروط والتشدد في مواصفاتها في غياب المشاريع والمخططات العملية الجدية الكفيلة بتحقيقها ينتهي بتجربة التعريب إلى ثنائية معطلة بين المبدأ والانجاز ، ويصبح في النهاية ، ضربا من ضروب المماطلة والتعطيل . ومهما يكن المجال الزمني الذي يتطلبه موضوعيا الاعداد لإنجاز التعريب فإنه لا يمكن أن يغطي كامل مدة ما بعد الاستعمار بالنسبة لأغلب الأقطار العربية . لذلك يحق للباحث أن يتساءل عن أسباب أخرى معطلة لانجاز تجربة التعريب ، بصفة كاملة ، في غير الصعوبات الموضوعية الصرف .

ولقد أشرت في قسم سابق من هذه الدراسة إلى أن أهم سبب لتعثر تجربة التعريب يتمثل في ظهور مثقفين عرب مناهضين لهذه التجربة متمسكين بهيمنة اللغة الأجنبية يستعملون نفوذهم في المواقع الادارية الهامة والقيادات الجامعية للتشكيك في تجربة التعريب ومناهضتها والحفاظ على المنزلة الخاصة للغة الأجنبية المهيمنة . وإنه لما يؤكد خطورة الدور الذي يلعبه هذا الصنف من المثقفين ضد تجربة التعريب أن يصبح بعض رجال الفكر المسؤولين ممن عرفوا بالدفاع عن التعريب والدعوة إليه والنضال من أجله مضطرين في حديثهم عن هذه التجربة إلى الاستدراك والتطمين على المنزلة المحظوظة للغة الأجنبية المهيمنة « حتى لا يقع رميهم بالكفر من طرف المفرنسين » .

غير أنه من الواضح أن الحل الوسط لا وجود له في هذه القضية ، وأن الحفاظ على منزلة محظوظة للغة أجنبية لا يمكن أن يكون إلا على حساب اللغة القومية وتجربة التعريب لفائدة لغة المستعمر السابق المهيمنة . ولقد تبين أن ما يستند إليه مناهضو التعريب المتمسكون بالحفاظ على منزلة محظوظة للغة المستعمر السابق في محاولاتهم لاجهاض تجربة التعريب ليس أكثر من تعلات . وربما كانت أهم الأسباب الحقيقية الدافعة إلى إتخاذهم لهذا الموقف من قضية التعريب وتمسكهم به وذودهم عليه كامنة في ثلاث نقاط أساسية تؤثر ، مجتمعة أو منفردة ، في أغلب المواقف المناهضة لتحقيق التعريب .

(١) قسم كبير من هؤلاء المتمسكين بالحفاظ على منزلة خاصة للغة الأجنبية المهيمنة على

حساب الشرعية التاريخية والشعبية للغة القومية إنما هم في الواقع يدافعون عن إمتيازات نخبوية ثقافية أدركوها في ظروف معينة ونشأت عنها بالضرورة إمتيازات إجتماعية وإقتصادية . فهم في الواقع يدافعون عن مصالحهم وإمتيازاتهم الخاصة التي أكتسبوها بسبب إلمامهم بهذه اللغة الأجنبية والدور المهيمن الذي تلعبه . وهكذا ترتبط مصالحهم بمصالح الهيمنة اللغوية الثقافية الأجنبية ، ويستفيدون من مواقعهم المتنفذة في الادارة وفي المؤسسات التربوية ليجعلوا مقاييس العلم والبحث والنجاعة في العمل الاداري والفني متماشية مع هذه الهيمنة مستجيبة لتلك المصالح . في هذا الاطار يجد بعضهم مثلا في الازدواجية اللغوية ، قياسا على وضعه واستجابة لمصالحه ، أهم كسب ثقافي علمي ، وربما وجد فيها هدفا ومفخرة تغني حتى عن الانتاج والخلق في مجال العلم والثقافة ، فلكأنما يكفي صاحب الثقافة المزدوجة فخرا أن يكون قد حقق معجزة الازدواج اللغوي وأثبت قدرته على ذلك في المراحل المختلفة لدراسته وحصوله على الشهادات العلمية .

(٢) كثيرون من المناهضين لحركة التعريب قد تم تكوينهم العلمي والتربوي بالاعتماد على اللغة الأجنبية المهيمنة وعلى برامج تمتهن اللغة العربية والثقافة القومية ، ولم يكن لهم ما كان لكثيرين غيرهم من إمكانيات النقد لهذا النظام التربوي المفروض لتجاوزه في مستوى تكوينهم الشخصي فإذا هم في النهاية مستوعبون بدون رجعة ، منبتون ، قد آمنوا بأسطورة الكونية للثقافة الأجنبية المهيمنة وتوقفوا عن الشك والبحث وإعادة النظر في هذه القضية الأساسية .

(٣) كثيرون من معطلي التعريب الأقل خطورة من سواهم إنما يحترزون من إنجازه بسبب التواكل والركون إلى المألوف الأسهل بالنسبة إليهم وفي ذلك ما يعبر عن ضعف وعيهم بخطورة الأبعاد الوطنية والقومية لهذه القضية .

□ □ □

وهكذا نستطيع أن نستخلص في خاتمة هذه الدراسة الموجزة أن تجربة التعريب لم تزل ، كما كانت ، في عهود الاستعمار ، تمثل جانبا أساسيا من جوانب النضال من أجل التحرر الوطني والقومي ومقاومة الهيمنة الأجنبية وإن اختلفت الملابسات والظروف . وأن إنجاز التعريب كاملا لم يزل هدفا وطنيا ومطلبا شرعيا وشرطا أساسيا لازما لبناء نهضة عربية جدية وتحقيق البعد الوطني والقومي والانساني للثقافة العربية . وأن مصير مشروع التعريب مرتبط إلى حد بعيد بمصير حركة التحرر والبناء الذاتي في البلاد العربية .

وليس تحقيق التعريب متوقفا على اعتبارات فنية بقدر ما هو متوقف على القرار السياسي الحازم ، والإجراء العملي الجرىء ، وتضافر الامكانيات العربية لمواجهة الصعوبات الموضوعية العملية ، وفرض وضع لغوي تضطلع فيه اللغة القومية بدورها الطبيعي □

حقيقة التنمية النفطية

(حالة أقطار الجزيرة العربية)

د. علي خليفة الكواري

من العاملين في صناعة النفط في قطر. من الدارسين لقضايا التنمية وخاصة في أقطار الخليج العربي.

يتميز عصرنا الحاضر بتزايد الاهتمام بقضية التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية الشاملة. وليست حاجة أقطار المنطقة للانطلاق من أجل تحقيق عملية التنمية أقل إلحاحاً من حاجة بقية أقطار العالم الثالث. ولعل الاحساس الحاد بهذه الحاجة هو ما جعل لفظ التنمية يتردد في حياتنا اليومية .. ومما يلفت النظر أن هذا اللفظ يتردد ـ في كثير من الأحيان ـ معبراً عن مفاهيم مختلفة ومعان متباعدة كما أنه أصبح يستخدم لتبرير كل الأماني والرغبات والمصالح، مما أدى إلى غموض مفهوم التنمية، وعدم تحديد ماهيتها، وهذا ما أفسح المجال لكثير من الخلط وأتاح فرصا للمغالطات. فكل يبرر ما يريد الوصول إليه بأهميته لقضية التنمية، وتأثيره على مستقبلها. وبالرغم من وجود دلالات إيجابية لتزايد إستخدام لفظ التنمية في حياتنا اليومية وما يشير إليه هذا من إهتمام متزايد بضرورة البدء فيها، إلا أن التطور الطبيعي والاتجاه السليم يتطلبان العمل من أجل تحديد مفهوم التنمية والاتفاق على ماهيتها، تمهيدا للاتفاق على إعتماد مؤشرات كمية ونوعية تمكننا من قياس مدى تقدم مسيرتنا نحو تحقيق هذه القضية المصيرية، فبدون تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية الشاملة وبدون الاتفاق على ماهيتها ومؤشراتها، فإن الحديث عن إنجازاتها ومشكلاتها وتطلعنا لاستشراف آفاق مستقبلها لن تتوفر له الأسس الموضوعية، ولن يتعدى كونه تصورات ذاتية تنقصهما اللغة المشتركة التي تسمح بتفهم عملية التنمية، وتزيد إمكانية التفاهم حول شروط تحقيقها.

ويهمني هنا أن أطرح وجهة نظري حول مفهوم التنمية والتغييرات الاقتصادية الاجتماعية في المنطقة، آملا أن تكون مساهمتي هذه مدعاة في تنشيط حوارنا حول هذه القضية المصيرية وإيجاد الوعي الكافي بماهيتها، تمهيداً لخلق طلب فعال، يعول عليه لبلورة إرادة إجتماعية كافية لأن تبدأ المنطقة مسيرتها في إتجاه تحقيق عملية التنمية المنشودة.

أولاً: ماهية التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية

ينقسم الفكر المعاصر في تعريفه للتنمية إلى تيارين رئيسيين. أحدهما يمثل الفكر الاقتصادي في الغرب ويستمد مفهومه من تجربة نمو الاقتصاد الغربي، ولا يفرق غالباً بين النمو

والتنمية . ويؤكد تعريف هذا التيار للتنمية على أنها العملية الهادفة إلى خلق طاقة تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط الدخل الحقيقي للفرد بشكل منتظم لفترة طويلة من الزمن[١] . أما التيار الآخر فيمثله دارسو العالم الثالث والمهتمون بقضية التنمية فيه . ويؤكد تعريف هذا التيار للتنمية على أنها العملية الهادفة إلى إحداث تحولات هيكلية إقتصادية ـ إجتماعية ، يتحقق بموجبها للأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع مستوى من الحياة الكريمة ، التي تقل في ظلها ـ ظاهرة عدم المساواة وتزول بالتدريج مشكلات البطالة والفقر والجهل والمرض ، ويتوفر للمواطن قدر أكبر من فرص المشاركة وحق المساهمة في توجيه مسار وطنه ومستقبله[٢] . وقد تأثر هذا التيار بنتائج التجارب التنموية في الخمسينات والستينات ، لا سيما تجربة أمريكا الجنوبية وبعض الدول الآسيوية ، حيث عجز النمو الاقتصادي ـ في هذه البلاد ـ عن رفع مستوى معيشة الجماهير . ولقد أطلق أ . ج . فرانك تعبير (تنمية التخلف) Development of Underdevelopment على نتائج هذه التجارب التي كان من جرائها تحسين وضع القلة ، وتردي نوعية الحياة بالنسبة للأغلبية الساحقة من المواطنين . وقد حدث هذا على الرغم من تزايد متوسط الدخل الحقيقي للفرد لفترة طويلة من الزمن .

والجدير بالذكر أن هذين التيارين متفقان على أن القاعدة الأساسية للتنمية تتمثل في إيجاد البناء الانتاجي ـ المادي والبشري ـ القادر على رفع متوسط إنتاجية الفرد وزيادة كفاءة أداء المجتمع لتحقيق تزايد منتظم في إنتاج السلع والخدمات يفوق التزايد في عدد السكان ، على الرغم من اختلاف هذين التيارين حول أهمية التركيز على تقليل ظاهرة عدم المساواة وضرورة تحقيق توزيع أكثر عدالة لثمرات التنمية . إن مهمة إيجاد الطاقة الانتاجية ـ من هيكل مادي وقدرة بشرية ومؤسسات ومواقف إجتماعية ـ تمثل لدى التيارين المرتكز المادي والبشري لعملية التنمية ، وتعد خطوة أولية لا جدال حولها ، حيث لا يمكن تحقق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد ، ولا يمكن القضاء على البطالة والفقر والجهل والمرض ، دون تحقيق قدرة إنتاجية ذاتية لدى المجتمع تمكنه من زيادة متوسط إنتاجية الفرد من السلع والخدمات .

ومما يزعج حقاً أن كثيراً ممن تناولوا مسألة التنمية في الأقطار المنتجة للنفط ، وبشكل خاص أقطار الجزيرة العربية ، قد أهملوا النظر إلى مدى وجود بناء إنتاجي وطاقة ذاتية قبل الحديث عن التنمية في هذه الأقطار ، وقفزوا فوق الواقع لينقسموا إلى فريقين ، أحدهما مهتم

---

(١) انظر : Arthur W. Lewis **Theory of Economic Development** (London: Unwin University Book, 1970), pp.9- 10; Lord Robbins **The Theory of Economic Development** (London: MacMillan, 1968), p.151; Simon Kuznets, **Modern Economic Growth** (New Haven: Yale University, 1966), p.1; Gerald M. Meier **Leading Issues in Economic Development** (New York: Oxford University Press, 1976), pp.5- 11.

(٢) انظر : Paul Meadows, **The Many Faces of Change** (Cambridge, Massachusetts: Sohenkhman Publishing,1977),pp.294- 298; Michael P. Todaro, **Economic Development in the Third World** (London: Longman, 1977), pp.50- 64; David Morawtez, **Twenty- Five Years of Economic Development 1950 to 1975** (Washington D.C.: The World Bank, 1977), pp.7-10; Irma Adelman, Morris Adelman and Cynthia Taft, **Economic Growth and Social Equity in Developing Countries** (Stanford : Stanford University Press, 1973); Yusif Sayigh, **The Determinants of Arab Economic Development** (London: Groom Helm, 1978), pp.9- 13.

بقياس النتائج التي تحققت مستخدما مؤشر متوسط الدخل الفردي ، ليدلل على الانجازات كما يراها ، دون أن يكلف نفسه عناء النظر إلى حقيقة الأسباب المؤدية إلى وجود هذا المتوسط العالي من الدخل ، ودون التمعن في سلامة الوضع الاقتصادي الذي أدى إليه ، ودون النظر إلى إمكانية ديمومته وإستمرارية الظروف التي أدت إلى تزايده . وهذا الفريق يتناقض مع مفهوم الفكر الاقتصادي في الغرب على الرغم مما يبدو من إعتماده على نظرياته ، ويتجلى تناقض هذا الفريق في إهماله النظر إلى مدى وجود قاعدة إنتاجية سليمة قادرة على الاحتفاظ بمستوى الدخل ، والعمل على تزايده ، فضلا عن تركيزه على المدلول النقدي ، بدلا من المدلول الحقيقي للدخل .

أما الفريق الثاني فقد سلم ـ ضمنيا ـ بوجود نمو إقتصادي وركز إهتمامه على مسألة توزيع ثمرات هذا النمو بشكل أكثر عدالة ، وأخذ ينتقد مسألة عدم نجاح التنمية في الاهتمام بالجانب الاجتماعي أو الثقافي فاصلا كلا منهما عن الجانب الاقتصادي ، معتبرا أن النمو الاقتصادي قد تحقق ، وأصبحت مشكلة المنطقة مشابهة لمشكلة دول أمريكا الجنوبية وبعض الدول الآسيوية التي اتبعت نمط النمو الغربي . وهذا الطرح فوق أنه يشكل مفهوما خاطئاً للتنمية المجتمعية الشاملة التي لا يمكن الفصل بين جوانبها ، فإنه يهمل التركيز على خلل أساسي في مجتمعات المنطقة ، يتمثل في خلل البناء الانتاجي ، ويحث على مزيد من توزيع عائدات النفط المتاحة بين أفراد الجيل الحالي . ومثل هذا المطلب يوجه الاهتمام والصراع حول كيفية توزيع الغنيمة (عائدات النفط) . وعلى الرغم من النجاح النسبي الذي قد يحققه مثل هذا المطلب ، والذي يتمثل في مزيد من العدالة بين أفراد الجيل الحالي ، إلا أن آثاره السلبية على تحطيم الآلية الاقتصادية للمجتمع وتدمير قدراته الانتاجية ، بحكم فصله بين مبدأ مكافآت الأفراد وإنتاجيتهم ، ستكون هي الأثر الباقي في عصر ما بعد النفط . وهذا ما يجعل التطرف في مثل هذا المطلب وسيلة للكسب السياسي السهل بدلا من كونه سعيا للتوعية التنموية السليمة .

وفي هذه الدراسة أضم جهدي إلى جهود عدد من الكتاب العرب[٣] الذين تزايد إدراكهم لحقيقة الخلل الاقتصادي في أقطار المنطقة . الأمر الذي يدعو لاعادة النظر في دلالة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية وإعادة تفسيرها حسب الركائز المعتمدة عليها ، بدلا من اعتبار تحققها دلالة على وجود عملية نمو أو تنمية . ويهمني هنا أن أقترح تعريفا للتنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية الشاملة ، يتمثل في كونها « **العملية المجتمعية الواعية الموجهة نحو إيجاد تحولات في البناء الاقتصادي ـ الاجتماعي ، تكون قادرة على تنمية طاقة إنتاجية مدعمة ذاتيا ، تؤدي إلى تحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد ـ على المدى المنظور ـ ، وفي نفس الوقت تكون موجهة نحو تنمية علاقات إجتماعية ـ سياسية ، تكفل زيادة الارتباط بين المكافأة وبين كل من الجهد والانتاجية . كما تستهدف توفير**

---

(٣) انظر : Riad Sheikh, **Economic Growth of the Oil State** (Kuwait: Kuwait University, 1973);

محمود عبد الفضيل ، « مشاكل وآفاق عملية التنمية في البلدان النفطية الريعية » ، **النفط والتعاون العربي** ، ج ٥ (١٩٧٩) ، العدد ٣ ؛ محمد الخاجه ، **الخصائص المميزة للاقتصاد الكويتي** (الكويت : الجمعية الاقتصادية الكويتية ، ١٩٧٣) ؛ محمد صادق ، « التنمية في الأقطار المنتجة للنفط في الجزيرة العربية بين عائدات النفط وإدارة التنمية » ، ورقة تحضيرية طرحت ضمن المشروع الدراسي « مدخل إلى إدارة التنمية في الأقطار المنتجة للنفط في الجزيرة العربية »، في ندوة البحرين ، كانون الثاني / ديسمبر ١٩٨٠ . انظر أيضا كتابات : إبراهيم سعد الدين وجاسم خالد السعدون وروبرت مابرو ونادر فرجاني ومحمد الرميحي ويوسف صايغ .

الحاجات الاساسية للفرد وضمان حقه في المشاركة وتعميق متطلبات امنه واستقراره في المدى الطويل ».

وهذا التعريف يؤكد على أن التنمية عملية واعية وموجهة ، وبذلك فإنها تكون أشمل من عملية النمو الاقتصادي الذي يعبر ـ فحسب ـ عن وجود « عملية تحولات في البناء الاقتصادي ـ الاجتماعي ، قادرة على تنمية طاقة إنتاجية مدعمة ذاتيا ، تؤدي إلى تحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد على المدى المنظور ». فالتنمية باعتبارها عملية موجهة تتم وفقا للوعي بغاياتها التي يجب أن تشمل إيجاد الوسائل اللازمة لخلق بناء إنتاجي مدعم ذاتيا ، وكذلك إيجاد العلاقات اللازمة لتوزيع ثمرات هذه العملية ، بموجب أسس تجعل من إستمرارها وتحسن كفاءة أدائها مسألة دائمة مرتكزة على القبول الارادي لأفراد المجتمع والذي ينبع من إيمانهم بجدوى هذه العملية وتحقيقها لمصالحهم ومتطلباتهم الحيوية . وهذا ما يجعلنا نخلص إلى أن : التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية هي عملية النمو الاقتصادي المرتكز على جهد الانسان والموجه لتلبية إحتياجاته ، وهذا ما يجعل الشرط الأول لبدء عملية التنمية الاقتصادية يتمثل في وجود إدارة للتنمية ، تمتلك الرؤية وتحدد إستراتيجية تنموية بعيدة المدى فضلاً عن تنمية الأجهزة والنظم وإعداد الأفراد اللازمين لتحقيقها . وإلى جانب ذلك فإن هذا التعريف يسمح بإمكانية القياس الكمي لعملية التنمية ، حيث يمكن قياس مدى كفاءة أداء الجهود المبذولة لايجاد البناء الانتاجي من خلال مؤشرات الدخل والانتاجية والتركيب الهيكلي ، وكذلك المؤشرات الدالة على مدى الترابط بين المكافأة وبين الانتاجية والجهد بالنسبة لأفراد المجتمع ، ويسمح هذا التعريف أيضاً باستخدام المؤشرات الدالة على مدى تحقق أهداف التنمية مثل مؤشر « الأرقام القياسية لنوعية الحياة المادية The physical quality of life index [٤] وكذلك غيره من المؤشرات العديدة [٥] والتي يمكن استخدامها لاستكمال الدلالة واختبار صحة المؤشرات الرئيسية ذات الصيغة الكلية .

ثانياً : الواقع الاقتصادي الاجتماعي الراهن

إنطلاقاً من التعريف السابق للتنمية ، وعلى ضوء الخصائص الاقتصادية ـ الاجتماعية لأقطار المنطقة ، يمكننا النظر إلى الواقع الراهن للتغيرات الاقتصادية الاجتماعية فيها وذلك من خلال التناول الموجز لكل من : سلامة البناء الانتاجي ـ ودلالة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية .

أ ـ سلامة البناء الانتاجي

تتمثل أهم الخصائص التي يجمع عليها الدارسون لأقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط في إعتماد إقتصادها شبه المطلق على إنتاج وتصدير النفط الخام . ولقد بلغت درجة الاعتماد هذه في عام ١٩٧٦م ـ كما يبينها الشكل (١) [٦] ـ فيما يتعلق بالناتج المحلي الاجمالي، نسبة فاقت الثلثين

---

(٤) أنظر : Morris D. Morris, **The Physical quality of Life Index** (New York: Pergamon Press, 1979).

(٥) أنظر : Irma Adelman, Morris Adelman, Cynthia Taft, **Economic Growth and Social Equity in Developing Countries.**

(٦) أنظر : المملكة العربية السعودية ، وزارة التخطيط ، « الهيكل القطاعي والتنسيق بين خطط التنمية : دراسة مقارنة عن المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي والجمهورية العربية اليمنية »، إشراف غازي عبيد مدني ، الرياض ، ١٩٧٨ ، ص ١٣ ، ١٦ (غير منشورة) ؛ علي خليفة الكواري ، « النفط وعائداته : خيار بين الاستهلاك =

في معظم أقطار المنطقة . وفيما يتعلق بإعتماد ميزان المدفوعات على عائدات تصدير النفط فإن النسبة قد فاقت في معظم الأقطار ٧٥٪ . أما فيما يتعلق بدرجة إعتماد الايرادات العامة على عائدات النفط الخام فإن النسبة في جميع الأقطار زادت على ٩٠٪ فيما عدا البحرين التي كانت النسبة فيها ٨٣٪ . وهذه الدرجة من الاعتماد بعد مرور ما يزيد على ثلاثين عاما على إنتاج النفط ، بالنسبة لمعظم أقطار المنطقة ، تعبر عن الخلل المزمن في التركيب الهيكلي للقاعدة المادية للانتاج . ويتضح هذا الخلل أكثر إذا ما علمنا أن مساهمات بقية فروع الانتاج السلعي فيما عدا إنتاج النفط الخام ـ في الناتج المحلي الاجمالي ـ لم تبلغ ٦٪ . هذا بينما فاقت مساهمة قطاع إنتاج النفط الخام الثلثين كما ذكرنا[٧] .

وقد شملت هذه المساهمة الضئيلة إنتاج قطاع الزراعة والأسماك وقطاع الصناعة التحويلية الذي يشمل الصناعات الحديثة بما فيها صناعة التكرير والبتروكيماويات والأسمدة والمعادن . وهذا الواقع يوضح مدى الاعتماد الخطر على إنتاج سلعة وحيدة ناضبة موجهة للتصدير ، ويشير إلى الخلل الهيكلي في القاعدة المادية للانتاج في هذه الأقطار . وتتضح درجة هذا الخلل إذا ما قارنا التركيب الهيكلي للناتج القومي في بعض أقطار المنطقة بعدد من أقطار العالم ـ كما يبينه الشكل (٢)[٨] ـ وتشير هذه المقارنة إلى أنه بينما يعتمد الانتاج السلعي في الأقطار المصدرة للنفط على إنتاج الموارد الناضبة إعتمادا شبه مطلق فإن الانتاج السلعي في بقية دول العالم ـ المتقدم منها والمتخلف ـ يعتمد إنتاجها السلعي على موارد غير ناضبة مثل الزراعة والصناعة التحويلية . ومن ناحية أخرى فإن هذه المقارنة تشير إلى العلاقة بين مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي ودرجة التقدم التقني أو الاجتماعي . وعلى سبيل المثال فإن دولا مثل أستراليا والنرويج والولايات المتحدة بالرغم من إنتاجها للنفط وأهمية إنتاج قطاع الزراعة والأسماك بالنسبة لهم إلا أن الصناعة التحويلية فيها هي صلب الانتاج السلعي وقاعدته الصلبة حيث تساهم بما يزيد على ربع الناتج المحلي الاجمالي .

ووجه الخلل الآخر في القاعدة المادية للانتاج في أقطار المنطقة ، يتمثل في الاعتماد المطلق على التجارة الخارجية لا سيما الاعتماد على الدول الأجنبية في استيراد معظم السلع وأغلب الخدمات اللازمة لسد الاحتياجات الاستهلاكية والانتاجية. وكذلك تصدير معظم إنتاجها إلى هذه الدول[٩].

= والاستثمار ، » **الخليج العربي** (جامعة البصرة) ، ج ١٢ (١٩٨٠) ، العدد ١ : دولة الإمارات العربية ، وزارة التخطيط ، **تطور المالية العامة لدولة الإمارات ١٩٧٢ ـ ١٩٧٩** (أبو ظبي : ١٩٧٩) :

The World Bank, **Oman: Transformation of an Economy** (Washington D.C.: The World Bank, 1975), vol.I;

The World Bank, **Bahrain: Current Economic Position and Prospect** (Washington D.C.: The World Bank, 1978).

(٧) المملكة العربية السعودية ، وزارة التخطيط ، » الهيكل القطاعي والتنسيق بين خطط التنمية : دراسة مقارنة عن المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي والجمهورية العربية اليمنية ، » .

(٨) المصدر نفسه ، ص ١٣ :

United Nations, **Statistical Year Book, 1976** (New York: United Nations, 1977).

(٩) نادر فرجاني ، » استخدام الأيدي العاملة في الدول العربية الخليجية وإمكانية الاستفادة من الأيدي العاملة العربية ، » تقرير مقدم لمكتب المتابعة لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية والعمل في الدول العربية الخليجية ، أيلول / سبتمبر ١٩٧٩ ، ص ٧٧ ، ٩٩ ، ١٠٩ ، ١٢٣ ، ١٣٥ ، ١٥١ (غير منشور) .

شكل رقم (١)
نسبة إعتماد كل من الإيرادات العامة وميزان المدفوعات والناتج المحلي الاجمالي على إنتاج وتصدير النفط الخام (نسب مئوية)

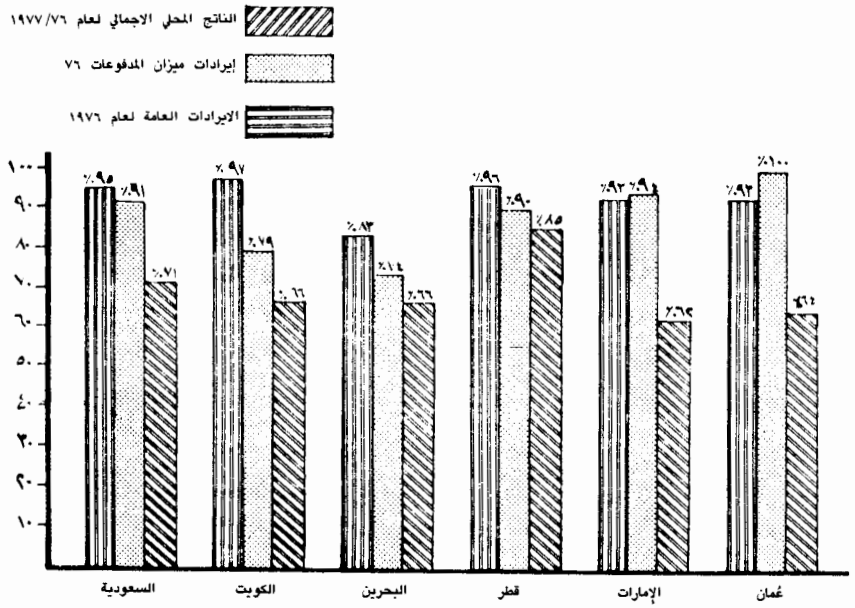

شكل رقم (٢)
مقارنة التركيب الهيكلي للناتج المحلي الاجمالي لعدد من الدول / ١٩٧٤

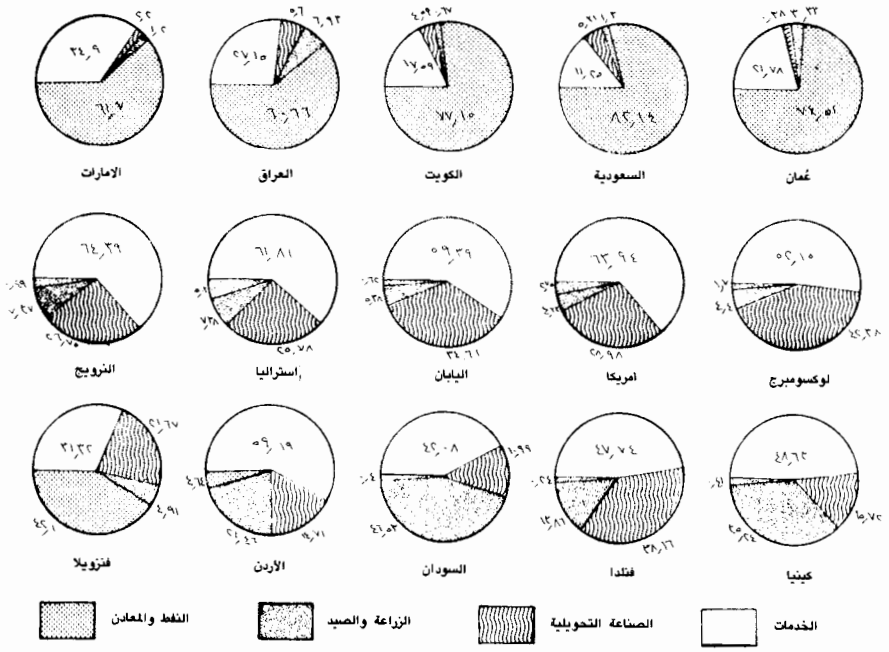

وهذه الظاهرة تعبر عن ضيق السوق المحلية وارتفاع تكاليف الانتاج وتدني درجة التكامل الاقليمي والعربي ، الأمر الذي يقلل فرص الاستثمار ويسد الباب أمام إمكانية التخلص من التبعية وحل مشكلة الاعتماد المطلق على إنتاج النفط الخام وتصديره . ويبدو هذا الخلل في قلة وحدات الانتاج الرئيسية التي تتشكل في العادة من عدد محدود ، وكذلك ضعف التشابك بين هذه الوحدات وضعف إعتمادها المتبادل على نفسها ، فضلاً عن ضعف التكامل بين قطاعات الانتاج المختلفة .

وإذا نظرنا إلى الجانب البشري من البناء الانتاجي فإننا نجد العديد من مظاهر التخلف والضياع فيما يتعلق بالاستخدام الاقتصادي للقوى العاملة المحلية وتزايد الاعتماد على الأيدي العاملة الوافدة من أجل العمل بشكل رئيسي في قطاع الخدمات . فمن ناحية نجد أن مساهمة القوى العاملة المحلية في إجمالي قوة العمل متدنية حيث بلغت ١٥,٢٪ في الامارات ، ١٩٪ في قطر ، ٢٩٪ في الكويت ، ٥٧٪ في المملكة العربية السعودية ، ٦٠٪ في عمان و٦١٪ في البحرين . وكذلك فإن معدل مساهمة القوى العاملة المحلية في النشاط الاقتصادي أقل من ٢٠٪[١٠] بينما يزيد هذا المعدل في الدول المتقدمة عن ٤٠٪ ويصل إلى حوالي ٢٧٪ في الأقطار العربية النفطية الأخرى .

ومن ناحية أخرى نجد أن القوى العاملة في أقطار المنطقة تتركز في قطاع الخدمات ولا تتجاوز نسبة العاملين في قطاع الانتاج السلعي ـ الزراعة والصيد والنفط والمعادن والصناعة التحويلية ـ ١٢,٣٪ في الكويت ، ١٢,٤٪ قطر ، ١٢,٩٪ في الامارات ١٣,٣٪ في عمان[١١].هذا بينما نجد أن مثل هذه النسبة في عام ١٩٧٠م بلغت ٤٨٪ في الدول الصناعية و٧٠٪ في البلاد المتوسطة الدخل[١٢] . وأخيراً فإن ارتفاع نسبة العاملين في الادارة العامة وتركز معظم القوى العاملة المحلية في هذا القطاع تشكل إحدى الخصائص الرئيسية لتركيب القوى العاملة في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط . وفي الكويت على سبيل المثال بلغ عدد العاملين بالحكومة عام ١٩٧٥م ، مائة وعشرة آلاف فرد أي ما يقرب من ٤٥٪ من إجمالي قوة العمل ، وهذا العدد يفوق إجمالي عدد القوى العاملة الكويتية التي بلغت سبعة وسبعين ألف فرد فقط[١٣].يعمل معظمهم في الحكومة . ومما هو جدير بالمقارنة أن عدد الوظائف العامة في قطر يقدر بخمسة وثلاثين ألفا وفي البحرين يقدر بثلاثين الفا وهي في الكويت الآن مائة وثلاثون ألف وظيفة بينما هي في دولة مثل لكسمبورج (سكانها ٤٠٠ ألف نسمة) تقدر بحوالي سبعة آلاف وظيفة فقط .

وجميع هذه الحقائق والمقارنات التي سبق أن ذكرناها تشير إلى التوجه غير الانتاجي للقوى العاملة وتركزها في خارج قطاعات الانتاج السلعي لا سيما في قطاع الخدمات غير الانتاجية . ويلاحظ ـ على وجه الخصوص ـ ضياع كبير للقوى العاملة المحلية التي تتجه ـ في الغالب إلى قطاعات العمالة التي تنتشر فيها ظاهرة البطالة المقنعة كما يلاحظ أيضاً أن فئة من فئات القوى

---

(١٠) المصدر نفسه .

(١١) المملكة العربية السعودية ، وزارة التخطيط ، « الهيكل القطاعي والتنسيق بين خطط التنمية : دراسة مقارنة عن المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي والجمهورية العربية اليمنية ، » ص ٦٧ .

(١٢) البنك الدولي ، **تقرير عن التنمية في العالم ، ١٩٧٩** (واشنطن : البنك الدولي ، ١٩٧٩) ، ص ٥٥ .

(١٣) الكويت ، مجلس التخطيط « تقدير العرض والطلب من قوة العمل ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ ،» الكويت ، ١٩٧٥ ، ص ٦٦ (غير منشور) .

العاملة المحلية المحتملة ما زالت خارج سوق العمل نتيجة لعدم حاجتها إليه ـ البطالة المرفهة ـ الأمر الذي أدى إلى إنخفاض كبير في معدل مساهمة القوى العاملة المحلية في النشاط الاقتصادي . ولعل ظاهرتي البطالة ـ المقنعة والمرفهة ـ هما أحد الأسباب الرئيسية وراء ارتفاع عدد الوافدين وتزايد نسبتهم بالقياس إلى عدد السكان ، وذلك نتيجة لانصراف القوى العاملة المحلية عن الانتاج وتزايد إحتياجاتها للخدمات اللازمة لتوفير المستوى الاستهلاكي السائد .

والجانب الأخير من جوانب البناء الانتاجي ، والذي يحتاج إلى إشارة هنا ، يتمثل في إنخفاض الاستيعاب التقني ومتطلبات التطور الاجتماعي ومدى توفر المؤسسات العلمية والتقنية والاجتماعية اللازمة لسلامة البناء الانتاجي . وتشير النظرة السريعة لمدى الاعتماد على الخارج إلى تدني مستوى الخبرة والمعرفة المحلية بفنون الانتاج وأساليب التنظيم ومؤسسات البحث العلمي والتقني . فدور الادارة الأجنبية ودور المستشارين والشركاء والمقاولين الأجانب ، كلها أدوار تبرهن على ضعف القدرة التقنية والمؤسسات الاجتماعية اللازمة لدعم سلامة البناء الانتاجي . يضاف إلى هذا بطء تطور العقلية الاجتماعية وضعف درجة المشاركة ، وتركز السلطة الادارية والفنية ، الأمر الذي أوجد حالة عامة من عدم الارتياح الوظيفي وأدى إلى السلبية الاجتماعية في الانتاج . هذا فضلا عما نشاهده من خلل في نظام الحوافز ـ المادية والمعنوية ـ والذي تنفصم فيه العلاقة بين المكافأة وبين كل من الجهد والانتاجية ، وهذا ما يؤدي بدوره إلى توجيه الموارد الاقتصادية وطاقات المجتمع وجهة تتعارض مع متطلبات عملية التنمية ، وتؤدي إلى إنتشار نشاطات المضاربة والسمسرة والسعي إلى التدرج الوظيفي السهل والتركيز على بلوغ المكانة الاجتماعية دون الحاجة إلى مقابلة ذلك بما يجب أن يقابله من رفع الكفاءة ومساهمة في الانتاج والتقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي يتطلبه البناء الانتاجي السليم .

ب ـ دلالة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

يمكننا من خلال تناول المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ورصد إتجاهاتها ، وتحري مدى انتظامها ، أن نفهم حقيقة التغييرات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة . وفي هذا الصدد يمكننا أن نذكر مؤشرين كلّيين هما مؤشر متوسط الدخل الحقيقي للفرد ومؤشر الأرقام القياسية لنوعية الحياة المادية . وبعد هذا يمكننا أن نشير إلى بعض المؤشرات النوعية المكملة إشارة عابرة .

* **تزايد متوسط الدخل الحقيقي للفرد** : يستخدم هذا المؤشر ـ كما سبقت الاشارة ـ لرصد مدى نمو القاعدة الانتاجية وطاقتها على زيادة متوسط إنتاجية الفرد من السلع والخدمات . ولكي يكون هذا المؤشر ذا دلالة على نمو الطاقة الانتاجية للمجتمع يجب أن تكون الزيادة منتظمة وحقيقية ومعبرة عن نمو إمكانية إستمرارها في المدى المنظور ، وهذا ما يجب التحقق منه قبل التحدث عن طبيعة التغييرات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة ، وما أدت إليه من ارتفاع لمستوى الدخل . وإذا أخذنا الكويت ـ التي تتوفر عنها إحصائيات معقولة ، ويمثل وضعها الاقتصادي والاجتماعي واحدا من أفضل الأوضاع في المنطقة ـ فإننا نجد أنه بالرغم من الزيادة الكبيرة التي حدثت في متوسط الدخل الفردي في مطلع الخمسينات ، إلا أن هذه الزيادة لم تكن منتظمة ، ولم تكن تعبر عن إتجاه مستقر للنمو . لقد زاد متوسط الدخل الفردي الحقيقي في الكويت زيادة ضخمة في مطلع الخمسينات تعبيرا عن بدء تصدير النفط بكميات كبيرة جدا ، وكذلك تعبيرا عن الوصول إلى إتفاقية المشاركة في الأرباح مع شركات النفط العاملة . ثم تزايد

الناتج المحلي بعد ذلك في شكل قفزات متباعدة . في حين كان متوسط الدخل الحقيقي للفرد يتراجع في معظم السنوات ، بل ان متوسط الدخل النقدي للفرد كان ـ في بعض الأحيان ـ يتراجع قليلاً ثم يقفز بشكل فجائي .

ويشير كتاب جديد ـ صدر عن البنك الدولي ـ إلى أن متوسط الدخل الحقيقي للفرد في الكويت خلال الفترة ما بين أوائل الخمسينات وعام ١٩٧٥ م قد انخفض بمعدل ٢.٥٪ سنويا ، وأن متوسط دخل الفرد (الذي كان يقدر عام ١٩٧٥م بحوالي عشرة آلاف دولار) كان في بداية الخمسينات يقدر بما يساوي تسعة عشر ألف دولار من دولارات عام ١٩٧٤م[١٤] . وهذه الحقيقة الاقتصادية التي قد يبدو أنها عكس ما نتوقع ـ هي مسألة مؤكدة برزت في العديد من الدراسات التحليلية والاحصائية المختصة بالحسابات القومية . ففي الكتاب السنوي للحسابات القومية (١٩٧٧م) الذي تصدره الأمم المتحدة ظهر تأرجح وانخفاض متوسط دخل الفرد النقدي في الكويت في كل من الناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي .

جدول رقم (١)

تغييرات المتوسط النقدي لدخل الفرد في الكويت (دولارات أمريكية)

السنة	نصيب الفرد في الناتج المحلي الاجمالي	نصيب الفرد في الدخل القومي
١٩٦٣	٤٨٧٧	٣٣٩٧
١٩٧٠	٣٦٣٩	٢٨١٤
١٩٧٤	١٢٥٢٦	١٠٨٦٣
١٩٧٥	١١٣٠٧	١١٤٣١

ومن ناحية أخرى تذكر مصادر البنك الدولي أن متوسط النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الكويت في الفترة من ١٩٦٠ ـ ١٩٧٧م قد انخفض بمعدل ٣.١٪[١٥] . ويؤكد رياض الشيخ ـ الذي درس نمو الاقتصاد الكويتي ـ أن متوسط الدخل الفردي من الناتج المحلي الاجمالي بالكويت في الفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٧٠م قد إنخفض بمعدل ٤.٥٪[١٦] .

ومما سبق أن ذكرناه نستطيع تبين الطبيعة غير المستقرة لنمو الاقتصاد الكويتي والذي يمكن إعتباره ممثلا لاقتصاد المنطقة ، ومعبرا عن المشكلات الهيكلية في البناء الانتاجي لهذه الاقتصادات المعتمدة على إنتاج النفط وتصديره . فمثل هذه الاقتصادات ترتبط فيها معدلات النمو ، ويتأرجح متوسط الدخل الفردي ، وفقا لسرعة التغير في متوسط عائد الدولة عن برميل النفط المصدر ووفقا لتغير حجم صادراتها منه .

---

(١٤) David Morawetz, **Twenty- Five Years of Economic Development 1950 to 1975** (Washington D.C.: The World Bank, 1977), pp.7-10.

(١٥) المصدر نفسه ، الملحق ، ص ١٢ .

(١٦) Riad Sheikh, **Economic Growth of the Oil State,** p.124.

* **مؤشر الارقام القياسية لنوعية الحياة المادية** : يعد هذا المؤشر الكمي أحدث محاولة في مجال البحث المستمر لايجاد مؤشرات كمية غير متوسط الدخل الفردي الحقيقي للدلالة على نتائج عملية التنمية[١٧] . ويهدف هذا المؤشر إلى تحديد مدى نجاح عملية التحولات الاقتصادية والاجتماعية في تحقيق مستوى نوعي من الحياة المادية . ويأخذ هذا المؤشر في الاعتبار متوسط العمر المتوقع للفرد ، ونسبة المتعلمين ، ومعدل وفيات الأطفال ، ويستخرج من ثلاثتها معدلا موحدا يبين مدى التقدم الذي تحقق لبلد ما في هذا المجال . وهذا المؤشر ـ بالرغم من تحفظنا عليه فيما يتعلق بالأقطار المصدرة للنفط ـ إلا أنه يبقى مؤشراً مفيدا للدلالة على مدى التقدم في مجال نوعية الحياة المادية المحققة مقارنا بارتفاع متوسط الدخل الفردي . ويظهر هذا المؤشر أنه بينما يعد متوسط الدخل الفردي لبعض أقطار المنطقة أعلى متوسط في العالم ، وفي بعض آخر منها يعد من أعلى المتوسطات ، فإن الرقم القياسي لنوعية الحياة المادية يبدو متدنيا جدا كما يظهره الجدول رقم (٢) .

جدول رقم (٢)
ترتيب أقطار الخليج العربي في العالم بالنسبة لمتوسط الدخل الفردي والرقم القياسي لنوعية الحياة المادية (أوائل السبعينات)

القطر	متوسط الدخل الفردي		الرقم القياسي لنوعية الحياة المادية	
	دولار	الرتبة بالنسبة لبقية دول العالم	٪	الرتبة بالنسبة لبقية دول العالم
الامارات العربية	١٤٣٦٨	١	٣٤	١١٣
الكويت	١٣٧٨٧	٢	٧٤	٦٣
قطر	١١٧٧٩	٣	٣١	١١٦
المملكة العربية السعودية	٣٥٢٩	٢٥	٢٩	١٢٠
البحرين	١٣٧٠	٤٦	٦١	٧٦
العراق	٩٩٩	٦١	٤٥	٩٣

يتضح من الجدول رقم (٢) ـ بشكل جلي ـ مدى المفارقة بين ترتيب أقطار المنطقة فيما يتعلق بمتوسط دخل الفرد وترتيبها فيما يتعلق بالرقم القياسي لنوعية الحياة المادية ، حيث نجد أن هذه الأقطار تبدو متقدمة في ترتيبها بالنسبة لمتوسط دخل الفرد بينما نجدها متأخرة في الترتيب بالنسبة للرقم القياسي لنوعية الحياة المادية .

---

(١٧) من اهم المحاولات في هذا الصدد المحاولة التي استهدفت استيضاح العلاقة بين النمو الاقتصادي والمشاركة السياسية وتوزيع الدخل .. انظر : Irma Adelman, Morris Adelman, and Cynthia taft, **Economic Growth and Social Equity in Developing Countries.**

وهذه المفارقة ، وإن بدت في دول عديدة من دول العالم ، إلا أنها تبدو واضحة أكثر في أقطار المنطقة ـ[١٨] ، مما يؤكد ما سبقت الاشارة إليه من كون المتوسط المرتفع لدخل الفرد في هذه الأقطار غير معبر عن مستوى النمو أو التنمية ، هذا فضلا عن كون تأثيره على تحسين نوعية الحياة المادية للسكان لا يجاري مثل هذا التأثير في دول العالم غير النفطية .

* **الحاجة إلى إستخدام مؤشرات نوعية** : بالرغم من أهمية وجود المؤشرات الكمية التي ذكرناها للدلالة على وجود عملية النمو أو التنمية ومدى ارتفاع معدلاتها ومدى أثر هذه العملية على تحسين نوعية الحياة المادية ، إلا أن التدليل على نضج عملية التنمية يحتاج إلى إستكمال تلك المؤشرات الكمية بمؤشرات نوعية . من أهم هذه المؤشرات في الأقطار النفطية مدى تزايد ارتباط المكافأة المادية لأفراد المجتمع بإنتاجيتهم الفعلية بمعزل عن ريع الثروة النفطية . تضاف إلى هذا المؤشر الخاص ، المؤشرات الدالة على مدى وجود المشاركة بكل أبعادها ، ومدى الاتجاه إلى تقليل درجة التبعية ، وتزايد توفير شروط الأمن ومتطلبات امتلاك حرية القرار وتوظيفه من أجل المصلحة الوطنية العامة . ويتضح لنا من خلال ملاحظة الوضع الراهن في أقطار المنطقة مدى حاجتها الماسة لوجود سياسات تهدف إلى ربط المكافأة بالانتاجية ، والتدرج نحو ربط مستوى الاستهلاك العام والخاص بالقدرة الذاتية لأفراد المجتمع على الانتاج ، بمعزل عن ريع النفط الذي لا يجوز الاعتماد عليه في تمويل الاستهلاك ، وإنما يجب إعادة إستثماره . وبالنسبة لدرجة المشاركة ونوعيتها في مجالات تحمل الأعباء المالية لادارة المجتمع (الضرائب) ، والمساهمة في الانتاج والمشاركة في القرار السياسي وفرصة إبداء الرأي في الأمور العامة ، فإن هذه الدرجة تبدو أقل مما كان يتحمله ويتمتع به سكان المنطقة قبل إنتاج النفط[١٩] .

وأخيراً فإننا نلاحظ أن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة قد أدت إلى نمو الروح الاقليمية وإستمرار حالة التجزئة التي تعيشها أقطار المنطقة ، الأمر الذي يترك الكثير من الأمور المرغوب في بلوغها ، سعيا لتوفير أمن المنطقة وامتلاكها متطلبات القرار السياسي المستقل .

ثالثاً : الواقع الاقتصادي ـ الاجتماعي الراهن ومفهوم التنمية

يتضح مما سبق أن التغييرات الاقتصادية ـ الاجتماعية في أقطار المنطقة لم تؤد بعد إلى إيجاد بناء إنتاجي قادر على دعم عملية التنمية واستمرارها . فهذه التغييرات لم تؤد إلى بناء الهيكل الانتاجي ـ المادي والبشري ـ القادر على توليد طاقة إنتاجية مدعمة ذاتيا وقادرة على تحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد في المدى المنظور . كما أن هذه التغييرات قد أخلّت بنظام الحوافز في المجتمع ، وأثرت سلبيا على التوجهات الاقتصادية ـ الاجتماعية ، وعلى البيئة الملائمة لعملية التنمية وما تتطلبه من ضرورة توجيه جهود أفراد المجتمع ومؤسساته وموارده الوجهة التي يتم بموجبها ترشيد السلوك وتركيز الجهود . لذلك فإن سجل إنجاز هذه التغييرات كان ضعيفا نسبيا في مجال تحسين نوعية الحياة المادية وتلبية الاحتياجات الأساسية وإتاحة سبل المشاركة وتوفير متطلبات الاستقرار في المدى البعيد .

---

(١٨) Morris David Moris, **The Physical quality of life index**, p.65.

(١٩) Ali khalifa Al-Kuwari, **Oil Revenues in the Gulf Emirates: Patterns of Allocation and Impact on Economic Development** (Epping: Bowker 1978), p.18- 22.

إن مثل هذا الواقع الراهن الذي نتج عن التغييرات الاقتصادية ـ الاجتماعية منذ بدأ تصدير النفط ، لا يجوز أن نطلق عليه عملية تنمية أو نمو إقتصادي سواء أكان ذلك استنادا إلى يمين الفكر التنموي أو يساره ، فالواقع الراهن يعتمد ـ بشكل مطلق ـ على إنتاج النفط ، ولذلك فإن التغييرات التي انتجته مرهونة بظرفها الآني المتمثل في وجود احتياطيات النفط وإمكانية تصديره مقابل أسعار تفوق أضعاف تكلفة إنتاجه ، وتسمح ـ بالتالي ـ بتحقيق ريع ضخم قادر على دعم متطلبات الانفاق لكافة فعاليات المجتمع واحتياجاته . ولقد كانت خاصية الاعتماد هذه وراء تقلبات متوسط الدخل الحقيقي للفرد ، والذي يكمن تفسيره الوحيد في حركة أسعار النفط الخام وكمية المنتج منه ، الأمر الذي جعل معدل زيادة هذا المتوسط في سنة بعينها يقفز فجأة بشكل غير متوقع ثم يتراجع أو يتحول إلى معدل سلبي في سنوات أخرى . ومن هنا فإن هذه التغييرات التي نتجت عن تصدير النفط ما زالت تغييرات إقتصادية إجتماعية لم تتحدد إتجاهاتها بعد ، وبذلك فإنه يمكنها أن تكون ذات أثر آني ، كما يمكن أن تتحول لعملية نمو إقتصادي ، إذا ما استثمر ريع تصدير النفط لبناء قاعدة إنتاجية ، تسمح ـ تدريجيا ـ بتقليل الاعتماد على صادرات النفط ، وتؤدي ـ في الوقت نفسه ـ إلى إنتظام تزايد متوسط الدخل الحقيقي للفرد في المدى المنظور . كما يمكن لهذه التغييرات أن تخلق عملية تنمية إذا ما حددت إتجاهات النمو ، وأحسن توزيع ثمراته ، واتجه المجتمع ـ بوعي وتصميم ـ في إتجاه تحقيق حياة أفضل نوعيا لأفراده .

ولعل التعليم والوعي الناتج عنه وعن ظروف الاحتكاك الثقافي بالعالم الخارجي (باعتبارهما أهم الآثار الايجابية لهذه التغييرات) يشكلان مرتكز الأمل في إتجاه أقطار المنطقة لتبني خيار التنمية باعتباره الخيار المعول عليه لايقاف مد السلبيات ، وتحويل ظاهرة الوفرة المرهونة بتصدير النفط إلى عملية إستثمار إنتاجي لريع الثروة النفطية من أجل بناء طاقة إنتاجية محلية متجددة . وتستند ثقتنا بآثار إنتشار التعليم وتزايد الوعي على ما نلحظه من تزايد ظاهرة القلق على المستقبل ، والشعور بتزايد المسؤولية الاجتماعية الواجبة على الفرد وضرورة عمله لتأمين مستقبل الأجيال القادمة . ومما لا شك فيه أن نمو هذا الشعور بالمسؤولية واتساع دائرته سيؤديان إلى تزايد إدراك حقيقة أوضاعنا وتحليل معطياتها ، بهدف معرفة نقاط القوة والضعف ، وتحديد الخيارات المتاحة للمنطقة ، تمهيدا لبلورة إرادة التنمية لدى المجتمع حتى تبلغ مرحلة الطلب الفعال ، الذي يجعل من التوجه إلى بدء عملية التنمية مطلبا لا يمكن تجاهله ويجعل من أمر وضوح إستراتيجية التنمية وكفاءة إدارتها وتجاوب سياستها وخططها مع احتياجات المجتمع الأساسية ، جوهر برنامج من يتصدى لقيادة المجتمع والمبرر الشرعي لتولي هذه القيادة □

العلاقات الفلسطينية الامريكية

المواجهة واحتمالات الحوار

وحيد عبد المجيد

باحث متخصص في الشؤون العربية .

تعتبر قضية فلسطين إحدى أهم القضايا التي أثرت على مسار السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط لما يقرب من أربعة عقود من الزمان . والواقع أن جورج لينزوسكي لم يجانبه الصواب عندما قرر أن العلاقات بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط تأثرت منذ الحرب العالمية الثانية بثلاث مسائل كبرى : إسرائيل / فلسطين ، والبترول والصراع العقائدي الأمريكي ـ السوفييتي في المنطقة(١) . فهذا التقدير ينطوي على درجة عالية من المصداقية رغم ما نلاحظه من حداثة ما يسمى بظاهرة العلاقات الفلسطينية الأمريكية . فهذه الظاهرة حديثة بالفعل إذا نظرنا إليها من زاوية التفاعل بين موقفين : فلسطيني واميركي . وبهذا المعنى تعود بدايات العلاقات الفلسطينية ـ الأمريكية إلى منتصف الستينات ، مع نشأة الحركة السياسية الفلسطينية المستقلة عن الأنظمة العربية ، وتبنيها لبرامج سياسية اشتملت بالضرورة على تحديد الموقف الفلسطيني من القوى الدولية المختلفة ومنها الولايات المتحدة . أما إذا نظرنا إلى العلاقات الفلسطينية ـ الأمريكية من منظور أوسع يشمل اتجاهات السياسة الأمريكية تجاه قضية فلسطين ، يمكن لنا حينئذ أن نتحدث عن هذه العلاقات منذ فترة مبكرة تعود إلى نهاية الحرب العالمية الثانية وربما قبل ذلك أيضاً . وتتابع هذه الدراسة الموجزة تطور العلاقات الفلسطينية الأمريكية منذ أن بدأت الولايات المتحدة تتخذ موقفاً محدداً تجاه الصراع الفلسطيني ـ الصهيوني ، وتحلل المواقف الفلسطينية والأمريكية ، في محاولة لتكشف آفاق العلاقات بين الطرفين والاحتمالات المتوقعة لبدء حوار فلسطيني ـ أمريكي على ضوء الخبرة التاريخية والاتجاهات الرئيسية للادارة الأمريكية الجديدة .

● السياسة الخارجية الأمريكية تجاه قضية فلسطين

الاعتقاد السائد لدى دارسي السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط أن الولايات

(١) See George Lenzowski, in Paul Sealury and Aran Wilousky, ed., **U.S. Foreign Policy: Perspectives and Proposals for the 1970's** (New York: McGraw- Hill, 1969), pp.194-195.

المتحدة بدأت تتخذ موقفاً محدداً في صف الحركة الصهيونية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . ويشار عادة في هذا الصدد إلى التزام الرئيس الأمريكي ترومان في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٦ بتأييد خطة التقسيم التي وضعتها الوكالة اليهودية ، والتي اشتملت على دولة يهودية مستقلة ، وذلك خلافاً للموقف الأمريكي السابق المتمثل في تأييد تسوية بين العرب واليهود تقوم في ظلها دولة موحدة في فلسطين تضم مقاطعات عربية ويهودية ، وهو الموقف الذي سبق أن عبر عنه هنري جرادي ممثل أمريكا في لجنة التحقيق الأنجلو أمريكية[٢] .

غير أن هناك ما يؤكد وجود التزام أمريكي تجاه الحركة الصهيونية منذ عام ١٩١٩ ، كما تدل عليه المذكرة التي أعدها مستشارو الرئيس وودرو ويلسون لتقدم إلى مؤتمر باريس للسلام والتي نصت على (الاعتراف بالدولة اليهودية حينما تبرز إلى الوجود) . ومع ذلك فإن تأريخ بداية الالتزام الأمريكي المحدد تجاه الحركة الصهيونية بنهاية الحرب العالمية الثانية ينطوي على تقويم صحيح لدور الضغط الصهيوني على صانع القرار الأمريكي ، وهو الضغط الذي أخذ يتبلور في قنوات محددة خلال أربعينات هذا القرن . فمعروف أن نشاط الحركة الصهيونية ظل مركزاً على بريطانيا طوال فترة الانتداب على فلسطين حيث كانت السيطرة على الحركة الصهيونية العالمية منعقدة ليهود أوروبا والييشوف الفلسطيني . ويقال عادة أن صيف ١٩٤٠ يمثل بداية نقطة التحول في انتقال مركز النشاطات السياسية الصهيونية إلى الولايات المتحدة[٣] .

وربما من هنا بالتحديد إنطبعت في الذهن الفلسطيني والعربي عامة ، صورة لعلاقة أمريكا بالحركة الصهيونية وإسرائيل . وتتلخص هذه الصورة في حلول أمريكا محل بريطانيا كسند إمبريالي رئيسي للحركة الصهيونية بعد الحرب العالمية الثانية[٤] . وفي هذا الاطار لم يكن ثمة بديل عن النظر إلى المبدأ الأول في سياسة أمريكا الخارجية تجاه الشرق الأوسط ، وهو حق إسرائيل في الوجود ، على أنه يعني في التحليل الأخير إلتزام أمريكا الكلي نحو الدولة الصهيونية[٥] . ولذلك فعندما نشأت منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ ، في إطار سياسة القمة العربية ، وجدت أنه ليس ثمة إمكانية لأن تنظر الولايات المتحدة نظرة موضوعية لمشكلة فلسطين[٦] . وأصبح الفكر الفلسطيني على قناعة راسخة بأن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط إتسمت منذ ١٩٤٨ بالتزام ثابت نحو إسرائيل التي جرى اعتبارها الدرع الواقي للمصالح الأمريكية في المنطقة[٧] .

على هذا النحو كانت الخبرة التاريخية للسياسة الأمريكية تجاه قضية فلسطين تدفع في

---

(٢) مايكل أ. جانسن ، « وزارة الخارجية الأمريكية وسياستها الفلسطينية ، » **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢١ ، أيار / مايو ١٩٧٣ ، ص ١٢٨ ـ ١٣٦ .

(٣) Joseph B. Schechtman , **The U.S. and The Jewish State Movement The Crucial Decade 1934- 1949** (New York: Herzl Press and Thomas Yaseloff), pp.70- 72.

(٤) أنظر : أسعد رزوق ، « إسرائيل والإمبريالية العالمية ، » **شؤون فلسطينية** ، العدد ١ ، آذار / مارس ١٩٧١ ، ص ٢٧ ـ ٣٨ .

(٥) طالب يونس ، « سياسة أمريكا الخارجية والمواجهة العربية الاسرائيلية في عهد جونسون ، » **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٦ ، تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ ، ص ٥٠ ـ ٥٩ .

(٦) المصدر نفسه .

(٧) **أنظر** : إبراهيم أبو لغد ، « سياسة إسرائيل العربية ، » **مقالات مختارة حول المسألة الفلسطينية** (بيروت : مركز أبحاث منظمة التحرير ، [د.ت]) ص ٢٣٣ ـ ٢٣٤ .

إتجاه سيادة الجانب الصراعي في العلاقات الفلسطينية ـ الأمريكية منذ نشأة الحركة السياسية الفلسطينية الحديثة ممثلة في منظمة التحرير . وكان من الطبيعي أن يتصاعد هذا الجانب الصراعي في العلاقات بين الطرفين إزاء إصرار السياسة الأمريكية على إنحيازها غير العادل لاسرائيل ، وعلى تبني صيغ للتسوية السلمية للصراع العربي ـ الاسرائيلي تتجاهل قضية فلسطين ، وهي جوهر هذا الصراع ، ولا تنظر إليها إلا باعتبارها قضية لاجئين . وهذا التوجه الأمريكي واضح منذ بدأت أولى الجهود الأمريكية لتحقيق تسوية بين مصر وإسرائيل في أوائل الخمسينات عن طريق محاولة فاشلة لترتيب لقاء بين الرئيس عبد الناصر وبن جوريون [٨] . وظل هذا التوجه يسود السياسة الأمريكية بعد ذلك وينطبع في مختلف المشروعات الأمريكية لتسوية الصراع في الشرق الأوسط . ويمكن الاشارة بوجه خاص إلى مشروع دالاس آب / أغسطس ١٩٥٥ ، ومشروع د . جوزيف جونسون في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٦٢ ، ومشروع الرئيس ليندون جونسون في حزيران / يونيو ١٩٦٧ (مشروع المبادىء الخمسة الذي اختزل قضية فلسطين في مبدئه الثاني إلى مشكلة لاجئين) ، ومشروع روجرز في حزيران / يونيو ١٩٧٠[٩] .

● الموقف الفلسطيني تجاه أمريكا حتى ١٩٧٣

تحليل لمقررات المجلس الوطني الفلسطيني

وكان من الطبيعي إذن أن يتسم الموقف الفلسطيني من أمريكا طوال الفترة الممتدة حتى ١٩٧٣ بالعداء التام كرد فعل للسياسة الأمريكية المنحازة بالكامل إلى إسرائيل . وانعكس ذلك بوضوح في مقررات المجلس الوطني الفلسطيني التي تعبر عما يمكن أن نطلق عليه (الاجماع الفلسطيني) ، حيث تأتي هذه المقررات عادة كحل وسط بين آراء مختلف المنظمات الفلسطينية . ففيما عدا مقررات الدورة الأولى للمجلس الوطني الفلسطيني بالقدس ٢٨ أيار (مايو) ـ ٢ حزيران (يونيو) ١٩٦٤ ، لم تخل مقررات أي من الدورات الأخرى من إشارة للموقف الفلسطيني العدائي تجاه الولايات المتحدة . وحتى الدورة الأولى لم تخل من إدانة السياسة الغربية بصفة عامة ، كما ورد في كلمة أحمد الشقيري أول رئيس للمنظمة في جلسة الافتتاح . فالسياسة الغربية ، وفقا لهذه الكلمة ، هي سبب كارثة فلسطين ، فهي التي أوجدت إسرائيل وأمدتها بالمال والسلاح[١٠] .

ويمكن تفصيل أهم عناصر الموقف الفلسطيني تجاه الولايات المتحدة خلال تلك المرحلة على النحو التالي :

أ ـ أمريكا تتخذ موقف العداء السافر لشعب فلسطين ، مما يستلزم تصعيد النضال ضدها . فعلى سبيل المثال ورد في مقررات الدورة الثالثة للمجلس ١٩٦٦ أن « المجلس الوطني يطلب

---

(٨) قدم بن غوريون تفصيلا للموقف الأمريكي في تلك الفترة في مذكراته التي نشرها في جريدة **معاريف** (إسرائيل) ، الاعداد ٢ ، ٩ ، ١٦ ، ٢٣ ، تموز / يوليو ١٩٧١ . أنظر ملخصا لهذه المذكرات قدّمه أحمد خليفه في : **شؤون فلسطينية** ، العدد ٥ ، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧١ ، ص ٢٢٠ ـ ٢٢١ .

(٩) أنظر تفصيلا لهذه المشروعات في : ليلى سليم القاضي ، « تقرير حول مشاريع التسويات السلمية للصراع العربي الاسرائيلي » ، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٢ ، حزيران / يونيو ١٩٧٣ ، ص ٨٤ ـ ١٢٣ .

(١٠) راشد حميد ، **مقررات المجلس الوطني الفلسطيني ١٩٦٤ ـ ١٩٧٤** (بيروت : مركز أبحاث منظمة التحرير ، ١٩٧٥) ص ٦٣ .

إلى الشعب العربي في كل مكان أن يحدد موقفه نهائياً من هذا العداء السافر الذي يصدر عن أمريكا تجاه شعب فلسطين وأن لا يقتصر هذا التحديد على مجرد الأماني .... »[١١] . وجاء في توصيات اللجنة السياسية والاعلامية بالدورة السادسة للمجلس ١٩٦٩ أن « الامبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة هي عدوة الشعوب ، وهي المسؤولة عن مختلف صور العدوان على حرية الشعوب واستقلالها ، ويتجلى ذلك في خلق وتثبيت الكيان الصهيوني في وطننا فلسطين »[١٢] ودعت القرارات السياسية الصادرة عن الدورة السابعة للمجلس ١٩٧٠ « الشعب الفلسطيني بوجه خاص والشعب العربي بوجه عام إلى تصعيد النضال إلى أبعد حد ممكن ضد القوى الامبريالية وعلى رأسها الولايات المتحدة .. »[١٣] .

ب ـ إدانة المساعدات الأمريكية لاسرائيل عموما ، مع إدانة خاصة للمساعدات العسكرية فعلى سبيل المثال نصت القرارات السياسية الصادرة عن الدورة الثانية للمجلس ١٩٦٥ على أن المجلس الوطني « يندد بالمساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة لاسرائيل وخاصة مدها بالأسلحة الصاروخية »[١٤] . كما تضمنت القرارات السياسية الصادرة عن الدورة الثالثة للمجلس بنداً خاصاً عن التسليح الأمريكي لاسرائيل (البند ١١) ينص على : « ... وحيث ان الاستعمار الأمريكي هو العدو الأول لجميع حركات التحرير بما فيها تحرير فلسطين ، ولما كانت جميع الدلائل قد أكدت وجود صفقة جديدة للسلاح بين الولايات المتحدة وإسرائيل تم فيها تزويد إسرائيل بمئات الطائرات النفاثة الحديثة وأحدث الأسلحة والمعدات ... يستنكر المجلس الوطني أشد الاستنكار صفقة الاسلحة الجديدة التي عقدتها الولايات المتحدة مع إسرائيل »[١٥] . وتضمن البيان السياسي الصادر عن الدورة السادسة للمجلس ١٩٦٩ أن « قيام الولايات المتحدة بتسليم طائرات الفانتوم إلى إسرائيل هو دليل جديد على مدى تواطؤ الامبريالية العالمية والصهيونية على تهديد سائر أقطار الوطن العربي من المحيط إلى الخليج عن طريق قاعدتها إسرائيل »[١٦] .

جـ ـ إسرائيل ترتبط بالولايات المتحدة ارتباطا عضويا فالقرارات السياسية الصادرة عن الدورة الرابعة للمجلس ١٩٦٨ تضمنت : « لما كانت الحركة الصهيونية وأداتها إسرائيل ترتبط ارتباطا عضويا بالاستعمار العالمي وبخاصة الامبريالية بقيادة الولايات المتحدة ، فإن إسرائيل تشكل قاعدة جغرافية بشرية للامبريالية العالمية »[١٧] . كما أشار البيان السياسي الصادر عن الدورة الخامسة للمجلس ١٩٦٩ إلى أن « الحركة الصهيونية الاستعمارية الاستيطانية متعاونة مع الدول الاستعمارية وخاصة أمريكا فرضت علينا هذه الظروف »[١٨] .

د ـ أمريكا تحاول فرض الحلول السلمية لتصفية الثورة الفلسطينية (رفض الحل أو السلام الأمريكي) فالبيان الختامي الصادر عن الدورة السابعة للمجلس ١٩٧٠ أدان « التحركات الأخيرة التي جدت في الموقف الدولي من جانب القوى الامبريالية العالمية التي تتزعمها الولايات المتحدة لفرض الحلول السلمية التصفوية وما يتأتى عن هذه التحركات من مواصلة للمؤامرات مع القوى العميلة لضرب الثورة

---

(١١) المصدر نفسه ، ص ٩٤ .
(١٢) المصدر نفسه ، ص ١٥٣ .
(١٣) المصدر نفسه ، ص ١٦١ .
(١٤) المصدر نفسه ، ص ٧٥ .
(١٥) المصدر نفسه ، ص ٩٤ .
(١٦) المصدر نفسه ، ص ١٥٦ .
(١٧) المصدر نفسه ، ص ١١١ .
(١٨) المصدر نفسه ، ص ١٣٩ .

الفلسطينية »[١٩] . . كما عقد المجلس دورة استثنائية بعمان في ٢٧ آب / أغسطس ١٩٧٠ ليعلن رفضه لمبادرة روجز وتضمنت قرارات تلك الدورة : « ويرى المجلس الوطني أن المقترحات الامبريالية الأمريكية تتضمن التنازل عن جزء من الأرض الفلسطينية العربية لمحتل غاصب لأول مرة في التاريخ الاسلامي والعربي ، والاعتراف بشرعية العدو المحتل .. »[٢٠] . أما برنامج العمل السياسي الصادر عن الدورة الثامنة للمجلس ١٩٧١ ، فقد حلل السلام الأمريكي على أساس أن « انفجار الوضع في الهند الصينية إلى جانب تزايد انتصارات الثورة الفيتنامية دفع الأوساط الأمريكية أن تبحث عن جميع السبل الممكنة لتهدئة المنطقة على أساس تثبيت الانتصار العسكري الذي أحرزه الأعداء في معركة ١٩٦٧ »[٢١] أما البرنامج السياسي الصادر عن الدورة الحادية عشرة للمجلس ١٩٧٣ فقد نص على أن « الثورة بدأت تواجه وضعا خطرا للغاية بفعل المبادرات الأمريكية وما افرزته من مشاريع كمشروع روجرز » وأن « الامبريالية الأمريكية صعدت هجمتها تحت مخطط واسع يستهدف إحكام الطوق على الثورة الفلسطينية وحركة التحرر العربي والاجهاز عليها . وهي تستخدم لهذا الغرض العديد من المناورات والمؤامرات تحت لافتات ما يسمى بالمبادرات الأمريكية والحلول السلمية .. »[٢٢] .

هـ ـ التحذير من تسلل النفوذ الأمريكي إلى المنطقة العربية : فقد دعا البرنامج السياسي الصادر عن الدورة العاشرة للمجلس ١٩٧٢ إلى « النضال ضد التسلل الاقتصادي الامبريالي في الاقتصاد الوطني العربي ، وضد ربط الاقتصاد العربي بالاقتصاد الغربي والأمريكي . والنضال ضد القوى العربية السياسية أو الاجتماعية التي تروج لذلك »[٢٣] . كما نص البرنامج السياسي الصادر عن الدورة الحادية عشرة للمجلس ١٩٧٣ على أن « استمرار الصالح الأمريكية على الأرض العربية والعلاقة العضوية لهذه المصالح يقتضيان التصدي لضرب وتصفية هذه المصالح الأمريكية الامبريالية »[٢٤] .

و ـ التنديد بالموقف الأمريكي في فيتنام وكوريا وكوبا وأمريكا اللاتينية : فعلى سبيل المثال نصت القرارات السياسية الصادرة عن الدورة الرابعة للمجلس ١٩٦٨ على أن « الشعب الفلسطيني يقف طرفاً مع جميع حركات التحرر الوطني في العالم وهو يقرر : المطالبة بوقف العدوان الأمريكي الاستعماري على شعب فيتنام .. وتأييد ثورة شعب كوريا الجنوبية الهادفة إلى طرد الاحتلال الامريكي ووحدة الأرض الكورية في الشمال والجنوب .. وتأييد شعب كوبا ضد المؤامرات الأمريكية وتأييد كافة شعوب أمريكا اللاتينية في نضالها ضد الاستعمار الأمريكي »[٢٥] . وأشارت توصيات اللجنة السياسية والاعلامية في الدورة السادسة للمجلس ١٩٦٩ إلى « تقدير الكفاح البطولي الذي يخوضه شعب فيتنام ضد الامبريالية الأمريكية وحلفائها ، وتأييد شعب كوريا في نضاله من أجل هزيمة المعتدين الأمريكيين .. »[٢٦] . كما نصت القرارات

---

(١٩) المصدر نفسه ، ص ١٦٧ .
(٢٠) المصدر نفسه ، ص ١٦٩ ـ ١٧١ .
(٢١) المصدر نفسه ، ص ١٧٦ .
(٢٢) المصدر نفسه ، ص ٢٣٣ .
(٢٣) المصدر نفسه ، ص ٢١٩ .
(٢٤) المصدر نفسه ، ص ٢٣٣ .
(٢٥) المصدر نفسه ، ص ١١٢ .
(٢٦) المصدر نفسه ، ص ١٥٣ .

السياسية الصادرة عن الدورة التاسعة للمجلس ١٩٧١ على أن « المجلس الوطني يحيي النضال البطولي الذي تخوضه شعوب الهند الصينية ... »[٢٧] .

● التطور في الموقف الأمريكي بعد حرب ١٩٧٣

برز عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ إتجاه واسع في الفكر العربي يراهن على ما يعتبره تغيراً طرأ على السياسة الخارجية الأمريكية . وانطوى هذا الاتجاه على تيارين : **أولهما** يرى أن هذا التغير جوهري يتناول أسس هذه السياسة (تيار التغير الاستراتيجي) **وثانيهما** يرى أن التغير يكمن في أساليب ممارسة السياسة الخارجية فحسب (تيار التغير التكتيكي) . غير أن الفكر العربي لم يخل من آراء تحذر من خطر الركون إلى مثل هذا الاعتقاد ، وتحلل مقولة التغير في السياسة الامريكية[٢٨] باعتبارها تقوم على مشاهدات جزئية لفترة زمنية محدودة هي الفترة التالية للانكسار الأمريكي في فيتنام ، وهي نفس الفترة التي واكبت وقوع وإنتهاء حرب ١٩٧٣ العربية الإسرائيلية . وفي هذا الاطار برز تعبير : (نظريات جديدة .. قديمة) ليمثل الوصف الأكثر دقة لطبيعة التطور الذي طرأ على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط .

والواقع أن هذا المنهج هو الذي يقدم لنا إمكانية أكبر لتفسير التطور في الموقف الأمريكي تجاه قضية فلسطين . فمع تنامي التأييد العالمي لمنظمة التحرير (الاعتراف بها كممثل شرعي لشعب فلسطين في القمة العربية بالجزائر تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ ، والقمة الاسلامية بلاهور شباط / فبراير ١٩٧٤ ، والقمة الأفريقية بمقديشيو حزيران/ يونيو ١٩٧٤) ، وتزايد اعتراف دول العالم بها ، وقبولها بصفة مراقب في العديد من المنظمات الدولية ، وتصاعد التأييد لحقوق الشعب الفلسطيني ثم لقيام دولة فلسطينية في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، لم تعد الولايات المتحدة تستطيع أن تتجاهل القضية الفلسطينية تماما كما كانت تفعل قبل ذلك ، كما لم يعد بمقدورها أن تغض البصر عن منظمة التحرير بعد أن غدا الاعتراف العالمي بها عامل ضغط مستمر على صانع القرار الأمريكي . ومن هنا كان التطور في الموقف الأمريكي تجاه قضية فلسطين أمراً لا مفر منه ، وإلا واجهت واشنطن مأزق تعرض دبلوماسيتها في المنطقة للجمود . والواقع أن المسرح السياسي الأمريكي لم يعدم أصواتاً نبهت منذ وقت مبكر نسبياً إلى ضرورة أن تأخذ السياسة الأمريكية في اعتبارها القوة الصاعدة في الشرق الأوسط وهي الحركة الفلسطينية على حد تعبير السناتور مارك هاتفيلد في حزيران / يونيو ١٩٧٠[٢٩] .

ويمكن أن نلخص أبرز مظاهر التطور في الموقف الأمريكي تجاه قضية فلسطين بعد ١٩٧٣ على النحو التالي :

ـ إصدار وثيقة سوندرز ، وهي عبارة عن شهادة أدلى بها هارولد سوندرز مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط وجنوب آسيا في أوائل تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥

---

(٢٧) المصدر نفسه ، ص ١٨٧ .

(٢٨) أنظر على وجه الخصوص : سمير كرم ، « الثابت والمتغير في مبادىء السياسة الأمريكية ، » **شؤون فلسطينية** ، العدد ٧٠ ، أيلول / سبتمبر ١٩٧٧ ، ص ٣٢ ـ ٥١ .

(٢٩) إميل نخلة ، « العلاقات السياسية العربية الأمريكية في محتواها الاسرائيلي ، » **شؤون فلسطينية** ، العدد ١ ، آذار / مارس ١٩٧١ ، ص ١٢٦ ـ ١٣٦ ، نقلا عن **نيويورك تايمز** ، ١٧ حزيران / يونيو ١٩٧٠ .

أمام لجنة العلاقات الدولية بمجلس النواب . وتضمنت هذه الوثيقة لأول مرة إشارة إلى أن الفلسطينيين يمثلون عنصراً سياسياً تجب معالجته حتى يستقر السلام في الشرق الأوسط ، وأنه يجب أن يكون هناك تحديد لأهداف الفلسطينيين حتى يمكن أن يكون هناك تفهم أوضح لكيفية ربطها بالمفاوضات ، وأن سماع الصوت الفلسطيني ضرورة لنجاح التسوية في الشرق الأوسط . ومع ذلك فقد أكدت الوثيقة على قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، ٣٣٨ رغم إقرارها بأنهما (لا يعالجان الجانب السياسي للمشكلة الفلسطينية) وطالبت (بالقبول المشترك) لهذين القرارين . كما أشارت إلى الموقف الأمريكي التقليدي من منظمة التحرير بقولها : « سيكون ضرورياً كبح أعمال الأرهاب إذا كان إشراك الفلسطينيين في المفاوضات مرجوا » .

- عدم اعتراض الولايات المتحدة على قرار مجلس الأمن الذي تضمن دعوة منظمة التحرير للمشاركة في المناقشة الرسمية لمشكلة الشرق الأوسط في المجلس في ١٢ كانون الثاني / يناير ١٩٧٦ ، الأمر الذي أثار ثائرة حكومة رابين الاسرائيلية فقررت مقاطعة هذه المناقشة . ولكن الادارة الامريكية (إدارة فورد) لجأت ، إزاء رد الفعل الاسرائيلي الغاضب ، إلى تبرير موقفها بأنه لم يكن بمقدورها استخدام حق الفيتو لأن القرار الصادر عن المجلس كان يتضمن في نفس الوقت الموافقة على مد فترة بقاء قوات الأمم المتحدة في الجولان[٣٠] . ونلاحظ أن هذا التراجع الأمريكي إزاء الضغط الصهيوني تكرر مرة أخرى في عهد إدارة كارتر عندما اضطرت إلى تبرير عدم اعتراضها على قرار مجلس الأمن الشهير الصادر في أول آذار / مارس ١٩٨٠ والذي أدان سياسة الاستيطان الاسرائيلية بوجود قصور في وسائل الاتصال بين البيت الأبيض والمندوب الأمريكي في المجلس[٣١] .

- البيان الأمريكي الصادر في ٢٧ حزيران / يونيو ١٩٧٧ [٣٢] والذي أشار إلى « جلاء إسرائيل عن الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ » ، وإلى « رفض الاستبعاد الميكانيكي لأية أراض كمادة للتفاوض » ، وهو ما اعتبره بعض المعلقين تعبيراً عن التحفظ الأمريكي على رفض حكومة بيجين بحث مسألة الضفة الغربية[٣٣] .

- تردد إدارة كارتر بصدد مسألة الاعتراف بحقوق سياسية للشعب الفلسطيني ، الأمر الذي اعتبره البعض في العالم العربي ظاهرة إيجابية بمقارنتها بالرفض الأمريكي السابق للمضمون السياسي للمشكلة الفلسطينية .

ومع ذلك فإذا أردنا تلخيص موقف إدارة كارتر من القضية الفلسطينية في عبارة واحدة لقلنا إنه رفض أي حوار مع منظمة التحرير قبل أن تعدل المنظمة ميثاقها الوطني الذي ينص على تحرير كل فلسطين ، وتعلن التزامها بالقرار ٢٤٢ ، وقبولها للعيش في سلام مع إسرائيل .

---

(٣٠) **Time,** 19 January 1976.

(٣١) Cynthia Ozick, «Carter and the Jews- An American Political Dilemma,» **The New Reader** (Special Issue), 30 June 1980, pp.4- 5.

(٣٢) **International Herald Tribune,** 28 June 1977.

(٣٣) علي السمان ، « البيان الأمريكي والبيان الأوروبي يكملان دائرة الحصار الدولي لإسرائيل ، » **الأهرام** ، ٨ تموز / يوليو ١٩٧٧ .

وعندما سئل وليم كوانت[٣٤] ، عن إمكانية قبول إدارة كارتر لقيام دولة فلسطينية إذا امتد بها الأجل لفترة تالية أجاب بوضوح : « أعتقد أن الرئيس كارتر ووزير خارجيته ماسكي عبرا بوضوح عن أن الادارة الأمريكية لن تؤيد قيام دولة فلسطينية مستقلة »[٣٥] .

وهكذا نجد أنه من الصعب بمكان الحديث عن أي تغير حقيقي في السياسة الأمريكية تجاه قضية فلسطين[٣٦] . وربما يظل أحد التحليلات الفلسطينية للسياسة الأمريكية بعد اتفاقية سيناء صالحا لتفسير الموقف الأمريكي حتى الآن . فقد لخص هذا التحليل موقف الولايات المتحدة بأنه التلويح لمنظمة التحرير باعتراف أمريكي بها مقابل اعتراف المنظمة باسرائيل وتعهدها بالاقلاع عن استخدام القوة لتحقيق أهدافها ، ويواكب ذلك مناورات أمريكية لنزع شرعية تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني ، أو دمج الطرف الفلسطيني ـ في حالة مشاركته في المفاوضات ـ ضمن أطراف عربية أخرى بغرض طمس استقلالية المنظمة والهوية الفلسطينية[٣٧] .

● الموقف الفلسطيني بعد ١٩٧٣ : إستمرار المواجهة والاستعداد للحوار

وهكذا يمكن القول بأن موقف الولايات المتحدة من الحوار مع منظمة التحرير هو المحك الحقيقي الذي يمكننا من تقويم التطور في سياستها تجاه قضية فلسطين . فالحوار السياسي هو أفضل وسيلة لكشف الآراء والمواقف ، وهو السبيل إلى الاقناع والاقتناع . ولذلك فالمصادرة عليه أو فرض شروط مسبقة لاجرائه يثير بالفعل كثيرا من الشكوك حول حقيقة التطور في الموقف الأمريكي ، خاصة وأن الديمقراطية الليبرالية التي تزعم الولايات المتحدة قيادتها في عالم اليوم تعطي للحوار السياسي أولوية متقدمة في مبادئها الرئيسية . ولقد أثبت الطرف الفلسطيني إستعداده للحوار مع واشنطن ، ولم يطلب أن تلتزم الولايات المتحدة بأي شيء سبق ولا حتى الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني . بل وخطا الفلسطينيون خطوة أبعد عندما حاولوا إجراء إتصالات مع أمريكيين رسميين . ويمكن الاشارة على سبيل المثال إلى مبادرة ممثل منظمة التحرير بجنيف (داود بركات) بالاتصال بممثلي الوفد الأمريكي في مؤتمر جنيف للسلام في الشرق الأوسط كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ وتحديد موعد معهم ، ولكن عندما ذهب إلى الفندق في الموعد المحدد لم يجد أحداً في انتظاره ، وعلق على ذلك بقوله : « إن الأمريكيين غير مستعدين في الوقت الحاضر للجلوس مع أي فلسطيني مهما كانت صفته »[٣٨] . ومن الأمثلة على

---

(٣٤) وليم كوانت مسؤول سابق عن قسم الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي الأمريكي وعضو مؤسسة بروكنز الشهيرة للدراسات السياسية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط .

(٣٥) **النهار العربي والدولي** ، السنة ٤ (٢٣ حزيران / يونيو ١٩٨٠)، العدد ١٦٤ ، ص ٤١ .

(٣٦) وافق د. زيجلر أحد الخبراء الأمريكيين في السياسة الخارجية على ما أثاره تحسين بشير من عدم « تغيّر الاتجاه الرئيسي في السياسة الخارجية خلال عشرين عاما ، واقتصار التغيير على مواقف بعض الجماعات الصغيرة التي لا تمثل غير اتجاهات هامشية ، بينما ظل الاتجاه الرئيسي في غير صالح العرب . أنظر : « ندوة السياسة الخارجية الأمريكية وأزمة الشرق الأوسط ، » **السياسة الدولية** ، السنة ١٣ (تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٧)، العدد ٥٠ ، ص ٢٦١ ـ ٢٦٦ .

(٣٧) أنظر دراسة لمركز التخطيط في منظمة التحرير بعنوان : « الموقف الأمريكي من قضية فلسطين بعد اتفاقية سيناء ، » **القبس** (الكويت) ، ٦ شباط / فبراير ١٩٧٦ .

(٣٨) نجيب صالح ، « عرفات يسأل موسكو عن مصير الفلسطينيين ، » **الصياد** (بيروت) ، ١٠ آب / أغسطس ١٩٧٤ .

ذلك أيضاً ما حدث أثناء دورة الجمعية العامة لعام ١٩٧٦ التي شارك فيها وفد فلسطيني بصفته مراقبا ، فقد انضم إلى الوفد الرسمي للمنظمة إثنان من المثقفين الفلسطينيين (صبري جريس وعصام سرطاوي) ، وطلبا الاتصال بممثلين رسميين للادارة الامريكية ، وقالا إنهما من أنصار خط فلسطيني معتدل ويطلبان الحصول على حق فتح مكتب إعلامي في واشنطن ، فرفض الأمريكيون حتى منحهما تأشيرة لدخول الولايات المتحدة[٣٩] . أما الاتصالات التي تمت بين بعض قادة منظمة التحرير وبين شخصيات أمريكية فلم تكن لها أية صفة رسمية ، وتتمثل أهمها في لقاء ياسر عرفات مع بول فيندلي عضو لجنة الشؤون الخارجية بالكونجرس السابق في بيروت تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ ، ولقاء عصام سرطاوي ممثل المنظمة السابق في فينا مع ميلتون دولف السفير الأمريكي في النمسا . أما الاتصالات التي اضطر دبلوماسيون أمريكيون إلى إقامتها مع بعض ممثلي المنظمة في بيروت خلال الحرب الأهلية اللبنانية بغرض تأمين حياة رعاياهم ، فقد تمت تحت ضغط الحاجة . ولذلك لا نجد في هذه الاتصالات أي مؤشر لاستجابة واشنطن للاستعداد الفلسطيني لبدء حوار مع الولايات المتحدة ، على عكس ما ذهبت إليه بعد التعليقات من أن هذه الاتصالات تمت بمعرفة الادارة الأمريكية وتشجيعها[٤٠] . ولذلك كان من الطبيعي أن يعبر الزعماء الفلسطينيون عن خيبة أملهم إزاء هذا الموقف الأمريكي . ففي أول حديث له إلى مجلة (تايم) أواخر ١٩٧٦ عبر ياسر عرفات عن احتجاجه على عدم إشراك الفلسطينيين في المفاوضات التي تجري بشأن مشكلة الشرق الأوسط والحيلولة بينهم وبين الاتصال بالشعب الأمريكي ، وقال : « كنا نتمنى إقامة مكتب لمنظمة التحرير في واشنطن غير أن ممثلنا طرد من بلادكم . أنا آسف لأنني يائس تماما من السياسة الأمريكية ، فحتى الآن كانت الولايات المتحدة دائماً في جانب العدوان الاسرائيلي »[٤١] .

كما نفى رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير فاروق قدومي في حديثه إلى (نيوزويك) وجود تغيير حقيقي في موقف أمريكا ، وقال :

- « لا أرى أية بادرة تدل على عزم أمريكا على تغيير مواقفها ، بل على العكس فما زالت أمريكا تزود إسرائيل بالمساعدات والسلاح » .

- « أمريكا تفهم الاعتدال على أنه تأييد السياسة الأمريكية .. والاعتدال الذي نراه هو المساهمة في تحقيق السلام والعدالة في المنطقة . ولقد أظهرنا اعتدالنا بالموافقة على إقامة دولة فلسطينية على جزء من أرض فلسطين » .

- « التغيير في سياسة أمريكا يجب أن يحدث على ثلاث مراحل : الاعتراف بالمنظمة ، والاعتراف بحقوقنا الوطنية ، والاعتراف بحقنا في إقامة دولة في أرضنا المحتلة »[٤٢] .

وعلى هذا النحو كان من الطبيعي أيضاً أن يظل الموقف الفلسطيني متسماً بالرفض

---

(٣٩) **Le Monde,** 25 January 1976. من واقع ملفات وزارة الإعلام المصرية . وقد أثار د. زيجلر إلى هذه الواقعة في ندوة السياسة الدولية (السابق الاشارة إليها) ، وقال ان هذا السلوك من جانب الإدارة الأمريكية أثار احتجاجا في أمريكا وخاصة في الأوساط الجامعية حيث أرسلت رسائل احتجاج إلى كارتر .

(٤٠) ألفت التهامي ، « رؤية السود الأمريكيين لقضية الشرق الأوسط ، » **السياسة الدولية** ، السنة ١٦ (كانون الثاني / يناير ١٩٨٠) ،العدد ٥٩ ، ص ١٨٣ - ١٨٦ .

(٤١) **Time,** 12 December 1976.

(٤٢) **Newsweek,** 7 March 1977.

للسياسة الأمريكية في المنطقة . وأصبح الخط العام الذي يجمع الاتجاهات الفلسطينية المختلفة هو التحذير من مؤامرة امريكية تستهدف الثورة الفلسطينية ، ورفض التراجعات التي حدثت في المنطقة إزاء الزحف الأمريكي السريع بعد ١٩٧٣ ، وعدم تعليق الآمال على المبادرات الأمريكية لعدم جدوى تحييد الولايات المتحدة[٤٣] .

● مستقبل العلاقات في ظل إدارة ريجان

لم يخف الرئيس الأمريكي الجديد رونالد ريجان ، خلال حملته الانتخابية ، إنحيازه لاسرائيل وعداءه لمنظمة التحرير الفلسطينية . فقد أكد ريجان في حملته أنه لن يعترف أو يتفاوض مع منظمة التحرير تحت أي ظروف ووصفها بأنها (عصابة من الارهابيين) ، كما أعلن رفضه لقيام دولة فلسطينية مستقلة ، واعتقاده في إمكانية حل مشكلة الفلسطينيين بتوطينهم في الأردن[٤٤] . غير أن بعد المصادر العربية اعتبرت أن تعيين الكسندر هيج وزيراً للخارجية يثير التفاؤل حول إمكانية انتهاج الادارة المقبلة لمنهج أكثر واقعية تجاه منظمة التحرير وخاصة بعد التصريحات التي نسبت إليه ومؤداها :[٤٥]

ـ أنه يجب تحري الدقة في استخدام تعبير منظمة التحرير لانها منظمة تتألف من عناصر ذات مصالح متعددة ـ أن هناك عناصر مسؤولة داخل منظمة التحرير ـ أن الولايات المتحدة ينبغي أن تلتزم جانب الحذر حتى لا تفقد هذه العناصر .

ولكن هيج ، في واقع الأمر ، لم يتجاوز الموقف الأمريكي التقليدي عندما أكد في الوقت نفسه أن الولايات المتحدة لن تتفاوض مع منظمة التحرير قبل أن تعترف المنظمة بحق إسرائيل في الوجود ، وأن الاعتراف الأمريكي بالمنظمة ـ إذا حدث ـ سيفرض عليها أن تحترم التزامات محددة بدقة في سياسة الشرق الأوسط . ومن ناحية أخرى أعاد ريتشارد آلان مستشار الرئيس الامريكي الجديد لشؤون الأمن القومي مؤخراً وصف منظمة التحرير (بالارهاب) ، وقال : « إذا كفت منظمة التحرير عن دعم الارهاب ، وإذا اعترفت بحق إسرائيل في الوجود ، فسنصبح عندئذ في مواجهة موقف مختلف لأن منظمة التحرير لن تكون هي نفس المنظمة التي عرفناها »[٤٦] . ويبدو أن هذا الموقف من منظمة التحرير لا يعكس مجرد آراء شخصية لريجان أو آلان أو هيج ، بقدر ما يعبر عن موقف الادارة الجديدة بصفة عامة . وربما نجد دليلاً واضحاً على ذلك في الضجة التي أثارتها الانباء التي تسربت عن تصريحات السناتور الجمهوري تشارلز بيرس التي أدلى بها أثناء محادثاته في موسكو أوائل كانون الأول / ديسمبر الماضي . ومؤدى هذه التصريحات تأييد إقامة دولة فلسطينية في الضفة

---

(٤٣) هذا الخط العام موضع اتفاق بين فتح واليسار الفلسطيني والجبهة الوطنية الفلسطينية في الأراضي المحتلة . أنظر ثلاثة نماذج لهذه الاتجاهات في : حديث عرفات في **الأخبار** (بيروت) ، ٦ أيلول / سبتمبر ١٩٧٥ ، ص ٧ ـ ١١ ؛ وتعليق مراقب في **جريدة فلسطين** ، ١٧ آذار / مارس ١٩٧٥ ، ص ٤٥ ؛ حديث نايف حواتمة في **النهار العربي والدولي** ؛ السنة ٣ (٢٤ شباط / فبراير ١٩٨٠) ، العدد ١٤٦ ، ص ٢٤ ـ ٢٦ ؛ حديث عربي عواد قائد الجبهة الوطنية الفلسطينية في **البلاغ** (بيروت)، ٨ أيلول / سبتمبر ١٩٧٥ ، ص ١٢ ـ ١٦ .

(٤٤) أنظر تفصيل موقف ريجان خلال حملته الانتخابية في : وحيد عبد المجيد « الصراع العربي ـ الاسرائيلي والانتخابات الأمريكية ، » **المستقبل العربي** ، السنة ٣ (تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٠)، العدد ٢٠ ، ص ١١٨ـ ١٣٣ .

(٤٥) **الشرق الأوسط** ، ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ .

(٤٦) حديث ريتشارد ألان في **:يديعوت أحرونوت** (اسرائيل) ، ٢ كانون الثاني / يناير ١٩٨١ .

الغربية وغزة برئاسة عرفات بشرط أن تتحد فيدرالياً مع الأردن وأن ينزع سلاحها لمدة ٢٥ عاماً على الأقل[٤٧] .

ورغم الاعتدال الشديد الذي يميز هذه التصريحات ، ورغم ما هو واضح من افتئاتها على الفلسطينيين الذين يستبعد قبولهم لدولة منزوعة السلاح ، فقد تعرض السناتور بيرس لنقد عنيف من زملائه الجمهوريين في مجلس الشيوخ ، الأمر الذي اضطره للتراجع ـ كما هي العادة في أي موقف أمريكي لا يلقى قبول إسرائيل . فقد عاد بيرس إزاء الهجوم الذي تعرض له ، ليعلن أنه قد أسيء تفسير بعض الوثائق لأنها كانت مكتوبة بعبارات قصيرة جداً[٤٨].

وهكذا يبدو أن إحتمالات الحوار الفلسطيني ـ الأمريكي ستظل محدودة للغاية في ظل إدارة ريجان ، إن لم تكن منعدمة على الأقل في المدى القصير . وربما لهذا السبب ذهب بعض المعلقين إلى أن أكثر العرب كانوا يراهنون ـ قبل إنتخابات ١٩٨٠ الأمريكية ـ على إمكانية حل المشكلة الفلسطينية في حالة فوز كارتر خلال ثلاث سنوات تبدأ مع ولايته الثانية[٤٩] . غير أن هذا التقدير لا يأخذ في اعتباره حقيقة موقف إدارة كارتر من قضية فلسطين طيلة السنوات الأربع الماضية على النحو الذي أوضحته هذه الدراسة . وفضلاً عن ذلك فأمامنا عديد من الاجابات الأمريكية على التساؤل الذي كان مطروحاً قبيل الانتخابات الأمريكية : « ماذا لو عاد كارتر » ؟[٥٠] . واشتملت هذه الاجابات على عدد من التوقعات المتفق عليها وأهمها :

ـ أن السياسة الخارجية الامريكية في الشرق الأوسط ليست رهنا بعودة كارتر أو مجيء ريجان .

ـ أن المرشح الذي يصل إلى البيت الأبيض سيكون مضطراً إلى الاعتدال تجاه منظمة التحرير ، ولكن هذا الاعتدال لا يصل إلى حد القبول بفكرة قيام دولة فلسطينية مستقلة .

ـ أن القبول الأمريكي بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ليس مستبعداً لأن الرئيس القادم أيا كان سيكون مضطرا إلى إدخال الفلسطينيين في عملية السلام . ولكن حق تقرير للفلسطينيين شيء ، والاعتراف بمنظمة التحرير بصورتها الراهنة شيء آخر .

وبهذا المعنى ، فالموقف الأمريكي السلبي من قضية فلسطين ومن منظمة التحرير ، على النحو الذي ساد منذ ١٩٧٣ ، ليس مرتبطاً بنوع الادارة (جمهورية أو ديمقراطية) ولا بشخص الرئيس (ريجان أم كارتر) . ولذلك يمكن القول بأنه من المستبعد أن تشهد السنوات الأربع القادمة تطوراً في الموقف الأمريكي يقرب من احتمالات الحوار مع منظمة التحرير . ومع ذلك ربما لا تستطيع الادارة الأمريكية الجديدة تجاهل الدعوة التي وجهها بعض المراقبين لاعادة التفكير في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ، بعد كل التطورات التي أعقبت كامب دافيد □

---

(٤٧) **International Herald Tribune,** 12 December 1980.

(٤٨) المصدر نفسه .

(٤٩) جهاد الخازن ، « القديم والجديد في العلاقة بين الفلسطينيين وأمريكا وإسرائيل ، » **الشرق الأوسط** ، ٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ .

(٥٠) أنظر استطلاع الرأي الذي أجرته مجلة : **النهار العربي والدولي** ، السنة ٤ (٢٣ حزيران / يونيو ١٩٨٠) العدد ١٦٤ ، ص ٣٧ ـ ٤٤ : حول مستقبل السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط وتقصّت فيه آراء عدد من الخبراء الأمريكيين في شؤون السياسة الخارجية الأمريكية وشمل الاستطلاع : جورج بوش ، جورج كوناللي ، جون فينلي ، جيمس أبو رزق ، شارلز بوست ، جيمس إيكنز ، وليم كوانت ، جيمس رستون ، روبرت ماكنيل .

الحاجة إلى مركز ببليوغرافي عربي [1]

أبو السعود إبراهيم

خبير المعلومات والتوثيق بالمنظمات العربية . محرر المعلومات
بجريدة الأهرام . مدرس المعلومات بجامعة الأزهر.

تمهيد

يقوم بنيان نظام المعلومات على ثلاثة أنواع رئيسية من المؤسسات :

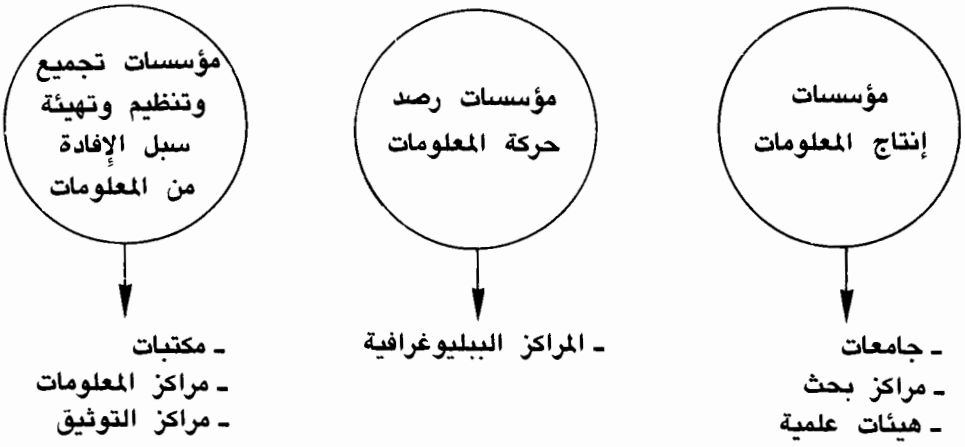

وينقسم نظام المعلومات إلى عدد من النظم الفرعية (Sub- Systems) التي ترتبط ببعضها البعض إرتباطا وثيقا يؤكد خاصية التكامل في النظام العام . ولسنا هنا بحاجة لأن نؤكد أهمية التنظيم الببليوغرافي باعتباره أحد المكونات الأساسية لنظام المعلومات ، وإنما يكفي القول إن ترتيب الأنواع الثلاثة من المؤسسات لم يأت إعتباطا ، وإنما يأتي نتيجة لبعض العوامل الكامنة في طبيعة كل نوع وعلاقته بالنوعين الآخرين .

وإذا كانت مؤسسات رصد حركة المعلومات وضبط تدفقها « المراكز الببليوغرافية » قد

(١) أنظر الملف الاحصائي في هذا العدد حول انتاج المعلومات والنشاط العلمي في الوطن العربي ، مع ملاحظة الاختلاف في بعض الاحصائيات، لان احصائيات هذا المقال تغطي عشرة أقطار عربية فقط ، بينما الملف الاحصائي ، يغطي تسعة عشر قطراً ، عشرة منها تغطية شاملة وتسعة منها تغطية جزئية .

جاءت في مركز وسط بين مؤسسات إنتاج المعلومات من جهة ومؤسسات تهيئة الإفادة من المعلومات من جهة أخرى ، فإن لهذا الموقع دلالته من حيث علاقته بالمسار الطبيعي للأنشطة التي تتم في نظم المعلومات ومن حيث حيوية الدور الذي ينهض به التنظيم الببليوغرافي في توجيه نشاط كل من مؤسسات إنتاج المعلومات ومؤسسات تجميع وتنظيم المعلومات وتهيئة سبل الافادة منها ، هذا بالاضافة إلى كونه همزة الوصل فيما بينها ، فإنه لما يوفره من خدمات وما يتيحه من بيانات أثر لا ينكر في رفع كفاءة أجهزة إنتاج المعلومات وأجهزة تهيئة الافادة المباشرة من المعلومات .

ولما كنا في الأقطار العربية ، بصدد إستكمال البيانات الأساسية للنظام القومي للمعلومات ، نقدم هذه الدراسة التي تعالج بعض قضايا التخطيط لإنشاء « مركز ببليوغرافي عربي » وتشمل هذه القضايا الهدف من إنشاء هذا المركز والوظائف التي يمكن أن يقوم بها ، وموقع هذا المركز فيما يعرف بالضبط الببليوغرافي العالمي Universal Bibliographic Control (UBC) والمقومات الأساسية لهذا المركز ، والموارد المادية والبشرية ودراسة الخصائص الموضوعية واللغوية والجغرافية للانتاج الفكري العربي .

لماذا المركز الببليوغرافي العربي ؟

للعمل الببليوغرافي جذور ممتدة في أعماق التراث العربي ، وإذا كانت كلمة « الببليوغرافيا » كمفرد دخل اللغة العربية حديثا ، فإنها كمدلول كانت جزءاً طبيعياً من الفكر العربي والاسلامي خلال عصوره الذهبية ، إلا أن النشاط الببليوغرافي العربي في ظروفه الحالية قد قصر عن مسايرة الاتجاهات العالمية نتيجة لبعض العوامل التاريخية . فبصرف النظر عن الجهود الببليوغرافية الفردية من أمثال إبن النديم صاحب « الفهرست » والخوارزمي صاحب « مفاتيح العلوم » والتهانوي صاحب « كشاف إصطلاحات الفنون » وحاجي خليفة في « كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون » وغيرهم ... ، نجد أن أول خدمة ببليوغرافية قطرية عربية منتظمة ترجع إلى عام ١٩٥٦ حين بدأت دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة إصدار « النشرة المصرية للمطبوعات » ثم ما قامت به المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم من تشجيع لعدد من الأقطار العربية لإصدار ببليوغرافيات قطرية تم تجميعها إبتداء من عام ١٩٧٠ في « النشرة العربية للمطبوعات » .

ولما كانت الببليوغرافيا القومية هي مرآة الانتاج الفكري القومي ، فقد تأثرت صورة الانتاج الفكري العربي على الصعيدين القومي والعالمي نتيجة لما يكتنف العمل الببليوغرافي القومي من ثغرات . فقد تبين ـ على سبيل المثال ـ إعتمادا على إحصاءات اليونسكو عام ١٩٧٠ ، أن اللغة العربية تساهم بحوالي ٧٤ بالمائة من هذا الإنتاج وتحتل المرتبة الثانية عشرة بين ثماني عشرة لغة أساسية على المستوى العالمي . هذا في الوقت الذي نجد فيه مرتبة العربية تتراوح ما بين الثامنة عام ١٩٦٠ والتاسعة عام ١٩٦٥ بين اللغات الإثنتي عشرة العالمية الأساسية وفقا لعدد الناطقين بها .

هذا وقد أوضحت دراسة أعدت مؤخرا ، إعتمادا على البيانات المستقاة من مصادر إحدى المؤسسات العالمية المهتمة بتنظيم المعلومات في العلوم البيولوجية ، أن إسهام الوطن العربي في الانتاج الفكري العالمي في هذه المجالات قد إرتفع من ٠,٦٦ بالمائة عام ١٩٦٩ إلى ٠,٦٧ بالمائة عام ١٩٧٠ و ٠,٦٨ بالمائة عام ١٩٧١ إلى ٠,٧٠ بالمائة عام ١٩٧٢ و٠,٧٥ بالمائة عام ١٩٧٣ إلى ٠,٧٩ بالمائة عام ١٩٧٤ .

هذا وقد تبين من بحث ملف كشاف الاستشهادات المرجعية في العلوم الاجتماعية والذي يغطي المدة من ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦ أن إسهام المؤلفين العرب يبلغ ١٥٤ مادة من مقالات وعرض كتب ونبذ وخطابات للمحرر وقد نشرت هذه المواد في ١٠٦ مجلات ، واحدة منها فقط تصدر في العالم العربي .

والواقع أننا هنا لم نقصد مما سبق تقويم الخدمات الببليوغرافية القومية ، وإنما هذه مجرد أمثلة نسوقها لندلل على إحتياجاتنا إلى التوسع في تغطية هذه الخدمات للانتاج الفكري العربي . ولكي تزداد الصورة وضوحاً فإننا نسجل هنا النتائج التي إنتهى اليها تقدير مبدئي لإنتاج المجلات العربية في كل من العلوم الاجتماعية والعلوم البحتة والتطبيقية والدراسات الإنسانية في المدة من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٧٣. ويوضح الجدول رقم (١) معدل الزيادة السنوية في الانتاج الفكري العربي الصادر في المجلات التي تنشر في الوطن العربي :

- إن الانتاج السنوي في العلوم البحتة والتطبيقية تضاعف بمعدل مرة كل عشر سنوات في فترة العقدين (١٩٥٠ ـ ١٩٧٠) بينما تضاعف الإنتاج السنوي في العلوم الاجتماعية ثلاث مرات في نفس المدة ، أي بمعدل مرة كل حوالي سبع سنوات .

- إن الانتاج الكلي تضاعف مرتين خلال تسعة عشر عاما (١٩٥٠ ـ ١٩٦٨) أي بمعدل مرة كل حوالي عشر سنوات .

- يسجل الانتاج الفكري العربي في العلوم الاجتماعية أكبر معدل زيادة سنوية (١٠,٨ بالمائة) ، بينما تأتي الانسانيات في ذيل القائمة (٥,٩ بالمائة) . وإذا إعتبرنا هذه المعدلات دليلا على الاهتمام النسبي بالمجالات المختلفة ، فإن ما يذهب إليه بعض المهتمين بالعلوم الاجتماعية ، من أن الاهتمام المتزايد بالعلوم الطبيعية إنما يحدث على حساب العلوم الاجتماعية ، يصبح أبعد ما يكون عن الصحة .

أهداف المركز الببليوغرافي العربي

وهكذا يتضح لنا مما سبق أن تغطية الخدمات الببليوغرافية ، العربية منها والعالمية ، للإنتاج الفكري العربي أبعد ما تكون عن الاكتمال مما يؤكد ضرورة إقامة مركز ببليوغرافي عربي يرعى هذا الانتاج ويكفل له الذيوع والانتشار على الصعيدين العربي والعالمي ، وليكون هذا المركز الواجهة التي يطل منها الانتاج الفكري العربي على العالم . ويمكن تلخيص أهداف هذا المركز المقترح فيما يلي :

- تحقيق التغطية الببليوغرافية الشاملة للانتاج الفكري العربي بكل أشكاله .

- تخطيط الخدمات الببليوغرافية المتخصصة والتنسيق فيما بينها على المستوى العربي .

- نشر الوعي الببليوغرافي على المستوى العربي ، بما يؤدي إلى تنمية قدرات الوطن العربي كمجتمع منتج للمعلومات .

- وضع المعايير الموحدة لأساليب المعالجة الببليوغرافية للانتاج الفكري العربي .

- إعداد الكوادر المسؤولة عن توفير الخدمات الببليوغرافية على إختلاف مستوياتها ومجالاتها في الوطن العربي .

جدول رقم (١)
الانتاج الفكري العربي الصادر في المجلات التي تنشر في الوطن العربي ، للسنوات ١٩٥٠ - ١٩٧٣

المجال / السنة	علوم بحتة وتطبيقية		علوم إجتماعية		إنسانيات		المجموع	
	الانتاج (عدد)	الزيادة السنوية (٪)	الانتاج (عدد)	الزيادة السنوية (٪)	الانتاج (عدد)	الزيادة السنوية (٪)	الانتاج (عدد)	الزيادة السنوية (٪)
١٩٥٠	٩٠٠	-	١٠٥٠	-	١٤٧٠	-	٣٤٢٠	-
١٩٥١	٩٣٠	٣,٣	١٠٨٠	٢,٩	١٦٨٠	١٤,٣	٣٦٩٠	٧,٩
١٩٥٢	٩٩٠	٦,٥	١٢٠٠	١١,١	١٨٠٠	٧,١	٣٩٩٠	٨,١
١٩٥٣	١٠٥٠	٦,٠	١٢٩٠	٧,٥	١٩٥٠	٨,٣	٤٢٩٠	٧,٥
١٩٥٤	١٠٥٠	٠,٠	١٣٢٠	٢,٣	٢٠١٠	٣,١	٤٣٨٠	٢,١
١٩٥٥	١١٧٠	١١,٤	١٣٨٠	٤,٥	٢٠٤٠	١,٥	٤٥٩٠	٤,٨
١٩٥٦	١٤١٠	٢٠,٥	١٥٦٠	١٣,٠	٢١٠٠	٢,٩	٥٠٧٠	١٠,٥
١٩٥٧	١٤٧٠	٤,٣	١٨٠٠	١٥,٤	٢١٩٠	٤,٣	٥٤٦٠	٧,٧
١٩٥٨	١٨٣٠	٢٤,٥	٢١٩٠	٢١,٧	٢٤٠٠	٩,٦	٦٤٢٠	١٧,٦
١٩٥٩	١٨٦٠	١,٠٦	٢٦١٠	١٩,٢	٢٥٨٠	٧,٥	٧٠٥٠	٩,٨
١٩٦٠	٢٠٧٠	١١,٣	٣١٢٠	١٩,٥	٢٨٢٠	٩,٣	٨٠١٠	١٣,٦
١٩٦١	٢٢٨٠	١٠,١	٣٥١٠	١٢,٥	٢٨٨٠	٢,١	٨٦٧٠	٨,٢
١٩٦٢	٢٤٣٠	٦,٦	٣٨٤٠	٩,٤	٣٠٠٠	٤,٢	٩٢٧٠	٦,٩
١٩٦٣	٢٤٩٠	٢,٥	٤٣٥٠	١٣,٣	٣٠٣٠	١,٠	٩٨٧٠	٦,٥
١٩٦٤	٢٥٨٠	٣,٦	٤٨٣٠	١١,٠	٣٢٤٠	٦,٩	١٠٦٥٠	٧,٩
١٩٦٥	٢٦٧٠	٣,٥	٥٣٧٠	١١,٢	٣٣٩٠	٤,٦	١١٤٣٠	٧,٣
١٩٦٦	٣٠٠٠	١٢,٤	٥٦٧٠	٥,٦	٣٥١٠	٣,٥	١٢١٨٠	٦,٦
١٩٦٧	٣١٥٠	٥,٠	٦٢٤٠	١٠,١	٣٦٣٠	٣,٤	١٣٠٢٠	٦,٩
١٩٦٨	٣٣٦٠	٦,٧	٦٨٤٠	٩,٦	٣٩٦٠	٩,١	١٤١٦٠	٨,٩
١٩٦٩	٣٥١٠	٤,٥	٧٤٤٠	٨,٨	٤١٤٠	٤,٥	١٥٠٩٠	٦,٦
١٩٧٠	٣٧٨٠	٧,٧	٨٦٤٠	١٦,١	٤٤٤٠	٧,٢	١٦٨٦٠	١١,٧
١٩٧١	٤٢٣٠	١١,٩	٩٥٧٠	١٠,٨	٤٨٩٠	١٠,١	١٨٦٩٠	١٠,٥
١٩٧٢	٤٥٩٠	٨,٥	١٠٢٦٠	٧,٢	٥٢٢٠	٦,٧	٢٠٠٧٠	٧,٤
١٩٧٣	٤٩٥٠	٧,٨	١٠٨٣٠	٥,٦	٥٤٩٠	٥,٢	٢١٢٧٠	٦,٠
المجموع ومتوسط الزيادة السنوية	٥٧٧٥٠	٧,٨	١٠٥٩٩٠	١٠,٨	٧٣٨٦٠	٥,٩	٢٣٧٦٠٠	٨,٣

○ إعداد الدراسات المتعلقة بإمكانات الوطن العربي كمجتمع منتج للمعلومات ، وكذلك الدراسات الخاصة بالوطن العربي كمجتمع مستفيد من المعلومات ، والتي تتناول الأنماط السائدة للافادة من المعلومات في مختلف المجالات ، من حيث التوزيع الموضوعي والجغرافي واللغوي والنوعي والتاريخي لمصادر المعلومات التي يعتمد عليها الباحثون العرب .

ولكن إذا كانت هذه هي الأهداف المقترحة فما هي الوظائف التي يمكن أن ينهض بها المركز الببليوغرافي العربي لتحقيق هذه الأهداف ؟

من الممكن تقسيم الوظائف التي ينهض بها المركز إلى فئتين :

١ ـ وظائف إنتاجية تتمثل في إنتاج الخدمات الببليوغرافية القومية التي تهدف إلى تحقيق التغطية الشاملة والكاملة لمختلف أشكال أوعية الانتاج الفكري العربي والتي عادة ما تتلخص في إصدار الببليوغرافيا العربية القومية بحيث يصبح من الممكن إتاحة البيانات الببليوغرافية الأساسية حول المطبوعات الصادرة في جميع الأقطار العربية ، بسرعة وفي شكل مقبول عالميا ، والببليوغرافيا القومية تعتبر عنصرا من عناصر تخطيط البنيات الأساسية المتكاملة لخدمات المكتبات والتوثيق والمحفوظات . ذلك لأن الببليوغرافيا القومية ، بالإضافة إلى إسهامها في الشبكة القومية للمكتبات والمعلومات تعتبر مسؤولة عن تتبع الانتاج الفكري القومي ورصده . كما أنها باعتبارها تجميعا لتسجيلات الانتاج الفكري الخاص بكل أمة ، تكتسب بمرور الزمن أهمية تاريخية وأرشيفية ، فهي تعكس الاتجاهات المتغيرة في الاهتمامات الثقافية والأدبية ، وكذلك التطورات العلمية والاقتصادية ، والاهتمام الجماهيري بالقضايا الاجتماعية .

٢ ـ وظائف توجيهية وتطويرية ، وهي مجموعة الوظائف التي تهدف إلى إعداد الكوادر العاملة في الأنشطة الببليوغرافية ووضع المعايير الموحدة ونشرها ، وإعداد الدراسات الخاصة بالإنتاج الفكري العربي والافادة من المعلومات في الوطن العربي .

هذا ويمكن تصور عدد المهام التي ينبغي أن يضطلع بها المركز فيما يلي :

- إنشاء سجل مرجعي بأسماء المؤلفين العرب ، الأشخاص منهم والهيئات .

- إعداد القواعد العربية للوصف الببليوغرافي ، لإستعمالها في إعداد الببليوغرافيا القومية والفهارس القومية الموحدة ، وفي فهارس المكتبات في جميع أنحاء الوطن العربي .

- العمل كجهاز مركزي عربي للفهرسة ، عن طريق إعداد التسجيلات الببليوغرافية وتوزيعها على شكل بطاقات أو على أشرطة ممغنطة .

- الاشراف على برنامج الفهرسة أثناء الطبع .

- إدارة المركز العربي للمسلسلات ، لتسجيل المسلسلات العربية في النظام العالمي لبيانات المسلسلات ، بالتعاون مع المركز الدولي للمسلسلات .

- إدارة الوحدة القومية المسؤولة عن تحديد الأرقام الدولية المقننة للكتب .

- العمل كمركز لتبادل التسجيلات الببليوغرافية على أشرطة ممغنطة مع المراكز الببليوغرافية القومية الأخرى .

وإذا كنا قد عرفنا أن من أساسيات إنشاء مركز عربي للضبط الببليوغرافي وجود ببليوغرافيات وطنية كركيزة لهذا المركز ، ولما كان الاطار التشريعي هو الضامن لضبط الانتاج الفكري في كل دولة ، وجب وجود قانون إيداع ملزم وصريح يكفل وصول كل الانتاج الفكري لكل قطر إلى الهيئة الببليوغرافية الوطنية المعنية باصدار الببليوغرافيا الوطنية وذلك بطريقة منتظمة وبأقصى سرعة ممكنة .

وفي بعض الأقطار العربية يتم إيداع المطبوعات لغرض تسجيلها في الببليوغرافيا الوطنية وفقا لقوانين أو نظم أو تقاليد معينة ، ولكن غالبية هذه النظم قديمة وغير ملزمة في بعض الأحيان ،

كما أن هناك أقطار عربية أخرى لا يوجد بها أي نوع من التشريع أو التنظيم الخاص بإيداع مطبوعاتها . وبالتالي تفتقد الوسيلة الكفيلة بالتعرف على الانتاج الفكري الذي يصدر فيها .

ولكن ما هي الخصائص البنيانية للانتاج الفكري العربي ، سواء ما يتصل بالتوزيع الجغرافي والاهتمامات الموضوعية والتشتت اللغوي ، حتى يمكن الخروج منها بمؤشرات يمكن الاستئناس بها أو الاعتماد عليها مباشرة عند التخطيط للمركز الببليوغرافي العربي المقترح . وقد قسمنا البيانات إلى ثلاثة أقسام رئيسية ، يتناول الأول التوزيع الجغرافي للمطبوعات لما لذلك من أثر في تحديد موقع المركز الببليوغرافي المقترح بالنسبة لمصادر إنتاج المطبوعات والقسم الثاني يتناول التوزيع الموضوعي للمطبوعات ، لما لذلك من أثر في تحديد التخصصات الموضوعية للعاملين بالمركز المقترح وعدد العاملين في كل تخصص أما القسم الثالث فيتناول التشتت اللغوي للمطبوعات العربية ، مما يفيد في التعرف على الخبرات اللغوية اللازمة للتعامل مع هذه المطبوعات ببليوغرافيا .

أ ـ التوزيع الجغرافي للمطبوعات العربية

تبين من تحليل البيانات التي وردت في الجدول رقم (٢) أن مجموع المطبوعات الصادرة في الأقطار العشرة التي وردت بياناتها كاملة يبلغ ٤٥٢٧٥ مطبوعا ، بمتوسط إنتاج سنوي يبلغ ٦٤٦٨ مطبوعا ، وتتفاوت الأنصبة النسبية للأقطار العربية في هذا الرصيد تفاوتا ملحوظا كما هو واضح من ترتيب الأقطار العربية تنازلياً وفقا لمتوسط إنتاجها السنوي من الكتب على النحو التالي (مصر ـ العراق ـ الجمهورية العربية السورية ـ لبنان ـ الجماهيرية العربية الليبية ـ الجزائر ـ الأردن ـ تونس ـ السودان ـ قطر ـ فلسطين ـ الكويت ـ السعودية ـ الامارات ـ البحرين) . أما باقي الأقطار العربية ، فلم تتوافر لنا البيانات التي تحدد ترتيبها في هذا الجدول .

والملاحظ في هذا الجدول وجود تفاوت كبير في حجم الانتاج السنوي ككل ، وبالنسبة لكل قطر على حدة وهذا التفاوت يمكن أن يكون مؤشرا لظاهرة في غاية الخطورة . وهي إفتقار الانتاج الفكري العربي إلى الاطراد . والأخطر من ذلك أيضا أننا نلاحظ أن منحى إنتاج المطبوعات العربية في تناقص مطرد منذ عام ١٩٧٣ في جميع الأقطار العربية تقريبا .

وإذا أمكنا إعتبار البيانات الواردة في هذا الجدول تمثل الموقف بالنسبة للكتب ، فإننا قد لا نجد اختلافا كبيرا في الموقف بالنسبة للدوريات .

ب ـ التوزيع الموضوعي للانتاج الفكري العربي

إذا نظرنا إلى الجدول رقم (٣) نجد أن المجالات الموضوعية تتفاوت أنصبتها النسبية من المطبوعات الصادرة في عشرة أقطار عربية في الفترة من ١٩٧٠ ـ ١٩٧٦ تفاوتا ملحوظا . فنجد أن العلوم الاجتماعية تتصدر القائمة حيث تحظى بحوالي ٢٣,٩ بالمائة من مجموع الكتب الصادرة في هذه الفترة ، يليها الأدب ويحظى بحوالي ١٣,٩ بالمائة ، ثم العلوم التطبيقية وتحظى بحوالي ١٣,٢ بالمائة ، ثم اللغات وتحظى بحوالي ١٠,١ بالمائة ، ثم العلوم البحتة وتحظى بحوالي ٧,٧ بالمائة ، ثم الفنون وتحظى بحوالي ٤,٤بالمائة ، ثم الفلسفة وعلم النفس ويبلغ نصيبها حوالي ٢,٠ بالمائة ، وأخيراً تأتي المعارف العامة في ذيل القائمة حيث تحظى بحوالي ١,٤ بالمائة .

جدول رقم (٢)
التوزيع الزمني الجغرافي للمطبوعات العربية خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٦

القطر / السنة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	المتوسط السنوي للفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٦
مصر	٤٨٩٨	٤٩٠٧	٧٨٩٤	٤٢٠٥	٣٨٩٢	٣٤٧٣	٢٧٣٦	٤٥٧٢,١
العراق	٥٠٣	٧٠٨	٩٨٦	١٠٢٠	٨٦٥	٧٠٣	٩٣٥	٨١٧,١
الجمهورية العربية السورية	٣٦٦	٥٦٧	٤٣١	٩٩	١٤٥	٢٣٦	٣٥٢	٣١٣,٧
لبنان	٢٦٤	٢٢٣	٢٤٨	-	-	-	-	٢٤٥,٠
الجماهيرية العربية الليبية	١١	٢٥٣	٢٧٦	٣٩٢	١٧١	١٤١	١٣٠	١٩٦,٣
الجزائر	٥٠	٨٨	١٩	١٩٤	٣٢٠	٣٤٣	٢٩٦	١٨٧,١
المغرب	١٣٦	-	-	-	-	-	-	١٣٦,٠
الأردن	١٠٣	٢٢١	١٤٩	١٢٠	١٥٧	١٠٢	٨٤	١٣٣,٧
تونس	٥٣	٢٨	-	١٣٣	١٠٤	٢١٥	١٥١	١١٤,٠
السودان	٣٧	١٣١	٧	١٦٥	٢٠	١٢٨	١٨١	٩٥,٦
قطر	٧٤	٧٢	٨٣	٤٩	١٠٧	٩٥	٤٤	٧٤,٩
فلسطين	٤٠	٢٦	١٢	٩١	٤٨	١١٨	٧٣	٥٨,٢
الكويت	٩٠	٥٨	١٧	٧١	-	٧٤	٣٣	٥٧,٢
المملكة العربية السعودية	-	٢٦	٢٦	٥٤	٢٣	٥٦	٥٣	٣٩,٧
الامارات العربية المتحدة	-	-	١٤	٢٩	٣٤	-	٩	٢١,٥
اليمن	-	-	-	١٧	-	-	-	١٧,٠
اليمن الديمقراطية	-	-	-	-	-	١٣	-	١٣,٠
البحرين	٧	٦	١٠	٨	١	٧	٢٨	٩,٦
عمان	-	-	-	-	-	-	-	-

ملاحظة عامة : تشير علامة « ـ » إلى أن البيانات غير متوفرة .

ويرتبط التوزيع الموضوعي إرتباطا وثيقا بمستويات القراء أو فئات المستفيدين من هذه الكتب . وقد أمكن إعتمادا على المصدر الذي استقيت منه هذه البيانات تقسيم المطبوعات إلى أربع فئات أساسية ، ويتضح لنا من جدول رقم (٣) أن الكتب العادية أو الكتب التجارية تمثل القطاع الرئيسي وتستأثر بحوالي ٦٣,١ بالمائة من المجموع ، يليها الكتب المدرسية ٢٤,٧ بالمائة ثم المطبوعات الحكومية ٩,٢ بالمائة . أما كتب الأطفال فلم تحظ إلا بحوالي ٢,٩ بالمائة من مجموع المطبوعات الصادرة خلال هذه الفترة . ويختلف النصيب النسبي لكل واحدة من هذه الفئات من مجال موضوعي إلى آخر .

أما بالنسبة للدوريات فقد أمكن إعتمادا على دليل الدوريات العربية التي أصدرته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إلى تقسيم المجلات العربية الجارية في مستوى التخصيص إلى عشر فئات كما يوضح لنا جدول رقم (٤) حيث تتربع العلوم الاجتماعية على القمة ، تليها الدراسات الانسانية والديانات بينما يأتي علم اللغة في ذيل القائمة .

التوزيع اللغوي للانتاج الفكري العربي

تشكل اللغة ، بحكم ارتباطها الوثيق بالاتصال البشري : أحد المكونات الأساسية لنظام المعلومات ويعكس الانتاج الفكري الصادر في هذا المجتمع مدى ما يسوده من أوضاع واتجاهات .

جدول رقم (٢)
التوزيع الزمني الجغرافي للمطبوعات العربية خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٦

القطر / السنة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	المتوسط السنوي للفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٦
مصر	٤٨٩٨	٤٩٠٧	٧٨٩٤	٤٢٠٥	٣٨٩٢	٣٤٧٣	٢٧٣٦	٤٥٧٢,١
العراق	٥٠٣	٧٠٨	٩٨٦	١٠٢٠	٨٦٥	٧٠٣	٩٣٥	٨١٧,١
الجمهورية العربية السورية	٣٦٦	٥٦٧	٤٣١	٩٩	١٤٥	٢٣٦	٣٥٢	٣١٣,٧
لبنان	٢٦٤	٢٢٣	٢٤٨	-	-	-	-	٢٤٥,٠
الجماهيرية العربية الليبية	١١	٢٥٣	٢٧٦	٣٩٢	١٧١	١٤١	١٣٠	١٩٦,٣
الجزائر	٥٠	٨٨	١٩	١٩٤	٣٢٠	٣٤٣	٢٩٦	١٨٧,١
المغرب	١٣٦	-	-	-	-	-	-	١٣٦,٠
الأردن	١٠٣	٢٢١	١٤٩	١٢٠	١٥٧	١٠٢	٨٤	١٣٣,٧
تونس	٥٣	٢٨	-	١٣٣	١٠٤	٢١٥	١٥١	١١٤,٠
السودان	٣٧	١٣١	٧	١٦٥	٢٠	١٢٨	١٨١	٩٥,٦
قطر	٧٤	٧٢	٨٣	٤٩	١٠٧	٩٥	٤٤	٧٤,٩
فلسطين	٤٠	٢٦	١٢	٩١	٤٨	١١٨	٧٣	٥٨,٢
الكويت	٩٠	٥٨	١٧	٧١	-	٧٤	٣٣	٥٧,٢
المملكة العربية السعودية	-	٢٦	٢٦	٥٤	٢٣	٥٦	٥٣	٣٩,٧
الامارات العربية المتحدة	-	-	١٤	٢٩	٣٤	-	٩	٢١,٥
اليمن	-	-	-	١٧	-	-	-	١٧,٠
اليمن الديمقراطية	-	-	-	-	-	١٣	-	١٣,٠
البحرين	٧	٦	١٠	٨	١	٧	٢٨	٩,٦
عمان	-	-	-	-	-	-	-	-

ملاحظة عامة : تشير علامة « - » إلى أن البيانات غير متوفرة .

ويرتبط التوزيع الموضوعي إرتباطا وثيقا بمستويات القراء أو فئات المستفيدين من هذه الكتب . وقد أمكن إعتمادا على المصدر الذي استقيت منه هذه البيانات تقسيم المطبوعات إلى أربع فئات أساسية ، ويتضح لنا من جدول رقم (٣) أن الكتب العادية أو الكتب التجارية تمثل القطاع الرئيسي وتستأثر بحوالي ٦٣,١ بالمائة من المجموع ، يليها الكتب المدرسية ٢٤,٧ بالمائة ثم المطبوعات الحكومية ٩,٢ بالمائة . أما كتب الأطفال فلم تحظ إلا بحوالي ٢,٩ بالمائة من مجموع المطبوعات الصادرة خلال هذه الفترة . ويختلف النصيب النسبي لكل واحدة من هذه الفئات من مجال موضوعي إلى آخر .

أما بالنسبة للدوريات فقد أمكن إعتمادا على دليل الدوريات العربية التي أصدرته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إلى تقسيم المجلات العربية الجارية في مستوى التخصيص إلى عشر فئات كما يوضح لنا جدول رقم (٤) حيث تتربع العلوم الاجتماعية على القمة ، تليها الدراسات الانسانية والديانات بينما يأتي علم اللغة في ذيل القائمة .

التوزيع اللغوي للانتاج الفكري العربي

تشكل اللغة ، بحكم ارتباطها الوثيق بالاتصال البشري : أحد المكونات الأساسية لنظام المعلومات ويعكس الانتاج الفكري الصادر في هذا المجتمع مدى ما يسوده من أوضاع واتجاهات .

جدول رقم (٣)
التوزيع الموضوعي اللغوي للمطبوعات الصادرة في عشرة أقطار عربية خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٦

نوع الكتاب / الموضوع	العدد الاجمالي	عادي		حكومي		مدرسي		أطفال	
		العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
المعارف العامة	٦٥٦	٤٨٩	٧٤,٥	١٦٤	٢٥,٠	٢	٠,٣	١	٠,٢
الفلسفة	٩١٤	٨٠٦	٨٨,٢	١	٠,١	١٠٧	١١,٧	-	٠,٠
الديانات	٥٢٠٨	٤٣٩١	٨٤,٣	٣٣	٠,٦	٥٧٩	١١,١	٢٠٥	٣,٩
العلوم الاجتماعية	١٠٨٦٠	٦٢٩٠	٥٧,٩	٢٥٦٨	٢٣,٦	١٩٩٨	١٨,٤	٤	٠,٠٤
علم اللغة	٥٣٩٦	٧٢٨	١٣,٥	٤٣	٠,٨	٤٦٢٣	٨٥,٧	٢	٠,٠٤
العلوم البحته	٣٥٠٤	١٧١٠	٤٨,٨	٨٧	٢,٥	١٦٦٠	٤٧,٤	٤٧	١,٣
العلوم التطبيقية	٦٠٠٧	٤٣٧٨	٧٢,٩	٨٩٨	١٤,٩	٧١٦	١١,٩	١٥	٠,٢
الفنون	٢٠٠٠	١٣٧٩	٦٨,٩	٨٩	٤,٤	٥١٥	٢٥,٧٥	١٧	٠,٨٥
الأدب	٦٣٤١	٤٨٨٥	٧٧,٠	١٤	٠,٢	٤٧٥	٧,٥	٩٦٧	١٥,٢
التاريخ	٤٦٠٥	٣٦٦٧	٧٩,٦	٣٠١	٦,٥	٥٥٨	١٢,١	٧٩	١,٧
المجموع	٤٥٤٩١	٢٨٧٢٣	٦٣,١	٤١٩٨	٩,٢	١١٢٣٣	٢٤,٧	١٣٣٧	٢,٩

فإذا نظرنا إلى نصيب العربية من المطبوعات الصادرة في الفترة التي تغطيها البيانات يتفاوت من عام لآخر ، ويبلغ متوسطه حوالي ٨٥,٩ بالمائة . وليس هناك ما يدل على حدوث أية زيادة في نصيب العربية وربما كان العكس هو الأرجح ، ففي عام ١٩٧٠ كان نصيب العربية حوالي ٨٧,٦ بالمائة ، ثم انخفض عام ١٩٧١ إلى حوالي ٨٦ بالمائة ثم ارتفع في عام ١٩٧٢ إلى حوالي ٩٢ بالمائة ، إلا أن هذا الارتفاع لم يدم طويلا حيث إنخفض نصيب العربية عام ١٩٧٣ إلى ٨٤,٣ بالمائة ومن الملاحظ أيضاً أن نصيب العربية يتفاوت من مجال موضوعي إلى آخر ولهذا التفاوت دلالته على موقف كل مجال في الوطن العربي وظروفه التاريخية والاجتماعية .

أما اللغات التي تشارك العربية في هذا الرصيد الفكري فهي متعددة تبدأ بالإنجليزية ثم الفرنسية ثم الألمانية ، بالاضافة إلى لغات الأقليات في الوطن العربي كالكردية والأرمنية والفارسية والتركية .

ومن الجدير بالذكر أن مدى التشتت اللغوي يختلف من مجال موضوعي إلى آخر ، ومن قطر عربي إلى آخر ، فقد تبين من دراسة أجريت مؤخرا ، إستخدمت أسلوبا حديثا لتحليل التشتت الفئوي أنه من الممكن ترتيب الأقطار العربية ترتيبا تنازليا وفقا لمدى التشتت اللغوي للانتاج الفكري الصادر فيها على النحو التالي :

لبنان ٠,٤٥ - مصر ٠,٤٣ - الجماهيرية العربية الليبية ٠,٣٥ - العراق ٠,٣٠ - المملكة العربية السعودية ٠,٢٨ - الجمهورية العربية السورية ٠,١٩ - المغرب ٠,١٧ - الخليج العربي ٠,١٧ - الأردن ٠,١٢ - الجزائر ٠,١٢ - الكويت ٠,١٠ - تونس ٠,٩ - اليمن ٠,٠ - . فكلما

جدول رقم (٤)
التوزيع الموضوعي للمجلات العربية الجارية

المجال	عدد المجلات	النسبة المئوية
العلوم الاجتماعية	٣٦١	٤٨,١
الانسانيات	٨١	١٠,٨
الديانات	٧٨	١٠,٤
العلوم الطبية	٦٢	٨,٢
العلوم البحته	٤٨	٦,٤
مجلات	٤٢	٥,٦
الزراعة	٢٩	٣,٩
العلوم التطبيقية	٢٦	٣,٥
الفنون	١٦	٢,١
علم اللغة	٨	١,١
المجموع	٧٥١	١٠٠,١

إقترب الرقم من الواحد الصحيح كلما ارتفعت درجة التشتت اللغوي . كذلك في نفس الدراسة وباستعمال نفس الأسلوب يمكن ترتيب المجالات الموضوعية وفقا لمدى تشتتها اللغوي في الوطن العربي على النحو التالي :

العلوم الاجتماعية ٠,٣٤ ـ الانسانيات ٠,٣٠ ـ الديانات ٠,١٦ ـ العلوم البحته ٠,١٥ ـ العلوم الطبية ٠,١٥ ـ الزراعة ٠,١٣ ـ الفنون ٠,٠٩ ـ علم اللغة ٠,٠٥ ـ العلوم التطبيقية ٠,٠٥ . ومن الجدير بالذكر أيضا أن مدى الانتشار النسبي لكل لغة من اللغات المستعملة في الانتاج الفكري العربي يختلف من مجال موضوعي إلى آخر ، ومن قطر عربي إلى آخر . ولكن ما هو التصور لمتطلبات إنشاء المركز الببليوغرافي العربي ومراحل التنفيذ ؟

إننا نتصور المركز الببليوغرافي العربي في شكل هيئة مركزية ترد إليها البيانات الببليوغرافية من شبكة الهيئات الوطنية القائمة في جميع الأقطار العربية سواء أكانت هذه الهيئات مكتبات وطنية أو أية مؤسسات لها حق الحصول على كل ما يصدر داخل القطر من مطبوعات على سبيل الايداع .

ولا شك أن ، للاختلاف وللتفاوت الكبير بين الأقطار العربية في المساهمة النسبية في الانتاج الفكري الصادر في الوطن العربي وكذلك الاختلاف فيما يتعلق بمدى تطور الخدمات التوثيقية والببليوغرافية ، لا شك أن لهذا الاختلاف أثره في تحقيق الاقتناع القومي بأهمية إيجاد مركز ببليوغرافي عربي . وعلى ذلك فإن القضايا التي ينبغي البدء بها تتلخص فيما يلي :

(١) التعرف على الأجهزة والمؤسسات القادرة على المساهمة في النشاط الببليوغرافي على

المستويين الوطني والعربي ، وسبل الاتصال فيما بين هذه المؤسسات ، والخدمات والامكانات التي ينبغي على هذه المؤسسات توفيرها .

(٢) القوى البشرية اللازمة للمركز ، فهناك مستويات إدارية وفنية مختلفة للعاملين اللازمين للنهوض بوظائف المركز . والعنصر البشري في مجال الببليوغرافيا وتنظيم المعلومات هو أندر الموارد في الوطن العربي ، مما يحتم الاهتمام ببرامج التأهيل والتدريب لمختلف فئات العاملين ، ويمكن تحديد فئات هؤلاء العاملين ونوعياتهم :

- الببليوغرافيون ، وتتركز مهامهم في إعداد البيانات الببليوغرافية الخاصة بالمطبوعات التي يغطيها نشاط المركز .

- الأخصائيون الموضوعيون ، وهؤلاء يتركز نشاطهم في المعالجة الموضوعية للمطبوعات من تصنيف وتكشيف واستخلاص .

- محللو النظم والمبرمجون ، ويتركز نشاطهم في وضع نظم إستخدام الحاسب الالكتروني في مختلف مجالات نشاط المركز ، وكتابة برامج التنفيذ .

- الاداريون والكتابيون ويقع على عاتقهم كافة المهام المالية والادارية وصف البطاقات والاستنساخ .

- الفنيون ويقومون بأعمال تشغيل الأجهزة المختلفة .

هذا وينبغي أن يجمع كل هذه الفئات أساس نظري مشترك يتعلق بطبيعة المجال ، ونوع الخدمات المطلوبة وطرق بثها .

(٣) مناقشة القضايا الفنية والادارية للمركز ، وكذلك توفير أدوات العمل الرئيسية وتشمل :

- تقنين الوصف الببليوغرافي المستعمل في المعالجة الوصفية للمواد .

- خطط التصنيف الشاملة أو المتخصصة اللازمة للمعالجة الموضوعية للمواد .

- قوائم رؤوس الموضوعات والمكانز وغيرها من أشكال المداخل الموضوعية اللغوية . وينبغي أن نؤكد هنا أن التوزيع اللغوي للانتاج الفكري العربي يحتم توفير أدوات العمل وأساليب المعالجة القادرة على التعامل مع مواد متعددة اللغات .

(٤) ضرورة توفير أجهزة الطباعة وغيرها من أجهزة الاتصال وتداول المعلومات ، خصوصا الحاسب الالكتروني الذي يعتبر مطلبا أساسيا لا لأن حجم العمل يتطلب اللجوء إلى الحاسب لماله من مزايا ومقدرة على معالجة كم هائل من البيانات فحسب ، وإنما لأن إستخدام الحاسب في المجال الببليوغرافي أصبح ضرورة لا محيد عنها لتحقيق الفعالية والمرونة في تحقيق الخدمات وتوفير البيانات اللازمة لإعداد البحوث والدراسات .

(٥) ضرورة وجود هيئة مركزية على المستوى العربي لها فروع في جميع الأقطار العربية بحيث تتولى هذه الفروع مهمة تجميع ما يصدر في كل قطر ، وتجهيز البيانات الخاصة بها ثم إرسالها إلى الهيئة المركزية ، وعلى هذه الهيئة المركزية تزويد الفروع بأدوات العمل الأساسية ،

وتدريب العاملين وتيسير الافادة من مصادر المعلومات المتاحة لجميع الأجهزة الوطنية أو الفرعية .

(٦) على المركز المقترح إلتزامات وطنية وعربية وعالمية ، ولكي ينهض بهذه الالتزامات فإن عليه أن يتعرف على احتياجات الجمهور المستفيد من خدماته لكي يتخذ من التدابير ما يكفل تلبية هذه الاحتياجات . أما على المستوى العالمي فعلى المركز تحديد موقفه من الجهود العالمية بوضوح ، وخاصة تلك الجهود الرامية إلى تحقيق شمول التغطية الببليوغرافية على المستوى العالمي ، وعليه أن يدرس إمكانات تحقيق التناغم واقتسام الموارد مع المراكز الأخرى بما يكفل رفع كفاءة الخدمة وتجنب التكرار .

تلك أهم القضايا التي ينبغي مناقشتها عند التفكير في إنشاء مركز ببليوغرافي عربي ولكن ما هي مراحل التنفيذ ؟

أ ـ إجراء دراسة تتعرف على واقع النشاط الببليوغرافي الوطني والقومي في الوطن العربي لما لها من أهمية في إلقاء الضوء على المسار الذي ينبغي أن نسلكه عند التخطيط لإنشاء المركز المقترح .

ب ـ دراسة النماذج البارزة من تجارب الأمم الأخرى عن كثب لاستخلاص الخبرات التي يمكن الافادة منها في تطوير المركز المقترح .

ج ـ أيا كان الشكل الذي يمكن للمركز أن يتخذه في النهاية ، فإنه لا بد وأن يكون وثيق الصلة بالأجهزة الوطنية المهتمة بتجميع الرصيد الفكري لكل قطر عربي والتعريف بهذا الرصيد . وعلى ذلك فإنه يتعين على الأقطار العربية التي لم تتهيأ لها هذه الأجهزة بعد ، أن تتخذ التدابير اللازمة لانشائها ودعمها حيث أنها تشكل أهم عناصر البنيات الأساسية لا لنظام الضبط الببليوغرافي فحسب ، وإنما للنظام العربي للمعلومات بوجه عام □

النفط والعلاقات الدولية والمصالح العربية

د. وليد خدوري
مدير إدارة الاعلام والعلاقات الدولية .
منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول .

(١)

تميز عقد السبعينات بأحداث دولية إقتصادية وسياسية مهمة ، ومن نافل القول أن شؤون النفط إحتلت حيزاً كبيراً من الاهتمام العالمي خلال هذه الحقبة الزمنية . غير أن أمور النفط أبرزت للمسؤولين والخبراء والرأي العام من خلال منظور واحد ، ألا وهو أن قرارات منظمة الأوبك . وأعضائها العرب بالذات ، في رفع أسعار النفط إلى حدود غير معقولة قد أدت . فيما أدت إليه . إلى التضخم العالمي والانحسار الاقتصادي والعجز في موازين المدفوعات[١] . وقد استحوذ هذا النمط من الادعاءات، والرد عليها من قبل الأقطار المصدرة للنفط، على غالبية الأدبيات النفطية الموجهة إلى الرأي العام . كما أدى هذا الاتجاه الاعلامي إلى إبراز وجهات نظر الأقطار الصناعية ومؤسساتها الاقتصادية على حساب أقطار الأوبك . وكانت بعض النتائج المترتبة على ذلك أن أمورا ذات علاقة بالمصالح الأجنبية في أقطار الأوبك إستحوذت على إهتمام الرأي العام العالمي وذلك على حساب أمور أخرى ، وبالذات التحديات والمشاكل التي تواجهها هذه الأقطار في رسم سياسات تعكس مصالحها القومية وتدعم إستقلالها السياسي والاقتصادي . لذا سنحاول في هذه الدراسة التعرض للأهداف والخطوات التي حددتها أقطار الأوبك لنفسها خلال الأعوام الماضية . والمجابهة التي تعرضت لها في هذا المجال ، مع التركيز بصورة خاصة على مصالح الأقطار العربية . كما سنحاول أيضاً التعرض للبعد النفطي للسياسة العربية الدولية ، دون الدخول في المتغيرات والمؤشرات الأخرى ، إلا في ما يتعلق بالأثر النفطي على السياسة الخارجية .

إن هذا النوع من التحليل سيدفعنا ، تلقائياً ، **إلى تحديد الفترة الزمنية بالثورة النفطية**

(١) لا تزال هذه الآراء تطرح على أعلى المستويات السياسية والفكرية في الدول الصناعية . أنظر :

Lester Thurow, **The Zero- Sum Society: Distribution and the Possibilities for Economic Change** (New York: Basic Books, 1980); p.39; and former U.S. Theasury Secretary G.W. Miller, Speech delivered at the American Bankers Association, Chicago, 13 October 1980, quoted in Bruce R. Scott, «Opec, the American Scape goat,» **Harvard Business Review,** vol.59 (January- February 1981), no.1, p.6.

لعام ١٩٧٣ والمنهجية الجديدة للعلاقات النفطية الدولية منذ تلك الفترة . إذ أنه منذ نهاية ذلك العام بدأت حقبة جديدة في العلاقات الدولية ، برز فيها العرب بصورة خاصة ، كما برز فيها الزخم الجديد في العلاقات الاقتصادية الدولية المتميز بالعمل الدبلوماسي من قبل مجموعة دول العالم الثالث لتدعيم أسس النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وتميز العقد الماضي أيضاً بالتغير الموضوعي في الميزان الاقتصادي الدولي الذي أعقب الأحداث النفطية لعام ١٩٧٣ . إذ فرض على الدول ذات العلاقة أن تحدد مواقفها بصورة أوضح من المقولات الاقتصادية الجديدة المطروحة على الساحة الدولية ، والتي بدأت تتبلور منذ أوائل الستينات عبر مؤسسات الأمم المتحدة والمؤتمرات الدولية . وقد برز إتجاهان رئيسان في هذا الشأن : أولهما يدعو إلى الولوج في منهجية التعاون وتطوير سياسة الاعتماد المتبادل ، والآخر يدعو إلى المجابهة والتكتل والدفاع عن المصالح الذاتية الضيقة . وقد إستطاعت أقطار منظمة الأوبك أن تضع أولويات أساسية لها تعتمدها في منهجها وسياساتها الاقتصادية الدولية ، وتمثل هذا بميثاق الجزائر لعام ١٩٧٥ بالاضافة إلى الدراسات والاستنتاجات الصادرة عن اللجنة الاستراتيجية لمنظمة الأوبك في عام ١٩٨٠ .

كما أن قرارات منظمة الأوبك جاءت مكملة لحركة الانعتاق من الاستعمار ، هذه الحركة التي بدأت بشكل فعلي وشامل منذ الحرب العالمية الثانية . وفحوى الأمر هنا ، أن الحملة السياسية والاعلامية الموجهة ضد الدول المصدرة للنفط ، والمسماة بأزمة الطاقة ، ما هي بالفعل إلا صراع سياسي حول من يملك السلطة في إتخاذ القرارات بالنسبة لاستخراج النفط وتسعيره وتسويقه وتصنيعه[٢] . فالضجة التي تثار حول هذا الموضوع تدور أساساً حول مدى إستعداد الأقطار الصناعية نفسها لقبول الأمر الواقع والتعامل مع الدول النفطية بصورة متكافئة ومتعاونة أكثر من قبل . وكذلك تغيير بعض الظروف والعوامل الداخلية السياسية والاقتصادية ، وحتى الاجتماعية ، والتي كانت معتمدة على إستهلاك نفط الأوبك الرخيص . وقد تميزت هذه الفترة أيضاً ، إلى جانب عدم الاكتراث بمطالب دول الأوبك وبقية دول العالم الثالث ، بعدم إعطاء الأولوية اللازمة للقرارات الاستثمارية المتعلقة بإيجاد نفط بديل ، أو استكشاف بدائل طاقة تجارية أخرى وتطويرها بشكل يتناسب مع كمية موارد الطاقة المستهلكة .

وأفرزت القرارات النفطية لعام ١٩٧٣ كذلك ، شكلا جديدا من أشكال الصراع ما بين الدول الصناعية حول الموارد الأولية . وقد تفاوتت أهمية هذا الصراع بالنسبة إلى هذه الدول على ضوء إستراتيجيتها الدولية وموارد الطاقة المتوفرة لديها محلياً ، وموقعها الجغرافي وعلاقاتها مع الدول النفطية المختلفة . كما أن السياسات المتخذة بهذا الصدد أخذت أشكالاً مختلفة . فهي متناسقة في مجالات حيوية ، كالخطوات التي اتخذت في عام ١٩٧٤ لإنشاء وكالة الطاقة الدولية والقرارات الناجمة عن ذلك في مجابهة سياسات أقطار منظمة الأوبك . غير أنها مختلفة في أمور أخرى ، إذ أن بعض الأطراف يهدد بإستعمال القوة العسكرية والتدخل المباشر وإعادة مناطق النفوذ من جهة ، بينما تدعو أطراف أخرى إلى زيادة روابط التعاون والاعتماد المتبادل وإحلال السلام . وضمن هذه التيارات المتنازعة تدعو أقطار الأوبك إلى إتخاذ الاجراءات الفعالة لتحقيق

---

(٢) Fadhil Al- Chalabi, **OPEC and the International Oil Industry: A Changing Structure** (Oxford: Oxford University Press, 1980), p.136.

إستقرار بعيد المدى عن طريق نمو حقيقي وسريع لشعوب العالم الثالث ، ومشاركتهم الفعالة والايجابية في الاقتصاد العالمي والانعتاق من مرحلة الاعتماد الكلي على الدول الصناعية .

لقد تمكنت أقطار الأوبك من إتخاذ مواقفها التاريخية هذه نتيجة للموقع المتميز لمادة النفط في التجارة الدولية ، ومن ثم الدور الاستراتيجي الذي يلعبه في السياسة الداخلية والخارجية لكل من البلدان المستهلكة والمصدرة له . **فمن ناحية** ، تعتمد الأقطار الصناعية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية إعتمادا كبيراً على مادة النفط ضمن مجمل حاجاتها للطاقة ، ومن المتوقع أن يستمر هذا الوضع في المستقبل المنظور رغم الجهود المضنية في الأعوام الأخيرة لتغيير هذا الأمر . وبما أن نسبة عالية من حقول النفط الحالية والاحتياطيات المستقبلية تقع خارج حدود هذه الدول ، لذا سيستمر الاعتماد على نفط الأوبك .. **ومن ناحية أخرى** ، تعتمد الدول المصدرة للنفط إعتمادا كليا تقريبا على ريع هذه المادة الخام للحصول على الموارد المالية للميزانيات السنوية والتنمية البعيدة المدى .

لذا ، فقد خلقت هذه الظروف التاريخية ـ من تطور حضارة معقدة معتمدة بصورة أساسية على مادة أولية متوفرة خارج الحدود ، إلى وجود هذه المادة الخام في أقطار متخلفة إقتصادياً وبحاجة إلى الأموال والمواد الصناعية والتقنية ـ شروطاً موضوعية أفضل ، وإن لم تكن متناسبة ، للتعاون المشترك والاعتماد المتبادل . وهذا لم يكن ممكناً في الماضي نظراً لاختلال ميزان القوى السياسي بشكل كبير نتيجة لهيمنة الدول الصناعية الكبرى المطلقة على وسائل الانتاج داخل حدودها وخارجها .

إن هذه الأمور ليست بالشيء الجديد في التاريخ الدبلوماسي . فالعلاقات الدولية قائمة فعلاً على حالة من عدم المساواة ما بين الدول نتيجة للفروقات الاقتصادية والجغرافية والعسكرية والسكانية ، إضافة إلى اختلاف مراحل التطور الحضاري والسياسي[٣] . وفي القرون الماضية إستطاعت الثورة الصناعية أن تبلور هذه الفروقات بحيث أن العلاقات ما بين الدول الصناعية وبقية أقطار العالم وصلت إلى حالات من التفاوت النسبي لم تصله في المراحل التاريخية السابقة . وهكذا إستطاعت قلة من شعوب العالم الهيمنة والسيطرة على أغلبية شعوب العالم الأخرى لفترة تزيد عن ثلاثة قرون .. وفي عصرنا هذا ، تعتبر الحربان العالميتان ، الأولى والثانية ، خير مثال على هذه الحقبة التاريخية ، فهما كانتا عبارة عن حروب ما بين الدول الصناعية نفسها ، ولم تلعب بقية أقطار العالم سوى دور هامشي في هذه الأحداث . سواء أكان ذلك على مستوى القرار السياسي أم العسكري . ويمكن القول أن إنتهاء الحرب الباردة ما بين الدولتين الكبريين في النصف الثاني من القرن العشرين هو الحد الفاصل ما بين المرحلة السابقة والمرحلة الحالية المتمثلة بالمشاركة التدريجية لقوى العالم الثالث في السياسات الدولية والولوج في مسلسل إتخاذ القرارات على الصعيد العالمي من الأبواب الأمامية بدلا من الخلفية فقط . وكمثال على ذلك ، نجد التحول ، ولو الرمزي ، الذي طرأ على مهام منظمة الأمم المتحدة . فعند تأسيسها في منتصف الأربعينات ، كان الغرض من المنظمة هو حل النزاعات السياسية الدولية على أساس التفاهم والتراضي ما بين الدول الخمس الكبرى ، وبالذات الدولتين الكبريين . ولهذا السبب تم إنشاء

---

(٣) Robert W. Tucker, **The Inequality of Nations** (New York: Basic Books, 1977), pp.1-53.

مجلس الأمن وتحويل القضايا السياسية المهمة إليه ، وإعطاء الدول الكبرى حق نقض القرارات الرئيسية فيه . إلا أنه منذ بداية الستينات ، بدأ جدول أعمال الأمم المتحدة يأخذ طابعاً جديداً ، وتغيرت أنماط التصويت في الجمعية العمومية ، وحتى في مجلس الأمن كذلك ، إلى حد ما . وأخذت مؤسسات الأمم المتحدة تعالج مواضيع شتى كالقضاء على التفرقة العنصرية وتبني عقود التنمية الاقتصادية والبيئة وحقوق المرأة والطفل ، وتحاول وضع قوانين وضوابط دولية لاستغلال قاع المحيطات والفضاء الخارجي واستكشاف الطرق والوسائل لتحقيق نظام إقتصادي وإعلامي دولي جديد .

وعلى الرغم من أن النتائج الفعلية لهذه المواضيع ليست بالأهمية السياسية ذاتها ، كنتائج الصراع ما بين الدولتين الكبريين على المدى القصير ، إلا أنه من الممكن تلمس بروز تيار جديد وواضح مفاده أن المشاكل الحياتية واليومية الملحة لأغلبية شعوب العالم قد أصبحت جزءا لا يتجزأ من مهام الأمم المتحدة ، كما أن هذه الأمور قد أخذت تشكل عنصرا أساسيا من عناصر السلام والاستقرار العالميين سواسية مع العلاقات الثنائية والمباشرة ما بين الدول الكبرى نفسها . ولكن على الرغم من نجاح دول العالم الثالث في دفع الأمور إلى الحد الذي وصلت إليه حتى الآن ، فإن هذا لا يعني بأي شكل من الأشكال ، أن الاعتماد المتبادل والتعاون بين الشعوب قد أصبحا حقيقة واقعة أو سياسة مقبولة من قبل الحكومات ، أو حتى الرأي العام . فموضوع التوزيع الجديد للثروات ما بين الأمم ، وهو صلب الموضوع الذي نحن بصدده الآن ، لن يظهر إلى حيز الوجود بصورة تلقائية أو عفوية ، أو حتى عبر عقد أو عقدين من الزمن . وفي الوقت نفسه ، فإن الاتكال على مفاهيم الحق والعدالة وإستعمال أسلوب الحوار في السياسة الدولية قلما يجدي في تحقيق نتائج ملموسة وبعيدة المدى على صعيد العلاقات الدولية . لذا ، فإن هذا الأسلوب من العلاقات الاقتصادية الدولية يثير الكثير من التساؤلات وعلامات الاستفهام عند العديد من الأطراف .

فهناك من يقول ان **التعاون الاقتصادي المشترك والاعتماد المتبادل هو أسلوب إيجابي** في السياسة الدولية لأنه سيؤدي إلى تفهم مشترك للمشاكل ، ومن ثم ، من الممكن الوصول إلى حلول مشتركة تخدم مصلحة جميع الأطراف المعنية على المدى البعيد . بينما يدعي الجانب الآخر ، أن سياسة الاعتماد المتبادل تؤدي حتما إلى الانتقاص من السيادة الكاملة للبلد ، وتقلص من حريته في السياسة الخارجية . وهناك من يقول أن الدول الكبرى لا يمكن أن تحافظ على هيبتها الدولية إذا قبلت بهيمنة دول صغرى ذات موارد أولية حيوية على سياستها الخارجية .. وفي الجانب الآخر ، هناك من يدعي أن **هذا النوع من السياسات ، ما هو إلا وجه آخر لسياسة الهيمنة والسيطرة للدول الكبرى** على الدول الصغرى ولكن بطرق ملتوية وجديدة[٤] .

إضافة إلى كل هذه الأمور ، فهناك الكثير من التساؤلات المشروعة حول الوسائل

---

(٤) للحصول على وجهات نظر مختلفة حول هذا الموضوع أنظر : Nazli Choucri, **International Politics of Energy Interdependence: The Case of Petroleum** (Lexington, Massachusetts: Lexington Books, 1976), p.4; Timothy W. Stanley, «An Unorthodox View of the North- Sowth Dialogue,» **The Atlantic Community** (Fall 1980), pp.310- 322;

جورج قرم ، **النفط العربي والقضية الفلسطينية** (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٧٩)،ص ١٢ .

الدبلوماسية التي يجب إعتمادها للوصول إلى نتائج فعلية بخصوص مبدأ التعاون والاعتماد المتبادل . فمنذ عام ١٩٧٣ وحتى يومنا هذا لم تخرج مؤتمرات الحوار بخطوات تنفيذية على مستوى الأهمية السياسية التي أنيطت بها . ونتيجة لهذا ، فقد ارتفعت الأصوات مؤخرا لعدم إعطاء هذا النمط من السياسة الاقتصادية الخارجية الأولويات اللازمة وتحويل الجهود نحو المساهمة عن طريق مؤسسات قطرية أو مشتركة في المجالات الاقتصادية والمالية والتجارية ذات البعد الدولي[٥] .

إن هذه الأمور ذات أهمية قصوى لأقطار العالم الثالث . فعلى الرغم من الخلافات الواضحة والموضوعية فيما بينها ، إلا أن هناك الحد الأدنى من المصالح والعلاقات التي تربط ما بين هذه الدول ، والتي من الممكن أن تجمعها سوية في مجابهة تفاوضية ـ سلمية ، ولكن بشكل متكافىء أكثر ، مع أقطار العالم الصناعي . وإن هذا الحد الأدنى متمثل في مواجهة العالم الصناعي بتنظيمات ومؤسسات إقتصادية مشتركة وفعالة ترسم وتبلور الحقوق والمصالح وتنفذ السياسات . وسبب الدعوة إلى هذا النوع من العمل المشترك هو الشعور العام بعدم الرضاء بالنظام الاقتصادي والمالي الدولي والذي لا يساعد على سد الفجوات الاقتصادية والاجتماعية ما بين الشعوب، بل على العكس من ذلك، فهو يؤدي إلى زيادتها وتعميقها. ومما يدعو أيضاً إلى زيادة الالحاح للقيام بمثل هذه الاجراءات هو المؤشرات السلبية التي تطغى على إقتصاديات الدول الصناعية والتصريحات المتزايدة للمسؤولين السياسيين في بعض هذه الدول ومنظماتها المشتركة ، والتي تدعو إلى شطر التحالف ما بين الدول النامية والتراجع عن المكتسبات التي حاولت الدول النامية تحقيقها خلال العقد الماضي .

(٢)

وفي خضم هذا الصراع على الساحة الاقتصادية العالمية ، تبرز هناك عدة عوامل ذات طابع عربي إقليمي ، مرتبطة إرتباطاً مباشراً بالسياسة النفطية ، وتلعب دوراً بارزاً في السياسة الخارجية . وتكمن أهمية هذه المعطيات في أن العلاقات الدولية ما هي إلا محصلة تفاعل عدة عوامل داخلية وخارجية ، بالاضافة إلى الاختيار المناسب للأساليب والوسائل الدبلوماسية في إقرار السياسات وتنفيذها . ومن الصعب جداً الفصل بين التداخل في تأثير كل من هاتين السياستين الواحدة على الأخرى ، وبخاصة إذا لعب عامل واحد دوراً أساسياً في آن واحد في كل من العلاقات الخارجية والمجتمع الداخلي . وهذا الأمر موجود طبعا في الوطن العربي نظرا للدور المهم والحيوي الذي يلعبه النفط على مختلف هذه المستويات . ولكن في الوقت نفسه وبالأهمية ذاتها ، فمن العبث الادعاء بأن عاملا واحداً فقط يستطيع أن يهيمن بشكل إيجابي على كل من السياستين الخارجية والداخلية لمنطقة جغرافية ما . فالإقرار والقناعة بهذا النوع من المنطق يفترض الاستسلام لواقع مر لا مفر منه ، وهو عدم توفر المرونة السياسية والبدائل الاقتصادية ومن ثم الصعوبات في تحقيق الأهداف والتطلعات المنشودة .

وبالفعل ، فإن النفط لا يلعب دورا وحيدا في سياسة الوطن العربي وإقتصاده ، إذ توجد

---

(٥) محمود عبد الفضيل ، **النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية** ، سلسلة عالم المعرفة رقم ١٦ (الكويت : ١٩٧٩) ، ص ٢٣ .

هناك عوامل عديدة أخرى تتفاعل معه وبدونه في إقرار السياسات الداخلية والخارجية . وعملية إتخاذ القرارات تأخذ بنظر الاعتبار مجمل التفاعلات لهذه العوامل ، وتحاول أن تقارن بإستمرار بين حجمها ونتائجها المحلية والدولية . وسنحاول أن نذكر هنا بعض هذه العوامل التي تؤثر بصفة مباشرة على المصالح العربية والتي تلعب دوراً مهما في رسم السياسة الخارجية لبلادنا . والهدف من هذا هو تبيان مدى تأثير نجاح هذه العوامل أو إخفاقها في دعم العامل النفطي كعامل إيجابي في العلاقات الدولية العربية .

○ هناك **أولاً** ، وقبل كل شيء ، **موضوع العمل العربي المشترك** . فالانقسامات العربية الحالية تلعب دوراً حاسماً في تقويم العالم الخارجي لنا ، وفي تعاملهم معنا ـ أفراداًومجموعات ـ حسب الظروف الموضوعية المتوفرة في الوقت الحاضر أو كما هم يتصورونها مستقبلا . إن هذا الوضع الأليم يسهل على الدول الأجنبية إتباع وتبني سياسات مختلفة وحتى متناقضة بين مجموعات مختلفة من الأقطار العربية دون الخوف من حدوث رد فعل عكسي عربي نتيجة لهذا . وقد ساعد على توطيد هذه الحقائق الغياب الفعلي والمؤثر للمنظمات العربية المشتركة ، وعدم الجدية التي توليها الأقطار العربية لهذه المؤسسات ، ومن ثم فقدانها المصداقية والتأثير السياسي والمعنوي على الساحة الدولية . كما أن ما يؤثر على ضعف هذه المؤسسات هو الادعاء المستمر بالاتفاق أو الاجماع ، بينما الواقع هو على عكس ذلك تماما . إن هذا الخوف المستمر من الافصاح عن الاختلاف في بعض وجهات النظر هو أمر واضح للرأي العام ، كما أنه أمر واقعي ومتوقع في السياسة الدولية . ولا ندري لماذا التخوف منه بينما هو متواجد بشكل واضح ودائم في الساحة الدولية ، أكان ذلك على صعيد الكتلتين الغربية والشرقية ، كما نجد اليوم في الخلافات ما بين فرنسا والولايات المتحدة من جهة ، واختلاف وجهات النظر ما بين دول الكتلة الاشتراكية الأوروبية حول التطورات الداخلية في بولندا من جهة أخرى . ولكن هذا لا يمنع هذه الدول من الاتفاق على حدود دنيا في تعاملها الواحدة مع الأخرى ، وفي ربط أقطارها ومؤسساتها القطرية والمشتركة بمشاريع حيوية واستراتيجية ، وفي اتخاذ سياسات موحدة ومنسقة تجاه الكتل السياسية الأخرى . وطبعا هذا الأمر يكاد يكون مفقودا على صعيد الوطن العربي ، رغم عشرات المؤتمرات والقرارات بهذا الصدد . والتطورات الايجابية القليلة في هذا المجال هي الشركات المشتركة المنبثقة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول وبعض المؤسسات الصناعية والمالية المشابهة في مجال المساعدات والاستثمارات والتأمين .

○ **والعامل الثاني ، هو تطوير صناعة النفط** بحيث تأخذ طابعا مختلفا عن العقود الماضية ، ففي السابق ، أي في الفترة ما قبل السبعينات ، كان الاهتمام منصبا على النزاع مع الشركات الأجنبية ، ومحاولة منع تراجع أسعار النفط أو الحصول على زيادات طفيفة جدا في الأسعار وتأكيد حق منظمة الأوبك في التفاوض نيابة عن جميع أعضائها مع الشركات العالمية . ومع إنتهاء هذه المرحلة التاريخية ، دخلت الصناعة في مرحلة توطيد السيطرة الوطنية الشاملة على جميع المراحل وتدريب الكوادر الوطنية . كذلك ، إتخاذ الخطوات اللازمة للاستفادة من جميع جوانب هذه الصناعة ، الأمر الذي لم يكن ممكنا ـ إقتصادياً وسياسياً ـ في ظل الأوضاع السابقة . وهذا يتمثل في الاستفادة من الغاز المحروق أو الدخول في الصناعات اللاحقة للانتاج ـ هذه الأمور التي ستساعد في تحقيق هامش أرباح يزيد كثيراً عن حالة لو تم الاستمرار في تصدير النفط الخام كما كان عليه في الماضي . ومن نافل القول أن النجاح في تبني هذه السياسات

وتنفيذها وفق أسس إقتصادية سليمة ، سيكون له أثر ملموس وإيجابي في دعم السياسة الخارجية العربية والمحافظة على الموقف التفاوضي العربي في المجال الاقتصادي الدولي ، نتيجة للنشاط الصناعي الذي ستخلقه هذه المبادرات على المستوى المحلي ، والمرونة السياسية التي ستفرزها بالابتعاد التدريجي للاقتصاد الوطني عن الاقتصار على تصدير النفط الخام والدخول في مختلف أوجه الصناعة النفطية من تكرير وتسويق ونقل وبتروكيماويات .

وفيما يتعلق بمنظمة الأوبك ، فبعد الانتهاء من مرحلة الصراع مع الشركات ، أخذت الأقطار تولي إهتمامها بأمرين رئيسيين . **أولهما** نفطي . ويتعلق بإيجاد معادلة مثلى للتوصل إلى زيادة حقيقية في أسعار النفط الخام ، ومرتبطة بمعدلات التضخم والناتج القومي والتقلب في أسعار العملات في الدول الصناعية . ومن الطبيعي أن يستحوذ هذا الامر على معظم إهتمامات مجلس وزراء المنظمة منذ عام ١٩٧٣ . كما أن الأمانة العامة في فيينا تبدي إهتماماً ملحوظاً أيضاً بأمور الغاز والتكرير والإعلام والتنسيق ما بين شركات النفط الوطنية . **والأمر الثاني** الذي تسعى المنظمة إلى تنفيذه هو تحقيق دور ريادي في تمثيل مصالح العالم الثالث على الساحة الدولية ، وانتزاع نتائج ملموسة من الدول الصناعية عن طريق الحوار والمفاوضات . كما أن المنظمة تحاول أن تأخذ المبادرات في وضع أسس ومنطلقات جديدة في التعامل المالي والتجاري والتقني مع دول العالم الثالث ، وكان أول مثال على مبادراتها في هذا الصدد هو إنشاء صندوق الأوبك للمساعدات الدولية والمساهمة في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية . وكلا المؤسستين تلعبان دورا مميزاً وجديداً في تقديم المساعدات لدول العالم الثالث .

إن دور المنظمة الرئيسي سيكمن في مجال النفط ، إذ أن هذه الصناعة هي في بداية الطريق لأخذ منحى جديد يؤكد على الاستفادة المتزايدة والمتكاملة من هذه المادة الخام لصالح الأقطار المصدرة للنفط . فكل المؤشرات تدل على أن توفر إمدادات النفط والغاز هي من أهم العوامل الاقتصادية المستقبلية في الصناعة الدولية ، نظراً للاعتماد المستمر على النفط في المجتمعات الحديثة ولتوزيعه الجغرافي وسهولة نقله ولرخص أسعاره بالنسبة إلى بدائل الطاقة الأخرى . كما أن الدلائل الماضية تشير إلى أن منظمة الأوبك ستبقى محافظة على الحد الأدنى من المصالح الاقتصادية لأقطارها الأعضاء ، وستستمر في تنسيق سياساتها التسعيرية النفطية على الرغم من مجمل التضارب في المصالح السياسية والتناقضات في العلاقات الدولية لأقطارها الأعضاء والتي تعترض مسيرة المنظمة في بعض الأحيان . وخير دليل على هذا هو الوحدة والتضامن اللذان حافظت عليهما المنظمة على الرغم من كل الصعوبات والمناورات التي جابهتها خلال العقدين الماضيين . وإلى جانب الدور الرئيسي الذي ستستمر الأوبك بالاضطلاع به في مجال الأسعار ، هناك أيضاً مسؤولية أخرى تقع على كاهلها ، وبخاصة أن جميع أعضاء المنظمة هم من أقطار العالم الثالث . وهذه المهمة تكمن في تجاوز أسلوب الحوار والإعلام والدخول في مفاوضات جادة ومضنية مع الأقطار الصناعية للحصول على شروط أفضل لتحسين إقتصاديات دول العالم النامي وتجارته . والأوبك هي المؤسسة الدولية الرئيسة بين دول العالم الثالث التي تستطيع أن تنطلق في هذا المجال نظرا لأهمية النفط في الاقتصاد الدولي . إن عدم التمكن من تحقيق نتائج ملموسة على هذا الصعيد من العلاقات الاقتصادية الدولية سيحد من دور المنظمة ، بل وربما سيكون له أثر سلبي ، إذ أن الاتجاه السياسي والاعلامي خلال العقد الماضي تمركز على دور الأوبك في معالجة مشاكل العالم الثالث ، وفي إختلاف أعمال المنظمة ونتائجها عن بقية المؤسسات الدولية التابعة

للأمم المتحدة من حيث أن الأخيرة تتمثل فيها مصالح الدول الصناعية وخاضعة لنفوذها ، بينما تبقى منظمة الأوبك محافظة على مصالح دول العالم النامي ومبلورة لتطلعاته وآفاقه المستقبلية .

إن النتائج التي ستحققها منظمة الأوبك في عقد الثمانينات في هذين المجالين الحيويين ، أي المحافظة على زيادة حقيقية في أسعار النفط الخام وتحقيق مكتسبات جديدة وجذرية في شروط التعامل الاقتصادي ما بين دول الشمال والجنوب ، سيكون لها أثر ملموس وبعيد المدى على السياسة الخارجية العربية ومدى قدرتها على التطور والمناورة وخلق علاقات جديدة نابعة من مصالح المنطقة ذاتها[٦] .

○ **أما العامل الثالث فهو التطورات المستقبلية لأنماط التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية** . وهنا يلعب النفط مرة أخرى دوراً متميزا . ففي الوقت الحاضر ، نجد أن حوالي ٨٥ بالمائة من الاحتياطي النفطي العربي موجود في منطقة يسكنها ٩ بالمائة فقط من الشعب العربي . كما نجد أن معدل استهلاك النفط سيزيد خلال العقدين القادمين بحيث أنه في مطلع القرن الواحد والعشرين سيتم إستهلاك ما بين ٣٠ ـ ٦٠ بالمائة من الانتاج العربي الحالي[٧] .

إن هذه المؤشرات خطيرة وذات مدلولات سياسية وإقتصادية مهمة . فمن ناحية ، نجد أن الفجوة الاقتصادية ما بين الأقطار العربية أخذت تزداد بصورة مطلقة ونسبية نتيجة للتفاوت في دخول الأقطار النفطية عن الاقطار غير النفطية . والوسائل المتبعة حاليا لمعالجة هذا الأمر غير كافية لسد هذه الفجوة بحيث يصبح من الممكن ، مستقبلا ، إستيعاب الانعكاسات السلبية الناتجة عنها وتجاوزها .

وتمثلت المحاولات الأولى لسد هذه الفجوة بتقديم القروض والمساعدات من أجل بناء البنى الأساسية والهيكلية ودعم الصمود العسكري . إلا أنه بات واضحا أن هذا لا يكفي وأنه يجب إتباع أساليب جديدة لمعالجة هذا الأمر . ومن ثم تم تبني سياستين جديدتين : **تقضي الأولى** بإنشاء المؤسسات الاقتصادية والمالية المشتركة ، والتي تستوعب رأس المال المتوفر واستثماره على أساس المساهمة من قبل حكومات ومؤسسات وشركات عربية في مصالح ومشاريع مشتركة . وإذا تم تحقيق النجاح الاقتصادي لهذه المشاريع ، فتكون عندئذ قد تحققت خطوة سياسية واقتصادية مهمة في سبيل ربط الوطن العربي عن طريق رأس المال والعمالة والانتاج . أما **الخطوة الثانية** فهي المنهج الذي تبنته الأقطار العربية في مؤتمر قمة عمان في عام ١٩٨٠ ، والمتمثل بعقد التنمية العربي للثمانينات والقائم على تقليص الفجوة في التنمية من حيث المقدرة الاقتصادية للأقطار المعنية[٨] . وقد تم بالفعل تخصيص الدفعة الأولى من المبالغ لهذا الغرض .

ومن ناحية أخرى ، نلاحظ أن هناك عدة مؤشرات إقتصادية وإجتماعية ذات دلائل مستقبلية خطيرة ، ومن المؤسف جداً أن مواجهة هذه التحديات لا تزال متعثرة لحد الآن .

---

(٦) لدراسة شاملة ووافية لتاريخ الأوبك وتطلعاتها المستقبلية أنظر :
Fadhil Al-Chalabi, **OPEC and the International Oil Industry: A Changing Structure;** Ian Seymour, **OPEC: Instrument of Change** (London: MacMillan, 1980).

(٧) علي أحمد عتيقة ، « أثر التحول إلى مصادر الطاقة غير النفطية على الأقطار العربية » ، **النفط والتعاون العربي** ، ج ٦ (١٩٨٠) ، العدد ٣ ، ص ٩ ـ ١٠ ، ٢١ .

(٨) يوسف صايغ ، مقابلة في مجلة **ناو** ، كما وردت مترجمة إلى العربية في : **القبس**، ٢٦ شباط / فبراير ١٩٨١ .

وسنحاول أن نشير هنا فقط إلى بعض هذه الأمثلة ذات العلاقة بالسياسة الخارجية : ففي **مجال الطاقة** مثلاً نجد أن معدلات زيادة الاستهلاك في الأقطار أعضاء الأوبك أعلى بكثير مما هي عليه في بقية دول العالم الثالث ، وأن نسب الاستهلاك في الدول المصدرة مرتفعة جداً . هذا بينما المعلوم علم اليقين هو أن الموارد البترولية ناضبة وأن الموارد العربية من الطاقة غير النفطية تكاد تكون معدومة ، وإن وجدت ـ فإن مجال الاستثمار فيها مكلف جداً والفترة التجارية لتطويرها بعيدة المدى . إن خطورة هذه المؤشرات تكمن أيضاً في أننا سنصل إلى مرحلة مستقبلية بحيث سنضطر إلى إستهلاك حجم كبير ومتزايد من مواردنا النفطية على حساب الصادرات والريع الناتج عنها . هذا في الوقت الذي لم نتمكن فيه بعد من بناء أسس إنتاجية جديدة تستطيع أن تعوض عن المدخول النفطي وتحقق مستوى معيشة مماثلا للمواطنين . وكذلك ، فإن هذا النمط من الاستهلاك والاتكالية على النفط الداخلي الرخيص ، سيخلق جيلا عربيا منفصما عن إحدى المؤثرات الكبرى في مجتمع الربع الأخير من القرن العشرين ، ألا وهو ارتفاع أسعار النفط في مرحلة يحاول فيها المجتمع الدولي العبور من عصر النفط إلى عصر موارد الطاقة البديلة . **فأنماط الاستهلاك والقيم الاجتماعية ومستوى الانتاجية للجيل الجديد لن تكون متوازية مع ثمن النفط الدولي** . وسيصعب في المستقبل إحداث تغييرات جذرية عن طريق الضرائب أو تقنين الاستهلاك دون حدوث خضّات ومشاكل إجتماعية صعبة .

وتوجد أيضاً مؤشرات أخرى يمكن الاستدلال بها للاشارة إلى خطورة المستقبل المنظور . فهناك مثلا توزيع جغرافي غير متوازن على صعيد الوطن العربي بين وسائل الانتاج من أرض ورأسمال وقوى عاملة . فمن المتوقع أن يبلغ سكان الوطن العربي ٣٠٠ مليون نسمة في نهاية هذا القرن ، منهم ، على الأقل ١٢٠ مليونا ، قوى غير عاملة نظراً لكونهم تحت سن الخامسة عشرة ، ناهيك عن عدم المشاركة الفعلية للمرأة في الحياة الاقتصادية للبلاد . كما أن حوالي نصف السكان العرب تقريبا يقطنون ثلاثة أقطار عربية فقط ، وتملك خمسة أقطار حوالي ٦٨ بالمائة من المساحة الزراعية . أما بالنسبة للزراعة نفسها ، فإن الأمر غير مشجع أبدا . إذ أن الوطن العربي يعتمد على الخارج « في سد حوالي ٥٠ بالمائة من احتياجاته للقمح بالذات ، وعلى نسبة مقاربة فيما يتعلق بالسكر ، وعلى نسب أقل من ذلك في المجموعات الأخرى من السلع ... وكذلك يلاحظ أنه على المستوى القطري ، تعتمد جميع الأقطار العربية ، بلا استثناء ، على الاستيراد لسد نسبة من استهلاكها للقمح وإن كانت هذه النسبة تختلف من قطر لآخر ، بما يتراوح حاليا بين ١٠ بالمائة و١٠٠ بالمائة حسب كل قطر»[٩]. أما على الصعيد المالي ، فنجد أن أكثر من ثلثي الاحتياطيات المالية العربية متواجدة في خمسة أقطار عربية . إن التأجيل في معالجة عدم التوازن والتكامل لوسائل الانتاج العربية لا يمكن أن ينتظر إلى المستقبل بعيد المدى . **فالدول الأجنبية قد بدأت بالفعل بتلويح مختلف أنواع أسلحتها ضدنا** ، ونحن لا نقصد هنا السلاح العسكري فقط . فعلى الصعيد النووي ، هناك مجابهة مستمرة لمنع استيراد المواد المشعة وتطوير الخبرات النووية التي تمكن العرب من تسخير الطاقة النووية للأغراض السلمية والصناعية . وعلى الصعيد الغذائي ، هناك سلاح القمح الذي بدأ إستخدامه فعلا على الساحة الدولية والذي أشهر بوجه

---

(٩) محمد لبيب شقير ، « مفهوم التنمية العربية ومتطلباتها في ضوء الفكر التنموي المعاصر ،» محاضرة في المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، كانون الثاني / يناير ١٩٨١ (غير منشورة) .

العرب كسلاح مضاد للنفط . أما في مجال الأرصدة المالية ، فإنه من الواضح جدا الآن ـ وبعد التجارب العديدة منذ الخمسينات ـ أن الدول الكبرى لا تتورع عن تجميد الأرصدة المالية للدول الأخرى ، في حال نشوب صراع سياسي معها .

إن التهديدات الموجهة ضد العرب هي أمور واقعة فعلاً الآن ويجب أن تؤخذ على مستوى الجدية من قبل جميع الأقطار العربية . فالدول الأجنبية التي تشهر هذه الأسلحة ضدنا جادة فعلا في إستخدامها عند اللزوم ، ولديها المرونة والامكانيات لاستعمالها في الوقت المناسب دون التأثير على مجمل سياساتها الدولية أو على سياساتها مع الأقطار العربية . فالقوى المتوفرة لديها متنوعة ورصينة ولا تمثل بالنسبة إليها موردا ناضبا أو وحيدا ، بل موارد قابلة للانتاج سنويا وتقنية تحتكر إختراعها ومؤسسات مالية وإقتصادية واسعة تستطيع أن تستوعب تجميد احتياطيات العديد من الأقطار العربية دون إلحاق أضرار تذكر في الاقتصاد العام لتلك الدول . لذا ، فإن عدم إعطاء الأولوية اللازمة للتغلب على هذه الصعوبات على المستوى القومي سيحد جداً من مرونة وإمكانيات السياسة الخارجية العربية في المستقبل . ومن الصعب جداً تصور كيفية معالجة هذه الأمور بشكل عقلاني ورشيد دون اتباع سياسات عربية متناسقة ومتكاملة في هذه المجالات ، نظرا لأن عوامل الانتاج ، كما أشرنا سابقا ، موزعة بطرق غير متناسبة على صعيد أرجاء الوطن العربي ولا يمكن لغير التعاون المشترك ما بين الأقطار والمؤسسات والشركات معالجة هذه المشاكل بمستوى التحديات المفروضة علينا .

○ **والعامل الرابع** والأخير الذي أخذ يلعب دورا بارزا في السياسة الخارجية العربية هو **نمو العلاقات السياسية والاقتصادية وتطورها مع بقية دول العالم الثالث** . وقد مرت هذه التطورات بثلاث مراحل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية : ففي المرحلة الأولى ، والتي استمرت حتى نهاية الخمسينات ، كان الهدف الرئيس عندئذ هو العمل من أجل التحرر من الاستعمار المباشر وإبعاد القارات الثلاث عن مناطق نفوذ الدول الكبرى عن طريق تبني مبدأ عدم الانحياز والعمل سوية من خلال هذا التجمع لدعم بقية الدول التي لم تنل إستقلالها بعد . وفي المرحلة الثانية ، فترة الستينات ، إنصب الاهتمام ، بالاضافة إلى الموضوع السابق ، على طرح المبادىء والمنطلقات النظرية لوضع الأسس اللازمة للنظام الاقتصادي الدولي الجديد . كما أن السياسة العربية في تلك المرحلة إستطاعت أن تحقق مكتسبات قيمة في استقطاب دول العالم الثالث إلى جانب الثورة الفلسطينية . أما في عقد السبعينات ، فقد انصب إهتمام دول الكتلة هذه إلى تحقيق شروط إقتصادية أفضل في العلاقات مع الدول الصناعية . وساهم العرب ، من خلال مؤسساتهم ومنظمة الأوبك ، في لعب دور ريادي في هذا المجال . وقد تم هذا عن طريق التنسيق في المواقف الاقتصادية الدولية وتقديم المساعدات والقروض .

ولكن تميزت فترة السبعينات أيضاً بمحاولات جادة ودؤوبة من قبل كبار المسؤولين في الأقطار الصناعية لشق صفوف العالم الثالث ، وبالذات فصل الأقطار العربية عن بقية أعضاء المجموعة . وتعددت الحجج التي استعملت بهذا الصدد ، وأبرزها أن ارتفاع أسعار النفط هو السبب الرئيس وراء التخلف الاقتصادي والعجز المالي لدول العالم الثالث . لذا ، فإنه يستوجب على هذه الدول الكف عن طلب المساعدات من الدول الصناعية والتوجه بدلا من ذلك إلى أقطار الأوبك ، والمجموعة العربية بالذات ، لتغطية العجز في موازين المدفوعات بالاضافة إلى إيجاد

الحلول لبقية المشاكل الاقتصادية الراهنة[١٠] . إن الرد على هذه التهم ليس بالأمر الصعب ، وهناك الكثير من الأدبيات الصادرة عن الأقطار المصدرة للنفط والمنظمات الاقليمية والدولية التي تفند هذه الادعاءات .

○ فمن البديهي أن أقطار الأوبك الثلاثة عشر ، والعرب منهم بالذات ، لم يساهموا في إستعمار شعوب دول العالم الثالث الأخرى واستغلالها خلال القرون الماضية وإيصال الوضع الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول إلى الوضع المتخلف الذي تعيشه الآن . كما أن موازين مدفوعات هذه الدول كانت في حال عجز مستمر قبل عام ١٩٧٣ ، وهذا يعكس الظروف الاقتصادية السيئة لمجمل أوضاع تلك الأقطار . وعلى الرغم من كل هذا ، وإنطلاقاً من المصالح والعلاقات التاريخية المشتركة التي تربط دول العالم الثالث ، قامت بعض أقطار الأوبك بتقديم مساعدات في حدود ضيقة قبل عام ١٩٧٣ ، وذلك نظراً للأوضاع المالية المحدودة في تلك الفترة . أما في النصف الثاني من السبعينات وبعد أن استطاعت منظمة الأوبك تصحيح أسعار النفط بشكل جذري ، فقد أخذت هذه الأقطار بزمام المبادرة في مؤتمر قمة الجزائر لعام ١٩٧٥ وقررت ربط موضوع الطاقة في الحوارات والمؤتمرات الدولية بمجمل القضايا الاقتصادية لدول العالم الثالث . كما أسست هذه الأقطار العديد من الصناديق القطرية والاقليمية والدولية لتقديم المنح والقروض لدول العالم الثالث . ولقد بلغ مجموع هذه المساعدات خلال عام ١٩٧٩ حوالي ٥,٢ مليار دولار وهو يمثل ١٨ بالمائة من مجموع المساعدات المقدمة خلال ذلك العام لدول العالم الثالث ، ويمثل هذا المبلغ نسبة واضحة الارتفاع من الدخل القومي للأقطار العربية أعضاء الأوبك[١١] .

○ **ولم تقتصر العلاقات الاقتصادية العربية مع بقية دول العالم الثالث على المنح والقروض** ، فقد تم تطويرها أيضاً في مجالين جديدين : أولهما في المجال النفطي . فمن خلال منظمة الأوبك ، نجد أن هناك التزامات واضحة بشأن تأمين الامدادات النفطية تحت مختلف الظروف ، والمساعدة إما عن طريق الصناديق القطرية أو المشتركة لتخفيف العبء المالي الناجم عن المشتريات النفطية ، وأخيراً المساهمة المالية أو الفنية لاستكشاف وتطوير مصادر طاقة جديدة[١٢] . والمجال الثاني الذي تساهم فيه الأقطار العربية هو عبور مرحلة المنح والمساعدات إلى الدخول في مشاريع إنتاجية مشتركة تربط دول العالم الثالث في علاقات تجارية ومالية وبشرية مع الوطن العربي . ومن نافل القول ، أن هذا النوع من العلاقات لا يزال مفقودا حتى اليوم بين معظم دول العالم الثالث ، وهو سبب أساسي في ضعف الاتصالات السياسية والدبلوماسية في ما بينها .

وعلى الرغم من التقدم البطيء في نمو حجم العلاقات الاقتصادية ما بين هذه الدول ، إلا أن تعدد الوسائل والأساليب من مجرد تقديم مساعدات وقروض إلى خلق ترابط إقتصادي وتجاري ، سيفتح المجال لطرق أبواب جديدة كانت مغلقة خلال الأعوام الماضية . وسيجابه هذا الانفتاح بحملات دبلوماسية وسياسية واسعة النطاق لفك صلة التعاون والتعاضد هذه . وقد بدأنا فعلا

---

(١٠) Timothy W. Stanley, «An Unorthodox View of the North- South Dialogue,» pp.317- 318. والسيد ستانلي هو موظف سابق في الحكومة الأميركية ومدير المجلس الأطلسي .

(١١) **Middle East Economic Survey** (MEES), vol. 24 (2 February 1981), no.16.

(١٢) «Yamani at Louvan,» **MEES Supplement** Vol.24 (16 February 1981), no.18, p.3.

نشاهد بعض نتائج هذه الحملات من خلال مواقف بعض الدول في المؤتمرات والندوات الدولية . إن مجابهة هذا النوع من الحملات لا يعتمد فقط على الرد الدبلوماسي أو الاعلامي . فالامكانيات المتوفرة للأقطار العربية في هذه المجالات لا تضاهي تلك المتوفرة لدى الدول الصناعية . كما أن الأهم من ذلك هو تأسيس وتوطيد علاقات جيدة وملموسة وبعيدة المدى . وانتهاز الفرصة التاريخية المتوفرة للأقطار العربية لتحقيق علاقات جديدة تضمن مرونة أكثر وحركة أوسع للعلاقات العربية الدولية ، الآن وفي المستقبل .

(٣)

إن العوامل المذكورة أعلاه ، الداخلية منها والخارجية ، تصب جميعا في بوتقة إتخاذ القرار السياسي وتتعامل معه وتؤثر فيه . ومن الواضح أن النفط يلعب دوراً أساسيا على جميع هذه المستويات . والسؤال الذي نود طرحه في نهاية هذا المقال هو : ما هي بعض الأهداف التي تود تحقيقها السياسة الخارجية العربية ضمن الاطار الذي حددناه ؟ **هناك ثلاثة أهداف يمكن تحديدها** في هذا المجال :

١ ـ تحقيق سيادة أقطار المنطقة على أراضيها وثرواتها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة . ٢ ـ عدم إتاحة المجال للدول الكبرى للسيطرة أو التدخل في شؤون المنطقة ، ومحاولة إيقاف المحاولات الجارية لتغليب مصالح الدول الكبرى على الدول الصغرى أو محاولة الوصول إلى حلول للعلاقات الدولية على حساب الدول الصغرى . ٣ ـ إعتماد مبدأ الربط ما بين القضية الفلسطينية والنفط . وقد بدىء بإنتهاج هذه السياسة بصورة واضحة وجلية منذ عام ١٩٧٣ ، وبالذات منذ تنفيذ المقاطعة النفطية العربية . ويلخص د. مروان بحيري هذه السياسة بالاستنتاج التالي : « كانت الدبلوماسية العربية (ولعل ذلك قد تم لأول مرة في تاريخ النزاع العربي الاسرائيلي) تجرب نوعا متطورا من استراتيجية الربط ، وقد أحرزت بعض النجاح في هذا الصدد . ولا ريب أن اقتران الأحداث كان عنصرا له أهميته ، فالانجازات العسكرية العربية المثيرة للاعجاب ، وأزمة الطاقة العالمية ، والنجاح النسبي الذي حققه حظر النفط العربي (قياسا بالحظر المشؤوم الذي فرض سنة ١٩٦٧) ، والجهود المنظمة التي بذلتها جبهة متحدة من منتجي النفط لمنع سعر النفط من الهبوط ـ كل هذه الأمور كان لها دفع مباشر على الساحة الأميركية ، ووقع أشد على حلفائها . ولا ريب في أن الولايات المتحدة أعربت عن امتعاضها لاستعمال استراتيجيتها المفضلة من قبل الآخرين ، فالدول العظمى تجنح إلى اعتبار استراتيجية الربط شأنا خاصا بها فقط . وهو ما يفسر جهود الادارة الحقيقية لانكار وجود الترابط بين النفط ودبلوماسية فك الارتباط ... »[١٣] . وكانت الأسس المتبناة من قبل الأقطار العربية في تلك الفترة والتي لا تزال قائمة حتى الآن ، هي : إقناع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنها بحاجة إلى العرب ، لتواجد مصالح مشتركة ما بين الطرفين ، وأن الصراع العربي ـ الاسرائيلي بحاجة إلى حل عادل وشامل[١٤] .

ومن الجدير بالذكر أن هذه المنطلقات العربية بالنسبة لسياسة الربط كانت قد رفضت في

---

(١٣) مروان بحيري ، **النفط والتهديدات الأميركية بالتدخل : ١٩٧٣ ـ ١٩٧٩** (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٧٩) ، ص ١٦ .

(١٤) «Middle East: 1974, New Hopes, New Challenges,» U.S. Congress, 93, 2nd Session, April- June 1974, **Official Congressional Directory** (Washington D.C.: U.S. Government Printing Office, 1974); and **MEES Supplement,** vol.24 (16 February 1981), no.18, p.7.

حينها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، ولا تزال مرفوضة حتى يومنا هذا . فعشية سفر **هنري كيسنجر** ، وزير الخارجية الأمريكية الأسبق ، إلى الشرق الأوسط في عام ١٩٧٤ ، صرح بالتالي : « ... إن تأثير أسعار النفط المرتفعة لا يرتبط حتما بالمفاوضات العربية الاسرائيلية . نحن نتفاوض في هذين الموضوعين كل على حدة ... ونحن نجري المفاوضات بشأنهما في أماكن ومناسبات مختلفة »[١٥] . أما وزير الخارجية الأمريكية الحالي الجنرال **الكسندر هيغ** ، فقد صرح بالحديث التالي إلى جريدة **عال همشمار** الاسرائيلية : « إن الصلة بين تسوية إسرائيلية ـ عربية وبين أسعار النفط هي صلة ضعيفة . فأولا ، ليست جميع الدول الأعضاء في منظمة الأوبك دولا عربية ، ثانيا ، إن دور العرض والطلب وقيمة الدولار في تحديد أسعار النفط يفوق في أهميته دور مسألة « من يسيطر على القدس » ، ثالثا ، إن الحديث عن صلة من هذا النوع تنطوي على أخطار ليس بالنسبة لنا فقط ، بل بالنسبة للدول العربية الرئيسية المصدرة للنفط أيضاً ، رابعاً ، إننا عبثا نطلق على أنفسنا دولة عظمى إذا شوهت ضروراتنا الداخلية سياستنا الخارجية »[١٦] .

○ من خلال هذه المعطيات يمكن الاستنتاج أن النفط سيظل عاملا مؤثرا وأساسياً في السياسة العربية الدولية والأمن القومي العربي . ولكن نظرا لحيازته على هذه الدرجة من الأهمية في مختلف أوجه الحياة العربية ، وكذلك لكونه عنصرا بارزاً في التجارة الدولية والحضارة الصناعية الحديثة ، فإن إمكانية إستعماله في السياسة الخارجية ستعتمد أكثر فأكثر على تدعيم وتقوية بقية العوامل المتفاعلة معه على الصعيد العربي ، لأنه بدون توفر عوامل مؤثرة أخرى مساندة للنفط ، فمن الصعب جداً تحقيق الأهداف العربية المنشودة □

---

(١٥) مروان بحيري ، **النفط العربي والتهديدات الأميركية بالتدخل : ١٩٧٣ ـ ١٩٧٩** ، ص ٢٦ ، كما وردت في **United States Department of State Bulletin,** vol.71 (28 October 1974), no.1844, pp.565- 567.

(١٦) الكسندر هيغ ، في مقابلة لجريدة **عال همشمار** ، ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ ، كما وردت في **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية** ، السنة ١١ (كانون الثاني / يناير ١٩٨١) ، العدد ١ ، ص ١٦ .

نحو مصادر جديدة ومتجددة للطاقات العربية*

د. محمود عبد الحليم صالح

المستشار الاقليمي لشؤون الطاقة المتجددة، شعبة الموارد الطبيعية، العلم والتكنولوجيا، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا.

الطاقات الجديدة والمتجددة في الوطن العربي

يرجع الاهتمام العالمي بالمصادر الجديدة والمتجددة للطاقة لأسباب عدة سواء كانت سياسية أو إقتصادية أو بيئية أو اجتماعية ، أما بالنسبة للوطن العربي الذي تتركز فيه معظم احتياطيات النفط ، أهم مصادر الطاقة في الوقت الحالي ، فإن الاهتمام بتنمية استغلال المصادر الجديدة والمتجددة للطاقة يرجع إلى أسباب عدة منها :

١ - إن النفط يمكن استخدامه في الصناعات البتروكيماوية كمادة أولية أفضل من حرقه كوقود .

٢ - إن حرق النفط يؤدي إلى انتشار عادم من أكاسيد الكبريت وثاني أكسيد الكربون وذرات الكربون في الجو مسببا تلوثا في الهواء بدرجة أو بأخرى .

٣ - إن التزايد المستمر في استخدامات الطاقة مع النمو الاقتصادي والاجتماعي يزيد من استهلاك النفط مما قد يؤدي إلى استنزاف مصادره .

٤ - إن الزيادة المستمرة في أسعار النفط تحمل اقتصاد الأقطار غير النفطية في المنطقة أعباء قد تؤثر على خطط التنمية فيها بصورة سلبية .

٥ - إن استخدام الفحم والوقود النووي كمصادر أولية للطاقة له آثاره السلبية سواء أكانت اقتصادية أو بيئية .

٦ - إن المناطق الريفية والصحراوية التي يقطنها أكثر من ٦٠ بالمائة من سكان الوطن

* الآراء الواردة في هذا المقال تمثل رأي الكاتب ، ولا تعكس بالضرورة آراء المنظمة التي يعمل فيها . ونشير هنا إلى مؤتمر الأمم المتحدة حول موضوع الطاقات الجديدة والمتجددة . يعقد المؤتمر في آب / أغسطس هذا العام في نيروبي (كينيا) ، وتستعد الأقطار العربية لحضوره ، كما تبذل منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة جهدا كبيرا في التحضير لهذا المؤتمر .

العربي تعاني في معظم الأحوال من نقص في مصادر الطاقة ، وذلك لبعدها عن شبكات الكهرباء الرئيسية ولصعوبة نقل الوقود إليها أحيانا ولعدم توافر الخبرات الفنية الكافية التي يمكن أن تقوم بتشغيل وصيانة وإصلاح ماكينات الديزل التي يمكن أن تستخدم في هذه المناطق .

٧ ـ إن أغلب تكنولوجيات استخدام المصادر الجديدة والمتجددة للطاقة بسيطة وليست معقدة مما يمكن الأقطار العربية بما لديها من إمكانيات علمية وفنية من تطوير هذه التكنولوجيات وتصنيع معداتها محليا وعدم الاعتماد على الاستيراد كما هو الحال بالنسبة لتكنولوجيات المصادر التقليدية .

٨ ـ إن كثيرا من تكنولوجيات الطاقة الجديدة والمتجددة لا يزال في مرحلة التطوير في الدول الصناعية وهذا يعطي الفرصة للأقطار العربية لملاحقة هذا التطوير من بدايته حتى لا يفوتها القطار كما حدث بالنسبة للتكنولوجيا النووية وغيرها .

٩ ـ إن معظم مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة لها طبيعة غير مركّزة وتكون إقتصادية في الوحدات الصغيرة مما يناسب احتياجات المجتمعات الريفية والصحراوية من الطاقة .

١٠ ـ إن المنطقة العربية تقع معظم أقطارها داخل نطاق الحزام الشمسي (بين خطي عرض ٣٠° شمال وجنوب خط الاستواء) وبذلك تتوافر فيها كميات كبيرة من الطاقة الشمسية التي تعتبر أهم المصادر المتجددة للطاقة ، كما وأن الوطن العربي تمتد سواحله آلاف الكيلومترات على المحيط الأطلسي والبحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي والمحيط الهندي ، وهذه المناطق الساحلية تزخر بكميات وفيرة من طاقة الرياح أحد أكثر الطاقات المتجددة ملاءمة للاستخدام في المجتمعات الريفية والنائية .

واستنادا إلى هذه الدوافع ، وبمناسبة انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، قامت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الأكوا) بتكليف مجموعة من الخبراء بإعداد دراسات عن أربعة من المصادر الجديدة والمتجددة للطاقة (الطاقة الشمسية ـ طاقة الرياح[١] ـ طاقة الكتلة الحيوية (Biomass) ـ الطاقة الحرارية (Geothermal) وإمكانيات استغلالها في الوطن العربي[٢] . وهذا المقال عبارة عن محاولة لإلقاء الضوء على هذه المصادر وإمكانية استغلالها تكنولوجيا واقتصاديا وكذلك التأثيرات البيئية والاجتماعية لاستخدامها وذلك من واقع الدراسات المشار إليها[٣] .

---

(١) أعدّ كاتب هذا المقال الدراسة الخاصة بطاقة الرياح كإستشاري للأكوا وقبل التحاقه للعمل فيها .

(٢) نوقشت هذه الدراسات في بيروت في مؤتمر نظمته اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وحضره عدد كبير من المتخصصين من مختلف دول المنطقة . انظر : محمد عبد الوهاب ، « ندوة فريق الخبراء الإقليمي لغربي آسيا للتحضير لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، بيروت ، ١٢ ـ ١٦ كانون الثاني / يناير ١٩٨١ ، » **المستقبل العربي** ، السنة ٣ (نيسان / أبريل ١٩٨١) ، العدد ٢٦ ، ص ١٤٤ ـ ١٥٠ .

(٣) حدّد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ـ الصادر في شأن انعقاد مؤتمر نيروبي ـ المصادر الجديدة والمتجددة للطاقة ، بالطاقة الشمسية ، طاقة الرياح ، طاقة الكتلة الحيوية ، الطاقة الحرارية الأرضية ، طاقة المساقط المائية ، طاقة التدرج الحراري للمحيطات ، طاقة الخشب ، طاقة الفحم النباتي ، طاقة فحم المستنقعات ، طاقة الزيت الحجري ، طاقة حيوانات الجر ، طاقة الأمواج ، طاقة المد والجزر ، وطاقة رمال القار . وتتوفر معظم هذه المصادر في أنحاء الوطن العربي ولكن لا تزال هناك عقبات تكنولوجية أمام استغلال بعض هذه المصادر مما يقلل من احتمالات =

أولا ـ كميات الطاقة المتاحة من المصادر الجديدة والمتجددة

نظرا لعدم وجود دراسات تقويمية شاملة للمصادر الجديدة والمتجددة في الوطن العربي ، فإن المحاولات التي تمت حتى الآن لتقويم الطاقة المتولدة عن هذه المصادر تعتبر خطوات أولية ، تحتاج إلى دراسات أكثر شمولا وعمقا لتأكيد نتائجها .

١ ـ الطاقة الشمسية

قام د. علي الكتاني ـ وهو أحد علماء الطاقة الشمسية العرب ـ بمحاولة لتقدير كميات الطاقة الشمسية الساقطة على الوطن العربي ولرسم خريطة شمسية للمنطقة العربية وذلك من واقع المعلومات المتوفرة ، ومن بعض القياسات التي تمت بواسطة الأقمار الصناعية واعتمادا على بعض طرق تقدير كثافة الطاقة الشمسية ، ويمكن من النتائج التي حصل عليها القول بأن الوطن العربي يقع في جزء من الكرة الأرضية تصله كميات عالية جدا من الاشعاع الشمسي .

يبلغ متوسط كثافة الطاقة الشمسية التي تسقط على الوطن العربي في وحدة الزمن بحوالي ٢٥٠ وات / م^{٢} أي أن الطاقة الكلية التي تصل الوطن العربي من الشمس تقدر بحوالي ٣٠ × ١٠^{١٥} كيلووات ساعة وهو ما يمكن أن توفره مجموعة من محطات توليد الكهرباء يبلغ مجموع قدراتها ٣,٤ × ١٠^{٩} ميجاوات تعمل لمدة ٨٧٦٠ ساعة سنويا بكامل قدرتها ، **وهذه الكمية من الطاقة تعادل ستة أضعاف كمية الطاقة المتاحة من الاحتياطات الكلية المقدرة للنفط في جميع أنحاء العالم** . هذا بالاضافة إلى أن هذه الكمية من الطاقة تصل سنويا سواء استخدمت أم لم تستخدم وهي لا تنضب . وعليه فإن استغلال هذا المصدر في الوطن العربي أمر له أهمية كبرى ، ولكن يجب علينا أن نأخذ في الاعتبار أنه لا يمكن الاستفادة إلا بجزء ضئيل جدا من هذه الطاقة وذلك بسبب انخفاض كفاءة أجهزة تحويل الطاقة الشمسية والمساحات الكبيرة التي تتطلبها أجهزة تجميعها .

٢ ـ طاقة الرياح

تعتمد كمية الطاقة التي يمكن توليدها من الرياح إعتمادا كبيرا على سرعة الرياح في الموقع المقامة فيه أجهزة تحويل طاقة الرياح إلى طاقة ميكانيكية أو كهربائية . وسرعة الرياح بالإضافة إلى أنها تتغير من موقع إلى آخر فإنها تتغير من وقت إلى آخر بشكل سريع ، ولذلك فإنه من أجل تقويم دقيق لطاقة الرياح في موقع ما ، يجب توافر معلومات كافية عن سرعات الرياح وتغييرها مع الزمن لسنوات طويلة .

والواقع أن معظم المعلومات المتوفرة عن سرعات الرياح في الوطن العربي قد سجلت في محطات الأرصاد الجوية أو بواسطة شركات النفط بهدف الرصد الجوي وليس بهدف تقويم

= استخدامها في المستقبل القريب في الوطن العربي ، كما أن بعضها الآخر لا تتوفر عنه دراسات أو بيانات كافية . ولذلك فسوف يكون التركيز في هذا المقال ـ بصفة أساسية ـ على المصادر الأربعة السابقة الاشارة إليها وهي الشمس والرياح والكتلة الحيوية والحرارة الأرضية ، أما طاقة المساقط المائية فيتم استغلالها في الوطن العربي منذ أمد طويل ، وقد نشر الكثير عن تكنولوجيات واقتصاديات استخدامها والآثار المترتبة عليها .

طاقتها . وقد بذلت محاولة لتقويم الكميات المتاحه من هذه الطاقة في عدد من المواقع في الوطن العربي وذلك باستخدام المعلومات المتوفرة عن سرعات الرياح لحساب القدرة المتوسطة المتاحة من الرياح لكل متر مربع يتم مسحه بواسطة ريش التوربينة الهوائية ، وكذلك تـم حساب السرعة المؤثرة في كل من هذه المواقع . ويمكن تعريف السرعة المؤثرة للرياح في موقع ما بأنها السرعة التي لو هبت بها الرياح لمدة ٨٧٦٠ ساعة سنويا لأعطت نفس كمية الطاقة التي تعطيها الرياح الحقيقية في هذا الموقع. وقيمة السرعة المؤثرة هي المعيار الحقيقي لتقويم طاقة الرياح وليست السرعة المتوسطة كما يظن البعض، وذلك حيث أنه يمكن أن تتساوى السرعات المتوسطة للرياح في موقعين مختلفين وتكون الطاقة المتاحة في أحد هذين الموقعين أكثر من ضعف الطاقة المتاحة في الموقع الآخر ، ولكن إذا تساوت السرعة المؤثرة في موقعين فلا بد وأن تتساوى الطاقة المتاحة من الرياح في كليهما .

والجدول رقم (١) يبين السرعات المؤثرة والقدرة المتوسطة المتاحة من الرياح في إثني وعشرين موقعا من تسعة أقطار عربية ، ويتضح من هذا الجدول أن قدرة الرياح المتوسطة عالية جدا (أكثر من ٣٥٠ وات / م^{٢}) في بعض المواقع مثل طنجة في المغرب وعالية (٢٠٠ ـ ٢٥٠ وات / م^{٢}) في بعض المواقع في قطر ومعقولة (١٠٠ ـ ٢٠٠ وات / م^{٢}) في كثير من المواقع في الأقطار العربية ، وإذا أخذنا في الاعتبار أن كفاءة تحويل التوربينات الهوائية كبيرة إلى درجة أنه يمكن تحويل ٤٠ بالمائة من طاقة الرياح المتاحة إلى طاقة ميكانيكية مفيدة فإننا نجد أن استغلال طاقة الرياح في الوطن العربي لا بد وأن تأخذ عناية كافية من المسؤولين عن رسم السياسات والتخطيط في مجال الطاقة في الأقطار العربية .

٣ ـ طاقة الكتلة الحيوية

إن طاقة الكتلة الحيوية تمثل الطاقة المستخرجة من خشب الأشجار ومن الفحم النباتي ومخلفات المحاصيل والمخلفات الحيوانية والانسانية ، ويمثل إستهلاك الوطن العربي من هذا المصدر في الوقت الحالي حوالي ١٠ بالمائة من مجمل استهلاكه من الطاقة ، وهذه النسبة تقديرية بحتة وبالطبع تختلف من قطر إلى آخر .

وتستخدم الكتلة الحيوية في الوقت الحالي بحرقها مباشرة للحصول على الطاقة ، والهدف من الاهتمام بهذا المصدر هو ترشيد استخدامه وكذلك إدخال تكنولوجيات جديدة في استعماله بدلا من حرقه . ومن أمثلة هذه التكنولوجيات إستخراج غاز الميثان من مخلفات المحاصيل أو المخلفات الانسانية والحيوانية وذلك بعد معالجتها في أجهزة خاصة للتخمر واستغلال الغاز الناتج كوقود والاستفادة بالكتلة المتبقية كسماد نظيف للأراضي الزراعية .

والجدول رقم (٢) يوضح طاقة الكتلة الحيوية المتاحة لكل فرد من السكان سنويا مقدرا بالجيجاجول (١ جيجاجول ≅ ٢٧٨ كيلووات ساعة) .

٤ ـ الطاقة الحرارية الأرضية

تشير الدراسات المبدئية أنه توجد مصادر للطاقة الحرارية الأرضية بمختلف أنواعها في الوطن العربي ، وتشير الدراسات إلى وجود مصادر للطاقة الحرارية الأرضية ذات المحتوى

جدول رقم (١)

السرعات المؤثرة والقدرة المتوسطة المتاحة من الرياح في بعض أقطار الوطن العربي

القطر	الموقع	السرعة المؤثرة (م/ ث)	القدرة المتوسطة المتاحة (وات / م^{٢})
الامارات العربية المتحدة	جزيرة داس	٥,٦	١٠٨
	جبل الظنة	٥,٣٤	٩٤
	الشارقة	٥,٣١	٩٢
البحرين	المحرق	٦,١٢	١٤١
تونس	تونس	٦,٦	١٧٥
	بنزرت	٦,١٤	١٤١
قطر	الدوحة	٥,٣٤	٩٣
	رأس ركان	٧,٢٦	٢٣٦
	جزيرة حلول	٦,٩٨	٢٠٩
الكويت	الأحمدي	٦,٥٠	١٧٠
المغرب	الرباط	٤,٧٥	٦٥
	طنجة	٨,٤	٣٦١
	الدار البيضاء	٣,٩	٣٦
لبنان	البقاع	٤,٩٣	٧٥
مصر	الاسكندرية	٥,٤٩	١٠٢
	السلوم	٦,١٦	١٤٤
	الغردقة	٦,٥٩	١٧٣
المملكة العربية السعودية	الظهران	٦,٥٠	١٧٠
	رأس تنورة	٥,٠٨	٨٠
	الطائف	٥,١٩	٨٧
	ينبع	٥,٨٤	١٢٣
	جدة	٤,٨٦	٧٠

الحراري المنخفض (أقل من ٩٠ درجة مئوية) في جميع الأقطار العربية باستثناء موريتانيا وجيبوتي والصومال واليمن الديمقراطي ، أما المصادر ذات المحتوى الحراري المتوسط (٩٠ ـ ١٥٠° م) فتوجد في معظم الأقطار العربية باستثناء موريتانيا وسوريا وأقطار الخليج ، أما

جدول رقم (٢)
طاقة الكتلة الحيوية المتاحة لكل فرد من السكان في الوطن العربي

القطر	الطاقة التجارية (جيجاجول / فرد / سنة)	طاقة الكتلة الحيوية (جيجاجول / فرد / سنة)			نسبة إستخدام الكتلة الحيوية إلى إستخدام الطاقة التجارية (٪)
		خشب الأشجار	مخلفات المحاصيل	مخلفات حيوانية	
الأردن	١٥,٥	٠,٦٧	٠,٠١٢	٠,٠٩٢	٠,٥
الامارات العربية المتحدة	-	٠,٠٧	-	٢,٦٨	-
تونس	١٣,٤١	١,٣٩	١,٦٤	٣,٥٨	٢٥
الجزائر	٢١,٤٤	٥,٥٩	١,٢٩	٢,٠٧	٥
الجماهيرية العربية الليبية	٤٦,٧٤	٣,٢	١,٠	٣,٧٨	٤
الجمهورية العربية السورية	٢١,٨٨	٢,٧٢	٣,٢٧	٢,٤٣	٠,٥
السودان	٤,٢١	٢١٩,٩٠	٢,٣٤	١٦,٤٣	٣٦٠
الصومال	١,٣٨	٥٨,٤٠	٠,٦٠	٣٤,٥٠	٣٦٠
العراق	٢١,٣٨	١,٩٦	١,٣٨	٤,٦٦	١
عمان	-	-	٠,٠٦	٣,٠٠	-
الكويت	٢٦٧,٥	٠,٠٣	-	٠,٨	-
لبنان	١٥,٦٨	٠,٤	٠,٢٧	٠,٨٦	١,٥
مصر	١٣,٩١	-	٢,٧٦	١,٢٩	٣٥
المغرب	٨,٠٣	٨,٧٩	٢,٤٦	٤,٥٨	٢١
المملكة العربية السعودية	٥٥,٩٠	٢,٦٠	٠,٣	١,٤٦	-
موريتانيا	٣,٠	١٧٣,٣	٠,٢٧	٠,٨٦	١٥٠
اليمن	١,٢١	١,٢٩	٣,٢٧	٥,٩٦	٤٢٠
اليمن الديمقراطية	٩,١٣	٢١,٥٨	٠,٦	٢,٢٢	٥٥

المصادر ذات المحتوى الحراري المرتفع (أكثر من ١٥٠° م) فتوجد في كل الأقطار العربية الواقعة في أفريقيا ما عدا موريتانيا ، كما تتواجد أيضا في السعودية واليمن الديمقراطي واليمن الشمالي والأردن . وتختلف أحجام هذه المصادر من قطر إلى آخر ، فبينما نجد أن احتمالات وجود أكثر الآبار ذات المحتوى الحراري المنخفض في تونس والجزائر وليبيا والسعودية ، نجد من الجانب الآخر أن احتمالات وجود أكثر الآبار ذات المحتوى الحراري المرتفع تتركز في الجزائر وجيبوتي واليمن .

ثانياً : ـ التكنولوجيات المناسبة للاستخدام في الوطن العربي

يتم تطوير أغلب التكنولوجيات الخاصة باستغلال المصادر الجديدة والمتجددة للطاقة حاليا في الدول الصناعية ، وبعض هذه التكنولوجيات قد يكون صالحا للاستخدام في الوطن العربي ، وبعضها قد يمكن أن يكون مناسبا بعد مواءمته لظروف التشغيل في البلدان العربية ، والبعض الآخر قد لا يصلح تطبيقه في الوطن العربي على الأقل في هذه المرحلة من مراحل تطور الأقطار العربية . ونستعرض في هذا الجزء بإيجاز شديد التكنولوجيات التي قد تكون مناسبة للاستخدام

في البلدان العربية في الوقت الحالي أو في المستقبل القريب ، وبعض هذه التكنولوجيات يتم استخدامه فعلا والبعض الآخر يتم اختباره في الوطن العربي بهدف دراسة مدى صلاحيته للاستخدام في هذه الرقعة من العالم .

١ ـ تكنولوجيات إستخدام الطاقة الشمسية حراريا

يعتمد الاستخدام الحراري للطاقة الشمسية أساسا على المجمعات الشمسية المسطحة أو المركزة ، والمجمعات المسطحة هي أبسط أنواع المجمعات وأكثرها استخداما في الأغراض التي لا تتطلب درجات حرارة مرتفعة . ويتكون المجمع المسطح من سطح مصنوع من مادة ماصّة للحرارة مغطاة بطلاء أسود ويغطى المجمع بطبقة أو أكثر من الزجاج أو البلاستيك الشفاف ، وتكون الأوجه البلاستيكية أو الزجاجية معرضة لحرارة الشمس . ومن المعروف أن الغطاء الزجاجي أو البلاستيكي يسمح بدخول أشعة الشمس الساقطة ولكن لا يسمح بخروج الأشعة المرتدة ، وبذلك يتم تجميع الطاقة الحرارية من أشعة الشمس مع الوقت . وتستخدم هذه المجمعات سوائل كالماء أو غازات كالهواء ، أو أي نوع من أنواع الموائع يمر في المجمع سواء في أنابيب أو بدونها ، ويكتسب هذا المائع (الماء أو الهواء أو غيرهما) حرارة من المجمع وبذلك ترتفع درجة حرارة المائع .

أما المجمعات المركزة فتكون عبارة عن مرايا عاكسة توضع على سطح أسطواني ، مقطعة بشكل قطع مكافىء غالباً وتوضع الأنبوبة التي تحوي المائع (المياه أو غيرها) في الخط البؤري للاسطوانة ، ويتعرض المجمع المركز للأشعة الشمسية المتوازية تقريباً فتنعكس هذه الأشعة لتتركز في البؤرة ، وقد يصل تركيزها إلى أكثر من عشرين ضعف الأشعة الشمسية الساقطة ، وبذلك يتم تسخين المياه في هذه الأنابيب إلى درجات حرارة عالية . ويمكن أن يأخذ المجمع أشكالاً أخرى غير الأسطوانة كالقطع المكافىء الدوراني ويوضع الإناء الذي يحوي الماء في بؤرته . وتعتبر المجمعات الشمسية عنصراً أساسياً في أية دورة حرارية لاستخدام الطاقة الشمسية وتحدد تكاليفها إقتصاديات إستخدام الطاقة الشمسية حرارياً .

ويمكن استغلال المياه التي يتم تسخينها مباشرة من الاستخدامات المنزلية أو الصناعية . وفي حالة تسخين المياه إلى درجات حرارة عالية (أكثر من ١٥٠ درجة مئوية) يمكن استخدام بخار الماء في إدارة توربينات تحرك مولدات كهربائية وذلك بهدف تحويل طاقة الشمس إلى طاقة كهربائية ، أي أن المراجل التي تستخدم في محطات توليد الكهرباء بالطرق التقليدية (باستخدام النفط كوقود) تستبدل في المحطات الشمسية بالمجمعات المركزة أو المسطحة وفي كثير من الأحيان يستخدم « الفريون » بدلا من الماء حيث أنه يتبخر في درجة حرارة أقل من الماء ويرتفع ضغطه كثيراً عند درجات حرارة ليست عالية جداً إذا ما قورن ببخار الماء .

وتتشابه أجهزة التبريد بالطاقة الشمسية مع الأجهزة التقليدية المعروفة مع استبدال الضاغط الميكانيكي الذي يستخدم في الأجهزة التقليدية بدورة حرارية أخرى باستخدام الطاقة الشمسية .

أما المطبخ الشمسي فهو عبارة عن مجمع مركز يوضع في بؤرته إناء الطعام المراد طبخه.

وتستخدم المجمعات الشمسية أيضاً لتسخين الهواء الذي يمكن استغلاله بعد ذلك في

تجفيف المحاصيل الزراعية أو اللحوم أو الأسماك أو في بعض الأغراض الصناعية الأخرى .

أما الاستخدام الآخر للطاقة الشمسية حراريا فهو تقطير المياه لإزالة ملوحتها وذلك عن طريق بناء أحواض من الأسمنت على مساحات كبيرة تغطى بألواح مائلة من الزجاج أو البلاستيك الشفاف ، وتضخ أو تدفع المياه المالحة إلى قاع هذه الأحواض لتتبخر تحت تأثير حرارة الشمس ، ويتكثف هذا البخار على السطح الزجاجي أو البلاستيكي المائل وتتجمع المياه المقطرة في قنوات في جوانب الأحواض تصب في النهاية في خزانات للمياه العذبة .

٢ ـ تكنولوجيا إستخدام الطاقة الشمسية كهربائيا

تعتمد إستخدامات الطاقة الشمسية كهربائياً على مجمعات من الخلايا الكهروضوئية او المولدات الكهروحرارية ، وكلاهما عبارة عن أنواع من أشباه الموصلات : الأول يمكنه التحويل المباشر لضوء الشمس إلى طاقة كهربائية ، والثاني يمكنه التحويل المباشر لحرارة الشمس إلى طاقة كهربائية . والخلايا الكهروضوئية أكثر إستخداما في الوقت الحالي وفي المستقبل القريب من المولدات الكهروحرارية ، ويعتبر إستخدام الخلايا الكهروضوئية أكثر الاستخدامات احتمالا للانتشار في المناطق النائية والريفية في الوطن العربي . ويتميز إستخدام هذه الخلايا بأن طاقة الشمس تتحول إلى كهرباء دون الحاجة إلى أجزاء متحركة ـ كما يحدث في معظم المحولات الأخرى ـ وذلك يؤدي إلى زيادة عدد من ساعات التشغيل وكذلك يقلل من تكاليف صيانة هذا النوع من المحولات ، كما أن كفاءة هذه الخلايا ثابتة لا تعتمد على الحمل الكهربائي الذي تغذيه ، وهو أمر لا يتوفر في معظم الأنواع الأخرى من أجهزة تحويل الطاقة إلى طاقة كهربائية . ولكن من أهم عيوب هذه الخلايا أن تكاليف تصنيعها لا زالت مرتفعة ، فأسعار خلايا السليكون في الوقت الحالي تقدر بحوالي ٥ ـ ٧ دولار لكل وات في الذروة (ويعرف الوات في الذروة بأنه المساحة المطلوبة من الخلايا الكهروضوئية لتوليد وات واحد عندما يكون الإشعاع الشمسي في ذروته ، أي قدرته واحد كيلووات على المتر المربع) . وتشير كل التوقعات إلى أن تكاليف تصنيع هذه الخلايا سوف ينخفض خلال السنوات الأربعة القادمة إلى أقل من نصف دولار لكل وات في الذروة ، ومن الطبيعي أن هذه التكاليف أقل بكثير من الأسعار التي تباع بها هذه الخلايا في الوطن العربي . هذا إلى جانب أن هذه الخلايا لا زالت منخفضة الكفاءة وهي في حدود ١٦ بالمائة بالنسبة للخلايا ذات البلورة الواحدة ، و١٠ بالمائة للخلايا متعددة البلورات وحوالي ٥ بالمائة للخلايا الاسفنجية . وتجري في الدول الصناعية أبحاث ودراسات مكثفة لخفض تكاليف إنتاج هذه الخلايا سواء بتحسين طرق تصنيعها أو استحداث تكنولوجيات جديدة للتصنيع ، أو استخدام مركزات فوق هذه الخلايا ، كما تجري أبحاث لاستخدام مواد بديلة للسليكون في تصنيع الخلايا مثل كبريتور الكادميوم ، وارسينور الجاليوم .

٣ ـ تكنولوجيات إستخدام طاقة الرياح

إن أهم المكونات في نظم تحويل طاقة الرياح إلى طاقة ميكانيكية هي « التوربينة الهوائية » وهي معروفة في الوطن العربي بشكلها المروحي ويكون عدد الريش فيها ١٢ أو ١٦ أو ٢٤ وذلك حسب التصميم . وهذا النوع من التوربينات الهوائية هو أبسط الأنواع ويتم تصنيع نماذج منه في الوطن العربي . ومن المعروف أن التوربينات الهوائية لا يمكنها نظريا تحويل أكثر من ٥٩,٣ بالمائة من طاقة الرياح المتاحة إلى طاقة ميكانيكية . والواقع أن النسبة الحقيقية لطاقة الرياح التي

يستفاد منها تكون أقل من ذلك ، وتتغير هذه النسبة من تصميم لآخر للتوربينات الهوائية وتتغير كذلك مع تغير سرعة المروحة بالنسبة لسرعة الرياح . وتنقسم الأنواع المعروفة حتى الآن من التوربينات الهوائية إلى قسمين رئيسيين وهما :

(أ) التوربينات ذات المحور الأفقي ، وهو تصميم معروف من زمن طويل ويصلح للاستخدامات التي تتطلب عزوما كبيرة وسرعات منخفضة (كضخ المياه) أو التي تتطلب عزوما صغيرة وسرعات عالية (كتوليد الكهرباء) . ولكن من أهم عيوب هذا النوع من التوربينات ضرورة توجيه محوره دائما ليكون في اتجاه سرعة الرياح التي تتغير من وقت لآخر ، وهذا بالطبع يتطلب أجهزة تحكم قد تكون بسيطة وقد تكون معقدة .

(ب) التوربينات ذات المحور الرأسي ، وهي تتميز بأن دوراتها لا تتأثر باتجاه الريح ولذلك لا تتطلب أجهزة تحكم في إتجاه محورها ، هذا بالاضافة إلى أنه يمكن أن يوضع المولد الكهربائي الخاص بها في مستوى الأرض أي إن الأمر لا يستدعي وضع المولد الكهربائي في أعلى البرج الحامل للتوربينة كما هو الحال بالنسبة للتوربينات ذات المحور الأفقي ، وهذا يخفض من تكاليف البرج . ولكن من أهم عيوب هذا النوع من التوربينات هو عدم قدرته على توليد عزوم كبيرة أي أنه يصلح فقط لتوليد الكهرباء ولكن ليس لضخ المياه .

٤ ـ تكنولوجيا الغاز الحيوي

يتكون الغاز الحيوي عادة من خليط من غاز الميثان وثاني أكسيد الكربون وقليل من الغازات الأخرى ، وينتج الغاز الحيوي من عملية تخمر مواد عضوية في عزلة عن الهواء ، وتوضع المواد العضوية في جهاز التخمير وتترك لفترة من الزمن ثم يفتح الجهاز ويجمع الغاز الحيوي الذي يستخدم كوقود وتستخدم الكتلة المتبقية كسماد نظيف غني بالعناصر التي يحتاجها النبات . وعادة يكون في جهاز التخمر ثلاث فتحات ، واحدة لإدخال المواد العضوية ، وأخرى لاخراج الكتلة المتبقية والثالثة لجمع الغاز وذلك لتكون عملية التخمر وعملية جمع الغاز مستمرتين وبذلك يمكن الحصول على الغاز دائما عند الحاجة إليه . ويمكن بناء جهاز التخمر من الطوب والأسمنت أو من رقائق الصلب وكل له مميزاته وعيوبه ، ولكن بشكل عام يمكن القول أن جهاز تخمر صغير تجمع فيه مخلفات بقرتين ومخلفات الأسرة ومخلفات المزرعة الصغيرة التي تملكها الأسرة يمكن أن ينتج من الغاز الحيوي ما يكفي الأسرة للطبخ والاضاءة ، كما أن الكتلة المتبقية تكفي كسماد للمزرعة الصغيرة التي تملكها الأسرة .

٥ ـ تكنولوجيا استخدام الطاقة الحرارية الأرضية

عندما تتواجد آبار كبيرة في جوف الأرض تحوي مياه ساخنة فيمكن استخدام هذه المياه مباشرة في الأغراض المنزلية أو الصناعية ، وإذا كانت درجة حرارة المياه عالية تزيد عن ١٥٠ درجة (وبذلك يكون محتوى البئر عبارة عن بخار ماء تحت ضغط ودرجة حرارة مرتفعتين) ، فيمكن في هذه الحالة إستخدام بخار الماء لادارة توربينة بخارية تدير بدورها مولدا كهربائيا وبذلك يتم تحويل الطاقة الحرارية الأرضية إلى طاقة كهربائية . وهذه التكنولوجيا لا تختلف عن تكنولوجيا المحطات الحرارية التقليدية ، إلا أنها في حالة استخدام الطاقة الحرارية الأرضية يتم

الاستغناء عن مرجل البخار حيث يدخل البخار المستخرج من البئر مباشرة إلى التوربينة لإدارتها .

ثالثاً :ـ الأطر المؤسسية للتخطيط و رسم السياسات

قامت غالبية الأقطار العربية بتشكيل لجان وطنية للطاقة وذلك بناء على توصية المؤتمر العربي الأول للطاقة والذي عقد في أبو ظبي في آذار / مارس ١٩٧٩ . وتعنى هذه اللجان ضمن مسؤولياتها بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة . وهذه اللجان وإن كان معظمها لا زال في مرحلة التحضير ، إلا أن تشكيلها يعتبر خطوة كبيرة إلى الامام نحو إيجاد أطر مؤسسية حكومية على مستوى عال ـ حيث أن أغلب أعضاء هذه اللجان من الوزراء وكبار المسؤولين ـ تناقش التخطيط ورسم السياسات في مجال الطاقة بصفة عامة وضمنها الطاقات الجديدة والمتجددة .

رابعاً : ـ البحث العلمي والتطوير في الوطن العربي

بدأ النشاط العلمي في مجال الطاقات الجديدة والمتجددة في الوطن العربي في الخمسينات عندما أنشئت وحدة بحوث الطاقة الشمسية بالمركز القومي للبحوث بالقاهرة عام ١٩٥٨ ، وكذلك عند إقامة أول فرن شمسي بقدرة واحد ميجا وات حراري في أبو زاريا بالجزائر ، وبدأت الأنشطة تتسع بعد ذلك في المنطقة العربية ، ونجد كثيراً من الأقطار العربية في الوقت الحالي لديها برامج بحوث وتطوير في هذا المجال وقلما يوجد قطر عربي ليس فيه على الأقل أحد أجهزة الطاقة الجديدة والمتجددة يختبر للعمل في الظروف المحلية .

وتقوم الجامعات في أغلب الأقطار العربية بإجراء البحوث في مجالات الطاقة الشمسية المختلفة ، وإن كان كثير من هذه البحوث يغلب عليه الطابع الأكاديمي أكثر من التطبيقي . ويمكن القول بأن الجامعات في كل من الجزائر والسعودية والمغرب وتونس ومصر لها دور رائد في دفع عجلة البحوث العلمية في مجالات الطاقة الجديدة والمتجددة المختلفة . ولكن توجد بالاضافة إلى الجامعات مراكز للبحث العلمي تميزت بدور رئيسي في البحوث التطبيقية وفي المشروعات البحثية في مجالات الطاقة الجديدة والمتجددة المختلفة وعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر منها : ـ

١ ـ معهد الكويت للأبحاث العلمية

يعتبر هذا المعهد مركز النشاط العلمي في مجال الطاقة الشمسية في الكويت إن لم يكن في منطقة الخليج كلها . وتجري في المعهد دراسات وأبحاث وتجارب على استخدامات الطاقة الشمسية المختلفة مثل تسخين المياه ، التدفئة ، التبريد الشمسي ، تكييف الهواء ، إزالة ملوحة المياه ، توليد الكهرباء سواء عن طريق استخدام الدورة الحرارية أو استخدام الخلايا الكهروضوئية وكذلك تطبيقات الطاقة الشمسية في الزراعة باستخدام البيوت الخضراء . وسوف يفتتح المعهد في القريب العاجل أكبر محطة شمسية لتوليد الكهرباء عن طريق استخدام الدورة الحرارية في الوطن العربي ، وقدرة هذه المحطة مائة كيلو وات كهرباء ، وقد تم تصنيعها بأكملها في ألمانيا الغربية . ويقوم المعهد أيضاً في أخذ القياسات وجمع البيانات عن كثافة الاشعاع الشمسي وسرعات الرياح بهدف تقويم هذه المصادر في دولة الكويت . ويستخدم المعهد أجهزة قياس حديثة على مستوى عال من الدقة للحصول على البيانات المطلوبة لهذا التقويم .

٢ ـ الجمعية العلمية الملكية الأردنية

تتبنى الجمعية العلمية الملكية الأردنية عدة أنشطة في مجال الطاقة الشمسية وأهمها مشروع إزالة الملوحة المقام في مدينة العقبة على البحر الأحمر بالتعاون مع ألمانيا الغربية ، وقد بدأ المشروع في العمل منذ ثلاث سنوات ، مستخدما طريقة جديدة في تحلية المياه حيث يقوم مجمع شمسي بإرسال الطاقة الساقطة بواسطة الأنابيب الحرارية إلى الاناء الذي يحتوي على الماء المالح . وقد تم إدخال بعض التعديلات على هذا المشروع نتيجة الخبرة المكتسبة طيلة سنوات تشغيله .

وتقوم الجمعية بإعداد تصميمات للسخانات الشمسية لانتاجها محلياً على نطاق تجاري ، كما وأن هناك مشروع مشترك بين الجمعية ومعهد الكويت للأبحاث العلمية لتصميم « بيت شمسي يناسب الظروف الجوية في كلا القطرين » .

وتشمل الخطة الخمسية للجمعية دراسات وبحوثا عن تقويم احتياج الأردن لاستخدام المصادر الجديدة والمتجددة للطاقة ، الجدوى الاقتصادية والفنية لاستخدام السخانات الشمسية ، إعداد الدليل الهندسي لتصميم السخانات الشمسية ، تطوير مشروعات لتحلية المياه بالطاقة الشمسية ، إستخدام الطاقة الشمسية في التدفئة والتبريد ، توليد الكهرباء عن طريق الخلايا الكهروضوئية وعن طريق استخدام الأحواض المائية المالحة وباستخدام المجمعات والمركزات الشمسية ، وضخ المياه باستخدام طاقة الرياح وباستخدام الطاقة الشمسية .

٣ ـ المركز القومي للبحوث بالقاهرة

يتبنى المركز القومي للبحوث بالقاهرة عدة أنشطة في مجالات الطاقة الجديدة والمتجددة المختلفة (الطاقة الشمسية ـ طاقة الكتلة الحيوية ـ طاقة الرياح ـ مزارع الطاقة) . وحيث أن هذا المركز يضم ما لا يقل عن سبعمائة عالم متخصص في فروع العلوم الطبيعية والهندسية والزراعية المختلفة فقد أمكن تكوين فرق بحثية متكاملة في المجالات السابقة الاشارة إليها .

ويهتم المركز في مجال الطاقة الشمسية بتسخين المياه ، التبريد وتجفيف المحاصيل ، توليد الكهرباء سواء عن طريق الدورة الحرارية أو باستخدام الخلايا الكهروضوئية ولتقطير المياه . ويوجد بالمركز مشروع كبير لإنتاج الغاز الحيوي . وقد تم بناء مجموعة من أجهزة التخمير على النموذج الصيني (طوب وإسمنت) والنموذج الهندي (رقائق من الحديد) .. ثم طورت هذه التصميمات إلى نماذج جديدة يمكن تسميتها « بالنموذج المصري » لملاءمته للظروف المحلية في مصر ، وتدرس في نفس الوقت الجدوى الاقتصادية والتأثيرات البيئية والاجتماعية لاستخدام هذا المصدر من الطاقة في القرى المصرية . ويعتبر هذا المشروع ومعه المشروع الذي يتبناه مركز البحوث الزراعية المصري لانتاج الغاز الحيوي مشروعين رائدين في الوطن العربي في هذا المضمار .

وقد أنهى المركز تصميم توربينة هوائية مع مضختها وذلك للاستفادة من طاقة الرياح في ضخ المياه ، ويتم حاليا تنفيذ النموذج الأول من هذه التوربينة والمضخة الملحقة بها .

وتجرى في المركز أيضاً دراسات وبحوث لاستخدام الطحالب كمصدر للطاقة وقد تم إعداد

مزرعة للطحالب وهي ما يطلق عليها إسم « مزرعة الطاقة » .

وأهم ما تتميز به المشروعات في هذا المركز ، في مجالات تسخين المياه وإزالة الملوحة وتجفيف المحاصيل والغاز الحيوي وطاقة الرياح ، أن الخبرة العلمية والفنية فيها هي خبرة مصرية بحتة بدءاً من الدراسات الأولية إلى البحوث والتطويروبناء الأجهزة وتشغيلها واختبارها .

٤ ـ المركز السعودي العربي للعلم والتكنولوجيا

يرتكز نشاط المركز السعودي العربي للعلم والتكنولوجيا في مجال الطاقة الجديدة والمتجددة على المشروع السعودي الأمريكي للطاقة الشمسية « سوليراس » وهو مشروع تساهم في تمويله كل من السعودية والولايات المتحدة الأمريكية بمبلغ خمسمائة مليون دولار على خمس سنوات . ويهدف المشروع إلى وضع أولويات للأبحاث في مجال الطاقة الشمسية والتنسيق بين المؤسسات العلمية السعودية وتنمية البحث العلمي فيها في مجالات الطاقة الشمسية . وقد تبنى المركز عدة مشروعات بحثية في إطار « سوليراس » وهي «تقويم الطاقة الشمسية المتاحة في السعودية » ، « إقامة محطة لتوليد ٣٥٠ كيلو وات كهرباء باستخدام الخلايا الكهروضوئية » ، « إزالة الملوحة باستخدام الطاقة الشمسية » ، « استخدام الطاقة الشمسية في الزراعة » . هذا بالاضافة إلى أن المركز السعودي قد تبنى أيضاً مشروعاً آخر للمضخات الشمسية ، ويتم تنفيذ هذه المشروعات بالتعاون مع الجامعات في المملكة العربية السعودية .

خامساً : ـ استخداماتنا الحالية لمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

بدأ استخدام المصادر المتجددة للطاقة في هذه المنطقة من العالم منذ آلاف السنين . فهناك دلائل على أن طاقة الرياح استخدمت في مصر في عام ٣٦٠٠ قبل الميلاد لطحن القمح وضخ المياه لري الأرض حول النيل . وفي القرن العشرين استخدمت طاقة الرياح في عدد من الأقطار العربية (الجزائر ، المغرب ، تونس ، الكويت ، السعودية ، لبنان ، سوريا ، مصر) لضخ المياه للري ولاستخراج الملح ، ولا زالت هناك مئات من التوربينات الهوائية تعمل حتى الآن في كل من الجزائر والسعودية والمغرب وتونس وسوريا ولبنان ومصر . أما الطاقة الشمسية فقد استخدمت منذ أمد بعيد لتجفيف المحاصيل والفواكه في البلدان العربية . وفي عام ١٩١٣ بنيت في مصر (في حي المعادي) أول محطة لاستخدام الطاقة الشمسية في ضخ المياه (بناها فرنسي يدعى شومان) واستخدمت مساحات من المجمعات والمركزات الشمسية تبلغ ١٢٢٠م^{٢} وكانت قدرة المحطة حوالي ٣٧ كيلو وات .

وقد استخدمت ولا زالت تستخدم الكتلة الحيوية (المخلفات الزراعية ، المخلفات الحيوانية ، خشب الأشجار) . في المناطق الريفية في السودان والصومال ومصر وموريتانيا كمصدر للطاقة عن طريق حرقها مباشرة .

وفي الوقت الحالي تنحصر إستخدامات الطاقات المتجددة على نطاق تجاري في السخانات الشمسية في الأردن ولبنان ومصر ، والخلايا الكهروضوئية لتوليد الكهرباء لمحطات الاتصالات السلكية واللاسلكية في المناطق النائية في السعودية والأردن واليمن الشمالية ، وكذلك في إضاءة مطار المدينة المنورة بالسعودية ، كما تتم تدفئة مساحة خمسين هكتار في مدرسة في تبوك

بالسعودية باستخدام الطاقة الشمسية ، وبالطبع لا تزال التوربينات الهوائية المتبقية تعمل في الجزائر والمغرب والسعودية وسوريا ولبنان ومصر في ضخ المياه خاصة في المناطق الساحلية .

سادساً : ـ إقتصاديات إستخدام المصادر الجديدة والمتجددة للطاقة

إنه لمن الصعوبة بمكان إجراء تقويم دقيق لاقتصاديات استخدام أي من المصادر الجديدة والمتجددة للطاقة على مستوى الوطن العربي ككل في الوقت الحالي ، لأن هذه الاقتصاديات تعتمد على كميات الطاقة المتاحة من المصدر المعني ومعدلات الأجور وتكاليف استيراد المعدات أو المواد الخام التي تصنع منها هذه المعدات ، وكل عنصر من هذه العناصر يختلف من قطر عربي إلى آخر ، وبعضها يتغير حتى من موقع لآخر داخل القطر الواحد . كما ترتبط مشكلة تقويم الجدوى الاقتصادية أيضاً بالنقص الشديد في البيانات المتاحة عن هذه المصادر في الوطن العربي وكذلك المعدل السريع لتطور معظم تكنولوجيات الطاقة الجديدة والمتجددة ،ومصادر معظم المعلومات عن أسعار الأجهزة والمعدات هي قوائم الأسعار العالمية ولكن هذه الأسعار وإن أمكن استخدامها في تقويم الجدوى الاقتصادية في الدول الصناعية فإنه لا يمكن تحت أي معيار الأخذ بهذه الأسعار عن تقويم الجدوى في الوطن العربي حيث أن التكنولوجيات الجديدة دائما تباع في المنطقة العربية بأسعار أعلى بكثير من الأسعار المدرجة في القوائم ، هذا بالاضافة إلى أن الكثير من هذه التكنولوجيات لا زال في مرحلة التطوير في الدول الصناعية ولم يصل بعد إلى الانتاج التجاري الذي يمكن معه تحديد أسعار له . ومع الأمل الكبير في تصنيع بعض هذه التكنولوجيات في المنطقة العربية تزداد عملية تقويم الجدوى الاقتصادية تعقيداً حيث أنه لم تتم حتى الآن أية دراسات مفصلة شاملة لمثل هذه المشروعات . وعلى ذلك فإن تقدير تكاليف إنتاج هذه التكنولوجيات في الوطن العربي لا زال أمامه وقت قد يطول أو يقصر .

والجهود التي بذلت لتقويم الجدوى الاقتصادية لاستخدامات المصادر الجديدة والمتجددة للطاقة من خلال الدراسات التي أعدتها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الأكوا) تعتبر خطوات على أول الطريق للتقويم الاقتصادي لاستخدام هذه المصادر خاصة في المناطق الريفية والنائية ، والتركيز على هذه المناطق يرجع أساسا إلى حاجتها لمصادر للطاقة وفي نفس الوقت لبعدها عن شبكات الكهرباء الرئيسية والتي كان يمكن أن تمد هذه المناطق بالطاقة الكهربائية الرخيصة ، وهذه المناطق ليس لديها أمل في أن تصلها خطوط لنقل الطاقة من هذه الشبكات في المستقبل القريب لأن مد هذه الخطوط يستلزم إستثمارات كبيرة إذا ما قورنت بكميات الطاقة التي يمكن أن تستهلكها هذه المناطق . وتستخدم ماكينات الديزل في بعض هذه المناطق لإمدادها بالطاقة ولكن نقل الوقود إليها قد يشكل صعوبة وكذلك عدم توافر فنيين لإصلاح وصيانة ماكينات الديزل قد يشكل صعوبة أخرى ، وعلى ذلك فإن تكاليف إنتاج الطاقة في هذه المناطق بواسطة ماكينات الديزل غالباً ما تكون عالية ليس بسبب ارتفاع أسعار الوقود فحسب ولكن بسبب تكاليف الصيانة وقطع الغيار التي تكون مرتفعة جداً . وتصل تكاليف إنتاج الكيلو وات ساعة من الكهرباء في بعض هذه المناطق إلى أكثر من ٠,٦ دولار أمريكي في السعودية و٠,٢٧ دولار أمريكي في مصر[٤] .

وتستخدم بعض المناطق الريفية والنائية الكتلة الحيوية (المخلفات الزراعية ، المخلفات

---

(٤) يستخدم الدولار الأمريكي هنا كوحدة نقدية للمقارنة فقط وذلك لاختلاف العملات في الأقطار العربية .

الحيوانية ، خشب الأشجار) كمصدر للطاقة وذلك بحرقها مباشرة ، وأسلوب الحرق المباشر بالاضافة إلى أن كمية الطاقة المستفاد بها تشكل نسبة ضئيلة من كمية الطاقة المتاحة من الكتلة الحيوية (أقل من ٨ بالمائة) فإنه يحرم الأرض الزراعية من هذه الكتلة كسماد طبيعي مما يؤثر على إنتاج الأرض الزراعي ، كما أنه يؤدي أيضاً إلى تلوث في الهواء نتيجة إنتشار الغازات الضارة وذرات الكربون التي تنتج عن الحريق .

ومما يبرر أيضاً التركيز على المناطق الريفية والنائية دون المدن الكبرى التي تعتمد وسوف تستمر تعتمد لسنوات طويلة على النفط والفحم والطاقة النووية كمصادر رئيسية للطاقة هو أن أغلب تكنولوجيات الطاقة الجديدة والمتجددة التي طورت وأصبحت في مرحلة الاستخدام التجاري هي ذات قدرات صغيرة مما يناسب حاجة الاستخدام في المجتمعات الريفية والصحراوية النائية .

واستخدام المصادر الجديدة والمتجددة للطاقة له تأثيرات بيئية واجتماعية إيجابية قد يكون لها مردود غير مباشر على اقتصاديات استخدام هذه المصادر ويجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تقويم الجدوى الاقتصادية لهذه التكنولوجيات . ولكن سوف يقتصر في هذا المقال على العناصر المباشرة فقط أي حساب التكاليف المالية لاستخدام كل من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة الكتلة الحيوية والطاقة الحرارية الأرضية مع المقارنة فيما بينها وكذلك بينها وبين المصادر التقليدية كلما أمكن ذلك .

١ ـ الطاقة الشمسية

تعتبر بعض تكنولوجيات الطاقة الشمسية إقتصادية إذا ما استخدمت في المناطق الريفية أو النائية في الوطن العربي ويمكن أن تنافس المصادر التقليدية ، فمثلا تقدر تكاليف جهاز التقطير الشمسي للمياه بحوالي ١١ ـ ٣٥ دولار للمتر المربع من مسطح التبخر (إذا لم يؤخذ في الاعتبار ثمن الأرض المقام عليها على أساس أن سعر الأرض في المناطق النائية منخفض) . وإذا قدر عمر جهاز التقطير بعشر سنوات فإن تكاليف إنتاج المتر المكعب من المياه العذبة يتراوح بين ٠,٧٥ ـ ٣ دولار على حسب معدلات الأجور وأسعار المواد الخام في القطر العربي المعني . ومن الناحية الأخرى نجد أن تكاليف إنتاج المتر المكعب من المياه العذبة في مدينة كالقاهرة تبلغ ٠,٠٢ دولار ، وترتفع هذه التكاليف إلى أربعة دولارات في المناطق النائية في السعودية أو غيرها من الأقطار العربية . وبذلك يمكن اعتبار استغلال الطاقة الشمسية للحصول على المياه العذبة بالتقطير أقل تكلفة من استخدام أي من الوسائل الأخرى وخاصة إذا كانت حاجة الاستهلاك لا تزيد عن مائتي متر مكعب يوميا .

أما المضخات الشمسية فلا يمكن إعتبارها إقتصادية في الاستخدام في الوقت الحالي حيث أن أسعارها تتراوح بين ٢٠,٠٠٠ ـ ٦٠,٠٠٠ دولار لكل كيلو وات من القدرة المركبة ، وهذا التقدير للسعر بني على أساس الأسعار التي بيعت بها هذه المضخات لبعض الأقطار العربية ، ولا يمكن أن تكون هذه المضخات منافسة إقتصاديا مع الأنواع الأخرى من المضخات قبل أن ينخفض سعرها إلى ٢٠٠٠ دولار لكل كيلو وات من القدرة المركبة .

وتقدر تكاليف إنشاء البيوت الخضراء بحوالي ٤٥ دولار للمتر المربع ، وتشير كل التوقعات إلى أن هذه التكاليف سوف تنخفض في المستقبل القريب إلى ١٣ دولار للمتر المربع. ويمكن زيادة

إنتاجية البيوت الخضراء بزراعة أكثر من محصول في العام وفي هذه الحالة يمكن تقدير العائد من إنتاجية المتر المربع من البيوت الخضراء بحوالي ١٠٠ دولار سنويا .

وبرغم أن التبريد باستخدام طاقة الشمس لا زال في مرحلة التطوير إلا أن هناك آفاقا كبيرة لاستخدامه في الوطن العربي . والتقدير الأولي لتكاليف إنتاج المتر المكعب من الثلج باستخدام الطاقة الشمسية هو ٢٠ دولار وهذا يعتبر أقل من تكاليف إنتاج المتر المكعب من الثلج بالوسائل التقليدية في المناطق النائية .

وتعتبر السخانات الشمسية إقتصادية سواء استخدمت في الريف أم في المدن الكبيرة في الأقطار العربية ، وتقدر تكاليف السخانة الشمسية سعة ١٨٠ لتر والمصنعة محليا بحوالي ٩٠٠ دولار في الأردن ، وحوالي ٥٠٠ دولار في مصر ، ومن المنتظر أن تنخفض هذه التكاليف مع تقدم وتحسين وسائل الأنتاج محليا . ولا زالت تكاليف إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية سواء باستخدام الدورة الحرارية أو الخلايا الكهروضوئية أعلى بكثير إذا ما قورنت باستخدام النفط حتى في المناطق النائية ، وإذا أخذنا كمثال المشروع الذي سوف يفتتح قريبا في الكويت لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية باستخدام الدورة الحرارية فإن تكاليف المحطة تقدر بحوالي ٢٨,٠٠٠ دولار لكل كيلو وات من القدرة المركبة عند الذروة أي في المتوسط يصل سعر الكيلو وات المركب حوالي ١٤٠,٠٠٠ دولار وبهذا تصبح تكاليف الطاقة المنتجة حوالي دولارين لكل كيلو وات ساعة ، بينما تتراوح تكاليف الطاقة المنتجة من الوقود التقليدي بين ٠,٠٧ ـ ٠,١٠٨ دولار لكل كيلو وات ساعة . وإذا نظرنا إلى مثال آخر وهو المشروع السعودي لتوليد الكهرباء باستخدام الخلايا الكهروضوئية نجد أن التكاليف تقدر بحوالي ٣٥٠,٠٠٠ دولار لكل كيلو وات مركب في المتوسط وبذلك تكون تكاليف إنتاج الكيلو وات ساعة من الكهرباء في هذا المشروع حوالي ٣,٥ دولار بينما تقدر تكاليف إنتاج الكيلو وات ساعة من الكهرباء باستخدام النفط في المناطق النائية بالسعودية بحوالي ٠,٦ دولار . وفي دراسة أجريت في مصر تم حساب تكاليف إنتاج الكيلو وات ساعة من الكهرباء في منطقة نائية بمصر باستخدام الخلايا الكهروضوئية وكانت ٠,٦٦ دولار في مقابل ٠,٢٧ دولار للكيلو وات ساعة كهرباء المنتج من النفط في نفس المنطقة النائية . وهذه المقارنة البسيطة توضح كيف أن اقتصاديات التكنولوجيات الشمسية تختلف من قطر عربي لآخر إختلافاً كبيراً .

٢ ـ طاقة الرياح

تعتمد تكاليف إنتاج الطاقة من الرياح على عدة عوامل أهمها :

(أ) أسعار الأجهزة والمعدات الخاصة بتحويل طاقة الرياح إلى طاقة ميكانيكية أو كهربائية (التوربينة الهوائية ، البرج ، المولد الكهربائي أو المضخة ، أجهزة تخزين الطاقة ... الخ) والتي تتراوح في الوقت الحالي بين ١٠٠٠ ـ ٢٥٠٠ دولار لكل كيلو وات من القدرة المركبة سواء تم استيراد هذه المعدات أو تم تصنيعها كليا أو جزئيا في الوطن العربي .

(ب) خصائص الرياح في الموقع الذي سوف يتم فيه تركيب التوربينة الهوائية ، ويتم التعبير عن هذه الخصائص كميا بما يسمى « معامل الحمل » ويعرف على أنه « متوسط كمية الطاقة التي تنتجها التوربينة الهوائية في وحدة الزمن لكل كيلو وات مركب من قدرتها » .

جدول رقم (٣)

تكاليف إنتاج الطاقة من الرياح في الوطن العربي

القطر	الموقع	معامل الحمل	التشغيل والصيانة (٪)	حدود تكاليف إنتاج الطاقة (دولار لكل كيلو وات ساعة)
الامارات العربية المتحدة	جزيرة داس	٠,٢٥٧	٧	٠,٠٨٩ ـ ٠,٢٢٣
	جبل الظنة	٠,٢٤٧	٧	٠,٠٩٣ ـ ٠,٢٣٣
	الشارقة	٠,٢٦٧	٧	٠,٠٨٦ ـ ٠,٢١٤
البحرين	المحرق	٠,٣٢٢	٧	٠,٠٧٢ ـ ٠,١٧٨
تونس	تونس	٠,٤٥	٤	٠,٠٤٣ ـ ٠,١٠٦
	بنزرت	٠,٣٧	٤	٠,٠٥٣ ـ ٠,١٣٢
قطر	الدوحة	٠,٢٣٧	٧	٠,٠٩٧ ـ ٠,٢٤٢
	رأس ركان	٠,٣٩٣	٧	٠,٠٥٩ ـ ٠,١٤٦
	جزيرة حلول	٠,٣٧١	٧	٠,٠٦٢ ـ ٠,١٥٥
الكويت	الأحمدي	٠,٣٥٤	٧	٠,٠٦٥ ـ ٠,١٦٢
لبنان	البقاع	٠,٢٥	٥	٠,٠٨٣ ـ ٠,٢٠٧
مصر	الاسكندرية	٠,٢٩٢	٢	٠,٠٥٩ ـ ٠,١٤٨
	السلوم	٠,٢٤	٢	٠,٠٧٢ ـ ٠,١٨٠
	الفردقة	٠,٤٧٤	٢	٠,٠٣٦ ـ ٠,٠٩
المغرب	الرباط	٠,٢٥	٤	٠,٠٧٨ ـ ٠,١٩٦
	طنجة	٠,٤٨	٤	٠,٠٤ ـ ٠,١٠٢
	الدار البيضاء	٠,٢٥	٤	٠,٠٧٨ ـ ٠,١٩٦
المملكة العربية السعودية	الظهران	٠,٢٤	٧	٠,٠٩٦ ـ ٠,٢٤٠
	رأس تنورة	٠,٢٢	٧	٠,١٠٥ ـ ٠,٢٦٠
	الطائف	٠,٢٣٤	٧	٠,٠٩٦ ـ ٠,٢٤
	ينبع	٠,٢٥٧	٧	٠,٠٨٩ ـ ٠,٢٢٣
	جدة	٠,١٩٥	٧	٠,١١٨ ـ ٠,٢٩٥

(ج) التكاليف السنوية للتشغيل والصيانة والتي تتراوح ما بين ٢ بالمائة ـ ٧ بالمائة من تكاليف المعدات وتعتمد على معدلات الأجور في القطر.

(د) العمر الافتراضي للمعدات والذي تم تقديره في هذه الدراسة بخمسة عشر عاما.

(هـ) معدل سعر الفائدة على رأس المال المستثمر والذي فرض أنه ١٠ بالمائة سنويا .

وقد تم حساب « معامل الحمل » والحدين الأقصى والأدنى لتكاليف إنتاج الكيلو وات ساعة من الرياح (بالدولار الأمريكي) وذلك في عدة مواقع في الوطن العربي ، والنتائج مبينة في جدول رقم (٣) والذي يتضح منه أن إنتاج الكيلو وات ساعة من طاقة الرياح في موقع قريب من جدة - السعودية حيث معامل الحمل ٠,١٩٥ والنسبة المقدرة للتكاليف السنوية للتشغيل والصيانة تعادل ٧ بالمائة من رأس المال المستثمر يتراوح ما بين ٠,١١٨ دولار (على أساس تكاليف المعدات ١٠٠٠ دولار لكل كيلو وات من القدرة المركبة) و٠,٢٩٥ دولار (على أساس أن تكاليف المعدات ٢٥٠٠ دولار لكل كيلو وات من القدرة المركبة) ، ولا زالت هذه الأرقام حتى في حدها الأقصى أقل من تكاليف إنتاج الكيلو وات ساعة باستخدام ماكينات الديزل في المناطق النائية بالسعودية والذي يقدر بحوالي ٠,٦ دولار .

وفي موقع آخر مثل مدينة الغردقه في مصر حيث معامل الحمل ٠,٤٧٤ ونسبة تكاليف التشغيل والصيانة تقدر بحوالي ٧ بالمائة نجد أن تكاليف إنتاج الكيلو وات ساعة تتراوح ما بين ٠,٠٣٦ دولار إلى ٠,٠٩١ دولار وهي لا تزال أقل بكثير من تكاليف إنتاجه باستخدام ماكينات الديزل والتي تقدر في نفس الموقع بحوالي ٠,٢٧ دولار .

وبذلك يمكن القول أن استغلال طاقة الرياح في المناطق النائية والتي تهب فيها الرياح بسرعات معقولة (السرعة المؤثرة تكون أكبر من ٤ م / ث) يكون إقتصاديا . وإذا تم تصنيع التوربينات الهوائية والأجزاء المكملة لها في أحد الأقطار العربية التي تتوافر فيها الأيدي العاملة الرخيصة والكوادر الفنية المدربة فسوف يؤدي ذلك بكل تأكيد إلى الحصول على طاقة من الرياح بتكاليف لا تقبل المنافسة من أي مصدر آخر سواء أكان تقليديا أم جديدا أو متجددا .

٣ - طاقة الكتلة الحيوية

أما بالنسبة لتكنولوجيا استخراج الغاز الحيوي من الكتلة الحيوية وخاصة إذا كانت في صورة مخلفات عضوية ، فإن تقويم الجدوى الاقتصادية لهذه التكنولوجيا في الوطن العربي يتطلب إحصائيات وبيانات لا تتوفر حالياً في الأقطار العربية ، لأن التقويم الاقتصادي لهذه التكنولوجيا في الوطن العربي يمكن أن يتم فقط من خلال التجربة المصرية والتجربة السودانية في هذا المجال ، وهاتان التجربتان لم تصلا بعد إلى مرحلة يمكن الاعتماد على نتائجها كمؤشرات للتقويم الاقتصادي لهذه التكنولوجيا في الوطن العربي . وعلى ذلك فسوف تتم محاولة التقويم الاقتصادي لتكنولوجيا الغاز الحيوي إستنادا إلى نتائج التجربتين الصينية والهندية في هذا المجال . والجدول رقم (٤) يبين الاستثمار والعائد من كل من الغاز المنتج والكتلة المتبقية لأحجام مختلفة لمشروعات توليد الغاز الحيوي مقدرة « بالبقرة » وذلك في حالة استخدام النموذج الهندي المصنع من المعدن ، وفي حالة استخدام النموذج الصيني المصنع من الطوب والاسمنت . ووحدة البقرة تعادل إنتاج ٠,٢ متر مكعب من الغاز الحيوي يوميا . ويجدر بنا الاشارة هنا إلى أن استخدام وحدة البقرة لا يعني بالضرورة أن المخلفات المستخدمة لا بد وأن تكون مخلفات حيوانية ، ولكن يمكن أن تكون المخلفات المستخدمة زراعية أو إنسانية ، والبقرة هنا تمثل وحدة قياس فقط كما يمثل « الحصان » وحدة قياس لقدرة الماكينات :

جدول رقم (٤)
تكاليف انتاج طاقة الكتلة الحيوية

التصميم	حجم الوحدة (بقرة)	الاستثمار الكلي (دولار)	القسط السنوي (دولار)	الغاز المنتج		الكتلة المتبقية (دولار سنويا)			العائد السنوي (دولار سنويا)		
				م٣/ يوم	دولار سنويا	أ	ب	ج	أ	ب	ج
هندي	٥	٢٤٠	٨٠	١	٥٨	صفر	٤٥	٩٠	٢٢٠	٢٣	٦٨,١
	٢٠	٥٥٠	١٨٣	٤	٢٣٤	صفر	١٨٠	٣٦٠	٥١	٢٣٠	٤١١
صيني	٢	٧٠	٢٣	٠,٤	٢٣	صفر	١٨	٣٦	٠,٤	١٨	٣٦
	٥	١١٠	٣٧	١	٥٨	صفر	٤٥	٩٠	٢١	٦٦	١١١
	٢٠	٢١٥	٧٢	٤	٢٣٤	صفر	١٨٠	٣٦٠	١٦٢	٣٤٢	٥٢٢

أ تقدير منخفض للكتلة المتبقية
ب تقدير متوسط للكتلة المتبقية
ج تقدير مرتفع للكتلة المتبقية

وقد تم حساب العائد من جدول رقم (٤) على أساس أن تكاليف العمالة المطلوبة سواء لإنشاء الأجهزة أو لصيانتها ضئيلة إلى الحد الذي يمكن إهمالها ، وكذلك تم افتراض أن رأس المال المستثمر سوف يسدد على أقساط سنوية متساوية على مدى خمس سنوات بفائدة ١٠ بالمائة ، والبيانات الواردة في جدول رقم (٤) تمثل إحدى سنوات التشغيل الخمس الأولى .

ويتضح من جدول رقم (٤) أن التصميم الهندي سعة خمس بقرات لا يكون إقتصاديا إذا لم يستفد من الكتلة المتبقية ، بينما تكون الوحدة ذات سعة عشرين بقرة مقبولة ولكن ليست متميزة تحت نفس الظروف السابقة ، ولكن إذا تم إدخال قيمة الكتلة المتبقية في الاعتبار فيكون كلا الوحدتين إقتصادي الاستخدام . وبالنسبة للتصميم الصيني يمكن القول أن إنخفاض تكاليف إنشاء الوحدات لا يؤدي إلى زيادة الجدوى الاقتصادية للوحدة الصغيرة إلا إذا تم الاستفادة بالكتلة المتبقية كسماد عالي القيمة ، ولكن من الواضح أن الوحدة ذات سعة خمس بقرات مجدية إقتصادية والوحدة ذات سعة عشرين بقرة تكون مجدية إقتصاديا حتى لو أهملت قيمة الكتلة المتبقية . ولذلك فإن النموذج الصيني المصنوع أساسا من مواد البناء العادية يكون أكثر جاذبية وخاصة أن إنشاء هذه الوحدات لا يتطلب خبرة عالية ويمكن للفلاح العادي أن يقوم بذلك بنفسه . وهنا فإن للخبرة المصرية رأي مخالف في هذا المجال حيث أن الفنيين المشرفين على مشروع إنتاج الغاز الحيوي الذي أقامه مركز البحوث الزراعية المصري في قرية مشتهر التي تبعد حوالي خمسين كيلو متر عن القاهرة والذين قاموا ببناء وتجربة نماذج مختلفة من الوحدات ، أفادوا بأن ضغط الغاز الحيوي المستخرج من النموذج الصيني يكون عاليا في البداية ثم يبدأ في الاضمحلال بسرعة حتى يصبح ضعيفاً لدرجة أنه لا يمكن استغلاله بشكل عملي (ويستغل الغاز

الحيوي في المشروع المشار إليه في إضاءة وتدفئة حظائر للماشية والدواجن) بينما يستمر ضغط الغاز المستخرج من النموذج الهندي محتفظاً بقيمته لفترة طويلة جداً . ومن ناحية أخرى فإن النماذج التي أقامها المركز القومي للبحوث في القاهرة قد تم فيها إدخال تعديلات كثيرة على التصميم الصيني حتى أصبح تصميما آخر يختلف كل الاختلاف عن التصميم الصيني المعروف ، ويحق لنا أن نطلق عليه اسم « النموذج المصري » . ويتم في الوقت الحالي تجربة النموذج الجديد ونرجو أن تكون خصائصه تناسب نوعية المواد العضوية المحلية التي تستخدم فيه والظروف الجوية وظروف التشغيل في الوطن العربي ، وبذلك يكون أبناء الوطن العربي قد وضعوا بصماتهم في مجال تصميم مشروعات الغاز الحيوي . وهنا يجب أن نذكر أيضاً أن الفريق البحثي الذي يعمل في المركز القومي للبحوث في مصر نجح في تشغيل مضخة همفري (وهي مضخة مبسطة جدا من المرغوب تعميم استخدامها في ريف الوطن العربي لسهولة تشغيلها وصيانتها ورخص تكاليفها) باستخدام الغاز الحيوي المستخرج من أحد النماذج التي أنشأها هذا الفريق وذلك لأول مرة على المستوى العالمي بعد أن أفادت كل التقارير المنشورة في كثير من الدول الصناعية أنهم لم يستطيعوا إجراء مثل هذه التجربة بنجاح .

٤ ـ الطاقة الحرارية الأرضية

تعتمد إقتصاديات إستخدام مصادر الطاقة الحرارية الأرضية على عوامل عديدة منها المحتوى الحراري للبئر ، معدل تدفق المياه الساخنة أو البخار من البئر ، عمق البئر ، أنواع المواد العالقة أو المذابة في المياه المتدفقة من البئر ، وعلى ذلك فإنه يصعب تقويم الجدوى الاقتصادية لهذا المصدر دونما الإشارة إلى مشروع محدد . وحيث أنه لم تجـر أي دراسات على مشروعات لاستغلال الطاقة الحرارية الأرضية في الوطن العربي حتى الآن ولذلك سوف تقدر تكاليف إنتاج وحدة الطاقة من الحرارة الأرضية بشكل مبدئي من واقع الخبرة المكتسبة في أماكن أخرى من العالم .

ونبدأ بمشروع يقام على بئر ذي محتوى حراري مرتفع ، فالتقدير المبدئي لتكاليف وحدة الطاقة الكهربائية المنتجة من محطة بقدرة عشرين ميجا وات يمكن أن يتم على أساس أن التكاليف الاستثمارية للمشروع تكون ما بين ٩٤ ـ ١٤٤ مليون دولار بما في ذلك نفقات الاستكشاف وتكاليف محطة توليد الكهرباء وتكاليف حفر البئر .. الخ ، كما تقدر تكاليف تشغيل وصيانة المشروع بحوالي ٤٥ مليون دولار على مدى عشر سنوات وهو العمر الافتراضي للمشروع ، وبذلك تكون تكاليف الكيلو وات ساعة المنتج ما بين ٠,٠٥٦ دولار و٠,٠٧٢ دولار وذلك باعتبار معامل الحمل ٠,٩ .

أما بالنسبة لمشروع يقام لاستغلال مصدر ذي محتوى حراري منخفض ينتج من الطاقة ٠,٨ طن نفط معادل في الساعة (أي ما يقابل ٩,٢٥ ميجا وات) فإن الاستثمار فيه يقدر بحوالي ٢,٤٢٥ مليون دولار عندما يتوافر بئر عميق ينتج ماء ساخناً ، هذا بالاضافة إلى أن التكاليف السنوية للتشغيل والصيانة تكون حوالي ٢٧٥٠٠٠ دولار .

سابعاً : ـ التأثيرات البيئية المحتملة لاستخدام المصادر الجديدة والمتجددة

من المعروف أن إستخدام كل من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية لا يؤدي إلى عوادم من الغازات أو العوالق الكربونية أو أي نوع من أنواع الاشعاعات الضارة كما هو الحال عند استخدام النفط أو الفحم أو الوقود النووي ، كما أن أجهزة تحويل المصادر المتجددة

لا تستخدم مواد ملتهبة وعليه فإنه ليس هناك احتمالات للحوادث أو الحرائق سواء أثناء نقل الوقود أو أثناء تشغيل هذه الأجهزة . هذا بالاضافة إلى أن استخدام الغاز الحيوي بدلا من حرق الكتلة الحيوية مباشرة لا يؤدي إلى أي تلوث في الهواء ، ويعفي المرأة الريفية أو البدوية في الوطن العربي من التعامل المباشر مع المخلفات الحيوانية أو الزراعية ، وبذلك يحافظ عليها وعلى أسرتها من التلوث كما يؤدي إلى الاستفادة من الكتلة المتبقية كسماد طبيعي نظيف للأراضي الزراعية .

ويفضل استخدام طاقة الرياح من الناحية البيئية في ضخ المياه عن مضخات الديزل وذلك لأن استخدام طاقة الرياح لا يزيد من ملوحة مياه الآبار ولا يستنزفها بسرعة حيث أن معدلات الضخ باستخدام طاقة الرياح تكون أقل بكثير من استخدام ماكينات الديزل أو الكهرباء . وهذا الأمر قد اكتشفه المزارع في الوطن العربي بفطرته ، ففي منطقة سيدي كرير على الساحل الشمالي في مصر بدأ المزارعون من تلقاء أنفسهم يعودون لاستخدام التوربينات الهوائية لضخ المياه برغم وجود ماكينات الديزل لديهم وتوافر الوقود ، وعند السؤال عن سبب العودة إلى طاقة الرياح كانت الاجابة أن ذلك للمحافظة على عدم زيادة ملوحة البئر . وفي المقابل نجد بعض التأثيرات البيئية السلبية لاستخدام طاقة الرياح منها إحتمالات تحطم هذه المراوح وتطاير أجزائها مما قد يؤدي إلى إصابة الانسان او الحيوان أو الممتلكات ، كما تشكل هذه التوربينات موانع تعكس الموجات الكهرومغناطيسية (إرسال الراديو أو التلفيـزيون) ، واحتمالات قتل الطيور المارة بواسطة الريش الدوارة ، وتنشأ أيضاً ضوضاء شديدة عن دوران هذه التوربينات ، هذا بالاضافة إلى تأثيرها على الناحية الجمالية الطبيعية خاصة في المناطق السياحية . ولكن كل هذه السلبيات تكون معدومة القيمة في حالة استخدام توربينات هوائية ذات قدرات صغيرة وهو ما تتطلبه حاجة الاستهلاك في المجتمعات الريفية أو النائية . ومن جانب آخر نجد أن العوامل البيئية مثل الأحوال الجوية ونوعية التربة والمياه قد تؤثر على أداء أجهزة الطاقة المتجددة في الوطن العربي ، فالمدى الواسع للتغير في درجات الحرارة في المناطق الصحراوية مثلا والرطوبة النسبية العالية خاصة في منطقة الخليج ، والأتربة والرمال التي تحملها الرياح كل هذه العوامل وغيرها قد تتطلب اتخاذ معايير خاصة عند تصميم الأجهزة التي سوف تعمل في هذا الجزء من العالم . ومن واقع الخبرة المكتسبة في الوطن العربي نجد أن هناك أجهزة طاقة شمسية تم تصميمها وتجربتها في بعض الدول الصناعية واختلف أداؤها تماما عند تجربتها في الأقطار العربية وذلك إما لعدم تحملها درجات الحرارة العالية أو لتكاثف الأتربة وذرات الرمال على المجمعـات الشمسية أو لتأثير الرطوبة الشديدة على صدأ وتآكل بعض الأجزاء المعدنية لهذه المعدات .

خاتمة

إنه لمن المؤكد أن هناك احتياجا متزايدا لمصادر من الطاقة أكثر في المناطق النائية والريفية في الوطن العربي ، وهناك أيضاً كميات وافرة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة الكتلة الحيوية هذا مع توافر جميع العناصر اللازمة لتنمية وتطوير استخدامات هذه المصادر سواء أكانت مالية أو علمية أو فنية . ومن واقع ما سبق ذكره يتضح أن بعض تكنولوجيات الطاقة الجديدة والمتجددة اقتصادية في استخدامها في المناطق الريفية والنائية وتأثيرها السلبي على البيئة أقل من المصادر غير المتجددة . والأمر يتطلب تجميع الجهود وتركيزها وتعاون مختلف الأقطار العربية كل بأمكانياته حتى يكون للوطن العربي دور رائد في هذا المجال وحتى لا يصبح مستوردا لأنواع من التكنولوجيات هو قادر على تطويرها □

الغاز الطبيعي العربي:
(رؤيـــة عـــامـــة)

د. عـدنـان مصطفى

أستـاذ الفيزيـاء بجامعـة دمشق. الأمين العـام
المساعد لمنظمة الأقطار العربية المصـدرة للنفط.

في زحمة الصراع الفكري الدائر حول أسباب الهزات التي تنتاب عالم إمدادات الطاقة العالمية ، يبدو أن الأوان قد حان كي يخرج الفكر العالمي المعاصر بتصورات واضحة لواقع مصادر الطاقة العالمية الراهنة ، ولأنماط الاستهلاك السائدة وللارهاصات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتعاظمة التي تخضع لها مجتمعاتنا البشرية المتنامية . وباعتبار أن تلبية دعوة كهذه تتطلب مساهمة عالمية معززة ، فإن تحقيقها واقعيا لا بد وأن يسبقه تمهيد موضوعي تضطلع بإبدائه شتى المجتمعات الانسانية وذلك بدءاً من البحث الفكري الفردي وانتهاء بالعمل الفكري المؤسسي . فالمجتمعات البشرية التي منحت مؤقتاً وفرة ما من مصدر طاقي معين ، يستوجب منها البحث ملياً في الافادة من حجم هذه الوفرة في تنمية ذاتها وتيسير مساهمة ذلك المصدر في تغذية ميزان الطاقة العالمي والبحث عن وفرة طاقية مؤملة بديلة . كما أن المجتمعات التي توفرت لديها بشكل أو بآخر مقدرة تنموية وتقنية ما ، لا بد لها من التفكير مليا في تسييس تطلعاتها التنموية وفقا لوفرة مصادر الطاقة لديها ولدى الآخرين في العالم ، إضافة إلى تيسير وضع إمكانياتها العلمية والعملية في خدمة المجتمعات الأخرى لتطوير أكثر المصادر البديلة أملاً . وبذلك يسهم قطبا المجتمع الانساني معـا (المجتمع المتقدم والمجتمع النامي) في سد حاجة المجتمعات الأخرى للطاقة ولموارد النمو من جهة ، وفي التمهيد الواقعي لعصر طاقة جديد مشرق بعيد عن الهزات المدمرة .

وحيث أن علم الطاقة بات المحيط بعلوم العصر ، فإن المبادرة المطلوبة لإبراز أبعاد مظاهر الطاقة الراهنة إنما يتطلب معالجات معززة لتلك المظاهر وذلك . من خلال إطار شمولي يأخذ بعين جهرية مختلف العوامل التي تحكم عالم الطاقة والتنمية . وانطلاقاً من هذا المبدأ تأتي محاولتي المبدئية لرسم سمات عالم مصادر الغاز الطبيعي العربية واعتبار تلك المحاولة منطلقا لحوار مسهب ، ربما يكون مؤداه بالنتيجة : إيضاح هوية وأبعاد العمل العربي ـ قطريا كان أم مشتركا ـ في مجال تطوير مصادر الغاز الطبيعي المؤكدة واستغلالها على النحو المناسب ، كل ذلك إضافة إلى تعزيز البحث عن مكامن جديدة لها في القشرة الأرضية العربية . على أي حال ، لا بد لي من التنويه سلفاً : بأنني لن أدعي لمحاولتي هذه تميزا خاصا عما سبقها من أعمال تفوق

الحصر وتعج بها أدبيات النفط والغاز العربية والعالمية . ذلك لأن العديد من الباحثين المعتبرين في هذا المجال قد سبقوني في هذا المضمار[١] وجعلوني أشعر وأنا أرسم هذه السطور وكأنني أحاول « سقاية الماء في حي السقائين .. » . ويشفع لمحاولتي أن تأخذ مكانها تحت الشمس : تطلعها إلى إبداء المزيد من التبسيط في طرح الموضوع وطموحها إلى تحديثه وتعميقه بآن واحد .

١ ـ وجود الغاز الطبيعي في الوطن العربي

● **تقديم** : قبل أن تأخذ عملية تصحيح سعر النفط مجراها في عام ١٩٧٣ عانت مصادر النفط العربية من إمتهانين : **أولهما** : تدني أسعارها العالمية إلى حدود قيم رمزية ، إذ بيع برميل النفط في أوائل السبعينات بما لا يزيد عن دولارين أمريكيين فقط . **وثانيهما** : صعود معدلات استجرارها إلى حدود خيالية حتى بلغت في نهاية السبعينات حد الـ٣٤ بالمائة من مجمل الانتاج النفطي العالمي .

مما أدى إلى وضع هذه المصادر عند حدود الانضباب اللامعقولة . إلا أن مصادر الغاز الطبيعي العربية قد حاق بها **إمتهان ثالث** تجلى في هدرها حرقا عند رؤوس الآبار المنتجة للنفط أو التصرف بها وكأنها لا تحمل البتة أية قيمة سلعية . وكانت نسبة الغاز الطبيعي المحروق إلى الغاز الطبيعي المنتج في دول الأوابك تصل إلى حدود ٤٧ بالمائة في نهاية السبعينات[٢] . كما أن منطقة الشرق الأوسط عامة قد وصلت فيها نسبة هدر الغاز الطبيعي بالحرق إلى حدود ٧٢ بالمائة من مجمل إنتاجها الاجمالي للغاز الطبيعي في عام ١٩٧٩ .

والتساؤل الكبير الذي يثار إزاء هذا الواقع هو : هل الغاز الطبيعي مصدر عديم النفع والقيمة إلى هذا الحد ؟ أم أن مكامنه الأرضية محدودة الامكانيات بحيث لا يستدعي الوضع معها تبديد أي إستثمار مادي وتقني لتطويرها وتحقيق إنتاجها ؟ أو أن ثمة نقص كامن في إدراكنا لأبعاد أهمية وجود مثل هذه الثروة الناضبة ؟ ولسوف نسعى في هذا البحث إلى بيان الأبعاد (الفعلية) لوجود مصادر الغاز الطبيعي العربية ومقارنتها بما هو متوفر عالمياً فلعل في ذلك إنارة للسبيل أمام الاجابة على التساؤل الذي طرحناه .

● **الغاز الطبيعي والنافذة النفطية** : يشكل الغاز الطبيعي أحد المصادر الرئيسية للطاقة المستغلة في العالم فلقد تصاعدت نسبة مساهمته في تلبية الطلب على الطاقة من ٩ بالمائة في بداية الخمسينات إلى حدود الـ١٩ بالمائة في نهاية السبعينات . والتساؤل الذي يرد في الخاطر مباشرة حول مدى سيادة هذا النمط من النمو في إمدادات الغاز الطبيعي العالمية خلال العقود القادمة .

---

(١) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، **وقائع الاستغلال الأمثل للغازات الطبيعية في الوطن العربي ، الجزائر ، ٢٩ حزيران / يونيو ـ ١ تموز / يوليو ١٩٨٠** (الكويت : منشورات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، ١٩٨٠) ؛

E.A. Giorgis «Natural Gas in a Changing World- The Importance of World - Wide Cooperation,» World Energy Conference, 11, Munich, West Germany, 8- 12 September 1980.

(٢) انتجت دول منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول قرابة ١٥٠ بليون متر مكعب من الغاز الطبيعي في عام ١٩٧٩ . وقد بلغ قدر الغاز المهدر حرقا أثناء ذلك حوالي ٤٢٠ مليون مكافىء برميل نفطي الذي تساوي قيمته ٨,٤ بليون دولار أمريكي وفقا لأسعار الطاقة في نهاية السبعينات .

وللاجابة على ذلك لا بد من العودة إلى أصل الغاز الطبيعي ومبادىء وجوده . مبدئياً ، يمكن القول بأن الغاز الطبيعي هو الوجه الآخر للنفط . فهو يصادف عند ظروف سطح الأرض الفيزيائية على صورة مزيج غازي لفحوم هيدروجينية كالميثان والايثان والبروبان والبوتان ، كما يشوبه عدد من المركبات والعناصر الأولى كالهيدروجين والهليوم والآزوت والارغوت وكبريت الهيدروجين وثاني أكسيد الفحم . وترافق الغاز الطبيعي عند سطح الأرض أيضاً سوائل تعرف (بسوائل الغاز الطبيعي NGL) حيث تكون نسبة هذه السوائل داخل المكمن أكبر منها عند سطح الأرض . ونظراً لعدم وجود قاعدة محددة لتقدير هذه النسبة فإن تمييز المدخر النفطي في صورتيه الغازية أو النفطية يعتبر أمرا إفتراضياً محضاً . وعموما ، يتوفر الغاز الطبيعي في شكلين : (غاز حر) منفرد في مكامنه و(غاز مرافق) للمدخرات النفطية المنتجة . ويمكن للشكل الأخير أن يكون منحلا في النفط وفقا لظروف المكمن الفيزيائية (غاز مرافق منحل) أو يشكل قبعة من الغاز الحر فوق النفط في المكمن (القبعة الغازية)[٣] وفي الحالين : الحر والمرافق يحمل الغاز الطبيعي المنتج بعض سمات تعطيه التسمية الدارجة التالية :

١ ـ **غاز جاف** : وهو غاز لا يحتوي على أية أجزاء ثقيلة من الفحوم الهيدروجينية التي تتكاثف في ظروف التصنيع المألوفة (أو هو غاز تكون نقطة نداه دون الصفر المئوي عند رأس أنبوب الانتاج) . ٢ ـ **غاز رطب** : ويحتوي على ٣ غالونات من الفحوم الهيدروجينية القابلة للتكاثف في كل قدم مكعب واحد . ٣ ـ **غاز حلو** : ويشوبه قدر يقل عن ٥ ميليغرام من كبريت الهيدروجين في كل متر مكعب (أو الذي يحتوي على حجم واحد في المئة من كبريت الهيدروجين) . ٤ ـ **غاز غث** : ويحتوي على أكثر من ٥ ميليغرام من كبريت الهيدروجين في المتر المكعب .

وبالعودة إلى أصل الغاز الطبيعي ، يبدو لنا أن جميع النظريات العلمية تشير إلى أن الغاز ينشأ عن مصدرين عضوي ولا عضوي وتكون السيادة في ذلك للمصادر العضوية وفي مقدمتها الكيروجين[٤] . وتميز ثلاثة نماذج من الكيروجين[٥] هي :

النموذج الأول : ويتكون من دهون متولدة عن مدخرات نباتية مائية معينة أو ينجم عن تفسخ عضوي معتبر لمواد عضوية غير دهنية وفي الحالين يكون نموذج الكيروجين الأول غنيا بالهيدروجين . **النموذج الثاني** : وينتمي إلى ترسبات بحرية تحيطها (بيئة هاضمة) حيث تخرج المادة العضوية من مزيج لنباتات مغمورة وحيوانات بحرية معلقة وبكتيريا . **النموذج الثالث** : وينتج عن نباتات قارية حيث يعتبر أيضاً مصدرا للفحوم الحجرية ويكون هذا النموذج فقيرا بالهيدروجين .

وبالتعبير عن عمق القشرة الأرضية بدلالة التدرج الحراري الراهن لديها نحصل على الشكل رقم (١ ـ ١) . وبمضاهاة معطيات تشكيل النفط والفحوم الهيدروجينية السائلة الأخرى

---

(٣) U.N. Economic and Social Council, **U.N. Glossary of Natural Resources and the Economy of their Exploration 6 June 1979,** ECG / GAS / 43.

(٤) B.P. Tissot, D.H. Welte, **Petroleum Formation and Occurence** (New York: Springer- Verlag, 1978).

(٥) الكيروجين : مادة بيتومينية ينشأ عنها النفط نتيجة لتحولها الكيميائي أو تكسيرها حراريا في ظروف المكامن النفطية عبر العصور .

شكل (١ ـ ١)
بيان مفهوم النافذة النفطية

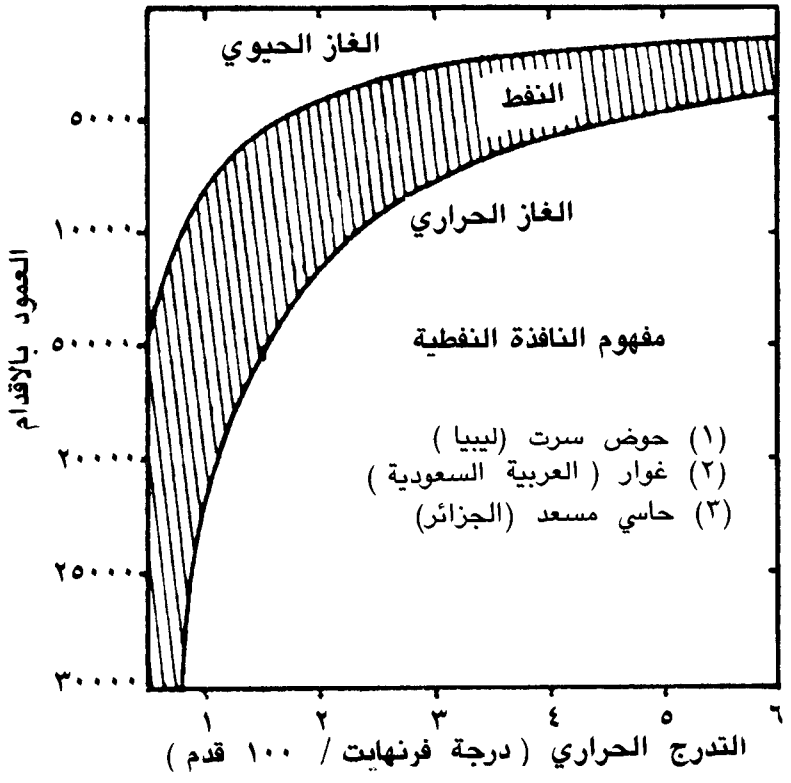

مع ذلك التعبير تتبدى لنا المنطقة المخططة في الشكل (١ ـ ١) محتوية لأبعاد تلك المعطيات وتشكل « النافذة » التي يطل منها وجود النفط وتمثل بالتالي مفهوم « النافذة النفطية » . كما تشير حقائق نموذجي الكيروجين الأول والثاني إلى أنهما يولدان النفط والغاز الطبيعي على طرفي « النافذة النفطية »[٦] . أما النموذج الثالث فهو غني باللينيت والمواد الدبالية الأرضية ويولد غازا جافا بشكل خاص . ونظرا لفقر النموذج الثالث هيدروجينيا فإنه يعتبر منشأ لغاز ثاني أكسيد الفحم . ومن ذلك نصل إلى القول بأنه لا يمكن لأي من هذه النماذج توليد النفط بمقادير معتبرة وإنما تتضافر جميعاً لتوليد مختلف أنماط الغاز الطبيعي بشرط ملائمة تعالق العمق والضغط والزمن . ولهذا السبب يتوقع أن يملك الغاز الطبيعي وفرة أكبر من التي يحوزها النفط . كل ذلك إضافة إلى سببين آخرين هما : إن الغاز الطبيعي يتولد في قطاعين عمقيين تفصل بينهما النافذة النفطية وإن الغاز الطبيعي يرافق تشكيل النفط منحلا فيه . وبالعودة إلى ملائمة حقيقة زيادة وفرة

---

(٦) W.C. Pusey, «New Way to Evaluate Potential Oil and Gas Source Rocks,» **World Oil,** vol.176 (April 1973), no.5, pp.71- 75.

الغاز الطبيعي على النفط من الناحية النظرية مع ما هو متحصل لدينا من معطيات في عالم الواقع يبدو أن الغاز الطبيعي لم تتكشف حقائق مصادره المؤكدة عن وفرة تفوق التي يمتلكها النفط . فعندما ننظر في قدر الغاز الطبيعي المؤكد عالميا نجده يكافىء ٩٥٢ بليون مكافىء برميل نفطي بينما يصل قدر النفط المؤكد عالميا إلى ١٧٥٠ بليون برميل نفطي . وبإضافة ما استخرج عالميا من نفط حتى نهاية عام ١٩٧٨ وهو ٣٧٨ بليون برميل نفطي يصل مؤكد النفط العالمي إلى حدود ٢١٠٠ بليون برميل نفطي . وهي تقديرات تقع ضمن معطيات النفط والغاز العالمية المعقولة أما التقديرات المتطرفة في التفاؤل والتشاؤم فليست من القوة بحيث تضيف أي رأي مضارب لما أبديناه . وربما يرجع أي تضارب مع هذه النتيجة إلى أسباب عديدة .

أولاً : إن حقائق الغاز الطبيعي المنشورة لا تشمل تقديرات الغاز المرافق (علما بأن تقديرات الغاز المرافق المؤكدة لن تغير من هذه الحقائق نظرا لصغر قدرها نسبياً) . **ثانياً** : يبدو أن الفحم الحجري يشكل المصدر الرئيسي للغاز الطبيعي (الصنف الثالث للكيروجين) ويكون أقل إنتاجا من صنفي الكيروجين الآخرين . **ثالثاً** : باعتبار أن الغاز الطبيعي سهل التسرب داخل الطبقات الأرضية فإنه يسعى لأن ينفلت من عقال تلك الطبقات ليخرج إلى سطح الأرض خلال التحركات الجيولوجية ولهذا يتفوق في نضوبه التلقائي على النفط . **رابعاً** : لم تزل آمال عريضة تحوم حول الفرضية القائلة بوجود إحتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي تقع في أعماق دون « النافذة النفطية » وأكدت جانبا من واقعيتها حفريات طبقة الخف العربية .

● **مصادر الغاز الطبيعي العربية** : تبين تقديرات نشرت في أوائل عام ١٩٨٠ على أن مؤكد احتياطيات العالم من الغاز الطبيعي قد بلغ (٧٢ × $١٠^{١٢}$ متر مكعب) دالا على زيادة قدرها ٣٧ بالمائة في حجم التقديرات المؤكدة عند منتصف السبعينات[٧] . ويمكننا أن نعزو ذلك إلى توفر معطيات جديدة تتعلق بإمكانيات مكامن الغاز الطبيعي العالمية من جهة وإلى التطور الذي انتاب أعمال الكشف عن المصادر الغازية في كل من أمريكا الجنوبية والشرق الأوسط والاتحاد السوفييتي ومناطق الشرق الأقصى والجزر الأوقيانوسية من جهة أخرى . كما تشير تلك التقديرات إلى أن احتياطي الوطن العربي قد تأكد بحدود (١٢ × $١٠^{١٢}$ متر مكعب) وهو قدر يمثل قرابة ١٦ بالمائة من مجمل احتياطيات الغاز الطبيعي العالمية (الجدول رقم ١ ـ ١) . وبإلقاء نظرة على تفصيل الاحتياطيات العربية المؤكدة والمبينة في الجدول رقم (١ ـ ٢) ، يبدو لنا أن إنحسارا قدره ٢٣ بالمائة قد طرأ على حجم الاحتياطي العربي المؤكد من الغاز الطبيعي خلال العامين الأخيرين من عقد السبعينات . ولعل ذلك راجع إلى السببين المبينين أعلاه ، إضافة إلى عامل مؤثر ثالث كامن في أنماط استجرار الغاز الطبيعي في بعض الأقطار العربية المنتجة للنفط والغاز الطبيعي .

يعتبر الوطن العربي أحد الأقاليم العالمية الغنية بالنفط والغاز الطبيعي إذ تحتوي المكامن التيرتيارية والكريتاسية والجوراسية النفط والغاز المرافق ، فيما يوجد الغاز الطبيعي الحر بمقادير كبيرة في مكامن البيرميان وربما في المكامن الباليوزية التي يقع معظمها في مناطق الخليج العربي

---

(٧) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، الأمانة العامة ، « وضع الغاز الطبيعي في الوطن العربي وآفاق استغلاله ، » **وقائع ندوة الاستغلال الأمثل للغازات الطبيعية في الوطن العربي ، الجزائر ، ٢٩ حزيران / يونيو ـ ١ تموز/ يوليو ١٩٨٠** ، ص ٣٣ ـ ٦٥ .

الجدول رقم (١ ـ ١)
تطور احتياطيات الغاز الطبيعي العالمية المؤكدة

المنطقة	الاحتياطات المؤكدة (10^{9} متر مكعب)		التغير (٪)
	تقديرات عام ١٩٧٤	تقديرات عام ١٩٨٠	
الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الاشتراكية	١٧١٣٦	٢٥٤٨٠	+ ٤٨,٧
الشرق الأوسط	٩٨٨٤	٢٠٧٢٩	+ ١٠٩,٧
أفريقيا	٥٧٠٩	٥٨٩٠	+ ٣,٢
الولايات المتحدة الأمريكية	٧٥٥٦	٥٤٣٢	- ٢٨,١
الشرق الأقصى وأستراليا وجزر أوقيانوسيا والصين	٣٠٥٠	٤٢٨٩	+ ٤٠,١
أمريكا الجنوبية	١٥٩١	٤٠٤٦	+ ١٥٤,٣
أوروبا الغربية	٤٥٣١	٣٧٩١	- ١٦,٣
كندا	٣٠٩٣	٢٣٩٤	- ٢٢,٦
الاجمالي	٥٢٥٥٠	٧٢٠٥١	+ ٣٧,١

المصدر : احتسب من : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، الأمانة العامة ، « وضع الغاز الطبيعي في الوطن العربي وآفاق استغلالة» في **ندوة الاستغلال الأمثل للغازات الطبيعية في الوطن العربي، الجزائر، ٢٩حزيران/ يونيو ـ ١ تموز / يوليو ١٩٨٠** (الكويت : منشورات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، ١٩٨٠) (عدلت الأرقام بعد الافادة من معطيات الغاز الطبيعي الحديثة) .

مثلا . ووفقا لمفهوم « النافذة النفطية » يتوقع وجود مصادر أخرى للغاز الطبيعي في مصائد تقع في أعماق دون الأعماق الحاوية للمكامن النفطية المعروفة حيث يمكن لهذه المصائد في حال التوصل إليها بالحفر أن تضاعف احتياطيات المنطقة العربية المؤكدة حاليا بحوالي أربعة أضعاف تقريبا . وبتذكر أن معظم دلائل وجود النفط والغاز العربي تشير إلى أن معظم الصخور المصدرية في الوطن العربي هي صخور بحرية (كيروجينية) فإنه يبدو ممكنا تبسيط وجود الغاز الطبيعي في المشرق العربي مثلا على الصورة المبينة في الجدول رقم (١ ـ ٣) . كما يبين الجدول رقم (١ ـ ٤) توقعات احتواء المصائد الغازية غير المحفورة حتى الآن في منطقة المشرق العربي . وتجدر الاشارة إلى أن التصور المبين في الجدولين (١ ـ ٣) و(١ ـ٤) جرى التوصل إليه عبر استيعاب شامل لمختلف معلومات المنطقة الجيولوجية (ومضاهاتها) مع معطيات جهود الاستكشاف التي بذلت حتى اليوم . ذلك لأن عملية تحويل الأفكار الجيولوجية مباشرة إلى أرقام إنما تمثل في عالم الواقع مغامرة في المجهول .

عموما عند التطلع إلى تقدير إمكانيات منطقة الوطن العربي المستقبلية ، فإن الأمر يستدعي الأخذ بعين الاعتبار جملة إمكانيات المنطقة والمجالات الاحتمالية المتفاوتة التي قدرت وفقها تلك

الجدول رقم (١ - ٢)
تطور احتياطات الغاز العربية المؤكدة
($١٠^{١٢}$ متر مكعب)

القطر	الاحتياطيات المؤكدة ($١٠^{١٢}$ متر مكعب)		التغير (٪)
	تقديرات ١٩٧٨	تقديرات ١/١/١٩٨٠	
المملكة العربية السعودية	٢,٨	٢,٦٠	- ٧,٠
العراق	٢,٨	٠,٨٠	- ٧١,٠
الجزائر	٢,٨	٣,٧٠	+ ٣٢,٠
الإمارات العربية المتحدة	١,٧	٠,٦٠	- ٦٥,٠
الكويت	١,٥	١,٠١	- ٣٣,٠
قطر	١,٤	١,٧٠	+ ٢١,٠
الجماهيرية العربية الليبية	١,١	٠,٧٠	- ٣٦,٠
الجمهورية العربية السورية	٠,٣	٠,٠٤	- ٨٧,٠
عمان	٠,٣	٠,٠٦	- ٨٠,٠
البحرين	٠,٣	٠,٣٠	-
مصر	٠,١	٠,٠٨	- ٢٠,٠
الاجمالي	١٥,١٠	١١,٥٩	- ٢٣,٠

المصدر: احتسب من: عدنان مصطفى، «استغلال الغاز الطبيعي في الوطن العربي،» **أساسيات صناعية النفط والغاز، الدورة الرابعة** (الكويت : منشورات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، ١٩٨٠) (بعد تعديل التقديرات في عام ١٩٨٠) .

الامكانيات القطرية منفردة . فبرسم القيم الاحتمالية المرافقة لوجود المصادر الغازية في كل قطر يمكن الوصول إلى تقدير حجم إمكانيات المنطقة الغازية والمجال الاحتمالي الوسطي المرافق لذلك . ونظرا لأن معطيات الاستكشاف الحقلية تؤثر بشكل قاطع في مدى المجالات الاحتمالية فإنه يبدو من الضرورة بمكان الاستهداء مبدئيا بهذه المعطيات بقصد تحجيم ذلك المدى وتعظيم الثقة بقيم المصادر الغازية المحققة وهذا ما توصلنا إليه في الجدول رقم (١ - ٤) مثلاً . ويتبع وزن الثقة المعطى لتقدير احتياطيات المصادر الغازية إلى عدد من العوامل الاقتصادية والتقنية : كوفرة الاعتمادات المالية المرصودة لأعمال الاستكشاف وكفاءة تلك الأعمال وجدة التقنيات التي تستخدمها . وتبقى هذه التبعية خفية حتى يصل الأمر حدود مرحلة استخراج تلك المصادر وعندها يبرز أثر هذه العوامل في صورة « تصحيحات » متتابعة واضحة في أوزان الثقة التي سبق ومنحت للمصادر قيد الاستغلال . ويقودنا الأمر هذا إلى القول بأن معظم التضارب والتغاير الذي ينتاب تقديرات مصادر الغاز العربية والعالمية الراهنة ، إنما يرجع إلى التفاوت في إظهار

الجدول رقم (١ ـ ٣)
المصادر الرئيسية (R) والصخور المصدرية (S)
للغاز الطبيعي في المشرق العربي

	البحرين		العراق		فلسطين		الكويت		المنطقة المحايدة		عمان		قطر		المملكة العربية السعودية		الجمهورية العربية السورية		تركيا		الإمارات العربية المتحدة	
	R	S	R	S	R	S	R	S	R	S	R	S	R	S	R	S	R	S	R	S	R	S
MIOCENE (١)			✸														✸		☼			
OLIGOCENE			✸																☼	▀C		
EOC.-PALEOC.			✸						✸													
U.CRETAC.			✸						✸		☼ ☼	▀			☼		✸		✸	▀?	✸	
L.CRETAC.	✸	▀?	✸	▀			☼	▀?	✸	▀?	☼ ✸	▀	✸		✸	▀	✸				✸	▀
U.JURASSIC	✸	▀?		▀			☼			▀?			✸	▀?	✸	▀?					✸	▀?
M.JURASSIC				▀	☼			▀?		▀?			✸	▀?	✸							
L.JURASSIC																	✸					
TRIASSIC			✸	▀?		▀?											☼	▀?				
U.PALEOZOIC	☼					▀?					✸		☼		☼					▀C		
L.PALEOZOIC		▀?		▀?				▀?		▀?		▀?		▀?		▀?		▀?		▀?		▀?

المصطلحات :

☼ غاز حر — ✸ نفط وغاز مرافق

▀ صخور مصدرية بحرية كبروجينية — ▀C صخور مصدرية مختلطة

▀? صخور مصدرية مجهولة

(١) أسماء العصور الجيولوجية مرتبة في العمود من الأقدم إلى الأحدث (من أسفل العمود إلى أعلاه) .

إقتصاديات إستخراج المصادر الغازية في الموقع من جهة وإلى تعدد تقنيات الاستخراج المتبعة من جهة أخرى .

● **الغاز الطبيعي الآخر ـ نظرية غولد** : منذ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ ، أطلق

الجدول رقم (١ ـ ٤)
احتمالات احتواء المصائد الغازية غير المحفورة في منطقة المشرق العربي
(10^9 متر مكعب)

القطر	الشواطىء البحرية		الشواطىء المغمورة		المجموع
الإمارات العربية المتحدة	٢٨ ـ ٥٦	٢٨٠ ـ ٥٦٠	٥٦ ـ ٢٨٠	٥٦٠ ـ ١٤٠٠	٨٤٠ ـ ١٦٨٠
البحرين	ـ	ـ	٠,٢٨ ـ ٢,٨	١٤٠ ـ ٢٨٠	١٤٠ ـ ٢٨٠
الجمهورية العربية السورية	٥٦	٢٨٠	ـ .	ـ	٥٦ ـ ٢٨٠
العراق	٢٨٠ ـ ٧٠٠	٢٨٠٠ ـ ١٤٠٠٠	ـ	ـ	٢٨٠٠ ـ ١٤٠٠٠
عمان	٥٦٠	١٤٠٠	٥٦	١٤٠	٥٦٠ ـ ١٤٠٠
فلسطين	٠,٥٦	١,٤٠	٠,١٤	٠,٢٨	٠,٥٦ ـ ١,٤
قطر	ـ	٥٦ ـ ١٤٠	ـ	٢٨٠ ـ ٥٦٠	٢٨٠ ـ ٥٦٠
الكويت	١٤ ـ ٥٦	٢٨٠ ـ ١١٢٠	٥,٦ ـ ٢٨	١٤٠ ـ ٢٨٠	٤٢٠ ـ ١٤٠٠
المملكة العربية السعودية	١٤٠ ـ ٢٨٠	٢٨٠ ـ ٥٦٠	٥٦ ـ ١١٢	٥٦ ـ ١٤٠	٥٦٠ ـ ١١٢٠
المنطقة المحايدة	٥,٦ ـ ٢٨	١٤٠ ـ ٢٨٠	٥,٦ ـ ٤٢	٥٦ ـ ١٤٠	١٩٦ ـ ٤٤٨
الاجمالي	٤٦٨,٢ ـ ١٧٣٦	٣٨٣٦ ـ ١٨٣٤١,٤	١٢٣,٥ ـ ٥٢٠,٩	١٢٣٢ ـ ٢٩٤٠,٣	٥٨٥٢,٧ ـ ٢١١٦٩,٤

ملاحظة عامة : تشير العلامة « ـ » إلى أن البيانات غير متوفرة .

المصدر : احتسب من : **سجل بتروكونسالتنت** ، ١ كانون الثاني / يناير ١٩٧٨ ، الشرق الأوسط .

الأستاذ توماس غولد[٨] أول تحد لفكر صناعة النفط والغاز العالمي السائد حول وجود الغاز الطبيعي على الأرض . فلقد بين أمام إجتماع الجمعية الملكية البريطانية أن القشرة الأرضية العميقة تحتضن إحتياطيات كبيرة من (غاز طبيعي آخر) مكون بشكل رئيسي من الميثان ويختلف نشأة عن الغاز الطبيعي التقليدي ذو النشأة الحيوية الذي تحدثنا عنه مفصلاً . فبعد طول إنشغاله وزملاء له[٩] في إخراج نظريتهم حول « حالة الاستقرار الكونية » تبلورت لدى الأستاذ غولد فكرة نشوء كوكبنا الأرضي وبقية كواكب منظومتنا الشمسية عبر تكاثف داخل مجرة كونية مشبعة بالهيدروجين . ولهذا باتت جزئيات « الفحوم الهيدروجينية » (Hydrocarbons) أكثر الجزئيات سيادة واحتواء على الفحم في المنظومة الشمسية . ونتيجة لذلك ، حوت قشرتنا الأرضية ـ عبر العصور ـ على مقادير جبارة من (الميثان التكويني) ، حيث تسنى لجزء كبير منها أن يتسرب خلال الطبقات الأرضية المختلفة صاعدا نحو السطح ، وبقي الجزء الآخر منها ـ (الغاز الطبيعي العميق) ـ محتجزا في مصائد عميقة تقع دون الـ٦٠٠٠ متر . ومن أدلة تسرب (الغاز التكويني) نحو سطح الأرض ما نراه في عطاء البراكين الوحلية خصوصا والبراكين عموما ، كذلك في زيادة نسبة الميثان في أجواء المناطق التي تصيبها الزلازل . ولا يوجد اليوم ما يشير إلى حدوث إنخفاض في معدل تسرب الغاز العميق نحو السطح . وتشير نظرية الدكتور غولد إلى أن بعض الغاز الطبيعي العميق المتسرب قد انضم إلى مصادر الفحم والنفط والغاز الطبيعي التقليدية وأغناها لتصبح على الحال الذي نعرفها عليه اليوم .

وبناء على ما أحرزته عمليات الحفر الاستكشافي العميق في الولايات المتحدة الأمريكية من نجاح في العثور على الغاز الطبيعي العميق[١٠] إقترح الأستاذ غولد على رجال صناعة الطاقة الذين استمعوا إليه في اجتماع الجمعية الملكية البريطانية (تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠) ، توجيه جهود الاستكشاف العالمية نحو الحفر عميقا بحثا عن الغاز الطبيعي التكويني وذلك في مناطق لم يسبق للدراسات الجيولوجية والأعمال الاستكشافية أن دلت على وجود مصادر للفحوم الهيدروجينية فيها . ودعما لاقتراح غولد قال الأستاذ السير بوندي أيضاً ما معناه أنه إذا كان حظ العثور على الغاز العميق يصل إلى حدود العشرة بالمائة ، فإنه من العار أن لا يجرب هذا الحظ حتى نهايته ، وذلك لأن الاحتمالات تتضمن أهمية ، يمكن في حال نجاحها أن ترقى إلى (تبديل) صورة الطاقة العالمية السائدة .

● **إستكشاف النفط والغاز ـ هل من مفاجآت ؟** : منذ نشوء صناعة النفط والغاز وحتى منتصف الستينات ، ركزت شركات النفط المتعددة الجنسيات إهتمامها في تعميق معرفتها الجيولوجية الخاصة بمصادر الوقود الحفرية لتكتشف من خلالها وجود قرابة ٦٠٠ إقليم رسوبي حاو للنفط والغاز . وقد واكبت تطور تلك المعرفة بأعمال كشف حقلية تمكنت من خلالها تحديد أغنى تلك الأقاليم بالنفط والغاز واستغلالها دونما قيود حتى بلغ مستوى الانتاج العالمي حدود الـ٢٥ بليون مكافىء برميل نفطي سنويا . ومن خلال نمو الوعي الوطني لحقيقة الانضباب السريعة

---

(٨) د. توماس غولد هو أستاذ الفلك في جامعة كورنيل (الولايات المتحدة) ومدير لأبحاث الفضاء والفيزياء الراديومية وزميل في الجمعية الملكية البريطانية .

(٩) الأستاذ السير فريد هويل والأستاذ السير هيرمان بوندي .

(١٠) بلغت الحفريات أعماق تتجاوز الـ ٦٠٠٠ متر وتم العثور على الغاز العميق في حوالي ٦٠ بالمائة من الآبار التي حفرت في الولايات المتحدة الأمريكية .

التي أخضعت إليها مصادرها النفطية والغازية الوطنية ، توطدت توجهات جادة لتحقيق السيطرة الوطنية على تلك المصادر وإعادة برمجة استغلالها على النحو الذي يخدم تطلعاتها الوطنية التنموية من جهة ، ويؤدي إلى ترسيخ نهج معقول في موازين الطاقة العالمية من جهة أخرى . ولكن عندما تحقق للشركات الوطنية إمتلاكها لمعظم مصادرها النفطية والغازية وجدت نفسها أمام الحقائق المرة التالية :

أولاً : إن الادارة الأجنبية السابقة لم تفكر إلا باستطلاع وتطوير الحقول الكبيرة وقطف ثمارها مباشرة تاركة المناطق الأقل أملا دونما أي إهتمام يذكر . فالتفاحات الغنية قد قطفت والآمال الأكثر وضوحا قد استغلت . **ثانياً** : إن استمرار تعاظم معدلات إستهلاك النفط والغاز عالميا لن يسهل عليها مهمة تسييس استغلال مصادرها على النحو الذي تترافق فيه معدلات الانتاج مع معدلات النجاح في العثور على احتياطيات وطنية جديدة . **ثالثاً** : وإن تجميد أسعار النفط والغاز عند قيم هامشية لن يسمح لها في إطار القفزات الواسعة التي انتابت أسعار المواد المصنعة والمعرفة التقنية المتقدمة ، أن تخص أعمال الاكتشاف والتطوير بأي تمويل مناسب وذلك نظراً لأن متطلبات التنمية الأساسية ستأتي على معظم عوائد إنتاجها من النفط والغاز .

وانطلاقاً من ضرورة تجاوز تلك العقبات ، بادرت إدارات الصناعة النفطية الوطنية مجتمعة بإزالة جمود أسعار النفط والغاز في عام ١٩٧٣ ، وإجراء التصحيحات المناسبة عليها لتتفق مع معطيات الواقع الاقتصادي والتقني العالمية . كما أن الدول المنتجة للنفط والغاز عبر التقائها في منظمة الأقطار المصدرة للنفط تمكنت من خلق منطق عام يتعلق بتحجيم معدلات إستجرار المصادر النفطية الغازية وتعظيم الجهود الهادفة لاستغلال مصادر الطاقة التقليدية المتوفرة كالفحم والطاقة النووية ، إضافة إلى توفير استثمارات مالية معتبرة أمام البحث والتطوير الطاقي لإيجاد مصادر جديدة أو متجددة للطاقة في المستقبل القريب . أما بصدد تعزيز تقديرات إحتياطيات النفط والغاز الراهنة محليا وتعظيم جهود البحث عن احتياطيات جديدة ، فقد رسمت إدارات صناعة النفط والغاز الوطنية عموما والعربية خصوصا سياسات الاستكشاف لديها على حقيقتين **أولاهما** : أن التقدم في المعرفة الجيولوجية قد وفر أداة فعالة لاختيار أفضل خيارات الحفر الاستكشافي بحثا عن النفط والغاز . **وثانيهما** : أن حقول الاستكشاف المستقبلية هي حقول صغيرة بالمقارنة مع الحقول العملاقة قيد الاستغلال . ومن هنا جاءت سمة واقعية وكفاءة أعمال الاستكشاف الراهنة في العالم عموما والوطن العربي خصوصا من جهة ، وانتشار الكشف النفطي عبر العالم بعد أن قصرته الشركات متعددة الجنسيات على المناطق النفطية والغازية العملاقة . ونتيجة لاتباع هذا المنهج العملي ، أبدت صناعات النفط والغاز الوطنية مساهمات متميزة في رفع قدر إحتياطيات النفط والغاز العالمية المؤكدة ليصل معدل ازديادها إلى ٩ بليون مكافىء برميل نفطي سنويا خلال النصف الثاني من السبعينات . ومن جهة أخرى ، إستمر صعود معدل إنتاج واستهلاك النفط والغاز عالميا ليصل إلى ٢٥ بليون مكافىء برميل نفطي سنويا خلال الفترة ذاتها . وتعكس هاتان الحقيقتان عجزا سنويا عالميا قدره ١٦ بليون مكافىء برميل نفطي . وباستمرار حرص الدول الصناعية على إرواء ظمأ صناعات الطاقة لديها للنفط والغاز ، فإن هذا العجز سوف يبقى مصدر تفجر عالمي يأخذ ملامحه الأولى عبر ما يلي :

أولاً : إرهاص متزايد لمصادر النفط والغاز العالمية المؤكدة التي تغذي ميزان الطلب العالمي على الطاقة . **ثانياً** : قلق متعاظم حول استمرار تدفق إمدادات الطاقة عبر العالم . **ثالثاً** : توتر

سياسي يمكن أن يؤدي إلى حدوث صراعات دولية حادة ونزاعات إقليمية مدمرة . **ورابعاً** : تشتت في جهود الكشف عن مصادر جديدة من النفط والغاز وعدم تركيزها في مناطق الأمل الجديدة .

وبالنسبة للأمر الرابع ، فإن صناعة استكشاف وإنتاج النفط والغاز قد شهدت في هذا العام (أي ١٩٨٠) زيادة في عدد الآبار المحفورة عالميا بحدود ٨٤ بالمائة عما كانت عليه في أوائل السبعينات . وخلال النصف الثاني من السبعينات ، حدث تطور جديد في نمو عدد الحفارات العاملة عالميا بدءاً من عام ١٩٧٨ . أما على الصعيد العربي فقد بدأ هذا النمو بالتوقف بدءا من عام ١٩٧٧ . وربما يعزى ذلك إلى أن صناعة الاستكشاف العربية لم تتخذ بعد قرارها بشأن تعزيز جهود الاستكشاف في مناطق مؤملة جديدة غير التي هي قيد الانتاج . كما نرجو أن لا تقع في فخ عقيدة الشركات النفطية المتعددة الجنسيات القائلة بأنه لم يزل ثمة احتياطيات نفطية وغازية تساوي التي تأكد العالم منها حتى اليوم . وان أفضل مكان للبحث عنها هو في المناطق التي سبق ووجد النفط والغاز فيها . وبالمقابل لا بد لنا أن نذكر بحقيقة صعوبة منال مصادر جديدة للنفط والغاز مستقبلا ، فبعد أن قطفت ثمار الحقول الغنية وبات معظم احتياطيات العالم النفطية والغازية مؤكدا في حوالي ٢٨٠ حقلا عملاقاً[١١] : فإن جل ما يتوقع تأكيده مستقبلا سيكون في حقول صغيرة ، ربما يربو عددها على الـ٣٠ ألف حقل صغير وخصوصا بعد أن تيسرت عمليات الاستكشاف في مثل هذه الحقول نتيجة التطور البارز الذي حدث في عالم تقنيات المسح والحفر الاستكشافيين وبشكل خاص تقنية المسح الاهتزازي . على أي حال ، يتوقع أن تتجه سياسات الاستكشاف العربية في النصف الثاني من الثمانينات إلى اعتبار الأمرين التاليين :

أولاً : تشجيع شركات النفط الوطنية والشركات العربية المشتركة على تكثيف جهودها الاستكشافية في : أ ـ مناطق أهملت في الماضي لكنها تملك إمكانيات معقولة من النفط والغاز الطبيعي الحيوي . ذلك لأن حقائق المنطقة الجيولوجية وتجارب الصناعة في السبعينات تشير إلى أن الأرض العربية ومناطق الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية تملك معا حوالي ٧٠ بالمائة من الغاز الطبيعي الحيوي . ب ـ أعماق كبيرة دون الـ٦٠٠٠ متر بحثا عن وجود الغاز الطبيعي التكويني وفقا لنظرية غولد .

ثانياً : مع أن المعرفة الجيولوجية المتقدمة أشارت إلى وجود قدر كبير من الغاز الطبيعي في المناطق البحرية والشاطئية العربية ، فإن صناعة النفط والغاز العربية لم تول تلك المناطق أي جهد استكشافي يذكر قبل نهاية السبعينات . ويرجع ذلك إلى التكلفة العالية التي تتطلبها تلك الفعاليات إضافة إلى المخاطرة الكبيرة التي تتعرض إليها عمليات الاستكشاف والتطوير في المناطق البحرية والشاطئية . وهو وضع تعجز صناعة النفط والغاز العربية الآن عن مواجهته منفردة ، بما يقتضي مبادرة إداراتها إلى محاورة صناعات النفط والغاز في الدول المستهلكة الصناعية لإشراكها في إستطلاع وجود النفط والغاز في المناطق البحرية والشاطئية العربية ، وليس في المناطق الأرضية ذات الامكانيات العالية ، وذلك بدءاً من تمويلها برامج الاستكشاف والتطوير وإنتهاء بتسييرها التقنيات المتقدمة المتوفرة لديها لقاء ضمان حصولها على حصة من المصادر التي يتم تأكيد

---

(١١) تتوقع الشركات النفطية المتعددة الجنسيات أن تعثر سنويا على حوالي ١٥ بليون مكافىء برميل نفطي من مصادر نفطية وغازية جديدة خلال العقدين الأخيرين من هذا العصر وذلك بالمقارنة مع معدل كشف سابق قدره ٢١ بليون مكافىء برميل نفطي سنويا منذ منتصف الأربعينات وحتى اليوم .

وجودها في المنطقة العربية مستقبلا . وعند بلوغ هذا الحوار النجاح المرجو منه ، تحقق إدارة صناعة النفط العربية تقدما معتبرا في رصد إمكانياتها النفطية والغازية البحرية والشاطئية عن طريق المساهمة الدولية المسؤولة . وتقطع بذلك الطريق على سياسات شركات النفط المتعددة الجنسيات الهادفة إلى إلقاء كامل المخاطرة المادية والعملية على عاتق الدول المنتجة عبر الأساليب المتنوعة التي بدأت باتباعها خلال النصف الثاني من السبعينات . وتتجلى تلك الأساليب في إنشاء مجموعات خبرة مستقلة ومؤسسات استكشاف وتطوير تحمل أسماء وعناوين براقة تتفق ظاهريا مع توجهات متخذي القرار في صناعة النفط والغاز في الدول النامية وتعمل بإشراف بعض عناصر بارزة سبق أن احتلت مواقع مسؤولة في إدارة الشركات النفطية متعددة الجنسيات .

وانطلاقاً من وعي الحقائق أعلاه بدأت معظم إدارات صناعة النفط والغاز العربية في إعادة النظر بسياساتها الاستكشافية ورسم برامج عمل جديدة ورشيدة سيكون لها في حال تحققها خلال النصف الأول من الثمانينات شأن بارز في رفع احتياطيات النفط والغاز العربية . ففي الجماهيرية العربية الليبية مثلا ، يتلخص توجيه إدارة صناعة النفط الوطنية في زيادة احتياطياتها الغازية في أمرين[١٢] :

أولاً : إعادة تقويم مصادر الغاز الطبيعي المؤكدة والمحتملة ، وجاءت بواكير ذلك العمل في آذار ١٩٨٠ لتؤكد إحتواء الجماهيرية العربية الليبية على ١٠٥٠ بليون متر مكعب قابلا للاستخراج موزعة على النحو التالي : أ ـ في اليابسة : ٤٦٢ بليون متر مكعب . ب ـ في المناطق البحرية (الشاطئية والمغمورة) : ٥٨٨ بليون متر مكعب . أما الاحتياطي المحتمل فقد قدر بحدود ٢٢٦٨ بليون متر مكعب موزعة بشكل رئيسي في منطقة حوض سرت (١١٤٨ بليون متر مكعب) والمناطق البحرية الشاطئية والمغمورة (١١٢٠ بليون متر مكعب) . كما تبين أن مزيدا من الجهد يجب بذله لإعادة تقويم المكامن البحرية ذلك لأن الغاز المكتشف في هذه المكامن لم يثبت بعد بعمليات حفر إستكشافية موسعة مناسبة .

ثانياً : توفير حوافز للتنقيب عن الغاز الطبيعي ، حيث تعكف حالياً إدارة صناعة النفط العربية الليبية على دراسة البدائل الخاصة بتشجيع الشركات النفطية للتنقيب عن الغاز الطبيعي . « وهذه البدائل منها ما هو مرحلي ، ومنها ما يمكن اعتباره حلا أساسيا . أما الحل الأساسي فهو الذي يأخذ في الاعتبار إتفاقيات مبنية على إقتصاديات الغاز تكون عناصرها محددة بحيث يتم تقدير عامل المخاطرة ، ثم تكلفة الانتاج وعائد التسويق ، وبذلك يمكن إيجاد حافز إقتصادي للشريك الأجنبي يدفعه إلى التنقيب عن الغاز . ولكن هذا لن يتأتى الآن لعدم إمكانية تحديد عائد التسويق نظراً لغياب سوق محددة وكذلك عدم رسو سوف الغاز عالميا على معايير تجارية محددة ، وفي معظم الأحيان تحدد إتفاقيات ثنائية أسعار تكاد تكون وهمية لتسويق طويل الأجل بين الدول أو الشركات ويتم ذلك عادة بعد إكتشاف الغاز » .

أما الحل المرحلي ، فيمكن أن ينتج عن تطبيق بعض الاقتراحات التالية منفردة أو مجتمعة : ١ ـ إيجاد مكافأة للمكتشف تتناسب مع كمية احتياطي الغاز الذي عثر عليه بحيث تغطي هذه المكافأة تكاليف الاكتشاف وتعطيه ربحا إضافياً يمكن تحديده . واتبع أسلوب مماثل في كندا

---

(١٢) R. Nehring, «The Outlook for World Oil Resources,» **Oil and Gas Journal,** vol.78 (October 1980), pp.170- 173.

بالنسبة للنفط في بعض المناطق النائية التي رغب في تنميتها . وينتج عن ذلك تشجيع الاكتشاف دون ضرورة تطوير الحقول المكتشفة . ٢ ـ تعويض تكلفة البئر التي اكتشفت غازا بالنسبة لشركة تنقيب عن النفط بحيث تعطي الفرصة للشركة لحفر بئر نفطية أخرى بدل تلك التي عثرت على الغاز ويشجع ذلك الشركة على حفر المكامن المؤملة حتى ولو كانت غازية لأنها تزيد من فرص العثور على النفط دون توقع خسارة في حالة العثور على الغاز . ٣ ـ ضمان تسعيرة للتسويق تغطي تكاليف الانتاج وعائد إقتصادي مناسب بالنسبة للغاز المصاحب أو غير المصاحب الذي يمكن تسويقه إلى عملاء آخرين للاستعمال في الحقن في الحقول أو التصنيع أو الاستهلاك المحلي . ٤ ـ المشاركة مباشرة في مصاريف الاستكشاف في المناطق المؤملة (غازيا) لتشجيع الشركات للعمل بها أو الاتجاه إلى عقود المقاولة أو الخدمات للاستثمار المباشر . ٥ ـ إعطاء تسهيلات ضريبية بالنسبة للتنقيب عن الغاز في عقود الامتياز القائمة حاليا بحيث تميز عن عمليات التنقيب عن النفط[١٣] .

٢ ـ إنتاج واستغلال الغاز الطبيعي عربياً

● **تقديم** : تؤكد مصادر الطاقة الأولية الحفرية المنشورة مؤخراً[١٤] أن مجمل الطاقة الكامنة القابلة للاستخراج من هذه المصادر يكافىء ٣٢١٢ كوادر حيث تبلغ مساهمة الغاز الطبيعي فيها حوالي ١٢,٢ بالمائة (الجدول رقم ٢ ـ ١) . ومن جهة أخرى ، تبين معطيات أنماط استهلاك الطاقة السائدة عالميا أن العالم يستهلك هذا المدخر الطاقي ـ إضافة إلى الطاقة المولدة كهرمائيا ونوويا ـ على نحو متعاظم يتفق والعلاقة التجريبية المستنبطة التالية[١٥] .

$$\text{طا (كوادر)} = \text{ب هـ}^{\text{حـ م}}$$

حيث : ب = $١,٦٣ \times ١٠^{-٢٨}$

حـ = ٠,٠٤

هـ = العدد الاسي

م = التاريخ بالسنين الميلادية .

وبناء على ذلك فإن العالم سوف يستهلك قرابة ٦٠٢ كوادر في عام ٢٠٠٠ . وعندها تنحدر مساهمة السوائل النفطية في سد الطلب على الطاقة من ٤٥,٨ بالمائة في نهاية عام ١٩٨٠ إلى ٣٥ بالمائة في نهاية القرن الحالي ، بينما يتوقع لمصادر الغاز الطبيعي العالمية أن تصعد مساهمتها من ١٨,٠ بالمائة في نهاية الثمانينات إلى ٢٧ بالمائة (أي حوالي ٢٧٠ مليون مكافىء برميل نفطي) في عام

---

(١٣) محمد الواعر ، « إستغلال الغازات الطبيعية في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، **وقائع ندوة الاستغلال الامثل للغازات الطبيعية في الوطن العربي ، الجزائر ، ٢٩ حزيران / يونيو ـ ١ تموز / يوليو ١٩٨٠** ، ص ١٠٧ ـ ١١٥ ؛ عبد اللطيف الزروق ، إتصال خاص .

(١٤) R. Nehring, «The Outlook for World Oil Resources,» pp.170- 173; C. Wilson, **Coal Bridge to the Future** (Cambridge, U.S.A.: Ballinger Publishing Co., 1980), pp.157-168; The World Bank, **World Development Report** (Washington D.C.: The World Bank, 1980).

(١٥) عدنان مصطفى ، « استغلال الغاز الطبيعي في الوطن العربي ، » **أساسيات صناعة الغاز والنفط ، الدورة الرابعة ، ١٩٨٠** (الكويت : منشورات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، ١٩٨٠) .

الجدول رقم (٢ - ١)
تقديرات مصادر الوقود الحفرية القابلة للاستخراج عالميا

الوقود	تقديرات الوقود القابلة للاستخراج	طاقة كل وحدة (وحدة حرارية بريطانية BTU)	المحتوى الطاقي (كوادر)[1]	النسبة المئوية
الفحم الحجري	٦٦٣ × ١٠^٩ طن متري	٦٥ × ١٠^٧	١٧٥٧٠	٥٤,٧
السوائل النفطية	١١٠٠ × ١٠^٩ برميل	٥,٨ × ١٠^٦	٦٣٨٠	١٩,٩
الغاز الطبيعي	١٠٣,٦ × ١٠^١٢ متر مكعب	٣,٧٩ × ١٠^٤	٣٩٣٠	١٢,٢
الرمال القارية والأحجار النفطية	٧٢٨ × ١٠^٩	٥,٨ × ١٠^٦	٤٢٢٢	١٣,٢
مجمل الطاقة الكامنة	-	-	٣٢١٠٢	١٠٠

(١) الكوادر = ١٠^١٥ وحدة طاقة بريطانية (1 Quad = 10^{15} BTU)

المصادر : احتسبت من :

أ - بالنسبة للفحم الحجري :

C. Wilson, **Coal Bridge to the Future** (Cambridge, U.S.A.: R. Balling Publishing Company, 1980), Chapter 5, pp.157- 168;

ب - بالنسبة للسوائل النفطية والغاز الطبيعي :

R. Nehring, «The Outlook for World Oil Resources,» **Oil and Gas Journal,** vol.78. (October 1980).

ج - بالنسبة للرمال القارية والأحجار النفطية :

U.S. National Committe, «Survey of Energy Resources,» **World Energy Conference, 9, Detroit, 1974** (London: World Energy Conference, 1974).

٢٠٠٠ (الجدول رقم ٢-٢) . أي أنه في حال إستمرار إعتماد الطلب العالمي للطاقة على المصادر النفطية السائلة والغازية فإن مساهمة هذه المصادر من الناحية العملية لن يطول وجودها بعد نهاية العقد الثاني من القرن القادم . على أي حال ، يستمد أمر استنزاف مصادر الطاقة النفطية والغازية وجوده من سيادة الحقائق التالية :

أولاً : رغبة الدول الصناعية في استمرار تكثيف إعتمادها على النفط والغاز في توليد الطاقة لديها . **ثانياً** : إزدياد معدلات نمو إقتصاد الدول الصناعية خصوصا والعالم عموما . **ثالثاً** : توفر إمدادات النفط والغاز بأسعار زهيدة . **رابعاً** : بطء التقدم في تيسير التقنية النووية خارج إطار الدول الصناعية . **خامساً** : التخلف في إدخال مصادر طاقة بديلة مؤملة إلى ميدان إمداد الطاقة العالمي . **سادساً** : الاخفاق في تحقيق كشوف جديدة معتبرة لمصادر النفط والغاز الطبيعي . **سابعاً** : البطء في تحقيق فتح واضح لتحسين مردود إستغلال مصادر الطاقة الحفرية التقليدية عموما والفحم الحجري خصوصا .

أضف إلى ذلك أن التركيز الكبير على إعتماد النفط كمصدر رئيسي في صناعة الطاقة العالمية من جهة والاهمال الكبير في تطوير تقنيات إستغلال الفحم الحجري من جهة أخرى ، سيؤديان

جدول رقم (٢ ـ ٢)
صورة إمدادات مصادر الطاقة الأولية العالمية (١٩٧٠ ـ ٢٠٢٠)
(نسب مئوية)

مصدر الطاقة	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٢٠
نفط	٤٧,٦	٤٥,٨	٣٨	٣٠	١٧
أوبك	(٢٣,٠)	(٢٠,٤)	(١٦)	(١٢)	(٦)
فحم حجري	٣٢,٣	٣٠,٠	٣١	٣١	٣٢
نووي	٠,١	١,٠	٢	٧	١٦
كهربائي	٢,٠	٢,٧	٤	٥	٥
غاز طبيعي وغيره	١٨,٠	٢٠,٥	٢٥	٢٧	٣٠
اجمالي إمدادات الطاقة العالمي كوادر في العام	٢١٣	٢٩١	٤٢٦	٥٧٥	٨٢٣
	(٢١٥)	(٢٩٨)	(٤٢٤)	(٦٠٢)	(١٢١٦)
مليون مكافئ برميل نفطي في العام	١٠١	١٣٨	٢٠٢	٢٧٠	٣٩٠
	(١٠٠)	(١٤١)	(٢٠١)	(٢٨٥)	(٥٧٦)

المصادر : احتسبت من : The World Bank, **World Development Report, 1980** (Washington D.C.: The World Bank, 1980).

فيما عدا الأرقام الموضوعة داخل قوسين والمقدرة وفق العلاقة المبينة في : H. Harvey, E.V. Newland, «Energy Patterns to the Year 2000,» in R.V. Arnfield , ed., **Technological Forecasting** (U.K.: Edinburg University Press).

ـ دون شك ـ إلى إنحسار وفرة مصادر الطاقة الحفرية التقليدية خلال الربع الأول من القرن القادم . وتجدر الاشارة إلى أن الغاز الطبيعي ـ موضوع بحثنا هذا ـ قد تم إستغلاله عالميا وحتى السبعينات على نحو غير إقتصادي فمن أصل (١,٥ × ١٠^{١٢}متر مكعب)أنتج عالميا جرى إهدار حوالي ١٢ بالمائة منه بالحرق عند رؤوس الآبار المنتجة للنفط (أي حوالي ٠,٦٤ كوادر في العام) .

● **إنتاج واستغلال الغاز الطبيعي عربيا (صورة عامة)** : تدل وقائع صناعة الطاقة العربية الراهنة على أن النصف الثاني من السبعينات قد شهد ميلاد صناعة الغاز الطبيعي العربية . فمنذ أن تسلمت إدارة النفط الوطنية العربية مقاليد صناعاتها النفطية دأبت على النظر مباشرة في الحد من هدر ثرواتها الغازية وذلك عبر التوجه نحو تحقيق الأمور التالية :

أولاً : التركيز على تطويع وتوطين تقنيات جمع وتخزين وتصنيع الغاز الطبيعي بنوعيه والافادة من ذلك مباشرة في استغلال الغاز الطبيعي المرافق المهدور بالحرق لإنتاج الطاقة .

ثانياً : المبادرة إلى إعادة حقن الغاز المرافق في المكامن النفطية المنتجة له للإبقاء على سوية ضغط المكامن الداخلية وتأمين إستمرار ظروف التدفق الذاتي في الآبار النفطية .

ثالثاً: إقامة مشاريع تصنيع الغاز الطبيعي العربي بهدف تغذية صناعات الأسمدة والبتروكيماويات والألمنيوم والحديد والصلب المنوي إقامتها خلال الثمانينات .

ونتيجة ذلك التوجه الكبير ، حفلت خطط التنمية الوطنية العربية المنوي تنفيذها خلال عقد الثمانينات . بالعديد من المشاريع العملية الكبيرة التي تهدف جميعها إلى تصنيع الغاز الطبيعي العربي على طريق المشاركة الفعالة في رفد مسيرة التنمية العربية[١٦] وذلك بعد أن كان الغاز الطبيعي العربي (يتلهب) شوقا إلى دخول هذا الميدان الفسيح . وعلى الصعيد العملي ، أخذت صناعة الغاز الطبيعي العربية معالم لا يستهان بها في أغلب الأقطار العربية[١٧] .

٣ ـ خاتمة

تعتبر الأرض العربية موطنا غنيا بمصادر الغاز الطبيعي التي تحتويها المكامن التيريتارية والكريتاسية والجوراسية مرافقة للنفط كما تحتويها مواضع البيرميان وربما المكامن الأعمق (الباليوزية) بشكل مدخرات حرة . وقد بلغت قيمة إحتياطيات الغاز الطبيعي العربية المؤكدة حدود (١٢ × $١٠^{١٢}$) متر مكعب في بداية الثمانينات التي تعادل حوالي ١٦ بالمائة من مجمل احتياطيات الغاز الطبيعي العالمية المؤكدة . وبتعزيز الحفر الاستكشافي في المصائد غير المحفورة وفي التراكيب دون التراكيب المنتجة حاليا للنفط حتى بلوغ مكامن البيرميان ، إضافة إلى تحقيق إستطلاعات جريئة ومغامرة بحثا عن الغاز الطبيعي التكوين فإنه يتوقع أن يرتفع قدر الاحتياطيات العربية إلى ما لا يقل عن أربعة أضعاف الاحتياطيات المكتشفة حالياً . وستثبت جهود الاستكشاف النشطة القائمة في كل من العراق والكويت قريبا مدى جدية هذه النتيجة . ولسوف تسهم إمكانيات مصائد الغاز الطبيعي البحرية غير المحفورة في رفع الاحتياطيات المؤكدة بحدود الـ٢٥ بالمائة . وبناء على ذلك نتوقع أن يتراوح قدر الغاز الطبيعي القابل للاستخراج خلال العقد الجاري بين (٢٣,٠ ـ ٥٥,٠) × $١٠^{١٢}$ متر مكعب ، أما الباقي المتوجب تأكيد وجوده خلال عقد التسعينات فربما يتراوح بين (١٥ ـ ٥٠) × $١٠^{١٢}$ متر مكعب . ولن يتسنى للأمة

---

(١٦) « الطاقة في الوطن العربي ، » **وقائع مؤتمر الطاقة العربي الأول ، أبو ظبي ، ٤ ـ ٨ آذار / مارس ١٩٧٩** (الكويت : منشورات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، ١٩٨٠) ، ج ٤ ، الأوراق القطرية .

(١٧) يشار هنا إلى الإمارات العربية المتحدة ، البحرين ، تونس ، الجزائر ، اليمن الديمقراطية ، المملكة العربية السعودية ، الجمهورية العربية السورية ، العراق ، عمان ، قطر ، الكويت ، الجماهيرية العربية الليبية ، مصر ، المغرب . وتشير الدراسات الجيولوجية في كل من الصومال والسودان إلى وجود مصادر للوقود الحفري يجري تأكيدها عبر أعمال استكشاف محدودة لم تسفر بعد عن أية كشوف تجارية معتبرة . أنظر : « الورقة القطرية لجمهورية الصومال الديمقراطية ، **وقائع مؤتمر الطاقة العربي الأول ، أبو ظبي ، ٤ ـ ٨ آذار / مارس ١٩٧٩** ، ج ٤ ، ص ٢٠١ ـ ٢١٥ ؛ « الورقة القطرية لجمهورية السودان الديمقراطية ، » **وقائع مؤتمر الطاقة العربي الأول ، أبو ظبي ، ٤ ـ ٨ آذار / مارس ١٩٧٩** ، ج٤ ، ص ١٢٩ ـ ١٥٤ .

كما لم تكشف أية حقائق بعد عن وجود لمصادر النفط والغاز في كل من الأردن واليمن بشطريه الشمالي والجنوبي وجيبوتي . أما الأعمال الاستكشافية التي حققتها وزارة النفط والثروة المعدنية السورية فتشير إلى وجود ممكن للوقود الحفري جدير بالاعتبار يمتد من جنوب جزيرة أرواد إلى الشاطىء المقابل لمدينة طرابلس اللبنانية ، وما عدا ذلك لم تسفر أعمال الكشف المحددوة التي أجريت في الأرض اللبنانية حتى اليوم عن وجود للمصادر النفطية والغازية .

العربية بلوغ ذلك إلا عبر تحديث سياساتها الاستكشافية الراهنة من جهة[١٨] ، وتكثيف فعالياتها المادية والتقنية لتطوير المصادر الغازية المكتشفة ووضعها موضع الاستغلال الأفضل المتناغم مع برامج التنمية الوطنية العربية من جهة أخرى .

ولقد استغل الشعب العربي ، من مشرق الوطن العربي إلى مغربه ، مصادر الغاز الوطنية ، عبر أساليب متعددة متقدمة كالحقن في الآبار المنتجة للنفط وتغذية منشآت الطاقة الكهربائية المحلية وتلقيم صناعات الاسمدة والبتروكيماويات المنشأة لتلبية حاجات التنمية الوطنية العربية . كل ذلك إضافة إلى إستيعاب الفوائض الغازية أو التي كان الحرق المباشر يهدرها في مشاريع تصنيع وتسييل ينطلق إنتاجها مباشرة للتصدير للحصول على العوائد اللازمة لرفد مشاريع التنمية الوطنية العربية الطموحة . ويمكن بلورة مختلف جهود الاستغلال في الجدول رقم (٣ ـ ١) الذي نتبين منه مباشرة أن الانتاج العربي الاجمالي قد بلغ في نهاية السبعينات حدود الـ ١٤٠ بليون متر مكعب (في عام ١٩٧٨) استغل منه ٦٨,٢ بليون متر مكعب (أي ٤٩ بالمائة) وهو وضع يدعو إلى التفاؤل وارتقاب المزيد من النجاح والتقدم في استغلال (رشيد) لمصادرنا الغازية العربية . ولكي يتعزز لادارة صناعة النفط والغاز العربية نجاحاتها في توطيد تطلعاتها الصناعية في مجالات الغاز الطبيعي لا بد لها من أن تأخذ بعين الاعتبار **أمر الكلفة الرأسمالية العالية التي تكتنف قيام هذه المشاريع** والتي يمكن أن تزداد حتى تصل إلى ٥٠ بالمائة عما تكلفه مثيلاتها المنشأة في الدول الصناعية . ولعل ذلك التضخم في الكلفة الصناعية عائد إلى عوامل عديدة هامة أبرزها كلف التشغيل والشحن . وبتجاهل هذه الحقيقة ، سيؤثر هذا العامل في وضع الغاز الطبيعي العربي عند موقع غير مناسب إقتصادياً ويحجم مقدرته على المنافسة في سوقي الطاقة والصناعة العالميين .

أما **العامل المؤثر الثاني في تطور مشاريع تصنيع الغاز الطبيعي العربي فهو مرونة الاستغلال الاقليمية ورحابة السوق الدولية** : إذ أنه في حال تعثر تسويق الغاز الطبيعي خصوصا ومصادرالطاقة التقليدية الأخرى عموما وبلوغ حالة ركود في تجارة هذا المصدر الهام ، فإن مرونة الاستغلال الوطنية قادرة على رأب الصدع . وخير مثال نبديه في هذا الصدد : ما بينه معالي الشيخ علي الخليفة الصباح وزير النفط الكويتي عند بداية عام ١٩٧٩ إذ قال « إذا ما استمر لسبب أو لآخر الضغط على أسعار تصدير السوائل الغازية بغرض إرغامنا على تخفيض الأسعار فعندها سنضطر إلى إعادة النظر في أولوياتنا في استغلال الغاز الطبيعي وبشكل خاص إذا اضطررنا إلى اللجوء إلى مصادر طاقة بديلة ذات كلف عالية لمواجهة العجوز المتوقعة في السنوات القادمة في إمدادات الغاز المطلوبة لمواجهة الاستهلاك المحلي»[١٩]. وتتيح معطيات البحث السالفة الذكر أن نختبر مرونة إستغلال الغاز الطبيعي العربي في سمات تقدمية ثلاث هي :

أولاً : توجه رئيسي نحو وقف هدر الغاز المرافق للنفط المنتج قبل منتصف الثمانينات . فبإنجاز المشاريع العربية المستهدفة خلال الأعوام الخمسة القادمة سيصبح إهدار الغاز المرافق بالحرق أمراً هامشياً[٢٠] . **ثانياً** : مبادرة إلى حقن الحقول المنتجة للنفط بالغاز المرافق قدر

---

(١٨) سياسات الاستكشاف الراهنة هي السياسات الأولى التي تبنتها معظم إدارات صناعة النفط والغاز العربية خلال العقد الماضي .

(١٩) بيان معالي وزير النفط في الكويت علي الخليفة الصباح ، بداية كانون الثاني / أكتوبر ١٩٧٨ .

(٢٠) يعتبر توجه إدارة صناعة النفط والغاز العربية نحو إيقاف هدر الغاز المرافق بالحرق أبرز سمات صناعة =

الجدول رقم (٣ - ١)
بيان إنتاج الغاز الطبيعي عربيا خلال أواخر السبعينات
(٩١٠ متر مكعب)

القطر	المتغير	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	توقعات إجمالي المستغل في عام ١٩٨٠
الإمارات العربية المتحدة	الانتاج	١٥,٣	١٢,٤	١٣,٧	-
	الاستغلال	٣,٢	٥,٠	٥,٤	١٣,١
البحرين	الانتاج	٣,٤	٤,١	٥,٠	-
	الاستغلال	(٢,٤)	٤,١	٥,٠	٣,٤
تونس	الانتاج	(٠,٧)	-	-	-
	الاستغلال	(٠,٣)	-	٠,٦	٠,٦
الجزائر	الانتاج	٢٦,٦	٣٢,٥	٤٣,٦	-
	الاستغلال	١٤,٩	٢٠,٤	٣٣,٦	٢٣,١
الجماهيرية العربية الليبية	الانتاج	٢٠,٠	٢١,٢	٢٣,٤	-
	الاستغلال	١٥,٧	١٥,٩	١٨,٨	٢٠,٠
		(٥,١)	١٥,٨		
الجمهورية العربية السورية	الانتاج	(٠,٥)	٠,٥	٠,٥	-
	الاستغلال	(٠,٢)	٠,١	٠,٠٤	٠,٠٢
العراق	الانتاج	١٠,٥	١١,٠	١٤,٤	-
	الاستغلال	١.٦	١,٧	٢,٢	٧,٥
عمان	الانتاج	-	-	٤,٠	-
	الاستغلال	(٠,٤٥)	-	١,١	١,١
فلسطين	الانتاج	-	-	-	-
	الاستغلال	٠,١	-	٠,٦	٠,٦
قطر	الانتاج	٤,٢	٤,٦	٦,٦	-
	الاستغلال	١,٦	١,٥	٤,٤	٧,١
الكويت	الانتاج	١٠,٢	١١,١	١٣,٠	-
	الاستغلال	٨,٨	٦,٩	٩,٥	١٢,٩
		(٦,٠)	٧,٢		

مصر	الانتاج	٤,٢	-	-	-
	الاستغلال	(٠,٥)	-	١,١	١,١
المغرب	الانتاج	٠,٠٩	-	-	-
	الاستغلال	٠,٠٦	-	-	٠,١
المملكة العربية السعودية	الانتاج	٤٨,٧	٤٣,٧	٥٠,٥	-
	الاستغلال	١١,٣	١٠,٩	١٢,٦	٢٣,٠
		(٤,٥)	١١,١		
إجمالي المنتج عربيا		١٤٤,٣٩	١٤١,١	١٧٤,٧	-
المنتج عربيا كنسبة مئوية من إنتاج العالم[١]		-	٨,١	-	-
إجمالي المنتج عربيا		٦١,١١	٦٦,٥	٩٤,٩٤	١١٢,٩٢
المنتج عربيا كنسبة مئوية من إنتاج العالم[٢]		-	٤,٢	-	-

(١) الانتاج الاجمالي العالمي لعام ١٩٧٨ يساوي (١٧٥٠) × ١٠^٩ متر مكعب .
(٢) المستغل عالميا لعام ١٩٧٨ يساوي (١٥٩٦) × ١٠^٩ متر مكعب .
ملاحظة عامة : تشير علامة « - » إلى أن البيانات غير متوفرة .
المصادر :
١ ـ قدرت أرقام الانتاج والاستغلال بعد مضاهات معطياتها الواردة في القسم الثاني من البحث مع معطيات المسوحات الميدانية ونشرت الأوابك والأوبك الاحصائية لعام ١٩٧٩ ؛
٢ ـ الأرقام الموضوعة بين قوسين احتسبت من : **عالم النفط** ، ج ١٢ (٢٢ أيلول / سبتمبر ١٩٧٩) ، عدد ٧ ، ص ٥ ـ ٧ .
٣ ـ الأرقام الموضوع تحتها خط احتسبت من : World Policy Forum, «Gas, Economics, Finance, Trade,» **Proceedings of (WPC), Vienna, 24- 25 January, 1980** (U.K.: City Forum Ltd., 1980).

الامكان وتحويل قدر لا بأس به من الغاز الطبيعي المصنع إلى المنشآت الصناعية المحلية ومحطات توليد الطاقة الكهربائية . **ثالثاً** : تصميم على إقامة منشآت صناعية متكاملة لتصنيع الغاز وتوجيه قدر لا بأس به من نتاجها لتلقيم الصناعات البتروكيميائية والأسمدة الوطنية وتحويل الباقي للتصدير .

● أما سمات التخلف المتجلية في عدم التفكير بعمل عربي مشترك في مجال تأكيد مصادر الغاز الطبيعي المكتشفة ومحدودية إستغلال المصادر المؤكدة وفق نظام إقليمي عربي متناسق وفي إنعدام تسييس تجارته عربيا فهي نقاط مثيرة وتحتاج إلى بحث مكمل لعله يجيب على بقية التساؤلات التي عرضناها في بداية هذا البحث □

= الطاقة العالمية في السبعينات إذ أكدت على مدى عمق مسؤولية تلك الإدارة إزاء الإبقاء على مصادرها الوطنية في حال كانت الشركات متعددة الجنسيات تبدد ثرواتنا النفطية والغازية دون حساب .

صعوبة أن تكون مثقفاً عربياً

عقدت هذه الندوة في مقر مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت وقد شارك فيها ، طبقا للحروف الهجائية ، كل من الأساتذة :

د. حسن حنفي

أستاذ بقسم الفلسفة في جامعة القاهرة .

د. محمد عمارة

له عديد من الدراسات العربية الاسلامية الرائدة .

د. معن زيادة

أستاذ بقسم الفلسفة في الجامعة اللبنانية .

د. هشام جعيط

أستاذ في جامعة تونس .

ادار الندوة : **د. غسان سلامة**

باحث في مركز دراسات الوحدة العربية (علوم سياسية وآداب) .

● **د. غسان سلامة** : أرحب بكم بإسم « المستقبل العربي » في هذه الندوة عن مهّام المثقف العربي المعاصر . لا تحرجوا بالتعبير عن شهادات شخصية ، نظراً لأن في الحالة التي نحن فيها أنتم الموضوع وانتم المتحدثون فيه . لذا فباب الشهادات واسترجاع التاريخ الذاتي مفتوح أمامكم . كيف يمكننا أولاً تحديد هوية المثقف العربي المعاصر خصوصا بعد أن تباينت التحديدات الممكنة . لقد شهدنا تطبيق مقولة المثقف العضوي على رجل الدين . بينما يرى آخرون في المثقف خبيراً . هل المثقف هو أستاذ الجامعة ؟ الباحث ؟ الخبير ؟ رجل الدين ؟ ماذا نعني بالمثقف ؟

○ **د. هشام جعيط** : كلمة المثقف كانت رائجة قبل ١٠ سنوات وأظن أنها الآن ضحية الانحسار . الناس يفضلون اليوم إستعمال كلمة رّجال الفكر مثلا لأن المثقفين كانوا في السابق قلة وأصبحوا الآن عدداً ضخماً وكلمة مثقف إذا عني بها الرجل الذي له ثقافة ، فهم كثيرون . إذا أردنا إستعمال هذه الكلمة فلا بد من حصرها في كون المثقف هو الرجل الذي يبدع ويخلق ويلعب دوراً في ربط الثقافة بالواقع الفكري أو السياسي،بهذا الاستعمال يصبح المثقف كما في الفرنسية والانكليزية Intellectual ويكون المثقفون إذن بهذا الحصر قلة . فيما يخصني أفرق وأميّز بين المثقف العادي والمثقف الذي له مسؤولية ثقافية أمام الجمهور ، فلا بد من الاحتراس الشديد في إستعمال كلمة مثقف ولا بد من إعطائها مفهوما . فأنا أعتقد أن المثقف (رجل الفكر) ليس بالخبير ، الخبير قد يلعب دوراً فعالا في واقعنا الحاضر وقد يسمع قوله ، وقد يؤثر على الاقتصاد والادارة والسياسة،لكن الخبير هو رجل فني ليست له نظرة شمولية على الماضي والمستقبل والحاضر إلا من زاوية الاقتصاد أو الدراسات المستقبلية في ميدان معين، ويكون الخبير إذاً خاضعاً للسلطة إلى حد بعيد. أما المثقف فهو بتعريفي رجل يهتم بروح المجموعة أكثر مما يهتم بجسدها، وأعني بروح المجموعة كل ما يتعلق بالفكر والثقافة والدين والفلسفة والسياسة أيضاً . فهو يشبه رجل السياسة الذي له نظرة شمولية على الوجود الجماعي . ثم عنده التصاق بالحقيقة . رجل الفكر ليس له دور إجتماعي منتظر في مجموعته الخاصة ، وقد يكون رجلاً منفرداً يفتش عن الحقيقة ، ولا تكمن أهميته في كونه يخدم المجموعة بل في كونه قيمة في حد ذاته . هو رجل يلتحم بقيم عليا قد تكون خالدة في بعض الأمور ـ لعل نظرتي كلاسيكية لكني أقولها بكل إقتناع .

○ **د. محمد عمارة** : إذا كان معنى الثقافة أو مفهوم الثقافة أصبح معنى عاما وشاملا ، فـإن مفهوم المثقف أصبح مفهوما عاما وشاملا ، فالانسان الذي يعي ذاته وذات أمته من خلال القضايا الفكرية والثقافية هو بالتأكيد ينطبق عليه تعريف المثقف . لكن هذا الشمول من الممكن أن يتحدد إذا تحدثنا عن المثقف مبدع الثقافة والذي يضيف إلى فكر الأمة وثقافتها شيئاً جديداً ، وهذا هو المثقف المبدع أو رجل الفكر وهو يفترق عن الخبير ذي التخصص المحدود ، وله صلة بالفكر السياسي والاجتماعي والاقتصادي والحضاري والعلوم المستقبلية وعلوم التراث وواقع الأمة ومواريثها الفكرية والحضارية وفي ذات الوقت له مجال محدد يغوص فيه ويصبح فيه عالما ورجل فكر ومبدع . وعندما أقول إنه يعي ذاته فأضيف أنه يحمل هموم أمته . فليست الثقافة ترفاً وليست إبداعاً لمجرد الابداع ، لأنه عندما يختار المثقف قضية من القضايا يبدع فيها كتابا أو ليكتب مقالا أو دراسة ما الذي يملي عليه هذا الاختيار ؟ فوفقا لمقولة القدماء إختيار المرء قطعة من عقل الاختيار ، وهو في حد ذاته موقف ، فأمام هموم الأمة وقضاياها والمشاكل التي تواجهها هناك الالتزام ، التزام بضمير الأمة وبالتحديات التي تواجهها .

○ **د. حسن حنفي** : أنظر إلى المثقف من خلال ثلاث منظورات . **الأول** هل المثقف هو

الخبير الباحث المتخصص الفني الدكتور . وأنا في رأيي هذا تعريف غير صائب على الاطلاق . بعضهم سمّاه الجاهل الذي يحمل الدكتوراه . بمعنى أنك تستطيع أن تحصل على أكبر مستوى من التخصص الفني ولا يواكب ذلك وعي بالواقع، وعي بالثقافة، فقد يكون «اينشتين» في الطبيعة ولا شأن له بعالم الحياة ، ولا يدخل في قضايا التغير الاجتماعي ، ولا حتى يستلطف أو يتذوق الفن ولا يعرف ما هو فن الحياة . وينتهي هذا الانسان بالعزلة في الداخل يخدم كل الأجهزة وكل الأنظمة فإذا ضاقت به السبل يهاجر ويبيع تخصصه وعلمه لمن يدفع أكثر (وهذا ما نلاحظه كثيراً عند كثير من المتخصصين بهذا المعنى) ، أو يخون في لحظة ضعف إنساني . هذا هو المستوى الأول : الثقافة بمعنى التخصص العلمي وهذا معنى كما قلنا غير كامل ومرفوض . **المستوى الثاني** هو عكس السابق ، أي حالة الذي لديه وعي بخبرته العامة وبحياته وبمآسيه وبأحزانه دون أن يكون قد تعلم وقد يكون أمياً لا يقرأ ولا يكتب ، لكن يسمع القرآن والرواية والتاريخ والآثار ويجلس ويتحاور ويسمع الملاحم الشعبية ، فربت لديه وعياً وهو أمي . هذا الانسان بالفعل أستطيع أن أسميه مثقفاً لأنه حدث لديه تراكم في خبرات الحياة . أذكر واقعة ، كنا في الاسكندرية في صيف ٦٦ نناقش الرئيس جمال عبد الناصر في مآسي البلاد ، كنا نمثّل الطلاب الذين يدرسون في الخارج وكنا نناقش الرئيس خلال عدة أيام في الاشتراكية والطبقة الجديدة والتوجيه الاقتصادي والدولة والقطاع العام والقطاع الخاص وكل الأشياء التي كانت مؤشراً للهزيمة . وأذكر أن ماسح أحذية فقير بجلباب أتى إلينا أيامها في الاستراحة فقلت له ما رأيك في الاشتراكية ؟ فنظر إلي من أسفل إلى أعلى وقال « يا بيه الاشتراكية للناس الذين فوق » . وكانت هذه عبارة واحدة لخصت محادثات أربعة أيام . إني أسأل عامة الناس بائعي الخبز واللبن لكي أتعلم منهم لا لكي أعلمهم . صورة إبن البلد لدينا مثلاً في مصر صورة رائعة ، فهو المنقذ وهو الفاهم وهو يستطيع بالفعل أن يتجاوز في وعيه أعلى مراحل التخصص . ولكن بين هذين الطرفين النقيضين هناك **المستوى الثالث** الذي نتمناه والذي يجمع بين البحث العلمي والمواطنة، ولديه ـ كما قال الدكتور جعيط ـ نظرة شمولية يربط بين الواقع وبين الفكر ، أي يساهم في عملية التغير الاجتماعي .

○ د. **معن زيادة** : أريد أن أركز على نقطة واحدة فقط لمسها أكثر ما لمسها الدكتور هشام وأشار إليها الدكتور حسن ولكنها ضاعت ضمن التفاصيل ، وهي تدور حول علاقة المثقف بالحداثة وعلاقة الحداثة بالحضارة بشكل عام . المثقف لا يمكن أن يكون بعيداً عن الحداثة أو على هامشها ، لا بدّ له من أن يكون في صميمها . عندما كانت الثقافة العربية الاسلامية تشكل الشريحة العليا في الحضارة العربية ، وكان إلى جانبها ثقافات أخرى تشكل الشرائح الأخرى في نفس هذه الحضارة ، كالثقافة الايرانية والهندية والمغولية .. الخ ... وكلها شرائح ضمن الحضارة العربية ـ الاسلامية الواحدة ، كان المثقف المسلم غير العربي يحاول جاهداً أن يستوعب الثقافة العربية وأن يقترب من هذه الشريحة العليا في الحضارة . وفي زماننا هذا لا يمكن للمثقف العربي أن يكون بعيداً عن الحضارة الغربية التي أصبحت حضارة كونية واحدة ، ولا يمكن له أن يكون بعيداً عن الشريحة أو الشرائح العليا في هذه الحضارة لأنه عندما يكون بعيداً لا يكون مثقفاً . في رأيي ، لا يمكن للمثقف أن يكون مثقفاً ، سواء كان عربياً أم هندياً أم صينياً وهو بعيد عن الشريحة الثقافية العليا أو عن الثقافة العالمية في حضارتنا الانسانية الواحدة . في الماضي كان عالمنا يستوعب عدة حضارات يتضمن كل منها عدة ثقافات ، أما اليوم فإن عالمنا يصغر تدريجياً ويتحول يوماً بعد يوم إلى قرية صغيرة يصعب فيها قيام أكثر من حضارة واحدة . هناك حضارة

عالمية واحدة وهناك ثقافات مختلفة ، ولا يمكن للمثقف في أي شريحة كانت من شرائح الحضارة أن يكون بعيداً عن الشريحة العليا . هذه نقطة أعتقد أنها مهمة جداً ولعلها على طرف النقيض مع آراء الدكتور عمارة كما أفهمها . بعض « مثقفينا » لا ينتسب إلى حضارة عصرنا ولا إلى ثقافة عربية تمت إلى عصرنا بصلة .. وأنا أعتقد أن هذا النمط من « المثقفين » ليس مثقفاً على الاطلاق بالمعنى الذي طرحته .. وهذا يعني ضرورة قيام ثقافة عربية جديدة على صلة بالعصر الذي نعيش فيه تتواصل مع الحضارة الجديدة ولا تتعارض معها .

● د. **غسان سلامة** : تطرح علاقة المثقف بالسلطة عدداً من الاشكاليات فهناك على طريق ماكيافيلي دور المثقف كمساعد وكمنظر وكمستشار للسلطة . ثم هناك المثقف كممثل لاحدى أكثر فئات المجتمع تأثراً بواقع حرية الرأي وحرية التعبير مما يضعه ، وخصوصاً في الواقع العربي المعاصر ، في موقع مواجهة مع السلطة أحياناً وفي موقع ضحية القمع في عدد من حالات أخرى . وسؤالي الثاني هو تحديدا حول تشخيصكم لموقع المثقف العربي حاليا من السلطة في بلده وعن الدور الذي يمكن له أن يقوم به خارج ماتحدده السلطة في حالة نظام إستبدادي ، أي أن يكون عينا للسلطة أو أداة دعائية لها . كيف يمكن الخروج من هذا الشرك ؟

○ د. **حسن حنفي** : الحقيقة أن علاقة المثقف بالسلطة ، موضوع هام وجاد وقد يكون هو بيت القصيد . قيل عنا أننا فقهاء السلطان وأننا نسير بركابه وأننا نتحرج من لمس بغلة السلطان . قد تكون لذلك أسباب وقتية مثل الخوف والرغبة في الشهرة والمنصب وفي الارتزاق وإيثار الدعة والسكينة والسلام . ولكن المشكلة أعمق من هذا بكثير ولها شقان : شق منهجي وشق تاريخي . الشق المنهجي هو أن السلطة لا تعني فقط السلطة السياسية ، فهناك السلطه الدينية وسلطة التقاليد والعرف وسلطة الموروث . كل ذلك يقف المثقف أمامه بعقله ويأخذ موقفين ، إما موقف التابع وبالتالي يكون العقل تابعاً للسلطة ومبرراً لها . أو يأخذ موقفاً ناقداً محللاً (لا مبرراً) . وبالتالي بلغة القدماء الموقف الأول هو أن النقل أساس العقل بينما الموقف الثاني يكون فيه العقل أساس النقل . إذاً يكون المثقف تابعاً للسلطة إذا ما اتخذ المنهج الأول . **ويكون المثقف مستقلاً عن السلطة لو قام بوظيفة العقل النقدية التحليلية** ،وبالتالي يتحرر الانسان من سلطة القديم . أو السلطة السياسية . هذا هو الشق المنهجي . وهناك شق تاريخي بمعنى أنه كان هناك في الماضي حرية اختيار وكانت هناك بدائل عديدة مطروحة ، ولكن لسوء الحظ بعد القرن الخامس (هجري) حدث حسم للاختيارات لصالح فريق دون باقي الفرق . وانتصر الرأي الواحد دون باقي الآراء . وبالتالي منذ أكثر من ألف عام وهناك الرأي الواحد السائد ، رأي السلطة الأشعرية الممزوجة بالتصوف ، رأي الدولة القائمة وكل ما سوى ذلك يتهم بالمعارضة والخروج والكفر والمروق والخيانة ولا يكون أمامه إلا السجن أو القتل أو التعذيب أو الهجرة . وبالتالي نظراً لترويج كثير من هذه الأحاديث التي تكفّر الرأي المعارض نشأ نوع من الخوف التاريخي وبالتالي آثر الناس السلام في حين أن الاختلاف ضرورة وعلى أساس هذا الخلاف والحوار وعدم الخوف قامت الحضارات القديمة . وحين أشير إلى ما في تراثنا من بواعث على كتمان الرأي والخلاف لا أعنى الدين ، ففي الدين ما يحص على غير ذلك ، ولكنني أشير إلى التراث الحي في قلوب الناس الذي يؤثر فيهم .

○ د. **محمد عمارة** : في تقديري هناك أهمية في تحديد نوع السلطة التي يكون المثقف بإزائها . السلطة في وطننا العربي والمحيط الذي نفكر فيه وننتج له هي من نوع السلطة الذي يملي

والذي لا يدع مجالاً من الحرية للمثقف وللمبدع . من هنا لا بد أن ننظر في التطور التاريخي لموقف المفكر أو المثقف من السلطة . في البدء وعندما كان عندنا تيار عقلاني مبدع قالوا إن أول واجب على المفكر بل على الانسان هو النظر، التأمل، التفكير. وآخرون منهم قالوا إن أول واجب على المفكر بل على الانسان هو الشك ، فلا بد أن يشك في الأشياء شكاً منهجياً كي يستطيع أن يصل إلى اليقين . وهذا اليقين في ظروف جديدة لا بد من الشك فيه لكي يتطور ويصل إلى يقين آخر . هل يمكن للسلطة في عالمنا المعاصر وفي عالمنا العربي أن ترضى من المثقف أو للمثقف أن يشك في مقولاتها وفي تصرفاتها وإلى آخره ؟ من الصعب بل من المستحيل . وبالتالي فإن علاقة التبعية من المثقف للسلطة، أو أن يتحول المثقف إلى بوق للسلطة أو مبرر لها هو من سيئات الواقع الحالي. لكن هناك إشكال يجعل استقلالية المفكر مسألة صعبة وليست في إمكان الكثيرين . منذ مئات السنين بدأت هذه القضية عندما تحولت المدارس إلى مؤسسات ضخمة لا يستطيع القيام عليها إلا الحكومات . بعد أن كانت المساجد والمؤسسات العلمية بسيطة تحولت إلى منشآت معمارية أقامتها السلطة وأوقفت عليها الأوقاف الكثيرة . هنا تحول رجال الدين، وكانوا هم مثقفي ذلك العصر، إلى موظفين تنفق عليهم الدولة . إذاك فقد المثقف إستقلاليته . اليوم من يستطيع أن ينشىء مؤسسة صحافية بشكل مستقل ؟ من يستطيع أن يقيم داراً من دور النشر غير مدعومة ؟ من يستطيع أن يقيم معهداً أو مركزاً للدراسات أو مؤسسة أبحاث بشكل مستقل ؟ إن لنا في مصر تجربة في القرن التاسع عشر ، كانت دولة محمد علي تنهض بمهمة التنوير ، ثم جاء الافغاني وقاد تياراً شعبياً للتنوير في سبعينات ذلك القرن . الآن تصبح مهمة استقلال المثقف مهمة غاية في الصعوبة . قد تأنف من الوظيفة ومن الارتباط بالسلطة لكننا نمشي على خيط رفيع وخطر في عملية الاستقلال . استقلال المثقف هدف مطلوب وغاية لا بد أن يحرص عليها ويسعى إليها . لكن هذا الاستقلال هل بالاستطاعة تحقيقه بشكل كامل وبشكل مطلق ؟ تلك مشكلة المثقف الذي يعي ضرورة حريته ويشعر بها ، والذي يعي حدود هذه الحرية وتؤرقه هذه الحدود المفروضة عليه . حتى اليوم الذي يُصبح فيه لدينا وعي جماهيري بأهمية الثقافة وبأهمية المؤسسات الفكرية ، وتصبح لدينا فيه مؤسسات فكرية أهلية ، جمعيات علمية، دور للبحث أهلية مستقلة عن السلطة تمول تمويلاً أهلياً كما هو حادث في ظل الحضارة الغربية ، حتى ذلك اليوم ستظل إستقلالية المثقف مهما زعم محدودة ومهددة وواهية إلى حد كبير .

○ **د. هشام جعيط** : للحقيقة إن مشكلة علاقة المثقف بالسلطة معقدة بصفة عامة وفي أوضاعنا الحالية بصفة خاصة . فالمفارقة الكبيرة التي نشهدها في الوطن العربي هي أن الرجل الذي ينتمي إلى العلم والثقافة في الماضي كان له وزن كبير في الحضارة العربية الاسلامية . وهو في العادة رجل العلم الديني رجل الشريعة ، ولكن قد يكون أيضاً في المرحلة الكلاسيكية المعروفة في القرن الثالث والرابع الأديب (بمعنى الأدب القديم) . كان يتمتع بنفوذ على الجماهير في كثير من الأحيان وبتأثير على مراكز السلطة ، كما كان يسمح لرجل الثقافة أن يدخل أجهزة السلطة ، كان كثير من الوزراء العباسيين ، من صنف الكتاب ومن الأدباء ، كانوا وزراء مؤثرين جداً . والآن ، في الوطن العربي ، دور المثقفين ضئيل (ولو أن الأمور تحسنت منذ بضع سنوات) ، ضئيل بالنسبة لرجل الحكم ورجل السياسة ورجل المال ورجل الاعمال . الظاهرة تكمن على ما أراه في أن رجل الثقافة في العالم الاسلامي العربي بالخصوص كان كما قلت ملتزماً . كانت الأوساط الحاكمة يغلب عليها الطابع العسكري وتحتاج كتكملة إلى من يتزعمون الحركات الفكرية ويؤطرون المجتمع من نواحيه الروحية والفكرية ، والآن حصل أمر جديد وهو أن رجل السياسة يتزعم كل نشاطات الأمة

فهو يتكلم بإسمها لا على سبيل الممارسة فقط وإنما الفعالية السياسية بالمعنى المحض ، وله نظرة شمولية إلى المستقبل وإلى تأويل التاريخ فيصبح مجتهداً وفقيهاً وأديباً وعالماً إلى غير ذلك ، وتساعده في أغلب الأقطار الديماغوجية الحديثة وإعتماد الحكم على الجماهير الغفيرة وإمكانية اللعب بهذه الجماهير عن طريق الاعلام والشعارات ، ونحن بعد في الوطن العربي في فترة تغلب عليها المشاكل السياسية أولاً بالمفهوم العام . وتغلب عليها مشكلة النمو أي مشكلة إقتصادية ، وبالتالي نحن في مركز هامشي لخلق الثقافة وخلق المفاهيم الأساسية للعالم الحاضر ، ولذا فيكون المرجع في هذا العالم ، (في هذه القرية الصغيرة كما سماها معن) ، يكون المرجع بالنسبة للقائد العربي،المنظّر الأمريكي أو السوفياتي أو الصيني ولا يحتاج إلى منظر من داخل مجتمعه . إلا أنه هناك عنصر أمل بالرغم من كل هذا وهو كوننا مجتمع في مخاض ، وله مشاكله الخاصة وله مشاكل ثقافية وروحية تتصل بالسياسة وهناك فجوة صغيرة يمكن للمثقف أن يلعب دوره من خلالها . واعتبر إذاً بصفة عامة بأن **رجل الفكر العربي رجل بائس** لأنه لا يلعب دور زعامة ولا يحس بنخوة الزعامة الفكرية في المجتمع وبالتأثير على المجتمع أو على الدولة . وبالطبع أعتقد أن رجل الفكر إذا صار خادماً للحكم يفقد تماماً صفته كرجل فكر . إن المفكر قد يؤثر بأفكاره في قلب التيارات السياسية أو في إعطائها مناخ جديدة . قد يؤثر أيضاً على الأمد البعيد في بث قيم جديدة خصوصاً فيما يخص القضايا المصيرية الكبرى مثل قضية القومية العربية ، حيث لعب المثقفون دوراً كبيراً في بلورة هذا المفهوم وفي بثه وهو عمل للمدى الأبعد . أما فيما يخص السياسة التطبيقية اليومية فهي شيء آخر ، المثقف الذي يدخل السلطة لا يعود مثقفاً وإنما يصير رجلاً سياسياً .

○ **د. معن زيادة** : عندما تحدثت قبلاً عن علاقة المثقف بالحداثة وعن الطبيعة العالمية للمثقف المعاصر ، كان يجب أن أضيف أن هذه الطبيعة لا تتعارض مع المهام الوطنية للمثقف ، على العكس ، إن عالمية المثقف ودخوله في الحداثة تجعل مهامّه الوطنية أكبر وأوسع . من هذا المدخل أريد أن أنتقل للحديث عن الموضوع الثاني وهو علاقة المثقف بالسلطة . قبل أن آتي إلى هذه الندوة جال هذا الموضوع في ذهني ووصلت إلى نتيجة تتلخص بأن مهمة المثقف فيما يتعلق بالسلطة قد تكون ذات طابع درامي ذلك أن المهمة الأساسية للمثقف قد تكون مهمة الاستشهاد . على المثقف أن يواجه السلطة لأن هذه السلطة ، غالباً ما، تسير في خط معاكس لكل ما يمثله المثقف .. ولما كانت السلطة ، في غالب الأحيان ، هي سلطة قمعية ، لم يبق للمثقف إلا المواجهة وربما الاستشهاد ، ولا أعنى بالاستشهاد هنا الاستشهاد بالمعنى الحرفي .. مهمة المثقف هي أن يكون الفدائي الجديد الذي يواجه السلطة ، وقد تنتهي به هذه المواجهة إلى الموت . وأنا لا أبالغ هنا فقد كانت نتيجة مواجهة بعض المثقفين العرب للسلطة أن انتهوا إلى الاستشهاد .. إلا أن الكثيرين منهم لم يصلوا إلى الاستشهاد الحرفي ولكن إلى أوضاع لا تختلف كثيراً عن الاستشهاد الفعلي .. وقد عرضت هذه الفكرة على بعض زملائي فكان هناك نوع من الاجماع على أن المهمة الأساسية للمثقف هي الاستشهاد . إن دور المثقف في تحديث المجتمع في البلاد العربية ، في هذه المرحلة بالذات ، يتعارض في أغلب الأحيان مع السلطة سواء كانت ثيوقراطية أم ديكتاتورية أم رجعية أم تتستر بالتقدمية ، فأغلب هذه السلطات تستفيد من الحداثة ومن التكنولوجيا الحديثة بوجه خاص ويسخرها في أغراض خاصة ، فالتكنولوجيا هي بالدرجة الأولى ـ عند هذه السلطة ـ أداة لخدمة مصالحها ، وهي إضافة إلى ذلك أداة للقمع وللتجسس وللضغط على المثقفين ، فهي

تستفيد من التكنولوجيا ليس من أجل تحديث المجتمع بل من أجل محاربة رواد التحديث والتجديد والتغيير ورواد التقدم والتطور بمعناه الحقيقي وقمعهم جميعاً ، وخاصة قمع المثقف الذي يقود الجماهير أو يؤثر فيها ، المثقف صاحب المهمة الوطنية التي تسير على خط معاكس مع الدور الذي تقوم به السلطة المعنية . وأحب أن أضيف هنا أن عملية القمع ضد هذا المثقف لا تتم على يد السلطة السياسية وحدها ، أعنى الادارة السياسية وحدها ، بل قد يأتي هذا القمع في أثواب أخرى ومن مؤسسات ثقافية تقليدية ، وقد يأتي هذا القمع من مؤسسات ثقافية معارضة للحداثة ذات أغراض سياسية معادية لمصلحة المثقف ولدوره . وقد يأتي القمع أيضا من مؤسسات إجتماعية و إقتصادية .

● **د. غسان سلامة**: السؤال الثالث الذي أود طرحه في هذا المجال هو في علاقة المثقف بالجماهير ، وطبعاً هنا أيضاً الاشكاليات متعددة جداً ومنها أطروحة « إسلامية الجماهير وعصرية أو عصرانية النخب » ، منها موضوع الالتزام وقد سمعنا في المرحلة الأخيرة مقولة تدعو إلى أن ما يجب أن لا يقوم به المثقف هو تحديداً الالتزام . لأن الالتزام ـ في رأي أصحاب المقولة ـ أثر على عمل المثقف الدؤوب والذي يجب أن يكون بعيداً عن الحياة السياسية اليومية . ثم هناك ربما دور المثقف كمثقف ، والدور التربوي للمثقف وعلاقته بالجماهير . هل يقوم المثقف العربي اليوم بدور تربية الجماهير ؟ وهل المؤسسات التي تحتضن المثقف تؤهله وتساعده على القيام بهذا الدور ؟ .

○ **د. محمد عمارة** : في تقديري ، في المجتمعات العربية ظروف خاصة أثمرتها الأمية المنتشرة . فالجمهور الذي يتلقى الثقافة في مجتمعاتنا العربية هو جمهور محدود . هناك صناعة ثقيلة وصناعة خفيفة . وفي نطاق الابداع والانتاج الفكري نميز بين مفكر ينتج صناعة ثقيلة في حقل الفكر أي أنه ينتج لخاصة الخاصة في المجال الفكري والثقافي ، وبين المثقف الذي ينتج لجمهور أوسع وبأشكال مبسطة مثل الصحافة والاذاعة والمسرح والتلفزيون . وفي حدود المثقف الجاد ومنتج الفكر قد يحصل أن يكون هناك وسيط ينقل هذا الفكر إلى جمهور أوسع . وهذا التقسيم يجعل علاقة المثقف بالجمهور متمايزة ومتفاوتة . فعندما يكتب المثقف لجمهور عريض وأوسع يكون الالتزام فارضاً عليه نوعاً من المراعاة لعقلية هذا الجمهور الواسع . وعندما يكون الجمهور محدوداً بنطاق أخص قد تكون لدى هذا المثقف حريات أوسع في التعامل وفي الالتزام بعقلية هذا الجمهور الأكثر تخصصاً والأكثر تقدماً . لكن مهم في كل الأحوال لكل مثقف يبدع وينتج الاّ يلتزم موقف التابع لجمهوره ، الذي يبحث عما يرضي الجمهور أو الذي يراعي في كل إنتاجه الفكري مدى ما وصل إليه عقل هذا الجمهور من تحرر ومن تطور، فمهمة المثقف هي أن يطور هذا الجمهور . وإذا تقيد المثقف بما يرضي الجمهور فإنه لن يكون في هذه الحالة مثقفاً ، ولن يكون مبدعاً ، لأنه لن يكون مطوراً لمجتمعه الذي تغلب عليه الخرافة والشعوذة والتخلف . المثقف بالدرجة الأولى يقتحم حتى المسلمات ، يهز الثوابت ، يلقي بالأحجار الفكرية في المياه الراكدة في هذا المجتمع . وهنا تأتي كثير من المخاطر على المثقف . لكن قدر لهذا المثقف أن يجعل إبداعه رسالة ، ومن من أصحاب الرسالات لم يقتحم المسلمات ولم يبدع ولم يأت بما يدهش ومن لم يدفع الثمن والثمن الغالي ؟

○ **د. معن زيادة** : تنقسم مهمات المثقف تجاه الجماهير إلى أربعة أقسام رئيسية في تقديري : **القسم الأول** ينحصر في دور المثقف في ميدان تخصصه . فإذا كان المثقف أستاذاً جامعياً أو كاتباً أو خبيراً فإن دوره في ميدان تخصصه ونشاطه الخاص يجب أن يرتفع إلى

مستوى العالمية أو مستوى الحداثة الذي أشرت إليه قبلاً . وهذا يعني أن على المثقف أن لا يخدع نفسه وأن لا يستهين بنفسه ، عليه أن يرتفع بعمله إلى المستوى العالمي لأنه بارتفاعه إلى هذا المستوى يدخل في الحداثة وتصبح الثقافة العربية جزءاً من الثقافة العالمية أو جزءاً من الحضارة المعاصرة . **القسم الثاني** يتناول مهام هذا المثقف تجاه الجماهير . عليه أن يتعلم من هذه الجماهير لا أن يستهين بها ، فالمقولة التي ذكرها الدكتور غسان مثلاً وهي قضية « عروبة النخبة وإسلامية الجماهير » هي قضية خطيرة جداً لأنها تستخف بالجماهير وتتضمن القول بأن النخبة يمكن أن تكون معاصرة في حين أن الجماهير لا يمكن إلا أن تكون متخلفة . وهذا الموقف موقف خطير كما ذكرت وهو لا يرتفع بالذين يطرحونه إلى مستوى المثقفين الذين يفهمون دورهم . المثقف يستطيع أن يتعلم الكثير من الجماهير فدوره أن يضرب المثل في التعلم من غيره ، فالجماهير في كثير من الحالات أكثر وعياً مما نظن وأكثر قدرة على الاستيعاب مما يظن الكثيرون . **القسم الثالث** يتناول علاقة المثقف بالسلطة هذه العلاقة هي علاقة تضاد كما تبدو في أغلب البلاد العربية والعالم الثالث . وهذا يطرح موضوعاً هاما وهو علاقة الثقافة بالحرية . إذا لم يكن المثقف حراً في مواجهة السلطة فإنه لا يمكن أن يكون مثقفاً حقيقياً ، فعندئذ يكون كالمثقفين الذين يمكن وصفهم بأنهم مثقفون مزيفون خادعون لأنفسهم ولغيرهم . **والقسم الرابع والأخير** يتناول علاقة المثقف العربي بالمثقف الغربي . عندما تحدثت عن علاقة المثقف بالحداثة وعندما تحدثت عن عالمية المثقف لم أقصد أن يفهم من كلامي أنني أطلب أن تكون الثقافة العربية نسخة كربونية من الثقافة الغربية . على العكس ، حداثة الثقافة العربية تعني أن نرتفع بها إلى مستوى القدرة على الاسهام في الثقافة والحضارة المعاصرة . علينا أن لا نكون نسخاً كربونية عن المثقفين الغربيين . علينا أن نعي كل الفخاخ التي تنصب لنا يوماً بعد يوم ، وهذا يتضح أكثر ما يتضح في علاقة المثقف العربي بالاستشراق وبحركة الاستشراق . ولا أريد أن أطيل هنا ولكني أحب أن أؤكد أن علاقة المثقف العربي بالمثقف الغربي يجب أن لا تكون علاقة التبعية .

○ د. **حسن حنفي** : الحقيقة أن علاقة المثقف بالجمهور أو بالجماهير أقسمها إلى ثلاثة موضوعات أولاً : من أين يستقي المثقف ثقافته ؟ . وثانياً اللغة التي يستعملها المثقف للتعبير عن هذه الثقافة ،وثالثاً الأثر الذي يحدثه المثقف على الجماهير.فيما يتعلق بالنقطة الأولى من أين يستمد المثقف ثقافته ، فإنني أربط هذه القضية بعلاقة المثقف بالواقع وبالمنهج . إننا حتى الآن نرى أن العلم يأتي من مصدر خارج الجمهور، خارج الواقع . وأن هناك معطى مسبق حوى كل شيء ، وعلى المثقف أن يستمد منه هذه المعلومات ، بصرف النظر إذا كان هذا المصدر المسبق كتاباً من السماء أو مجموعة من الكتب تمثل أيديولوجية معينة ، أو مجموعة من العرف والتقاليد أي النص . وكما قال محمود درويش « واحتذى أبوك فدخل اللصوص » ، أي أن هذا المنهج الذي يجعلنا نستنبط معلومات من مصادر مسبقة ثم نحاول أن نفرضها على الواقع ينتج حالة من عدم التطابق بين النظرية والمسلمة الجاهزة وبين حال الناس ، هذه هي الأزمة الأولى ، أي مصدر الثقافة . وطالما أننا نأخذ ثقافتنا من مصادر مسبقة فان الجماهير باستمرار ستظل منتظرة من يعبر عنها . **النقطة الثانية** هي اللغة التي يستعملها المثقف « عادة » ، فنحن عاصرنا عدة لغات ، عندما كان المثقف يأخذ ثقافته من مصادر مكتوبة ، وفي ذهني إخواننا الماركسيون في الثلاثينات والأربعينات في الوطن العربي ، فإنهم يستعملون لغة الجدل والصراع وتحول الأضداد إلى آخره .. وهنا تشعر الجماهير أنها جاهلة أمام هذا العبقري الذي يستعمل لغة هيغل وماركس ، فلا تفهم شيئاً . كل ما

تستطيع أن تفعله هو أنها قد تحيي له هذه العبقرية وهذه الثقافة وهذه اللغة ، ولكنه لا يحدث أثراً لأنه لا يستطيع أن يجد لغة مفهومة بينه وبينها. وكذلك رجل الدين الذي يكتفي بالحساب والعقاب والجنـة والنار .. تسمع له الجماهير ولكن لغته لا تعبر أيضاً عن مضمون واقعي لحياة الناس . في المقابل الآخر اللغة الخطابية الحماسية أيضاً قد تلهب حماس الجماهير ولكنها لا تحدث لديها أثراً باقياً . إذاً هناك مشكلة لغة ومشكلة إتصال بين المثقف وبين الجماهير ، ما العمل ؟ أظن الحل الوحيد هو أخذ مفاهيم الثقافة الوطنية . ماذا يدور في أذهان الناس . سواء إذا كانت هذه المفاهيم تأتي من التراث القديم أو من الأمثال العامية أو من الأغاني الشعبية فنأخذ كل هذه المفاهيم التي يفهمها الناس ، ونجعلها حوامل أو وسائل للتعبير عن حاجات الناس ، وبالتالي تصبح قضايا تحرير الأرض وقضايا العدالة الاجتماعية وقضايا التحرر تصبح مضامين لهذه الأمثال العامية . **والقضية الثالثة** هي التأثير في الجماهير . الحقيقة أن الجماهير تعاني من غياب القيادة وأنا لا أتكلم هنا عمن يحتلون مواقع القيادة بحكم مناصبهم السياسية . الجماهير في أغلب الأقطار العربية تبحث عن قيادة بعد أن فقدت الثقة في رجال السياسة لأنها تعلم أنهم لا يراعون مصلحتها. كما فقدوا الثقة في قسم كبير من رجال الدين باعتبارهم فقهاء السلطان فهم يصدرون الفتاوي كما تريد السلطة . فقدوا الثقة أيضاً في الأفندية والعلماء لأنهم يعرفون أن أغلبهم أيضاً موظفون لا حيلة لهم ويرتزقون . وأحياناً في لحظات الفورات العارمة ، عندما تفور الجماهير ، فهي تفرز قيادات جديدة من بين صفوفها تتجاوز زعماء الأحزاب وزعماء الطلاب وزعماء الحركات النقابية ويظهر من خلال الجمهور شخص قادر على أن يعبر عن مصالح الجماعة .

○ **د. هشام جعيط** : نعم الجماهير هي مصدر الثقافة هذا ما فيه من شك . لكن أنا عندي تحفظات فيما يخص هذه النظرية . لا في كون الجماهير مصدر هذه الثقافة ، إنما في العلاقة العامة بين المثقف والجماهير . الجمهور الغفير ، الحياة اليومية ، الحضارة المعاصرة ، هي مصدر للفنان لرجل السينما لكاتب الرواية ، وقد لا تكون هذه الجماهير في حياتها اليومية مصدر المنظّر . ثم من جهة أخرى لا بد أن نفرِّق بين المادة الخام التي تقدّمها الحياة أو الحضارة اليومية للجماهير وبين عملية الابداع والخلق والتأويل التي تمر بدون شك على هواجس الرجل المبدع حتى ولو كان يخلق فيلماً شعبياً أو أغنية . ثم هناك فرق بين الثقافة بالمعنى العام الانتروبولوجي والتي هي الحضارة المعاشة وبين الثقافة العليا التعبيرية التي تتخطى إلى حد ما حدود الوطن وحدود الرقعة الثقافية وتدخل في جدال أو في مخاطبة مع الفكر العالمي المعاصر . هناك من يتحاور كفيلسوف مع أفلاطون أكثر مما يتحاور مع معاصريه ، وهناك في ميدان ما من يتحاور مع فيلسوف أوروبي مثلاً أكثر مما يتحاور مع أقرانه ومواطنيه من فلاسفة بلده . الجماهير مصدر الثقافة ولا بد للمثقف أن يعي حاجيات الجماهير لكنه يلتقط هذه الحاجيات بحدسه وليس بصورة فوتوغرافية . رجل الثقافة ليس كرجل السياسة الواقعي الذي يحس بواقعية . رجل الثقافة هو رجل الحقيقة ورجل الحلم ورجل النظرة المتنبئة ، ثم هو رجل يحمل في قلبه عبء التقليد الثقافي وتعبيراته.هو لا يعبر عن هذه الثقافة وحتى عن هواجس الجمهور بأي تعبير . هو سجين إلى حد ما لتقليد ثقافي وللغة ثقافية ما ، سواء في نطاق حضارته وثقافته أو في نطاق الحضارة العالمية . كيف يؤثر المثقف على الجماهير ؟ أنا أعتقد أن الثقافة تؤثر على الجماهير ولكن بأشكال متعددة . هناك من يتوجه إلى الجمهور سباشرة . قد لا يفهمه الجمهور لكن على كل حال لا بد أن يبقى شيء في ضمير الجمهور مما رآه

كفيلم أو مما قرأه ككتاب إلى آخره . أنا أرى أن على المثقف أن يلتزم بهواجس الجماهير وباهتمامات الجماهير ، **ولكن عليه أيضاً أن يتخطاها إلى حد بعيد** وأن يتتبع منهجيته الخاصة دون أن يقطع الصلة بالجماهير . غالب المثقفين العرب منعزلون في الحقيقة وغير مهتمين بحياة الجماهير وهم في أبراجهم العاجية (في الجامعات مثلاً) أو في اختصاصاتهم . وأخشى ما أخشاه بالنسبة للمثقف العربي اليوم هو هذين الاتجاهين : الهروب نحو الاختصاص والبرج العاجي أو الانغماس في الاهتمام المبالغ بالجماهير . الحقيقة هي في رأيي بين بين ، في الوسط . ولا يمكن لرجل الثقافة أن يكون ناطقاً باسم الجماهير بصفة مباشرة .

● **د. غسان سلامة** : سؤالي الرابع في هذه الندوة يدور حول المثقف العربي والمال النفطي . هل أدى الريع النفطي إلى تغيير جوهري كما يقول البعض في هوية المثقف العربي ووظيفته إن من خلال إنتقاله الى الدول النفطية ولعبه دورا مختلفا عن الدور الذي يلعبه في وطنه الأصلي ، أو من خلال دخوله في مؤسسات يهيمن عليها الريع النفطي وتسعى الدول النفطية من خلالها أن يكون لها تأثير مباشر على الثقافة الوطنية .

○ **د. معن زيادة** : دون شك عائدات النفط وما سببته من ارتفاع في الأسعار من جهة وفائض في المال من جهة أخرى ، أثرت إلى حد بعيد على المثقف العربي ودوره ومهمته في الوقت الراهن . فمن جهة أصبح المثقف العربي أمام ضغوط مالية كأي مواطن آخر ، فهو مضطر للعيش والكسب . ولكن من جهة أخرى المؤسسات الثقافية أصبحت تخضع مباشرة أو غير مباشرة لهيمنة الأموال المتدفقة من دول النفط ، بحيث أن المثقف العربي أصبح مضطرا في أكثر الحالات لأن يعمل في هذه المؤسسات التي تمولها الدول النفطية ، وقد تكون المؤسسات الثقافية غير المدعومة من قبل هذه المؤسسات نادرة الوجود . ونحن نواجه هذه المشكلة في لبنان أكثر مما تواجهها الأقطار العربية الأخرى . في السنة الماضية أثناء انعقاد المؤتمر الأول لاتحاد الكتاب اللبنانيين شعر جميع الكتاب بهيمنة الأموال النفطية على المؤسسات الثقافية ، وشعر هؤلاء بوضوح أن حرية الكاتب والمثقف العربي أصبحت مهددة بالخطر ، ليس فقط عن طريق اضطرار هذا الكاتب للتعامل مع المؤسسات الثقافية التي تهيمن عليها دول النفط ، ولكن لأن دول النفط هذه تستطيع أن تمارس الضغوط المختلفة ـ المادية بشكل خاص ـ على المؤسسات الثقافية التي يضطر هذا المثقف إلى الانتماء إليها بحيث أنه في نهاية الأمر مضطر إلى السكوت عن كثير من التصرفات . ليس من قبيل الصدفة أن نجد أن اتحاد الكتاب اللبنانيين مثلا لا يستطيع إدانة نظام عربي واحد يحتجز حرية الكتاب ويضعهم في السجون ، رغم ادعاء لبنان بأنه بلد الديمقراطيات . إذا أخذنا مؤسسات ثقافية أخرى لها طابع الاستقلالية مثل النادي الثقافي العربي في بيروت ، فإننا نجد أن هذا النادي أيضا مضطر للسكوت ولعدم إثارة الكثير من القضايا التي تتعارض مع الأنظمة العربية المختلفة . والواقع أن هذه الأنظمة غير متساهلة على الاطلاق في تعاملها مع المؤسسات الثقافية ومع المثقفين . من هنا نجد أن حرية الكاتب العربي في لبنان ، خاصة الآن ، أصبحت مهددة بالخطر . ومن ناحية أخرى فإن تدفق الأموال على المؤسسات الثقافية رفع المستوى المعيشي للكاتب في البلاد العربية كلها ، لأن الكتاب الذين ينشرون في لبنان هم من بلاد عربية مختلفة، ولكن هذا الارتفاع في مستوى الكاتب حدّ من حرية الكاتب بشكل واضح تماما . حتى دور النشر مع الأسف أصبحت مضطرة لأن تحد من حرية الكاتب لأنها توزع في هذا القطر العربي أو ذاك . أصبح على الكاتب الذي يريد لكتابه أن يصل إلى

قطر معين أن يتجنب الكتابة عن هذا القطر ، بل وينشر كتابه في دار نشر يسمح هذا القطر بدخول كتبها .

وقد أخذت الدول العربية تزيد من ضغوطها على الكاتب وعلى الكتاب، فأكثر الدول العربية بدأت تطلب تلخيصا للكتاب قبل دخوله ، أي أن هناك رقابة مباشرة على عمل الكاتب وعلى ما يقوله .

○ د. **هشام جعيط** : لا أعتقد أن هناك علاقة كبيرة هامة بين وضعية المثقف العربي وهويته ووظيفته وبين أثر المال النفطي . لقد أثر الريع النفطي في السياسة وفي المجتمع ، ولكن لم يؤثر في وضعية المثقف العربي . إذا اعتبرنا الصحفيين من رجال الثقافة (على مستوى أدنى من وجهة القيمة ولكن أهم من وجهة الاشعاع) . فإن المال النفطي أثر في واقع الصحافة العربية ، لكن ليس بصورة سلبية في كل الأحوال . لكن فيما يخص حقيقة تيارات الفكر وغير ذلك ، لا أعتقد بأنه وقع أي تأثير .

○ د. **محمد عمارة** : الثروة النفطية تمثل سلاحا ذا حدين في الواقع العربي المعاصر، فمن جانب أصبح بإمكان عدد من الحكومات التي لديها ثروات نفطية أن تسهم في إصدار سلاسل من الكتب بسعر زهيد وهذا بالتأكيد ييسّر للكثير من القراء إقتناء هذه الكتب . ففي الكويت يصدرون عدداً من الكتب والسلاسل والمجلات بأسعار زهيدة تلقى رواجا . لكن الجانب الآخر والسلبي ينبع أساسا من المفارقة التي حدثت في الوطن العربي ، فالثروات النفطية تفجرت أساسا في المجتمعات البدوية الأقل تقدما وتحضرا ، ومن هنا أصبحت الفكرية المحافظة، وأحيانا المتخلفة ذات سلطان مالي على عقل المثقف العربي، وهذا ينعكس في لون الثقافة التي تروج لها ـ في أحيان كثيرة ـ الثروات النفطية . وأكثر من هذا وأخطر يتمثل في هجرة الكثير من العقول المفكرة والمثقفة من المواطن الأكثر تحضرا وتقدما في الوطن العربي إلى البلاد النفطية . هذا يلعب دورا أكثر خطرا مما يبدو . فالمثقف عندما يعمل لحكومة من الحكومات النفطية فإنه بالتأكيد يراعي المقاييس الفكرية التي تحددها هذه الحكومة ، ومن ناحية أخرى فإن الوضع الاجتماعي لهذا المثقف يتغير وتتحول كوكبة من المثقفين إلى أثرياء .وبالتأكيد يحدث لهذا المثقف تغير جوهري وهذه القضية تبدو بوضوح في موقف هؤلاء من العدل الاجتماعي . فعندما يصبح المثقف العربي موظفا لدى حكومات نفطية ذات فكرية محافظة ، وعندما يصبح ثريا ، ففكره الاجتماعي وموقفه الاجتماعي يطرأعليهماتغير سلبي بالتأكيد . ناهيك عما أحدثه النفط في الواقع العربي ، في طابع المجتمع الاستهلاكي الذي يفسد القيم ، ويثقل كاهل المثقف الذي يريد أن يطور المجتمع ويصعّب مهمته ، ويضع أمام تطور هذا المجتمع الفكري والثقافي المزيد من العقبات .

○ د. **حسن حنفي** : في الحقيقة إني مختلف تماما مع هذا الرأي . عائدات النفط ظهرت بشكل ملحوظ بعد حرب اكتوبر ٧٣ ولكن طول عمر العرب أغنياء ، بصرف النظر عن زيادة نسبة الغنى . طبعا هناك بعض الظواهر العرضية في الثقافة مثل إرتزاق بعض المثقفين ، وتوجيه الثقافة وشراء الذمم ، ولكن مهما كان الأمر ، فإن الذين كانوا يتعاملون مع هذه المؤسسات كانوا يتعاملون من قبل مع مؤسسات اجنبية تقوم بنفس الدور ، والذي يبحث عن المال ، يبحث عن المال بصرف النظر عن مصدر المال . إذاً **لا توجد علاقة مباشرة بين عائدات النفط وبين مظاهر تغيرات في الثقافة العربية** لكن نستطيع أن نلاحظ الآتي: هناك بعض السطحية ، نظرا لأن الكم

الغزير موجود لكن قل المستوى الكيفي . تحول الثقافة من ثقافة رفيعة وجادة وأصيلة إلى ثقافة إعلامية نظرا لكمية المنشور والطباعة الفاخرة الخ . فحدث تغير ليس في عدم حرية الفكر ولكن فيما يتعلق بنوع الثقافة . ولكن لا توجد كما قلت علاقة بين عائدات النفط وبين هذه النتائج في الثقافة ، لأن قضية الحرية كانت قائمة قبل عائدات النفط ، لأن المثقف الذي كان يضطر للرضوخ أمام السلطة ، النظم العسكرية ، ويبرر ما هو موجود ، إنما يفعل ذلك سواء إذا كان الدافع للتبرير مال أو خوف أو سلطة . فالقضاء على الحرية ليس سببه عائدات النفط بل إن المثقف يتنازل عن قول الحق ، يتنازل عن الصدق ، حرية الارادة في سبيل شيء آخر . وقد أعطي هنا مثالا من وضع الثقافة في مصر ، فحاليا هناك ازدهار ثقافي بلا أي تدعيم ، تماما كما قامت الثقافة في القرن الماضي ، على أكتاف المتطوعين ومحبي الرأي والثقافة وأهل الخير ، يطبعون التراث ويخرجون الصحف من مالهم الخاص . اليوم أيضا بدأ المثقفون في مصر يطبعون على نفقتهم الخاصة . من الشباب الآن من يجمع تبرعات قليلة ليصدر نشرة غير دورية ، وبالتالي ممكن من الفقر المدقع آن تصل إلى ثقافة رفيعة ، وممكن بالرغم من كل هذه البلايين أن لا تصل إلى شيء . إذاًلا توجد علاقة مباشرة بين عائدات النفط وتغيرات جوهرية في الثقافة ، وأرجو أن لا نقع هنا في تفسير الظواهر بعوامل أحادية الطرف. كنا نقول إن الاستعمار هو كل شيء ، واليوم نقول النفط هو كل شيء ، الأنظمة العسكرية هي كل شيء .

○ **د.معن زيادة** : الأثر السلبي لعائدات النفط ـ تكاثر الأموال ، يظهر في كثرة المجلات وتنافسها مما أدى إلى انخفاض في المستوى ، مستوى النشر عموما ليس فقط في المجلات الثقافية وإنما أيضا في الكتب التي تصدر ، التنافس على النشر بين هذه الدول وعدم وجود التنسيق من جهة أخرى أدى بشكل واضح إلى انخفاض المستوى بحيث تصدر بعض الكتب التي لا يجوز أن تنشر .

● **د. غسان سلامة** : لدي سؤال قد يراه البعض استفزازيا . هل ترون أن الابداع لدى المثقف العربي اليوم هو بمستوى إبداع المثقف العربي منذ ٥٠ أو ١٠٠ سنة . بكلام آخر هل هذا النشاط الكمي الذي تحدثنا عنه (والذي أدى النفط إلى توسيعه وإعطائه طابعا جماهيريا كما تحدث د. عمارة) هل يحمل هذا النشاط ارتفاعا في مستوى الابداع ، أم على العكس من ذلك لم يرافق النمو الكمي نمو كيفي ؟

○ **د. محمد عمارة** : منذ ٥٠ سنة أو في الفترة التي كانت تسود فيها الليبرالية في الحركة الفكرية والسياسية في الوطن العربي وفي مصر على وجه التحديد ، كان مستوى الابداع عند عدد من عمالقة الفكر أعلى مما هو موجود الآن، وكانت فترة الازدهار الفكري والصراع الفكري، أجود مما هي عليه الآن . مرجع ذلك هو الحريات التي كان يتمتع بها الكاتب والمفكر والتي كانت تتجلى في المعارك الفكرية والصراع الفكري . في ذلك التاريخ ولدت حرارة ومناخ فكري صحي ساعد على إبراز وتعميق كثير من القيم والمفاهيم المتقدمة في الحركة الفكرية والثقافية . الآن فيما اعتقد هناك مظاهر كثيرة للإبداع الفكري وهناك تفوق لدى عدد كبير من المثقفين والمفكرين العرب ، لكن هذا العدد لا يتناسب مع ازدياد أهمية الوطن العربي : زيادة عدد السكان وانتشار التعليم . فالحركة الفكرية لم تواكب التطور الذي حدث في الوطن العربي من ناحية التعداد ومن ناحية انتشار حركة التعليم . السبب الأساسي الذي لم يساعد على الازدهار هو أن قضية الحرية تمثل مشكلا مستعصيا فيما يتعلق بالحركة الفكرية والثقافية .

○ **د. معن زيادة** : لا شك أن التغير الكمي في حجم الثقافة أدى أيضا إلى تغير كيفي ، لأن المبدعين في القرن الماضي كانوا قلة نادرة ، وهؤلاء هم المصرون على أن يصبحوا مثقفين ومبدعين ، ولكن في الوقت الحاضر اتسع نطاق الثقافة . نحن نسير إلى الأمام ، اتسعت رقعة الثقافة ، اتسع عدد المبدعين .

○ **د. حسن حنفي** : عندي رأي مخالف إلى حد ما ، بالفعل قل الابداع عما كان عليه منذ ٥٠ عاما . طبعا هناك ظواهر وأسباب . الظواهر : لو رأيت الكم المنشور تلحظ أنه يغلب عليه الكثير من النقل والترجمة ، صحيح في القرن الماضي بدأنا الترجمة ولكنها كانت ترجمة مختارة . كانت شعوبنا في حاجة إلى حرية وإلى عدالة اجتماعية وتصور علمي للعالم ، فبدأوا يترجمون عن الحضارة الغربية ما ينفع ، أما نحن فأصبحت الترجمة لدينا بلا هدف ولا تخطيط . والسبب المباشر نظم التعليم التي أصبحت نظما لإعطاء شهادات وليس لتخريج باحثين أو مثقفين ، وغلب على الأستاذ التدريس وليس البحث العلمي . وأيضا خرّجنا جيلا من الشباب يلقن ولا يفكر ولا يعرف مناهج ولا وضع مشاكل ولا طرح حلول ، وبالتالي العقلية العربية في هذا القرن لم تعد قادرة على الابداع كما كانت في القرن الماضي . العامل الثالث هو أن الفرد كان يتمتع بحرية كافية فيما يتعلق بالتصدي للقضايا العامة ، أما الآن أصبحت الدولة منظمة لكل شيء وبالتالي أصبح من الصعب مع سيطرة الرأي الذي تمثله الدولة، أن يتمتع المفكر أو الباحث بحرية كافية يستطيع أن يبدع من خلالها . الأفغاني بدأ بداية طيبة في مواجهة الاستعمار والتخلف والتسلط والفقر والطغيان ، الطهطاوي وتأسيس الدولة على حرية وديمقراطية وعدالة ومساواة . العلمية الغربية عند شبلي شميل بدأت بداية طبيعية في دراسته للطبيعة وتحليل العوامل المادية الخ ، بعد هذا الابداع الفكري والصحافي والفني والأدبي ، هبط الخط البياني ، ومن الليبرالية إلى الدكتاتورية والتسلط ، من الاصلاح الديني إلى السلفية ، ومن الفكر العلمي إلى الفكر الغيبي ، وكأن الاتجاه الذي بدأ في القرن الماضي بداية طيبة هبط بمجرد صعوده ولم يستطع أن يخترق الفضاء .

○ **د. هشام جعيط** : أعتقد أن مثقف الأمس كان يلعب دورا أكبر في المجتمع من مثقف اليوم . أشخاص مثل طه حسين وسلامة موسى وأحمد أمين والعقاد والرافعي وغيرهم ، كان لهم صدى كبير في المجتمع العربي ويقرأون من الجمهور المثقف ويعترف لهم بنوع من القيادة الفكرية ، في حين أن وطننا العربي كان في تلك الفترة مشتتاً أكثر من اليوم ، وكانت المواصلات أصعب ، أما اليوم فلا أرى مثل هؤلاء الكتاب الكبار الذين لهم اعتبار راسخ في نفوس الجماهير المثقفة . لكن من ناحية أخرى أعتقد أن خيرة المثقفين الموجودين اليوم بالوطن العربي لهم عمق أكبر في تفكيرهم واتصال مع التراث من جهة ومع الحداثة من جهة أخرى . وقد هضموا إلى حد أبعد مما هضمه الأسبقون الثقافة العالمية والثقافة العربية معا . فأطروحاتهم وإشكالياتهم أهم وأعمق بكثير . الوسط الثقافي صار البديل للزعيم الثقافي أو للكاتب الكبير . على أنه هناك ظاهرة أخرى أراها سلبية وهي وجود أنصاف المثقفين وتكاثر أنصاف المثقفين الذين يكتبون في كل شيء .

● **د. غسان سلامة** : أتساءل عن ما هي السمات الأساسية التي يجب أن نبحث عنها في مثقف الغد . أنتم باحثون وأساتذة جامعات أمامكم مسؤولية إنشاء مثقف جديد . الشاب الذي هو اليوم في العشرين من عمره ويقرأ كتبكم أو يمر في قاعات تعليمكم ، ما هي برأيكم العناصر الأساسية التي يجب أن نقدمها له لكي يتسلم مسؤولية تطوير الثقافة بعد ١٠ أو ١٥ سنة ؟

○ **د. محمد عمارة** : نحن أمة مستهدفة يحيط بها الاستعمار والغزوة الصهيونية التي هي جسر للحضارة الغربية . نحن أمة يهددها التخلف والفكر المتخلف . أمة تغلب عليها البداوة رغم أنها على مشارف القرن الواحد والعشرين . نحن أمة فيها ثنائية في التفكير فلا تزال جماهير غفيرة في هذه الأمة وقطاعات من مثقفي هذه الأمة يريدون لها العودة كي تصبّ حاضرها ومستقبلها في قوالب الماضي وماضي عصورها المتخلفة ، على وجه التحديد ، ماضي العصر المملوكي والعثماني ، وهناك قطاع في الحركة الفكرية يريد لهذه الأمة أن تذوب ، أن تحتوى في هذه الحضارة الأوروبية بدعوى أن الحضارة واحدة وأنه ليست لنا حضارة متميزة . سمات مثقف الغد يجب أن ترفض كلا التيارين ، وأن تكون الامتداد المتطور لمدرسة التجدد الذاتي ، مدرسة التجديد التي ظهرت في القرن ١٩ . أن ننبع ونصدر وننطلق من القيم والفكر والصفحات المشرقة والمتقدمة والثورية في تراثنا ، تلك الصفحات الصالحة للاستلهام والعطاء والتي تمثل طاقة دافعة إلى الأمام ، وليست قيدا أمام تحركنا وتطورنا ومسيرتنا . وهذا الانطلاق يواكبه ويزامله ويتفاعل معه تفتح على مختلف الحضارات والثقافات . تأثير وتأثر وتفاعل لكن من موقع من يتمثل ولا يقلد ولا يصبح نسخة كربونية ، من موقع من له قدم راسخة على أرض متميزة ، أرض حضارية ثابتة متميزة . إن تعبير الأصالة والمعاصرة يجب أن يأخذ أبعاده الحقيقية لدى المثقف الذي نأمله ونحلم به ونعده . يجب أن ننطلق من ثوابت تراثنا التي تمثل قسمات مميزة لهذه الأمة ، ويجب أن ننفتح على مختلف التيارات الحضارية ومن هذا المزيج نستطيع أن نعيش عصرنا . بل وأن نطور هذا العصر إلى الغد المنشود والمأمول .

○ **د. حسن حنفي** : الحقيقة أن مسؤولية المثقف بالنسبة للغد أحددها في أربعة مسؤوليات أساسية . **المسؤولية الأولى** : هي الصدق مع النفس ، إن الجماهير أصبحت واعية تماما متى يقول إنسان شيئا وهو صادق ومتى يقوله وهو مبرر كاذب . وأزمة الثقافة في الوطن العربي بالفعل أن ٩٩ بالمائة مما يكتب لا يخرج من هذا الشرط وهو الصدق مع النفس . الناحية **الثانية المعارضة** . حاليا الجماهير العربية تتوق إلى المعارضة نظرا لسيادة الرأي الواحد الذي لم يثبت أيضا صلاحه . متى عرض رأي مخالف يسترعي الانتباه ، وكأن هذه النمطية في الفكر والحياة أصبحت شيئا يود كل إنسان أن يتجاوزه . وبالتالي دور المثقف باستمرار أن يكشف الرأي الآخر ، أن يجد البديل . القضية **الثالثة** : هي الحوار ، ليست المعارضة من أجل المعارضة ولكن من أجل أن يتم حوار بين الآراء المختلفة ، فالمثقف هو الذي لا يتعامل مع الكلمة بالمدفع أو بالسيف أو بالسجن ، ولكن يتعامل مع الكلمة بالكلمة والرأي بالرأي والحجة بالحجة . وهذه عظمة تراثنا القديم في أنه أفسح مجالا لعديد من الخلاف بالرأي ، واختلاف الأئمة رحمة بينهم . والقضية **الرابعة** والأخيرة : هي بالفعل معرفة في أي فترة من التاريخ يعيش المثقف . لأنه لا يوجد مثقف في الهواء ، المثقف لا بد ان يشخص المرحلة التاريخية التي يعيش فيها ، فالذي يحلل واقعه ويريد أن يرجعه إلى الماضي تنشأ عنه كل الحركات السلفية ، والذي يحلل واقعه ويريد أن يدفعه إلى الأمام يستبق الأحداث مثل الكثير من الاتجاهات الماركسية العربية ، لأنه ربما لن نكون نحن الجيل الذي سيرى الأمة العربية بها عدالة إجتماعية ونظم ترعى مصالح الجماهير ، لكننا نسعى إلى ذلك من ٢٠٠ سنة ولم يتحقق (إن لم نكن رجعنا إلى الوراء) وبالتالي تحليل اللحظة الحاضرة مسألة مهمة ، وفي رأيي إن اللحظة الحاضرة ، هي أنه كان عندنا إصلاح ديني من ١٠٠ سنة ولم يؤت ثماره كله بل بالعكس إنطفأ وخبا ، واللحظة التاريخية التي يمر بها المثقف

الآن هي لحظة إعادة بناء القديم وإعادة صياغة الثقافات الوطنية ، وحل كل المعوقات للتقدم واكتشاف دفعات جديدة للتقدم .

○ د. **هشام جعيط** : السمات الأساسية التي يجب أن نبحث عنها في مثقف الغد هي النوعية والإبداع أساسا ، بمعنى أنه قليلا ما نجد الآن أناسا كرسوا حياتهم حقا لمهمة الفكر ، لأن المشروع الذي يجعل من الانسان يضحي تقريبا بحياته في سبيل الفكر ويكون له مطمح مبدئي في مزاحمة من سبقه ومن عاصره في الحضارات الأخرى من رواد الفكر ، هذا المطمح وهذه الصورة الذاتية للمفكر الكبير ضعفت في الوطن العربي إلى درجة كبيرة بقوة الضغط الذي تعرض له . وأود أن يكون هناك نوع من العزيمة والثبات والصمود ضد التيار العام . لا يمكن للمثقف العربي الكبير في المستقبل أن يكتفي بالمستوى الذي هو عليه الآن . لا بد له من هضم للثقافات العالمية ، وليس فقط الثقافة الغربية الموجودة ، ولكن أعني أيضا تعميق المعرفة بالتراث وتحويلها إلى علاقة يومية .

○ د. **معن زيادة** : نلاحظ أن كثيرا من المثقفين يحاولون أن يحوروا بعض المفاهيم لأغراض سياسية . عندما كان البعض يتحدث عن موضوع « إسلامية الجماهير وعروبة النخبة » كان في الواقع يعبر عن موقف سياسي أكثر من قول الحقيقة . ولذا أسأل : ما الذي سيبقى من كلامه للتاريخ ؟ إذا وضع المثقف هذا السؤال في ذهنه ، فإنه يقوم بمهماته الراهنة ومهماته المستقبلية في نفس الوقت .

● د. **غسان سلامة** : نشكر لكم مساهمتكم في هذه الندوة ، لقد حاولت ، من جانبي ، الاكتفاء بطرح الاسئلة . وليست هذه العملية ، بالضرورة أسهل من تصور الاجابة . على أي حال ، ليست هذه الندوة نقطة وصول بالتأكيد . يبدو لي أنها تميزت بالتعبير ، ولو الفردي ، عن عدد من الهواجس أكثر منه بالسجال حول نقاط خلاف . هل يعني ذلك ، أننا لا نختلف حول المسائل التي طرحناها معا ؟ إني أعتقد أن العكس هو الصحيح . ولكن تناول المسألة ما زال على الأرجح ، ذاتيا ومتعثرا ، حتى حين يرتدي لبوس الكلام الموضوعي . وهذه على الأرجح ميزة الاشكاليات الجديدة والخطرة . أعتقده جورج برنارد شو القائل أن ليس هناك ما يثير الألم مثل الأفكار الجديدة □

ندوة تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة

(بيروت ، ٢٣ ـ ٢٦ آذار / مارس ١٩٨١)

سميـــر كـــرم

عقد **مركز دراسات الوحدة العربية** الحلقة الدراسية (ندوة) الخامسة في سلسلة الحلقات التي يشملها برنامجه لفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ . وقد تناولت الندوة « تجربة دولة الامارات العربية المتحدة » باعتبارها تجربة وحدوية معاصرة ومستمرة منذ نحو عشر سنوات .

وهذه أول ندوة تتناول بالبحث والمناقشة إحدى التجارب الوحدوية العربية . ومن المعروف أن أحد الأهداف الفكرية لمركز دراسات الوحدة العربية دراسة وتحليل التجارب الوحدوية في التاريخ ، سواء العربية منها أو الأجنبية . وفي هذا الصدد أشار د. خير الدين حسيب المدير العام للمركز ـ في الكلمة الافتتاحية للندوة ـ إلى أن « تحليل تجربة وحدوية عربية معاصرة ، بل قائمة اليوم وممتدة منذ عشر سنوات ، ربما يكون أشد صعوبة على التناول العلمي من تجربة إنقضت في الماضي البعيد أو القريب ... وربما لا يكون أقل أوجه الصعوبة في هذا التحليل محاذير المعايشة المباشرة للموضوع وعدم إكتمال التجربة ـ بحكم إستمرارها ـ وعلاقة الباحث بموضوعه ، حينما يكون هذا الموضوع « دولة » أو « سلطة » ... وبصفة أخص حين تكون هذه الدولة « نفطية » ... إلا أن بحوث الندوة مع ذلك ، وكذلك تعقيباتها تشهد بوضوح على أن الموضوعية العلمية كانت سيد الأحكام فيما حوت من معلومات وآراء . تشهد بوضوح على أن النقد ـ وأحياناً النقد الذاتي ـ لهذه التجربة الوحدوية لم يغب عن الأساتذة الباحثين والمعقبين . » .

وعلى امتداد أربعة أيام من المناقشات فإن شهادة الموضوعية العلمية التي كسبتها البحوث والتعقيبات التحريرية ، قد كسبتها أيضاً المناقشات الشفوية العامة التي دارت على مدى ساعات من جلسات الندوة .

وكما كان الحال بالنسبة للبحوث ، كذلك كان الحال بالنسبة للمناقشات .. فلم تقترب بأي قدر ولا من أي جانب من المواقف الدعائية . وإنما ابتعدت عنها كلية وإلى حد القسوة أحياناً . ويجدر بالتسجيل ـ إضافة إلى هذا ـ أن المشاركين من أبناء دولة الامارات نفسها ، باحثين كانوا أو مناقشين ، قد لعبوا دورا نقديا متميزا ، ليس فيما وفروه من معلومات مباشرة وحية عن تجربة دولة الامارات من كافة جوانبها ـ الاقتصادية والسياسية والدستورية والاجتماعية والثقافية ..إلخ ـ بل بما أبدوه من آراء ووجهات نظر . لقد اتسمت مداخلات « الاماراتية » (إن جاز التعبير) بشجاعة موضوعية أضفت على الندوة طابعا أكد ـ أكثر

ما أكد ـ الحرص على تمتين وحدة الامارات وتطويرها فضلا عن صونها من عوامل التجزئة ونقاط الضعف .

وقد سارت وقائع الندوة ، وفقا لمخطط أبحاثها ، على النحو التالي :

فقد تناول الباحثون في جلسة صباح الاثنين ١٩٨١/٣/٢٣ ظروف ما قبل قيام الوحدة فعالج د. **جمال زكريا قاسم** ، أستاذ التاريخ الحديث بجامعة الامارات الآن وعميد كلية آداب جامعة عين شمس من قبل ذلك وواحد من أهم المركّزين على تاريخ الخليج ، « **الأسس التاريخية لوحدة الامارات ودور الاستعمار في تجزئتها** » وأبرز فيما أبرز كيف حرصت بريطانيا بموجب المعاهدات التي عقدتها مع الشيوخ على تدعيم الكيانات الاقليمية ... ولم تكتف بريطانيا بوضع أسس التقسيم والتجزئة في المنطقة بل مكنها مركزها المتفوق من أن تعارض أية حركة من حركات التوحيد .

وفي بحثها عن « **الوحدة والحكم البريطاني : حالة الامارات العربية المتحدة** » خرجت د. **روز ماري زحلان** بأن علاقة بريطانيا بشيوخ المنطقة قد حدت من أية إمكانية توحيدية مع بلدان الخليج الأخرى وعزلتهم عن أية حركات سياسية في الوطن العربي ككل وإن كان هذا النجاح لم يدم طويلا فلا شك أن الثورات الوطنية التي قامت في كثير من أجزاء الوطن العربي في فترة مابين الحربين وظهور حركات معادية للاستعمار البريطاني وبداية المنافسة الأميركية النفطية في المنطقة واستقلال العراق... إلخ. ثم كل التطورات التي انتهت بالانسحاب من شرقي السويس وأعقب ذلك قيام دولة الامارات العربية وبقية أقطار الخليج .

ثم عرض الأستاذ **محمد عبد الله المطوع** الخطوط الرئيسية لبحث لا يزال يقوم بإعداده عن « **التطورات الأقليمية العربية والدولية المؤدية لقيام الاتحاد** » ويمكن أن نخلص من عرضه إلى أن الحركة الواسعة المعادية للاستعمار والتي كان المد التحرري العربي الذي طال منطقة الخليج من الشمال ومن الجنوب ـ يتحرك في إطارها ـ والتي كانت هي بدورها تتحرك في إطار دولي عالمي موات لها .. هذه الحركة بما حدث معها في المنطقة العربية وفي الخليج ذاته إضطرت إنكلترا أن تسلم باستقلال بلاد هذه المنطقة وفي هذا إرضاء ولو بدرجة ما للشعب العربي فيها وسيرا مع الضغط المستمر لحركة التحرر العالمي.

وفي جلسة بعد الظهر قدم د. **إبراهيم إبراهيم** ، الأستاذ بجامعة جورج تاون بالولايات المتحدة الأميركية والذي عمل في وقت ما مستشارا بوزارة الخارجية في الامارات العربية المتحدة ، ورقة بعنوان « **أثر النفط على قيام دولة الامارات العربية** » ويشير البحث إلى تزايد أهمية النفط مع بدايات القرن العشرين ومحاولة إنكلترا أن تحتكر شركاتها إمتيازات النفط في منطقة الخليج ومقاومتها للمحاولات الأميركية أن تفوز بنصيب في هذا المجال وإن اضطرت إلى التسليم في عدد من الحالات بذلك . ويشير الباحث إلى إزدياد أهمية رسم الحدود حيث أصبحت لكل قطعة أرض أو مساحة ما أهمية فعلية أو قد تظهر لها أهمية مستقبلية نفطية ، الأمر الذي ساعد على قيام فكرة الكيان والسيادة . كذلك لعب النفط دورا هاما من حيث تقوية سلطة وهيبة الشيوخ حيث كانت العوائد ملكا خاصا بالعائلة الحاكمة الأمر الذي انتقل معه « الحاكم » إلى حاكم ذي سلطة مطلقة . وفي مواجهة المد التحرري العربي وما قام في المنطقة من أحداث على العموم أن قام مجلس الامارات عام ١٩٥٢ الذي تطور بعد ذلك في الستينات . ولعبت إيرادات النفط دورا فيما قام من مشاريع في المنطقة على العموم . وأدت التطورات الاقليمية والعالمية إلى تكوين الاتحاد

عام ١٩٧١ ولعبت في قيامه كل من بريطانيا والكويت والسعودية دورا نشطا وإن كان وجود النفط واحتمالات وجوده قد يكرس الشكل الفدرالي للاتحاد وأن يكون للامارات النفطية ثقل خاص في الاتحاد .

ثم قدم د. **وليد مبارك** ، المدرس بجامعة الكويت ، بحثا بعنوان « **تجربة الكويت السياسية الداخلية وتأثيرها على دولة الامارات** » أبرز فيه أن الكويت لعبت دوراً هاماً في مساعدة الامارات قبل قيام الاتحاد كما أنها لعبت دوراً هاماً في تشجيع قيامه ولا شك كان من مصلحتها أن يقوم الاتحاد ذو العلاقة الطيبة معها والتوجه السياسي المماثل لتوجهها إلى حد كبير . وقد كانت الكويت وسياساتها ـ إلى درجة غير قليلة ـ مثلا بالنسبة للدولة الوليدة ، كذلك فإن الكويت أعطت مثلا للامارات في دعم مركزها الخارجي عن طريق المساعدات الخارجية للعرب ولغير العرب وباتباع سياسة مسالمة صديقة مع من حولها وكدولة نفطية غنية طبيعي أن يتوقع أن يكون التوجه السياسي في إتجاه القوى الغربية وإن كان ذلك أوضح بالنسبة للاتحاد حتى الآن .

ونوقشت في بداية الجلسة الصباحية في اليوم الثاني للندوة (الثلاثاء ٢٤/٣/١٩٨١) دراسة **للدكتور نادر فرجاني** ، الخبير بالمعهد العربي للتخطيط بالكويت ، عن « **أوضاع السكان وقوة العمل في دولة الامارات** » التي أبرزت التشكيلة السكانية الخاصة في الامارات حيث تصل نسبة المواطنين إلى أقل من الربع . ويعطي الباحث ـ رغم المصاعب ـ مجموعة طيبة من البيانات عن السكان وتوزيعهم حسب عناصر كثيرة تعطي مؤشرات هامة ويشير إلى المخاوف من « الهجرة الآسيوية » الضخمة ويشير إلى المصاعب التي تنجم في المجال السياسي والاقتصادي من وجود هذه الغالبية « المهاجرة » العاملة والتي يحدث تمييز واضح ضدها . ولعل الاهتمام بالهوية العربية والمحافظة عليها في هذه المنطقة الحدية والهامة في وقت معا تشكل قضية هامة لأبناء هذه المنطقة وللشعب العربي بعامة .

ثم تلا ذلك عرض دراسة **للدكتور غسان سلامة** ، الباحث بمركز دراسات الوحدة العربية ، عن « **تأثير العلاقات العربية والدولية على الاتحاد** » وهي دراسة مستفيضة ناقش فيها الباحث تأثير الاطارين المحليين ، الجزيري والخليجي ، ثم تناول الوضع الاقليمي وعالج ضمنه الوضع العربي . وتناول محاولة الغرب الفصل المستمر بين نظامين محليين : الخليج من جهة والصراع العربي ـ الاسرائيلي من جهة أخرى ونبه إلى خطورة هذا الفصل . وينتهي د. غسان بدوائر تحليله إلى دولة الامارات العربية والنظام الدولي ويبرز أن الامارات تضع نفسها حتى اليوم في « موقع المتعامل مع جزء من النظام الدولي لا كله مما يضيق دون شك هامش مناورتها إزاء القوى الاقليمية الأكثر تأثيراً » (وأضيف مع القوى الدولية الأخرى) .

وينتهي د. غسان إلى أن الامارات كأي دولة صغيرة تبدو شديدة التأثر بجوارها المباشر وخاصة حين تفتقد دعم دولة غير مجاورة مباشرة وكذلك فإن الامارات كأي دولة مركبة لم يحدد فيها الخط الفاصل بين « الداخلي » و« الخارجي » بوضوح تعيش مأساة الازدواجية المستمر ولعل المستقبل يرى دعما أكبر للعلاقة بين وحدات الاتحاد وإتساعا أكبر في التعامل مع الخارج يزيد من هامش مناورته وحرية حركته .

وفي جلسة بعد الظهر عرض د. **إبراهيم سعد الدين** دراسته عن « **النمو الاقتصادي في دولة الامارات وتأثيره على الاتحاد** » وقد ركزت هذه الورقة على دراسة تأثير عملية التحديث السريع على تحقيق مزيد من الاتجاه

نحو التكامل والدمج بين الامارات المكونة للاتحاد . وقد نبهت الدراسة إلى أن سيادة ما سماه الباحث « عقلية الازدهار » و« إحساس الغنى والثروة » إضافة إلى أن بعض ظروف الاتحاد أدت إلى إسراف شديد في الموارد وإلى إزدواج في العديد من المنشآت التي تعمل جميعها أو أغلبها بأقل من طاقتها . ومع ذلك وبعد استعراضها للجهود في مجال تنمية البنية التحتية والخدمات الاجتماعية يمكن القول بأن دولة الامارات « قد نجحت منذ تكوينها في مد وتقديم الخدمات الاجتماعية والأساسية إلى جميع سكانها ... وأنها حققت قدرا هاما من تساوي الفرص للمواطنين من أهل الامارات . وقد نجحت أيضاً في إنشاء وتطوير الهياكل المادية الأساسية اللازمة لمزيد من التطور في المستقبل وأنها سهلت خلال ذلك إمكانيات التطور المتوازن وأقامت الأساس المادي الضروري لنشوء وتطور سوق موحد ومترابط في إطار الدولة » . ويرى في النهاية أن عملية النمو ينبغي أن تتم في دولة الامارات عن طريق التكامل في سوق أوسع هو في رأي الباحث السوق العربي ، الأمر الذي يقوي الجميع ويحقق لهم المزيد من الاستقلال الاقتصادي وهو ما لم يتم بعد .

وتبع البحث السابق بحث **للدكتور شاكر موسى عيسى** ، بالبنك المركزي بالامارات ، عن « **توزيع الدخل في دولة الامارات** » وتكتنف هذا العمل صعوبات كثيرة من ندرة البيانات أو غيابها كلياً ، الأمر الذي جعله يركز الدراسة على أربع قضايا رئيسية هي نصيب الأجور من الناتج المحلي والدخل القومي والدخل القابل للصرف ، وهيكل توزيع الأجور في الحكومة الاتحادية ، والتوزيع الجغرافي للدخل في دولة الامارات ، ودور الانفاق الحكومي في إعادة توزيع الدخل .

ثم قدم في نهاية إجتماع اليوم الثاني البحث الذي أعده **د. عبد العزيز البسام** ، مدير جامعة العين السابق ، عن « **السياسة التربوية في دولة الامارات : واقعها وإتجاهات تطويرها** » ويظهر من البحث نمو بارز في أعداد المتعلمين والمعلمين وتوفير للوسائل التعليمية والمختبرات وتقديم نصيب كبير من الخدمات المادية والمعنوية للطلبة . على أن الباحث يلاحظ اختلالا في تعليم الاناث وفي تعليم الكبار وغلبة الدراسات النظرية في التعليم العام وتضاؤل الدراسات المهنية والاهدار المتمثل في التسرب والرسوب وعدم إقبال المواطنين من أبناء الامارات على دور المعلمين .

وفي اليوم الثالث للندوة قدمت ثلاثة بحوث كان أولها بحث **للدكتور يحيى الجمل** عن « **الدستور وسيلة للتكامل في دولة الامارات** » ويذكر أن تجربة دولة الامارات العربية المتحدة هي التجربة الوحدوية الوحيدة في الوطن العربي التي قدر لها أن تستمر عشر سنوات كاملة حتى الآن .. والتي ما زالت قائمة . وفي دراسته عرض الباحث للنقاط الآتية **أولاً** : الأوضاع السابقة على الاستقلال . **ثانياً** : خطوات قيام الاتحاد . **ثالثاً** : الدستور الاتحادي (المؤقت) . **رابعاً** : نظرة مستقبلية . وينتهي في الجزء الرابع من البحث إلى أن دولة الامارات ليست نموذجاً إندماجياً حقيقياً للوحدات المكونة لها إذ هناك حرص على الكيانات الصغيرة في إطار إتحادي يجمع بينها في مواجهة العالم الخارجي ويتيح لها الاعتراف بها في مواجهة العالم الخارجي . ويرى الباحث بالنهاية أنه لا بديل عن إستمرار الاتحاد وإن كان يؤكد أن الكفاح من أجل دعم الأجهزة الاتحادية ويرى أن الظروف الموضوعية كلها تدعو إلى دعم قوة الاتحاد وزيادة الانتاج والسير ولو ببطء نحو نوع من ديمقراطية الحكم .

وكان البحث الثاني في تلك الجلسة هو بحث **د. خلدون ساطع الحصري** ، مستشار سفارة دولة الامارات ببيروت ، وذلك بعنوان « **إتحادية دولة الامارات : النص الدستوري**

والممارسة » ويؤكد بعد عرضه للنصوص على أن هناك سيادتين في الكيان السياسي لدولة الامارات وأن الحفاظ على كيان دولة الامارات وكيان أعضائها هو أحد الدوافع لوضع الدستور . وبعد أن يرجع الباحث إلى نصوص أخرى يذكر أن الدراسة المقارنة تكشف مدى ضعف السلطة الاتحادية في الامارات ... ويوصف الاتحاد بأنه أكثر من إتحاد كونفدرالي وأقل من إتحاد فدرالي .

وكان البحث الأخير المقدم في اليوم الثالث للندوة هو بحث د. **علي أحمد عبد القادر** ، رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة العين ، عن « **عملية الاندماج السياسي في إتحاد الامارات** » ويذكر الباحث أن دراسته تحتوي على مؤشرات في عملية الاندماج السياسي في دولة الامارات « وهي في نظر كاتبها مجرد بداية ودعوة إلى الاهتمام بدراسة هذا الجانب الحيوي من كيان دولة الاتحاد » . وقد حاول الاقتراب من التجربة عبر عدة مفاهيم من أهمها **أولاً** : مفهوم هيكلي / مؤسساتي **ثانياً** : مفهوم وظيفي . **ثالثاً** : مفهوم قيمي . **رابعاً** : مفهوم بيئي . ويرى في النهاية وجوب عمل دراسة ميدانية « لحصر معلومات كمية يستند إليها مخطط برنامج علمي متكامل لعملية الاندماج والتنمية السياسية » .

وفي اليوم الرابع والأخير للندوة قدم د. **عمر الخطيب** ، رئيس مركز الخليج للدراسات العربية بالشارقة ، دراسة بعنوان « **حدود وإمكانيات الوحدة في إطار دولة الامارات** » وهو يقرر في بحثه أن مظاهر الاستقلالية في الاتحاد لها الغلبة الواضحة على مظاهر الوحدة فيه ويوضح غياب الارادة الشعبية في قيام الدولة ومؤسساتها وشكل النظام السياسي فيها كما يبرز بطء التصور في المسيرة الاتحادية للامارات . وبعد أن يعرض الباحث مظاهر الوحدة والاستقلالية كما حددها الدستور المؤقت للاتحاد يناقش في مجال الممارسة العوامل المساعدة والعوامل المعوقة للوحدة في الامارات . ومن العوامل المساعدة في رأي الباحث الدور المتميز لإمارة أبو ظبي وحاكمها . ويشير الكاتب أيضاً إلى أن الفكرة الاتحادية تترسخ لدى الحكام والمواطنين لما يلمسونه من فوائدها ومع تزايد إنتشار التعليم ووسائل الاتصال وتوسيع قاعدة إشتراك المواطنين من كل الامارات في المؤسسات الاتحادية .

ثم عرض د. **عبد الهادي خلف** ، الباحث بمعهد الإنماء العربي ببيروت ، بحثه عن « **دور المرأة في الاندماج الوطني في دولة الامارات** » ويبدأ بأنه يميل إلى افتراض أن الدور الذي يفترضه العنوان أن المرأة في الامارات لعبته أو تلعبه في عملية الاندماج الوطني إنما هو دور غير قائم ، ولكنه مطلوب ومرغوب فيه . وهو يبرز بأشكال مختلفة مركز المرأة الاجتماعي الدوني وتحولها في الامارات حتى إلى أقلية عددية وهي تشارك مشاركة هامشية في سوق العمل وتنحصر هذه المشاركة على هامشيتها في قطاع الخدمات الاجتماعية الشخصية .

وكانت الورقة الأخيرة التي قدمت للندوة هي بحث د. **محمد الرميحي** ، الأستاذ بجامعة الكويت، بعنوان «**محاولات التجمع الاقتصادي والسياسي والثقافي الخليجي**» والملاحظ أنها أكثر في شمولها من موضوع الندوة وهو الامارات العربية ، وإن كانت متصلة اتصالا وثيقا به . ويقول أن المنطقة بغناها الأسطوري تتكون من «تقسيمات صغيرة لا توجد في أي واحدة منها منفردة ـ حتى لو وجد المال ـ عوامل الاستقرار والنمو الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المستمر والطبيعي لذلك ، بجانب العوامل الاقتصادية ... لأهمية وضرورة العمل الخليجي المشترك ، هناك عوامل قومية وأمنية وسياسية تفرض العمل باتجاه الاندماج بصورة أوثق بين هذه الأقطار الخليجية وشعوبها » . وينتهي الباحث إلى أن « المنطقة مرت وتمر بإشكالات سياسية ضخمة تحتم عليها الاسراع في هذا الاندماج

الشامل والظهور بمظهر التوحد ، من أجل حماية أبناء المنطقة والحفاظ على هويتهم القومية والاسلامية ، وإبعادهم عن خطر الوقوع فرادى في قبضة إستعمار جديد » .

على أنه مع اختلاف محاور وأبحاث الندوة في عناوينها العامة وموضوعاتها التفصيلية ، برزت إلى حد السيطرة خلال مناقشات الندوة أربع مسائل أساسية :

ـ المشكلة السكانية . ـ مشكلة الديمقراطية . ـ مشكلة الثروة . ـ مشكلة العلاقات الخارجية والأمن .

بالنسبة **للمشكلة السكانية** ، فقد وصف أهميتها أحد المناقشين من أبناء الامارات حين قال « إن موضوع السكان هو الموضوع الأساسي والمصيري » . وكان من رأي بعض المناقشين أن حجم السكان والتركيبة السكانية في دولة الامارات « ليس من شأنها التمكين من بناء دولة عصرية حديثة . فالوعاء السكاني الحالي لا يكفي » . ومن هنا دعا بعض المناقشين إلى « هجرة إنتقائية » ، بينما دعا آخرون إلى الحل بطريقة الانصهار ، إنصهار الوافدين في المجتمع الاماراتي عن طريق تجنيسهم وتحويلهم إلى مواطنين . وفي هذا الاطار ظهر رفض قاطع لفكرة التجنيس على درجات مختلفة .

كما أثارت المسألة السكانية جانباً آخر حيث تساءل بعض المناقشين عما إذا كان استيراد العمالة الآسيوية هو لأسباب أمنية ، وما إذا كان يتم على حساب التعاون العربي ، وما إذا كان ثمة إتفاقات بين دولة الامارات والدول المصدرة للعمالة .

كما وصفت العمالة الأجنبية بأنها ظاهرة سياسية ، إقتصادية ، وليست إقتصادية فحسب .

كذلك فقد أطلت المشكلة السكانية برأسها من زاوية أخرى في إطار مناقشة قضية المرأة ودورها في الاندماج الوطني في دولة الامارات ، حيث وصف دور المرأة في المجتمع ـ خاصة الدور السياسي ـ بأنه « هامش الهوامش » . وإن كان هذا الرأي قد لقي معارضة وتأكيداً بأن الدور السياسي « متحرك بإيجابية بين النساء عنه بين الرجال » . وهو رأي دللت عليه صاحبته بظواهر مثل مظاهرات الطالبات في المناسبات السياسية والوحدوية خاصة .

مشكلة الديمقراطية اكتسبت صيغة الشورى وغلب عليها أكثر بحثها من زاوية مدى المشاركة الشعبية ومدى علاقة الحاكم بالمواطنين . إتجهت المناقشة في بعض الأحيان وجهة تحليل النصوص الدستورية .. نصوص الدستور المؤقت لدولة الامارات . واتجهت في أحيان أخرى وجهة منهج تحليل الخلفية الاقتصادية للمشكلة ، وقد لخصها أحد المشاركين في عبارة « المشاركة في الثروة والمشاركة في السلطة » . وعند مناقشة قضية دور المرأة كان ثمة رأي بأن « العبودية تمتد مع المجتمع كله .. فالنظام السياسي يضطهد الرجل ، والرجل يضطهد المرأة . وكلاهما يتعاونان على اضطهاد الطفل » ! وبالتالي فإن « التحرر السياسي للمجتمع ككل ينبغي أن يسبق تحرير المرأة » .

وبطبيعة الحال فقد احتلت مشكلة الثروة مكانة بارزة للغاية في المناقشات . فهي بالنهاية مشكلة النفط ودخله وتوزيعه وعدالة هذا التوزيع . وهي مشكلة ما بعد النفط وكيفية الاستعداد لتلك المرحلة « الآتية لا ريب فيها » كتعبير أحد الاساتذة المشاركين . ولم تطرح المناقشات مشكلة الثروة معزولة عن سياقها السياسي ، وبصفة خاصة عن سياق مقولة الوحدة ـ التجزئة . هنا ظهرت قضية البحث فيما إذا كان **النفط عامل وحدة أو عامل تجزئة** . وذهب رأي في الندوة إلى أن قيام دولة

الامارات المتحدة هو « عملية استثنائية في تاريخ الدول ... فإن الدول الغنية بالثروات الأولية ميالة للانفصال » . ووجد هذا الرأي من يعارضه معتبرا أن النفط هو عامل يمكن إستخدامه من أجل الوحدة ويمكن إستخدامه لأهداف التجزئة والانفصال ويتوقف الأمر على كيفية إدارة الصراع وعلى توفر عوامل أساسية وحدوية أو إنعدامها .

وارتبطت بإشكالية النفط **إشكالية الدخل** ، وما يرتبط بها من واقع وجود الدخول النفطية دون إنتاج . فضلا عن « غياب التمييز بين ملكية الامارة وملكية الأمير » فيما يتعلق بالدخل . وكانت وجهة نظر بعض المشاركين أن الاشكالية الحقيقية ليست في توزيع الدخل ، إنما الاشكالية هي إشكالية الانتاج ، في مجتمع يركن أفراده إلى عدم الانتاج بسبب ارتفاع الدخل العائد من النفط ، الأمر الذي جعل أحدهم يصف الاعانات التي تقدمها الدولة بأنها « تخريب للمواطنين » لأنها تجعلهم يركنون إلى الكسل لأنهم يحصلون على دخل دون أن يتكبدوا عناء الانتاج .

أما بصدد **مشكلة العلاقات الخارجية والأمن** فيمكن القول بأنها امتدت عبر مناقشة معظم البحوث من البداية للنهاية ، واكتسبت كثافة خاصة ـ بطبيعة الحال ـ عند مناقشة موضوع تأثير العلاقات العربية والدولية على الاتحاد . وقد اهتمت المناقشات ببعدين أساسيين . أولهما تأثيرات الظروف العربية السابقة لقيام الاتحاد واللاحقة له ، مثل نهوض حركة القومية العربية وثورة العراق وهزيمة مصدق في إيران في الخمسينات ، ثم دور إيران الستينات كشرطي في الخليج ، وثورة اليمن والكفاح المسلح في جنوب الجزيرة وأوضاع السعودية وهجرة الفلسطينيين في عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧، فضلا عن تأثير نموذج الدولة النفطية ، المتمثل في الكويت ، على النموذج الذي قام عليه إتحاد الامارات ، ثم تأثيرات العوامل والصراعات الدولية ، وخاصة بين الدولتين الأعظم ، وما يصاحب ذلك من مخاوف أمنية ، وإنعكاسات هذه المخاوف على علاقات دولة الامارات عربيا ودوليا . وهنا ظهرت في المناقشات بصفة خاصة إشكالية التبعية ، والاحتمالات الاستراتيجية لأمن منطقة الخليج ككل .

وطرح خلال هذا كله القول بأن دولة الامارات هي في حالة « نصف ممارسة للسياسة الخارجية»والدعوة ـ ترتيبا على هذا ـ إلى إقامة علاقات دبلوماسية بين دولة الامارات والاتحاد السوفياتي ، وباقي دول المجموعة الاشتراكية باعتبار أن ذلك يتيح فسحة أكبر لدولة الامارات في لعبة العلاقات الدولية .

وإذا كان هذا الموضوع بالذات قد اقترب كثيراً بالمناقشات من تناول الأوضاع الراهنة فإنه بطبيعة الحال اقترب من قضايا أمن الخليج والتعاون الاقليمي الخليجي وأشكاله ودوره التوحيدي ، ومس سريعاً السياسات واقتراحات الدولتين الأعظم بالنسبة للخليج ، بوجهيها الاستراتيجي والدبلوماسي .

لقد أقتربت ندوة « تجربة دولة الامارات » إقتراباً شديدا من أن تكون مسحا شاملا لهذه التجربة بالقدر الذي أتاحته بحوثها ومناقشاتها من جدية وموضوعية .. وبالقدر الذي أتاح إشتراك باحثين وأساتذة من أقطار عربية مختلفة وذوي رؤية متباينة في هذه التجربة في نواحي قوتها ونواحي ضعفها □

د. محمود الحمصي

خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية

دراسة للاتجاهات الانمائية في خطط التنمية العربية المعاصرة
إزاء التكامل الاقتصادي العربي ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠

(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠) ، ٢٥٢ ص .

د. زكي فتاح

يمكن تلخيص الفكرة الأساسية لهذا الكتاب كما يلي : تنبع المعضلات التي تواجه التنمية الاقتصادية في الأقطار العربية من مصدرين : مصدر خارجي تعكسه التبعية الاقتصادية ، ومصدر داخلي ناتج من « القصور الذاتي » المتولد من التخلف المقترن بالتجزئة القطرية . فليس هناك من قطر عربي واحد تتوافر فيه كل المقومات الأساسية اللازمة للنمو الاقتصادي الذاتي . وفي معظم الأحيان ، يجد كل قطر عربي نفسه في محاولته لتحقيق التنمية منفردا ، يعتمد على العنصر الخارجي الأجنبي لتوفير ما يفتقده من العوامل اللازمة . إلا أن علاقة الأقطار العربية بالدول الأجنبية المتقدمة تميّزت دائما بعدم التكافؤ . الأمر الذي كرس الاختلاف الموروث في البنيات الاقتصادية في الأقطار العربية ، وعمق عزلة الكيانات الاقتصادية المتجزئة وبالتالي زاد من حدة تبعية هذه الأقطار للاقتصاد الأجنبي .

لقد أيقنت الأقطار العربية مؤخراً بأن هذه الظواهر ستستمر ونتائجها ستزداد وخاصة إذا ما استمرت حالة التجزئة . إنطلاقاً من هذا اليقين ورغبة في تقوية مركزها ازاء الاقتصادات المهيمنة أنشأت الأقطار العربية منظمات إقتصادية لتنسيق مواقفها . كما أبرمت الاتفاقيات ذات المغزى التكاملي الاقتصادي . ولكن تبيّن أن المساعي المبذولة لم تكن على المستوى المطلوب . فحصيلة هذه المساعي لم تكن « متواضعة » فقط بل « هزيلة حقا » (ص ١٣) . ولم يتسع نطاق التعامل التكاملي بين الاقتصادات القطرية العربية بل إن التعامل التبعي مع الخارج أخذ يتفاقم (ص ١٣) .

إن الدعوة إلى إقامة المزيد من المشاريع العربية المشتركة أو التنسيق بين خطط التنمية القطرية جاءت لتتدارك هذا القصور . إلا أن الدعوة إلى التنسيق رغم أنها تمثل مدخلا إبتدائيا أصوب من سابقاتها في مراعاة طبيعة العملية التكاملية بين الأقطار العربية ، تنطوي على إتهام ظني بأن خطط التنمية الحالية في الأقطار العربية لم تراع موضوع التكامل الاقتصادي ولم تنسق فيما بينها بهذا الخصوص . إلى أي مدى انطوت وتنطوي خطط التنمية للأقطار العربية على الأهداف الانمائية المؤاتية والمنافية لقيام التكامل الاقتصادي ؟ هذا ما يحاول الكتاب التحقيق فيه هادفا إلى الكشف عما تحويه هذه الخطط

من اتجاهات إنمائية غير ملائمة مع المطمح المشروع في التوحيد الاقتصادي العربي (ص ١٤) .

يعالج الكتاب موضوع بحثه في ستة فصول . يستعرض **في الفصل الأول** مجموعة التحديات التي تواجه إقتصاديات الأقطار العربية المتجزئة وكيفية مجابهتها . ويخلص إلى أن أسلوب الانماء الاقتصادي الذي اعتمدته الأقطار المتجزئة ، والذي تميز في البدء بهيمنة القطاع الخاص والمبادرة الفردية ، قد ثبت عجزه وعدم ملاءمته . وأنه عندما تبيّن للأقطار العربية عدم ملاءمة هذا الأسلوب الانمائي عمدت إلى تبني أسلوب تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتركيز على دور الدولة . كما أن الأقطار العربية وجدت نفسها بحاجة إلى العمل الجماعي ، تارة تحت ضغط المشكلات الاقتصادية وتعقدها ، وتارة لعدم التكافؤ في توزيع الموارد بين الأقطار العربية ، وتارة أخرى تحت ضغط التطورات في العلاقات الاقتصادية العالمية ـ كقيام السوق الأوروبية مثلا . لقد مرّ العمل الجماعي هذا بمرحلتين : مرحلة التعاون الاقتصادي العربي التي تخللتها جملة من الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية ، ومرحلة السعي نحو الوحدة الاقتصادية التي تتمثل بابرام اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية في ١٩٦٢ ، وقيام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام ١٩٦٤ ، وإنشاء السوق العربية المشتركة في ١٩٦٥ . إلا أن عدم وجود تنسيق بين القطاعات الانتاجية ، وإهمال جوانب العرض في العمليات الانتاجية في الأقطار العربية ، شل فعالية هذه الخطوات التكاملية . فتحرير التجارة لم يحقق التكامل الاقتصادي المنشود ، وهذه حقيقة لم تستطع حتى القرارات الخاصة باستثمار وضمان وتسوية المنازعات المتعلقة برؤوس الأموال العربية أن تمحوها . إن التغيرات الاقتصادية والسكانية قد فوتت فرصة الافادة من حرية التجارة بسبب ضآلة الانتاج العربي ومحدودية أنواعه القابلة للتبادل بين الاسواق العربية (ص ٣٩) . إن البحث عن الأسباب التي عرقلت الوحدة الاقتصادية أوصل مجلس الوحدة الاقتصادية في جامعة الدول العربية إلى إصدار قرار عام ١٩٧٣ بشأن « استراتيجية العمل الاقتصادي العربي » . فلقد تبين أخيرا أن الطريق إلى التكامل الاقتصادي هو في تنسيق الجهود والخطط الانمائية خاصة في ميدان الصناعة (ص ٣٨) . وقد جاء قرار مجلس الوحدة رقم ٧٠٠ لعام ١٩٧٥ لتسهيل عملية التنسيق المنشودة بين الخطط الانمائية العربية والوصول إلى مستوى مقبول من التنسيق الفعال بينها على المستوى القومي إعتبارا من سنة ١٩٨١ (ص ٣٩) . لقد تعاونت جهات عديدة في وضع استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك واتخذت التدابير لاعداد « أساسيات الخطة العربية المشتركة » ، وغيرها من الخطط اللازمة لتأمين التنسيق بين الخطط الانمائية وتوجيهها نحو التكامل .

يبدأ **الفصل الثاني** من الكتاب بالتساؤل عما إذا كانت الاقتصادات العربية حقا بحاجة إلى التكامل والوحدة . ويعرض هذا الفصل تحريا شافيا عن المنطلقات الأساسية للتكامل . إذا كانت الوحدة الاقتصادية بهذه الأهمية والضرورة ، فلماذا لم تتحقق حتى الآن ؟ أهي رغبة زائفة أم حاجة حقيقية ؟ أسبب تعرقلها هو الافتقار إلى المقومات الكافية ؟ أم ضعف الوسائل وعدم ملاءمتها ؟ أو ربما قوة العوامل المضادة ؟ كل سؤال من هذه الأسئلة ينال نصيبه من البحث والتحقيق ، ويفلح الكاتب في سياق شرحه للأسباب والمسببات في إعطاء صورة واضحة عن طبيعة اقتصادات الأقطار العربية ونقاط ضعفها وعن الأسباب التي

حـالت ـ في رأيه ـ دون تحقيق الـوحدة الاقتصادية .

إن التوجه نحو التكتلات الاقتصادية في رأي الكاتب ، وهو محق ، أمـر فرضتـه التطورات الموضوعية الحاصلة في أساليب الانتـاج وفي أنماط الحيـاة الاقتصاديـة والاجتماعية (ص ٤٦) . وهو مطلوب من أجل تحقيق مجموعة من الغايات المنشودة إقتصاديا وإجتماعيا وسياسيا وحضـاريا (ص ٤٧) . ولقد اقتنعت بجدواها حتى الأمم الصناعية العريقة مثل المملكة المتحدة . إن الخصائص الاقتصادية للأقطار العربية تجعل من التكامل والتوحيد ضرورة . فمثلا ، رغم كون الأقطار العربية تعتمد في صادراتها وارداتها بدرجة كبيرة ومتزايدة على الدول الرأسمالية فهي تفعل ذلك من موقع تفاوضي ضعيف ومتفكك ، الأمر الذي يرسخ ويعمق من التبعية القائمة ، لأن هذه الأقطار بقيت مصدرة لبضعة سلع أغلبها مواد أولية ، وتلاشى الترابط بين قطاعاتها الانتاجية التي أخذت تتصف بالازدواجية وبغياب نشاطات إنتاجية مهمة فيها . ولا طريق ـ في رأي الكاتب ـ إلى إقتصاد عربي مقرون بصلابة البنيات وتنوعه وترابطه بدون التكامل بين الاقتصادات المتجزئة . إن المقومات اللازمة لهذا التكامل في رأي الكاتب متوفرة رغم اكتنافها بالغموض المفتعل . وهنا يعرض الكـاتب تحليلا شيقـا لقصور الـوسائـل والأساليب التي اتبعت في مساعي التوحيد الاقتصادي العربي .

ماهية التكـامل الاقتصـادي ومقومـاته وشروطه الموضوعية وتعقيداته معالجة في **الفصل الثالث** من الكتاب . يميز الكاتب هنا بوضوح بين التكامل والتعاون الاقتصادي ، ويعدد مزايا التكامل الاقتصادي الجماعي ، ويفرز العوامل الملائمة والمنافية للتكامل ، ويشرح المعايير المستخدمة لفحص الاتجاهات الانمائية المنافية للتكامل الاقتصادي في الخطط الاقتصادية العربية ، كما ويرسم حـدود التكامل القطري وخصائصه ، ويظهر الفرق بين تخطيط التنمية في ظل التخصص التكاملي المستقل والتكامل التبعي الذي ساد في زمن الاستعمار . فالتكامل الاقتصادي في رأيه هو تكامل إنتـاجي بين هيـاكل الاقتصـادات القطرية ، وهو تكامل في جانب العرض ، وتكامل تسويقي في جانب الطلب حيث تتشكل سوق مشترى ذات قدرة إستيعابية واسعة النطاق (ص ٩١) . إلا أن الشيء الذي لا يمكن فهمه هو ربط التكامل الاقتصادي بـالاكتفاء الـذاتي . فإذا كـان التكامـل الاقتصادي شرطا أساسيا للنمو الاقتصادي الحقيقي والسريع ، فإنه من المتوقع أن تزداد نسبة التجارة المتحررة البناءة بين الكتلة المتكاملة إقتصاديا والعالم الخارجي . كل الدلائل تشير بأن التجارة بين الكتل المتطورة تزداد وتفوق تلك التي تقوم بين الدول المتخلفة والمتقدمة . فيجب النظر إلى الكتلة المتكاملة نظرة ديناميكية حيث يزداد الرخاء وتتعدد الحاجات . إلا أن الكتاب من طرف آخر يعطي دور « الارادة السياسية » حقه عندما يعتبره واحدا من الأركان الثلاثة الواجب توفرها لنجاح التكامل الاقتصادي . الركنان الآخران هما « المقومات الابتدائيـة » ، و« الشروط الاقتصادية » (ص ١٠٤) .

يتحرى الكاتب عن الأهداف التكاملية (التنافرية والحيادية) في الخطط الانمائية العربية (التي ناهزت في العدد حوالي ٥٠ خطة في ١٨ قطرا عربيا بين عامي ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠) ، عن طريق البحث عن الاتجاهات الانمائية في كل واحد من الأركان الأربعة التي يراها أساسية في كل خطة . وتتمثل هذه الأركان في الأهداف الانمائية العامة للخطط ،

الأهداف المرحلية للخطط ، الاستراتيجية المرحلية للخطط ، وأخيرا المناهج الاستثمارية للخطط . وبعد أن يستعرض في **الفصل الرابع** العديد من خطط التنمية بعيدة المدى ومتوسطة المدى ، يلاحظ أولا ، أنه إضافة إلى غياب التخطيط الاستراتيجي طويل الأجل في كثير من الأقطار العربية ، وعدم مراعاة شروط التخطيط بعيد المدى بأركانه الأساسية ، هناك إرتباك في معظم الخطط بين الأهداف الانمائية بعيدة المدى والأهداف المرحلية . الأمر الذي أربك العمل التخطيطي وحركته عبر الزمن . ثانيا ، إن معظم الأهداف في الخطط مستخلصة حدسا واعتباطا ، أو تقليدا للغير ، وهي في معظمها ليست أهدافا عامة وتتجاهل ما يحصل لدى الأقطار العربية الأخرى ، بل ونواياها الانمائية الذاتية نفسها . ثالثا ، كثيرا ما تجهل الأقطار العربية ما ستعمله عند انقضاء فترة الخطة الاقتصادية (ص ١٢٩) . وهكذا يجد الكاتب « ان غياب ... نظرة شمولية سواء باتجاه المستقبل البعيد أو باتجاه الاقتصادات الخارجية والمجاورة قد أدّى إلى **إنكفاء التنمية قطريا وضمن افق زمني قصير** . وفي الواقع إن الخطط العشرية ... لا تتميز بخصائصها ومثالبها عن خصائص ومثالب الخطط متوسطة المدى ... فقد اختلطت فيها الاستراتيجيات العليا للتنمية مع الاستراتيجيات المرحلية ، وتعرضت جميعا إلى التعديل والتبديل .. مما جعل « الحاضر » يتحكم « بالمستقبل » تحكما يتناقض مع طبيعة التخطيط بعيدة المدى » (ص ١٣٦) . ويخلص إلى الاستنتاج بأن « خطط التنمية العربية ليست فقط مفتقرة إلى إتجاهات مواتية للتكامل ، بل هي عامرة بالاتجاهات المضادة له ومثقلة أيضاً بالاتجاهات المؤدية إلى مزيد من التبعية لمراكز القوى الاقتصادية العالمية » (ص ١٦٦) .

يفرد الكتاب فصلا كاملا ـ **الفصل الخامس** ـ لتقويم النتائج الكمية التي تمخضت عنها خطط التنمية القطرية خاصة بالنسبة لنمو الانتاج والتغيير في التركيب الهيكلي للاقتصادات القطرية خلال السنوات ١٩٦٠ ـ ١٩٧٧ . يركز التحليل هنا على نمو الناتج المحلي الاجمالي ، على حركة تنويع فروع الاقتصادات القطرية ، وعلى تطور المبادلات التجارية بين الأقطار العربية . ورغم نجاح الكتاب في تسجيل أهم التطورات الكمية (وهي غير مرضية) التي حصلت في اقتصاديات الأقطار العربية خلال الـ١٨ عاما الماضية ، إلا أنه من الصعوبة بمكان التصور بأن دراسة التطور الاقتصادي في ٢١ قطرا وخلال تلك الفترة الطويلة نسبيا ، يمكن أن تعطى حقها في فصل واحد . إضافة إلى ذلك ، يميل الكاتب الى قبول الاحصائيات المتوفرة بدون تحفظ ، وكأن مجرد استعمال الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة وبعملة موحدة (الدولار) كفيل بأن يجعل المقارنة صحيحة وغير منحازة . كما يميل الكاتب إلى قبول المعايير الكمية المستخدمة وكأنها معايير مثلى لا تخلو من الشوائب والنواقص إلى درجة تفقدها فائدتها كأداة للمقارنة في أكثر الأقطار العربية وخصوصا النفطية منها .

في الفصل **السادس** والأخير من الكتاب ، يلخص الكاتب رأيه في مستقبل التكامل الاقتصادي العربي بين الاختيارات القطرية والاختيار القومي للتنمية . ويعرض رأيه هذا في سياق شرح مفهوم التنمية وأهم التطورات الاقتصادية منذ الاستقلال السياسي . التنمية القطرية تميّزت بالفشل لأن نتائجها غدت واضحة وغير مقبولة . السبب الرئيسي لفشل الاتجاهات الانمائية ناتج عن قبول المخططين بصورة مطلقة بالتجزئة الاقتصادية العربية ، وتهاونهم في تشخيص المعوقات والشروط اللازمة لاقتلاع حالة التخلف والانطلاق الانمائي المتكامل (ص ٢٢٧) . فالتنمية إذن يجب أن ينظر إليها كوسيلة وليس كغاية .

فعمليات التنمية غدت معقدة وتستوجب التخطيط . وللتخطيط أساليب وشروط ستبقى مستعصية على العمل التخطيطي العربي إذن بقي المنحى القطري هو المسيطر على تفكير المخططين وفي إعداد وتنفيذ الخطط . الشيء الذي يمكن أخذه على هذا الفصل هو خلاؤه من أية إشارة إلى الفوائد الاقتصادية لتحركات العمال ، والخبرة العربية والرساميل العربية والشركات العربية المشتركة في داخل الاقليم العربي ، خاصة وأن هذه التحركات أيضاً ، رغم أهميتها ، مغفلة في الخطط الاقتصادية العربية .

١ ـ إن عدم إحتواء الكتاب على تعاريف للمفاهيم والمصطلحات الاقتصادية المستعملة يشكل مأخذا لا يمكن إغفاله . صحيح أن معظم المفاهيم والمصطلحات المستخدمة معروفة ومأخوذة من الأدبيات الاقتصادية ، إلا أن إيضاح مفاهيم مثل التخطيط ، الوحدة ، التقدم الاقتصادي ، التبعية الاقتصادية وأمثالها ، خاصة في مقدمة الكتاب ، كان سيسهل على القارىء تفادي أي التباس لأن معظم هذه المفاهيم والمصطلحات تحمل في طياتها مواقف إقتصادية وسياسية .

٢ ـ يؤخذ على الكتاب عدم إحتوائه على ببليوغرافيا شاملة . إن فائدة هذه الدراسة تكون أكبر لو وفّرت للمهتمين بالموضوع قائمة بأسماء الكتب والمقالات التي يمكن الاستفادة منها في تتبع بعض القضايا المعلقة .

٣ ـ في عدد من الحالات لا تتطابق المصطلحات المستخدمة في الشرح مع العناوين المذكورة في الجداول . فمثلا ، ينبغي تبديل عبارة « تم تنسيب المجموع إلى الناتج الاجمالي (أو الدخل) الوطني » (ص ٥٢) والمتعلقة بجدول رقم ٢٠٢ (ص ٥٣) ، بعبارة : تم تنسيب المجموع إلى الناتج الاجمالي المحلي (أو إلى الدخل الوطني) . أولا ، لازالة أي التباس بأن الناتج المحلي الاجمالي والدخل الوطني متساويان . ثانيا، لجعل المصطلحات في الشرح متطابقة مع عنوان الجدول المشار إليه أعلاه . وهنا يجب الاشارة إلى ضرورة ذكر الأرقام التي اعتمدت في حسابها على الدخل الوطني في جدول رقم ٢٠٢ (ص ٥٣) . كذلك يجب إضافة عبارة « الدخل القومي » إلى عنوان جدول رقم ٢٠٣ (ص ٥٤) لجعله متطابقا مع عناوين الحقول المذكورة في الجدول .

وفي الختام رغم أن موضوع الكتاب مثقل بالاعتبارات السياسية ، إلا أن وزن الكتاب هو في نجاح الكاتب في معالجة موضوعه بالتحليل والربط . الأمر الذي يجعل الكتاب ضمن المحاولات القليلة الرائدة في معالجة قضية ذات أبعاد سياسية بواسطة التحليل الاقتصادي الصرف وبشكل موفّق □

كتب

Wilbur Crane Eveland,

Ropes of Sand

حبـــال الرمـــل

(London and New York: W.W. Norton and Company, 1980), 382p.

د. غسان سلامة

○ إزاء أجهزة مخابرات دولة كبرى ، ينتاب المرء أحياناً شعوران متناقضان . فهو من ناحية يرى ، أو بالأحرى ، يتصور ، أن نشاط هذه الأجهزة جزء أساسي أو على الأقل مهم ، من مجمل عملية صنع القرار وتنفيذه في الدولة المعنية . وهو ، من زاوية أخرى ، يعرف أن إمكانيات معرفته المتقدمة لتركيب ونشاط وأهداف ووزن هذه الأجهزة الفعلي ، إمكانيات محدودة ، خصوصاً إن لم يستند الباحث بدوره إلى معلومات عنها من خلال أجهزة تعاديها .. في حالتنا ، يصعب التكلم عن نشاط المخابرات الأميركية ، أو السوفياتية ، أو حتى ما دونهما من الدول والأجهزة ، بل تصعب الكتابة عن المخابرات الاسرائيلية دون أن يتنازع الباحث تياران : إما السكوت ومحاولة التناسي بالنظر للطابع اللاأكاديمي إجمالاً للنشاطات بل لوسائل الاستعلام عنها ، أو على العكس من ذلك : التراخي إلى منطق **مؤامراتي** ، يرى « أصابع » وكالة الاستخبارات الأميركية ، أو السوفياتية ، أو غيرها وراء كل ما يحدث ، تسيّر من وراء الكواليس مجاري الأمور .. وإذا كان الباحث الذي يتبنى هذا المنطق لا يحصل على معلوماته عن أحد هذه الأجهزة إلا عن طريق هذا الجهاز نفسه . أي إذا كانت كل معلوماته هي بالتحديد من نتاج هذه الأجهزة ، فإنه قد يتساءل عما إذا كانت هذه المعلومات تقصد تضليله وتوجيهه صوب متاهات لا جدوى منها تجعله غافلاً عمّا يقوم به الجهاز في حيّز آخر .

لا ، ليس من السهل تناول الموضوع ، ولكن هل من مجال للتغاضي عنه ؟ لتناسي أن المخابرات ، أداة خطيرة بيد الدول لجمع المعلومات وتصنيفها ووضع قرار إزاءها ، وفي بعض الحالات لتنفيذ ذلك القرار بنفسها ؟ والكتاب الذي نشره مؤخراً ، أحد موظفي وكالة الاستخبارات الأميركية عن سنوات عمله بخدمتها في مشرقنا العربي ، تؤكد دور الوكالة ، وقوتها ، وضخامة وسائلها في منطقة ، كانت في المرحلة المدروسة تحتضن خطوات عبد الناصر العربية ، وتتفتت فيها الأنسجة المعقدة من أيام إيدن ومولييّة ونوري السعيد . فلنحاول تتبع مسرى مذكراته ، علّ في ثناياها ما يضيف إلى معرفتنا عن تاريخنا المعاصر .

○ كان عاطلاً عن العمل ، في الثانية والعشرين من عمره ولا يحب الحياة إلى جانب عائلته في إحدى مقاطعات الغرب الأميركي ، عندما قرر التطوع في الجيش الأميركي في ١٣

شباط / فبراير ١٩٤٠ ، أياماً بعد إعلان بريطانيا الحرب على المانيا . ولم تمر سنة إلا وكان أحدهم ، من الأعلى مرتبة ، قد لحظ فيه مزايا مفيدة لغير استعمال السلاح فأدخل في جهاز الاستخبارات العسكرية وبدأ تدريبه على تنفيذ المهمات التي سوف تطلب منه . ثم دخل الحياة الفعلية ، فمارس مهنته الجديدة في الولايات المتحدة نفسها ، في بنما ، ثم في المانيا ، في الأسابيع الأخيرة من الحرب العالمية الثانية . وبانتهاء الحرب انتهت مهمته وعاد للعمل في شركة تجارية في نيويورك ما لبثت أن أعلنت إفلاسها . فاضطره ذلك إلى البحث عن عمل جديد (٢٩ سنة ، مع زوجة وولد) . وصادف أن كانت أزمة برلين قد بدأت وأن الاستخبارات العسكرية كانت تعيد الاتصال ببعض موظفيها السابقين لمواجهة الضغط السوفياتي . فعاد إيفلاند إلى الجهاز في آخر ١٩٤٧ . وطلب منه تعلّم لغة أجنبية . كان الجهاز يبدأ ، في الأيام التي تلي ، دروساً مكثفة في الروسية والصينية والعربية . إختار إيفلاند الثالثة . وبرر ذلك في كتابه باكتشافه صلة قربى بعيدة مع تشارلز ريتشارد كرين ، موفد الرئيس ولسن للمنطقة غداة الحرب العالمية الأولى ، مما أثار فيه رغبة شديدة بالتعرفّ إلى إبن عم جدته الراحل . ويكاد القارىء يقول : لو أن زوجته كانت تحب القوارير الصينية من عصر سلالة مينغ ، لما كنا اليوم نكتب عنه . وهو يقول ببساطة : « حتى ١٠ كانون الثاني / يناير ١٩٤٩ لم أكن على حد علمي قد التقيت عربياً واحداً ولم تكن لديّ صورة عما يمكن للغة العربية أن تكون » (ص ٤١) . ستة عراقيين وفلسطيني علموّه العربية في مدرسة الوكالة الخاصة ، فبدأ حياته الجديدة ملحقاً عسكرياً في السفارة الأميركية ببغداد .

○ **يؤكد إيفلاند ، في كلامه عن العراق** (من آخر ١٩٤٩ إلى آخر ١٩٥٢) ، حدة المنافسة البريطانية ـ الأميركية وانقسام الأميركيين حولها . « كان مقر السفير البريطاني في بغداد (براد شو ماك) مصدر كل القرارات المهمة المتعلقة بالعراق ... » (ص ٤٤) ، أما السفير الأميركي ، فكان بالمقابل ، « مقتنعاً بأنه ليس للولايات المتحدة دور هناك وكان لذلك مرتاحا لتسلّم السفير البريطاني مهمة حماية مصالح الغرب في العراق . أما التوازن بين نفوذ البلدين ، فكان يتم التفاوض عليه في سفارة واشنطن في لندن أو في السفارة البريطانية في العاصمة الأميركية » (ص ٤٥) ويشير إيفلاند إلى أن مسؤول السي آي آي (C.I.A.) في بغداد كان متقبلاً لفكرة أن النفوذ البريطاني في العراق لا يتزحزح . لكن إيفلاند توصل إلى قناعة أخرى ، « إن محادثاتي مع رسميين عراقيين ومع الضباط ، لم تدع لدي شكاً بأنه كان يسعدهم أن يجد البريطانيون أنفسهم مرغمين على الرحيل » .

عاد إيفلاند إلى واشنطن في مطلع ١٩٥٣ مع بدء إدارة ايزنهاور حيث سُلّم موضوع ميزان القوى العسكري العربي ـ الاسرائيلي . ومن العناصر المثيرة للانتباه في هذا المجال : سيطرة البحرية الأميركية شبه الكاملة على صنع القرار الأميركي فيما يخص منطقتنا على حساب وزارة الخارجية ولكن ذلك لن يلبث أن يتطور ، فوزير الخارجية الجديد (جون فوستر دالاس) ليس رجلاً عادياً ، وإمكانياته غير محدودة بالنظر لموقعه المميز إزاء الرئيس ، ولفرضه أخيه ألن مديراً عاماً لوكالة الاستخبارات .

○ **هنا يدخل الكتاب حيّزه المهم إذ يلقي على السياسة الأميركية أيام ايزنهاور (١٩٥٣ ـ ١٩٦٠) أضواء جديدة** . كان جون فوستر دالس وريث سلالة طويلة من رجال السياسة الأميركيين البارزين ، وقد تميز ، خلال الحرب العالمية الثانية بعداء شديد لبريطانيا ولفرنسا وللاتحاد السوفياتي ، جعله سنة ١٩٥٣ يرى في نمو النفوذ السوفياتي الخطر الأول على أمن الولايات المتحدة . إزاء المنطقة عُرف عنه مساعدته إسرائيل على دخول

الأمم المتحدة سنة ١٩٤٨ ، رغبته في تنشيط وتوسيع دور وكالة الاستخبارات ورحلته للمنطقة في أيار / مايو ١٩٥٣ حيث اتخذ موقفاً حماسياً من اللواء نجيب « جورج واشنطن مصر » حسب تعبيره ومن قيادة الثورة .

لكن إيفلاند ليس في قلب السياسة ، بل هو عنصر ثانوي في تنفيذها . لذلك لن ترى السياسة بمجملها إلا من خلال نافذة مساره الشخصي . ولكن بالرغم من هذه الحدود ، فشهادته مفيدة . منه نعرف مثلاً أن إعادة تقويم السياسة الأميركية في اجتماع سفراء واشنطن في المنطقة (القاهرة ـ آب / أغسطس ١٩٥٣) لم تتضمن ، بتدخل مباشر من دالاس للرد على سفيره الجديد في بغداد ، أية إعادة نظر في هيمنة لندن على العراق . ومنه نعرف أيضاً أن الملحق العسكري الأميركي في تل أبيب ما انفك ينبه رؤساءه إلى القيود القاسية التي كانت إسرائيل تفرضها على تحركاته ، « فكانت معلوماته تأتي فقط من خلال الاستخبارات الاسرائيلية » . بينما كان زملاؤه في الدول العربية ، في منأى عن أية قيود ، يتحركون « كسمك في الماء » . ويشير إيفلاند ، في مجال آخر إلى وثيقتين تبناهما مجلس الأمن القومي سنة ١٩٥٤ ، تحتوي إحداهما على خطط تفصيلية لتدمير المنشآت النفطية في منطقة الخليج إزاء خطر سوفياتي داهم . كما يعطي الكاتب بعض الاشارات عن انكباب الوكالة على بناء السافاك الايرانية .

○ لكن هذه ليست إلا فتاتاً . لا يشعر القارىء أن دليله في الوكالة وعنها ، يقدّم له **مادة دسمة إلا بعد مرور الصفحات المائة الأولى من الكتاب حيث ندخل في خضم الخلافات الحادة التي يثيرها الموقف من جمال عبد الناصر داخل الوكالة** بل داخل الادارة الاميركية بمجملها . في آب / أغسطس ١٩٥٧ ، وقّع ايزنهاور أمراً سرياً يقضي باعتبار مصر بلداً يمكن إعطاؤه مساعدة عسكرية . لكن القيادة المصرية ترفض الشروط المرافقة لهذا العرض (مثل إسرائيل وعلى عكس العراق) . يذهب محمود فوزي للسفير الأميركي في القاهرة ـ كافري ـ ويبلغه قرار القاهرة عدم تقديم طلب معونة عسكرية مع إلحاح على المساعدات الاقتصادية . « لكن كل المفاوضات الديبلوماسية الأميركية المتعلقة بالمعونة العسكرية كانت تجري بين عبد الناصر وكرميت روزفلت مسؤول وكالة الاستخبارات الأميركية في القاهرة » . خطان يتضحان هنا . الأول ـ يمثله روزفلت ومايلز كوبلاند ، يطمح إلى علاقة من الدرجة الأولى ، شخصية ، حميمة ، تعاونية مع جمال عبد الناصر ويحاول ، بناء على ذلك ، البحث عن طرق تقديم معونة عسكرية يقبلها عبد الناصر . بالمقابل كان هناك تيار (هو الذي سوف ينتصر لاحقا ، ولكن بصعوبة) ، يرى في عبد الناصر مثال الزعيم الطموح المعادي لواشنطن . التنافس بين التيارين سوف يتحول إلى عراك ، والأجمل في الموضوع ، هو معرفة عبد الناصر به .

كوبلاند سوف يزعم مثلاً أن « الوكالة » كانت وراء ثورة ١٩٥٢ ، (راجع **لعبة الأمم**) وإيفلاند يؤكد أن حركة ٢٣ تموز / يوليو فاجأت كل ممثلي « الوكالة » في القاهرة ، ناهيك عن مركزها في واشنطن . كوبلاند يقول إن روزفلت دعم عبد الناصر في إقصائه لنجيب ، وإيفلاند يلمّح إلى أن مكتب « الوكالة » في القاهرة ، حاول الاستفادة لمصلحته ، لاحقاً ، من نجاح عبد الناصر . وهكذا دواليك ... وهناك في الكتاب (ص ٩٨ ـ ١٠٢) تفاصيل جلسة مع عبد الناصر تظهر فيها بوضوح صلابة رفض الرئيس الراحل لأي تواجد عسكري أميركي وإلى جانب ذلك مرونة فائقة في التعامل مع مجموعة من الأميركيين المعجبين بمخاطبهم ، المتنافسين فيما بينهم . ومن أطرف الأمور ، من وجهة نظر تاريخية ، حماس « الوكالة » لإهداء عبد الناصر ما سيصبح لاحقاً « صوت العرب » ...

○ لكن دور كاتبنا كان هامشياً في العراق وثانوياً في مصر ولن يكون أساسياً إلا في سوريا ولبنان . يبدو هنا أن « الوكالة » كانت تعتقد بالفعل بإمكانية إستيلاء الشيوعيين على الحكم في سوريا . وفي تضاعيف الكتاب يظهر بوضوح أن عبد الناصر كان يميل إلى هذا الاعتقاد ، أو على الأقل ، إلى جعل الأميركيين يعتقدون ذلك . يضع إيفلاند نفسه في علاقة مباشرة مع سفيري تركيا وبغداد في العاصمة السورية وينتهي معهما إلى الاعتقاد بضرورة فتح باب على البعثيين ، كتيار شعبي مناهض للشيوعية . هنا أيضاً ، نشب خلاف داخلي كبير ، فالسفير الأميركي في دمشق يعتبر ذلك مخاطرة كبيرة ويفضّل دعم الزعماء التقليديين ، بينما يسعى إيفلاند لمزيد من التعاون مع الأطراف الوطنية غير الشيوعية . وعقّد هذا الخلاف ، صراع حاد بين الحلفاء الغربيين . وقد أدى كل ذلك على حد قوله (ص ١٥١) إلى « إننا في نهاية ١٩٥٥ كنا نسجّل خسارة تلو الأخرى ، كما فقدنا آخر فرصة لمنع نشوب حرب في المنطقة » . واستمر التدهور مستمراً سنة ١٩٥٦ .

في المقابل كان البريطانيون حاسمين فيما يريدون : عزل عبد الناصر داخل مصر ، وإسقاط النظام السعودي الذي تجاسر بتأييده ضد العراق . ولخصّ أحد مساعدي إيدن الوضع كالتالي : « إن المال الذي تدفعه الولايات المتحدة للملك سعود ، يموّل محاولة عبد الناصر وضع اليد على سوريا » . لذا ، فخلال الأسابيع الأولى من ١٩٥٦ ، سوف نرى لندن تبادر إلى الدعوة للقاء بريطاني ـ أميركي ، يقول فيه مساعد آخر لإيدن (جورج كندي يونغ) : « إن مصر والسعودية وسوريا تهدد مستقبل بريطانيا . وعلينا القيام بتخريب حكوماتها أو بتدبير إنقلابات ضدها .... إن الأولوية يجب أن تعطى لسوريا .. وبريطانيا مستعدة لخوض معركتها الأخيرة » .ويفصّل يونغ المشروع كالتالي (نحن في ربيع ١٩٥٦) : « تركيا تقوم باستفزازات حدودية ، العراق يحرك قبائل الصحراء، ويقوم الحزب القومي السوري بعمليات عبور للحدود إنطلاقاً من لبنان بحيث تنشأ الفوضى في سوريا ويصبح تدخل الجيش العراقي فيها ممكناً » (ص ١٧٠) .

لكن واشنطن لا تدخل مباشرة في هذا المخطط ، فلها مشاريعها . إيفلاند يستقر إذن في فندق أمية حيث يبدأ إتصالاته الذاتية ، وهذه تتركز بسرعة على ميخائيل إليان ، السياسي النشط ، المرتبط بالعراق . وبينما يسعى صاحبنا إلى التأثير على مجرى الأحداث في سوريا ، إذا به يلتقي الشيشكلي صدفة في شتوره ، وهو مرشح آخر لقيادة العمليات في سوريا ، وله من يدعمه . وفي سنة ١٩٥٦ يأتي الأمر واضحاً من واشنطن بأن الولايات المتحدة لم تعد تطيق هذه الفوضى بين الحلفاء الغربيين وبأن على بريطانيا التوقف عن الأعمال السرية في سوريا وعن محاولة الاطاحة بالأسرة المالكة السعودية . وفي مقابل مبادرة بريطانية ـ هاشمية على جميع الجبهات العربية ، نرى جون فوستر دالاس يقول بحزم : « إن أي نجاح في سوريا لن يكفي للتعويض عن خسارة السعودية » . (ص ١٨١) . تبدلت المعايير لحساب الأولويات فأصبح النفط محورياً ، وتبدل اللاعبون في حساب الأهمية ، فأصبحت واشنطن متحررة من نظرة الدليل البريطاني المدّعي المعرفة للمنطقة . ويذهب إيفلاند إلى حد القول أن « الوكالة » أضطرت لاحقاً للقبول بعملية بريطانية ـ أميركية مشتركة في سوريا لهدف واحد هو منع المخابرات البريطانية من تنفيذ مشروع مدبّر لاغتيال عبد الناصر (ص ١٨٢) . ولم يكن الرئيس المصري وحيداً في محاولة استخدام العلاقات مع واشنطن للتخلص من بريطانيا ، فهذا علي أبو نوار ، رجل الأردن القوي ذلك العام ، يسعى للحصول على أعتدة أميركية لكسر الاحتكار البريطاني في مجال تموين الأردن بالسلاح .

بعدها تتشوش الصورة كثيراً إلا من عنصر واحد : سوريا تبدو مفقودة لو تركت لنفسها ومقبلة على السقوط تحت أحد نفوذين : العراق من الشرق أو مصر من الغرب . وتبدو « الوكالة » ومعها الديبلوماسيات الغربية لاهثة وراء الأحداث المتسارعة . إلا أن تحولاً ضد عبد الناصر يبدو واضحاً خلال صيف ١٩٥٦ ويعبّر كيم روزفلت ، المتهم « بالناصرية » في الوكالة عن هذا التحول بدفاعه الجديد عن حلف عراقي ـ سوري ـ سعودي ـ أردني لمواجهة عبد الناصر بينما كان فوستر دالاس شخصياً معجباً (على ما يبدو) بالمشروع البريطاني لاغتيال الرئيس المصري . في هذا الوقت كان إيفلاند نفسه يدبّر الانقلاب في سوريا . ولكن أمره سيفتضح ، ولو أنه استطاع مغادرة سوريا قبل ذلك نحو لبنان .

من فشل إلى فشل : في سوريا مجدداً ، إنقلاب ثمنه غال بالدولار إنما دون نتيجة ، وفي لبنان تبدأ ما يسمى بخفر أحداث ١٩٥٨ ، أي حرب أهلية مصغّرة . مشاركة « الوكالة » من خلال إيفلاند وغيره نشطة سلاحاً ، ودولارات لتزوير الانتخابات ، ومشورة مستمرة لأصدقاء الغرب . ويرى الكاتب ، بقدر من الاقناع ، أن مبدأ ايزنهاور الذي أعلن عنه في مطلع ١٩٥٧ ، مات في السنة اللاحقة في لبنان . وفجأة ، يظهر فشل جديد أخطر على المدى الطويل : لم يكن في « الوكالة » تقرير واحد يتنبأ بإمكانية حدوث إنقلاب في العراق . ولكن الانقلاب حصل ، وكان حاسماً في مسار هذا البلد والمنطقة .

○ **يغادر إيفلاند « الوكالة » سنة ١٩٥٩ غير أنه يسمح لنفسه بكتابة فصلين نهائيين . الأول عن مرحلة طويلة من ١٩٥٩ إلى ١٩٧٤ ، يضع الكاتب نفسه فيها في موقع المراقب الخارجي** . لذا تنحدر نوعية المعلومات التي يقدّمها . لكنه يعطي بعض الاشارات المفيدة حول إنخراط « الوكالة » في عملية بناء المخابرات الاسرائيلية (الموساد) بدءاً من ١٩٥٨ ، وحول عدم وجود أي تقرير مسبق في « الوكالة » عن إمكانية إنقلاب في ليبيا . وعن حرب ١٩٦٧ ، يحدّد إيفلاند الموقف الأميركي منها كالتالي : « أبلغ الرئيس جونسون السفير الاسرائيلي أن الولايات المتحدة تفضّل أن تسعى إسرائيل إلى تخفيف حدة الأزمة ، لكنها لن تتدخل لمنع هجوم إسرائيلي على مصر ». ويعطي الكاتب تفسيراً جريئاً لحادثة الباخرة « ليبرتي » الأمريكية التي أغرقها الاسرائيليون خلال الحرب . تقول الرواية الرسمية إنها كانت نتيجة خطأ فني . أما إيفلاند فيجزم أن موشيه دايان قد أمر طياريه بقصفها مباشرة لأنها كانت ستعلم واشنطن بادىء ذي بدء بالهجوم كما أن باخرة نووية كانت ترافقها لردع إسرائيل والاتحاد السوفياتي معاً عن اللجوء لأسلحة ذرية .

الفصل الأخير عن الحرب في لبنان ، وهو مليء بالجنوح العاطفي نحو بلد ينهدم . ويرى إيفلاند « أنها باستعمالها لبنان كقاعدة للتدخل السري في دول المنطقة ، هدمت « الوكالة » إستقرار هذا البلد وحملت الدول المجاورة على الاحاطة بحكومته » .

○ **ليس إيفلاند مراقباً من الطراز الأول** . فهو في حياته العملية في « الوكالة » لم يتسلّم دوراً قيادياً تنفيذياً إلالفترة محدودة ولمهمة محددة ، في غفلة من الزمن ، كما لم يكن المرشح الوحيد لتأدية أية مهمة من المهمات التي أوكلت إليه . لذا فإننا أمام شخص بالنهاية ثانوي ، لا يعرف إجمالاً إلاّ الفتات . وإيفلاند من جانب آخر ليس مختصاً بسياسة المنطقة، ولهذا نسي أموراً وغابت عنه أخرى وأخطأ في ثالثة . فهو يعلمنا مثلاً أن الملك سعود أقصي عن العرش سنة ١٩٥٨ (بدلاً من ١٩٦٤) (ص ٣٠٤) ، بينما يتحدّث (ص ٥١) عن محادثات الملك سعود سنة ١٩٣٩ مع شركات النفط والصحيح أن أباه كان آنذاك ملكاً . وهو على الأرجح ، يعطي أهمية تفوق الواقع لدور حسن التهامي

في المرحلة الأولى من ثورة ١٩٥٢ ، ويخطىء في قوله أن الانسحاب من جامعة الدول العربية لم يكن قانونياً أمراً ممكناً (ص ١٠٨) . ويقول الكاتب عن خالد بكداش (ص ١٣٠) أنه أكثر ميلاً للأورو ـ شيوعية المعاصرة منه إلى الانحياز للاتحاد السوفياتي ، وهي مقولة على الأقل قابلة للجدل . وهو يصور الحملة الدعاوية المصرية على الغرب سنة ١٩٥٦ كمجردّ « هستيريا » مغفلاً دورها التعبوي الرفيع والفعال . وفي ص ٣٠٠ يضع الهند بدلاً من الصين في قائمة أعضاء مجلس الأمن الدائمين . كما أن تصويره للواء فؤاد شهاب سنة ١٩٥٨ ولأهدافه لا يبدو واضحاً تماما .

ولكن هذه الفتات ، ولو أنها تصلنا عن يد مراقب ثانوي وغير مطّلع، مهمة للغاية لفهم أفضل لمرحلة الخمسينات من هذا القرن . ومن أولى الأمور فائدة عنده المعلومات ، وهي تفصيلية حين يحضر الكاتب إجتماعاً (وغامضة حين يغيب عن آخر) حول الخلافات الحادة بين بريطانيا والولايات المتحدة على النفوذ وحول تحديد الوسائل الكفيلة بإبقاء المنطقة « غربية » . كما في الكتاب معلومات مهمة عن أشكال التعامل مع الولايات المتحدة لا بل مع « الوكالة » ، كما مارسها القادة العرب في تلك المرحلة ، من محاولة الحد من نفوذها إلى مجرد العمالة الشخصية لها . ولكن أفضل ما في الكتاب **المعلومات الجديدة ، الحيّة ، المدعّمة بالأسماء والأرقام** (وقد تحاشينا نشر الأولى وتناسينا الثانية) ، عن مشاريع الانقلابات ، وعن التدخل الغربي المستمر في الشؤون اللبنانية والسورية بين ١٩٥٦ و١٩٥٨ .

ويبقى تساؤل يصعب تجنبه . لا يتحدث الكاتب إلا عن الفشل : في مصر ، في سوريا ، في العراق ، في لبنان ، في ليبيا الخ ... تبدو « الوكالة » منقسمة على ذاتها ، متخبطة بين أولوياتها المتناقضة ، تتصارع مع أجهزة حليفة ، لا تقدر على التنبؤ بأي حدث مهم ، تفشل في جمع المعلومات ولا تنجح في العمليات السرية . لننظر إلى المنطقة اليوم ، ونسأل : **هل كان ممكنا أن يصل واقع المصالح الأمريكية إلى ما صار إليه اليوم إن كان الأمر لا يتعدى الفشل ، والخطأ والتخبط العشوائي ؟ هل الولايات المتحدة بالصورة التي يعطينا إياها الكاتب** . أم أنه أسقط فشله الشخصي كعميل على مجمل « الوكالة » ؟ وقد تكون إحدى إشارات الكاتب مفيدة في هذا المجال . فهو يعلمنا (ص ٣٥٦) أن **كيم روزفلت** . وهو أرفع شأنا وأطول خبرة في « الوكالة » من إيفلاند ، نشر كتابا عن الانقلاب الذي دبره شخصياً سنة ١٩٥٣ لاعادة شاه إيران إلى عرشه . وبعد أن نشرت منه مقاطع سنة ١٩٧٩ في الواشنطن بوست ، سُحب من البيع بشكل مريب . « الوكالة » ما زالت نشطة إذن ، على الأقل لتمنعنا من الحصول على « الصحون الدسمة » . في هذا المنظار ، يتحول كتاب إيفلاند من فتات إلى مشهٍ ، يدعك تطالب بالمزيد .

ولكن الأهم من ذلك هو أن كتاب إيفلاند قد يكون ، رغم حدوده ، أحد آخر الكتب في فئته . فأمام الكونغرس الأميركي حالياً مشروع قانون يعفي « الوكالة » من ضرورة تطبيق قانون الاستعلام الحر ، الذي سمح لعدد من المواطنين والصحفيين بالاطلاع على وثائق سرية تهمهم. وهناك مشروع قانون آخر يقتضي باعتبار أي إعلان لموظف في «الوكالة»، يعمل فيها أم غادرها، عن أسماء موظفين آخرين بمثابة جريمة (كتاب إيفلاند لا يتوانى عن ذكر أي إسم مفيد) . ولكن هل يحق لنا أن نتناسى مجدداً هذا النوع من الأجهزة لمجرّد أن إطلاعنا على نشاطه ، سوف يزداد صعوبة ؟□